



العالم الإسلامي وأوروبا من الحوار إلى التفاهم



المركز الاستشاري
للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies & Documentation

أبحاث وأبحاث في الشؤون الشرقية
ORIENT - INSTITUT



بالتعاون مع

The Austrian Embassy
Beirut

Les éditions l'Harmattan
Paris

La Revue Confluences-Méditerranée
Paris

Majallat Al-Ijtihad
Beirut

العالم الإسلامي وأوروبا
من الحوار إلى التفاهم

العالم الإسلامي وأوروبا

من الحوار إلى التفاهم

أوراق ومناقشات المؤتمر الدولي

حقوق الطبع محفوظة

□ الكتاب: العالم الإسلامي وأوروبا من الحوار إلى التفاهم

أوراق ومناقشات المؤتمر الدولي

□ الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

□ التاريخ: تموز ٢٠٠٩م الموافق رجب ١٤٣٠هـ.

□ القياس: ١٧ × ٢٤ سم.

□ الطبعة: الأولى ٢٠٠٩.

الآراء الواردة في المؤتمر لا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمين
ولا تعبر على نحو أخص عن آراء المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

الجهات المنظمة لمؤتمر: العالم الإسلامي وأوروبا

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق:

مؤسسة علمية متخصصة تأسست من قبل مجموعة من الباحثين والمتصدين للشأن العام، بهدف ترشيد السياسات وتوجيه الجهد الاجتماعي والأنشطة الأهلية ومواكبة القضايا العامة محلياً، إقليمياً ودولياً بالأبحاث والدراسات والمعلومات والتأسيس لصرح ثقافي يساهم في معالجة إشكاليات معاصرة في الميادين المختلفة الإنمائية، السياسية والفكرية.

ويعتمد المركز في إنتاجه على فريق كبير من الباحثين والمؤلفين والمبرمجين من ذوي الاختصاص، ومجموعة من الأكاديميين والمتعاونين، ويخضع مجمل الإنتاج العلمي لإشراف وتحكيم «الهيئة العلمية» التي تضم عدداً من الخبراء المتخصصين.

مؤسسة فريدريش ايبرت:

إن مؤسسة فريدريش ايبرت هي مؤسسة ألمانية ثقافية إنمائية تعمل من أجل تعزيز وتطوير المجتمع المدني - هدفها ترسيخ المبادئ الأساسية المرتبطة بالديمقراطية الاجتماعية.

المعهد الألماني للأبحاث الشرقية:

تأسس المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، التابع للجمعية الألمانية للدراسات الشرقية في بيروت عام ١٩٦١. يعمل المعهد على متابعة تحقيق الأهداف التالية: القيام بنشاطات بحثية وتوثيقية شاملة. توفير الفرص لطرح إطار حوار وتفاعل وتبادل أكاديمي بين المثقفين والمؤسسات العلمية. تشجيع الأعمال البحثية والمؤتمرات العلمية في إطار حضارات الشرق الأوسط. طباعة ونشر نصوص عربية قديمة محققة. إضافة إلى إنجاز أبحاث في شتى المجالات والميادين الفكرية. وإنشاء وتطوير مكتبة متخصصة في دراسات الشرق الأوسط القديم والمعاصر.

مركز الدراسات الإسلامية، والعلاقات الإسلامية - المسيحية:

هو مركز أبحاث للدراسات العليا - قسم الإلهيات - جامعة برمنغهام المملكة المتحدة. أسس سنة ١٩٧٩، كمشروع إسلامي - مسيحي مشترك بهدف تشجيع الدراسات الأكاديمية ذات العلاقات المشتركة ما بين الديانتين، ماضياً وحاضراً، للمركز تعاون مكثف مع زملاء وكليات من العالم الإسلامي، أوروبا والولايات المتحدة. بعيداً عن التدريس العالي، يقدم المركز الاستشارات والنصائح للمجموعات المهنية والدينية والعلمانية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية الأوروبية.

بالتعاون مع

The Austrian Embassy Beint Les éditions L'Harmattan Paris La Revue Confluences-Méditerranée Paris Majallat Al-Ijtihad Beint

المؤتمر الدولي حول: العالم الإسلامي وأوروبا من الحوار إلى التفاهم

التطورات العالمية المستجدة بعد ١١ أيلول، وخاصة الحرب على العراق، بنتائجها ومفاهيمها المختلفة، كان لها الأثر العميق على منطقة الشرق الأوسط وأزماتها المتمحورة حول القضية الفلسطينية وعلى العلاقة بين الشرق والغرب، المخاوف المتبادلة باتت هي السائدة، ويجري التعبير عنها إما صراحة، كما في اعتماد مقولة صدام الحضارات لتفسير مناخ الحرب والعنف المهيمن، وإما في سياق أسئلة ونقاشات لا يبدو أنها تتجه إلى التفاهم، كما في النقاش حول «فرض الديمقراطية» بمفرداتها المتعددة وفي التقييم المتباين للأعمال المتطرفة، وفي الكلام عن «الغزو الثقافي الغربي للمجتمعات العربية» يظهر ذلك أيضاً في مطابقة الإسلام بالأصولية واللاعقلانية و«الإرهاب» أو في صورة الغرب على أنه «عدواني وغازٍ ومستعمر جديد».

إنّ أية لغة تتضمن مجالاً مشتركاً في القيم والمفاهيم تبدو في هذه الحالة مفقودة، بينما يمكن أن يُشكّل وجودها نقطة البداية لمناقشة وجهات النظر المسبقة المتبادلة، ومقاربة مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحديات الاجتماعية والعالمية.

إنّ حواراً مباشراً يجمع جهات فاعلة في المجتمعات الإسلامية والغربية، سيساهم في تطوير النقاشات التي تطل قضايا إشكالية في علاقة المجتمعات الإسلامية والأوروبية، كي تكون نقاشات بناءة ومثمرة.

هذا الحوار ليس رسمياً، إنّما هو تبادل وجهات نظر بين أكاديميين ومثقفين من مختلف الأطياف الثقافية، لمناقشة ما يعتقدون أنه أوروبي أو إسلامي، أو يرون أنه مشترك وعالمي.

في يومه الأوّل، ركّز المؤتمر على إيضاح المصطلحات، ومعاينة القيم الأساسية مثل: حقوق الإنسان، الديمقراطية، «الإرهاب»، الاحتلال والمقاومة.

كرّس المؤتمر جهداً أساسياً، في هذا الصدد، لرفع مستوى وعي وحساسية استعمال المصطلحات، وبالتالي، تطوير نوع من الإجماع للتوصل إلى لغة مشتركة.

في يومه الثاني، ناقش المؤتمر إمكانية ردم الهوة في تحليل الظواهر والاتجاهات، وأهم القضايا العالمية مثل «عسكرة العلاقات الدولية» وذلك، في محاولة لتطبيق المصطلحات والمفاهيم كما حدّدت وتمت مناقشتها في اليوم الأوّل، مع دراسة حالات محدّدة (العراق وفلسطين).

في الوقت الذي نرى فيه أنّ حواراً ناجحاً هو هدف بحد ذاته، فإنّ المؤتمر يطمح إلى ما هو أكثر من توفير إمكانيات التواصل بين مثقفين من مختلف الأصقاع، إنّ المنظمين للمؤتمر يأملون وضع الأسس الأولى لإنشاء مجموعة لـ «حوار دائم» متّاح للجميع، ليصبح تبادل الآراء ممكناً ومستمرّاً على الأصعدة نفسها في المستقبل.

السيرة الذاتية للمحاضرين

(حسب الترتيب الأبجدي)

هيلغا باومغارتن

- دكتوراه من الجامعة الحرة في برلين .
- عنوان الأطروحة ، الحركة الوطنية الفلسطينية .
- درست في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة توبنغن - برلين .
- منذ ٢٠٠١ تعمل باحثة في جامعة توبنغن .
- كتبت عن الحركة الوطنية الفلسطينية ومقالات عدة عن «الصراع في الشرق الأوسط» ، و«هجرة العمال» ، و«الأنظمة السياسية في العالم العربي» و«الإسلام والديمقراطية» .

جمال البنّا

- الأخ الأصغر لمؤسس حركة الإخوان المسلمين الشهيد الشيخ حسن البنّا .
- له عدة كتب ومقالات في السياسة والاقتصاد والاجتماع والدين ، منها «الديمقراطية الجديدة» و«الدولة في الإسلام» .
- ترجم عدة مقالات (من الإنكليزية) عن الجمعيات العمالية العالمية .

فريدمان بوتنر

- بروفيسور ومدير لمركز سياسات الشرق الأوسط وفي جامعة برلين الحرة حتى عام ٢٠٠٣ .
- أطروحته للدكتوراه تناولت ردود الفعل الإسلامية للأفكار السياسية الغربية .
- ركزت أعماله على السلطوية والتحوّل الاجتماعي ، الحركات الأصولية والديانات التوحيدية .

فرنسوا بورغا

- كتب رسالة في القانون العام . في أبحاثه يركّز على الآليات والأيدولوجيات في العالم العربي المعاصر وتأثير ذلك في فرنسا وبريطانيا ، عمل في كلية قسطنطين للقانون في الجزائر (١٩٧٣ - ١٩٨٠) ، ويعد ذلك ، في مركز للدراسات والتوثيق الاقتصادي القانوني والاجتماعي في القاهرة (١٩٨٩ - ١٩٩٣) .
- منذ سنة ١٩٩٧ - ٢٠٠٣ رأس مركز الدراسات الفرنسي ، اليميني في صنعاء .
- يعمل أستاذاً في مؤسسة الأبحاث حول العالم العربي والإسلامي Aix-en-provence .

فولكر بيرتس

- حصل على الدكتوراه من جامعة ديزبرغ .
- درس في الجامعة الأميركية في بيروت ، وجامعات ديزبرغ ، ومونستر وميونخ .
- منذ ١٩٩٢ يعمل مستشاراً سياسياً في الهيئة الألمانية للشؤون العالمية والأمن حيث يتراأس حالياً فريق الشرق الأوسط وأفريقيا للأبحاث .
- يعمل كأستاذ محاضر في جامعة هامبولت في برلين .
- لديه مجموعة من الكتب والمقالات للدوريات والصحف الألمانية والعالمية .

ليسلي تراموتيني :

باحثة زائرة في معهد OIB منذ عام ١٩٩٩ . وتابعت الدراسات الإسلامية والعربية والفلسفة في جامعة مانشستر ، وقامت بأبحاث حول الأدب العراقي وحول النزاع السني - الشيعي في العراق . وتشغل الآن منصب المدير التنفيذي في مركز الدراسات الشرق أوسطية في ماربورغ .

كريستوف تسويل :

عضو في البرلمان الألماني ، ممثلاً الكتلة الاجتماعية الديمقراطية . يرأس لجنة شؤون الشرق الأوسط في البرلمان الألماني ، وهو الناطق الرسمي باسمها ، حصل على الدكتوراه في الاقتصاد ، كان وزيراً في الحكومة الألمانية ، ناشطاً سياسياً ، منذ العام ١٩٦٤ وهو عضو في الحزب الديمقراطي الاجتماعي .

عزام تيمي :

- نال الدكتوراه في النظرية السياسية من جامعة وست مينستر ، لندن .
- مدير مكتب الحركة الإسلامية النيابية في الأردن من ١٩٩٢ .
- ١٩٩١ أصبح رئيساً لمجموعة الضغط في مجال حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية ، والحرية للعالم الإسلامي ، في لندن .
- ١٩٩٨ أصبح رئيساً لعهد الفكر السياسي الإسلامي / لندن ، منذ ٢٠٠٠ يحاضر في معهد ماركفيلد للدراسات العليا ، لايفستر .

الطيب تيزيني :

- بروفيسور في الفلسفة يدرّس في جامعة دمشق ، درس الفلسفة في ألمانيا حيث حصل على درجة الدكتوراه ، لديه عدة كتب ومقالات عن الفكر الإسلامي والعربي وفي الفلسفة .

ألان جوكس :

بروفيسور في علم الاجتماع ، عمل في مراكز أبحاث متعدّدة قبل أن يصبح أستاذاً في جامعة تشيلي . ليشغل الآن مدير الدراسات في EHESS ، ورئيس مركز Interdisciplinaire للأبحاث حول السلام والدراسات الاستراتيجية (CIRPES) ، ويصدر نصف شهرية حول «مباحثة استراتيجية» LedScat Stratégique و«تقارير استراتيجية» .

ظفر الإسلام خان :

- في العام ١٩٦٦ درس في جامعة الأزهر .
- في العام ١٩٨٧ حصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة .
- باحث في المعهد الإسلامي ، لندن ، من سنة ١٩٧٩ - ١٩٩٣ .
- في العام ١٩٩١ كان أستاذاً زائراً في جامعة إمام - الرياض في السعودية .
- منذ عام ٢٠٠٣ يعمل محرراً لمجلة «ملي غازيت» .
- له عدة كتب ومقالات أكاديمية . . وشارك في عدة مؤتمرات وندوات حول الفكر الإسلامي .

محمد رعد :

- نائب في البرلمان اللبناني منذ عام ١٩٩٢ ، رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» في البرلمان منذ عام ٢٠٠٠ م .
- درس الفلسفة في الجامعة اللبنانية وشارك في نشاطات حركة الإمام موسى الصدر الأولى ، تولى إدارة تحرير مجلة «العهد» لمدة عشر سنوات لديه عدة مقالات في قضايا إسلامية وسياسية .

عبد الأمير الركابي :

- كاتب عراقي يعيش في المنفى في باريس .
- متحدث باسم «الحركة الوطنية الديمقراطية العراقية» . لديه عدة منشورات عن العراق .

رفعت سيد أحمد :

- حائز على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٧ ، ولديه العديد من المؤلفات حول مواضيع الفكر العربي والإسلامي المعاصر ، وهو عضو في نقابة الصحفيين المصريين ، فضلاً عن أنه يكتب أسبوعياً في دوريات وصحف عربية متعددة .

رضوان السيد :

- درس في كلية أصول الدين في جامعة الأزهر - القاهرة ونال الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة توبنغن ، يعمل منذ مدة طويلة مديراً لمعهد الدراسات الإسلامية في جمعية المقاصد ، أستاذ في الجامعة اللبنانية ، محرر مشارك في مجلة الاجتهاد ، نشر العديد من الكتب في الفكر السياسي الإسلامي والفقه والكلام .

جان بول شانيلولو

- أستاذ جامعي وعميد كلية الحقوق في جامعة سيرجي - بونتوار Cergy-Pontoise .
- محرر فصلية كونفليونس Confluences en Méditerranée - باريس .
- كما حرر سلسلة من منشورات L'Ihamattan .

منير شفيق :

- كاتب إسلامي . ولد في القدس ويعيش في عمان . كتب عدة مؤلفات عن الثورة الفلسطينية والوحدة العربية والتجزئة وقضايا إسلامية أخرى .

علوي شهاب :

- رئيس حزب نهضة الأمة في أندونيسيا .
- في العام ١٩٩٠ درس في الأزهر وحصل على شهادة دكتوراه في الفلسفة من جامعة عين شمس .
- في العام ١٩٩٥ حصل على دكتوراه ثانية في الأديان والفلسفة من جامعة تمبل في الولايات المتحدة ، عضو في البرلمان الأندونيسي منذ ١٩٩٩ ، في العام ١٩٩٩ عين وزيراً للخارجية في أندونيسيا ، له عدة مؤلفات عن الإسلام «الحركة المحمدية» «العلاقات الإسلامية المسيحية» ، و«تعليم الإسلام في الغرب» .

هبة رؤوف عزت :

- تعمل برتبة أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة . تشارك بنشاط في الحياة السياسية من خلال مساهماتها المنتظمة في الصحافة المصرية وتعد مشاركة فاعلة للمرأة في الحياة السياسية واليومية .

أندريه غاربر :

- يرأس القسم المتخصص بالشرق الأوسط في فريدريش إيبيرت في برلين .

علي فياض :

- رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في بيروت منذ سنة ١٩٩٥ .

- يحمل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي .

- يعمل أستاذاً مساعداً في الجامعة اللبنانية ، متخصصاً في قضايا الفكر السياسي الديني المعاصر . أشرف

على عدة أبحاث في التنمية والسياسة وكتب مقالات وأبحاث عدة حول قضايا إسلامية وسياسية .

- له عدة مؤلفات ، صدر منها : كتاب نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر .

وكتاب بالإنكليزية : الدول الهشة : معضلات الاستقرار السياسي في لبنان والعالم العربي .

الشيخ نعيم قاسم :

- نائب أمين عام حزب الله منذ سنة ١٩٩١ ، وهو أحد المؤسسين في العام ١٩٨٢ .

- درس الكيمياء في الجامعة اللبنانية في الوقت الذي كان يتابع فيه دراساته الدينية .

- سبق أن عمل مع الإمام موسى الصدر في تأسيس « حركة المحرومين » . لديه عدة مؤلفات حول قضايا

دينية وكتاب عن « حزب الله » .

منفريد كروب :

- أستاذ في اللغات السامية والعلوم الإسلامية في جامعة مينز في ألمانيا ، ويتولى في الوقت الراهن إدارة

المعهد الألماني للدراسات المشرقية في بيروت . ويقوم في الوقت الحالي في باريس لإجراء بحوث عليا في

(كوليج دي فرانس) .

كارين كنيسل :

- أطروحتها للدكتوراه في القانون الدولي تناولت مفهوم الحدود في الشرق الأوسط .

- من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨ عملت في قسم القانون الدولي التابع للحكومة النمساوية الفيدرالية - الشؤون

الخارجية .

- منذ ١٩٩٨ تعمل أستاذة للعلاقات الدولية في أكاديمية فيينا الدبلوماسية وجامعة فيينا .

- تكتب بشكل مستقل كمراسلة لليوميات والشهريات الألمانية والنمساوية عن الشرق الأوسط وشؤون

جنوب - شرق أوروبا .

ريشار لابيقيير :

- خبير استراتيجي ، مدير قسم الأخبار الدولية في إذاعة فرنسا الدولية ، مستشار حول قضايا الأمن والعلاقات الدولية لأكثر من هيئة فرنسية وأوروبية ، له عدة كتب حول قضايا «الإرهاب» والسياسة الدولية ، أبرزها «دولارات الإرهاب» و«كواليس الإرهاب» .

ميخائيل لودرز :

- درس الصحافة والسياسة والعلوم الإسلامية في برلين . وكانت أطروحة الدكتوراه التي قدمها عن السينما المصرية . وقام بإنتاج العديد من الأفلام الوثائقية للتلفزيون الألماني وعمل عدة سنوات في تحرير الأسبوعية الألمانية المتخصصة بشؤون الشرق الأدنى والشرق الأوسط داي زيت (Die Zeit) . ويعمل في فريدريش إيبرت . يعمل حالياً كمستشار سياسي وصحافي وكاتب في برلين .

بيار جان لويزار :

- بروفسور في جامعة السوربون - باريس . له أبحاث عن الشيعة في العراق .

هنري لورانس :

- حصل على شهادة الدكتوراه من المعهد الوطني لللغات والحضارة الشرقية في باريس عام ١٩٨٩ . وأصبح في عام ١٩٩١ أستاذاً وترأس مركز التوثيق والأبحاث والدراسات العربية لغاية العام ١٩٩٧ ، وتولى من عام ٢٠٠١ لغاية عام ٢٠٠٣ منصب المدير العلمي لمركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر في بيروت ، (الذي يعرف الآن باسم المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO) . ويدرس في الوقت الراهن في (كوليج دو فرانس) وله العديد من الكتب والمقالات .

محمد عبد الملك المتوكل :

- مؤلف وأستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء ، المنسق العام للمؤتمر القومي - الإسلامي .

الشيخ إبراهيم المصري :

نائب أمين عام الجماعة الإسلامية في لبنان ، ورئيس تحرير مجلة «الأمان» ، في لبنان .

يورغن نيلسن :

- نال الدكتوراه من الجامعة الأميركية في بيروت عن التاريخ العربي .
- ١٩٩١ كان محاضراً عن الإسلام في مركز دراسات الإسلام والعلاقات المسيحية - الإسلامية . في كلية سالي - أوك - برمنغهام - حيث أصبح لاحقاً رئيساً لهذا المركز ١٩٨٨ - ٢٠٠١ .
- عُين أستاذاً للدراسات الإسلامية ١٩٩٩ ومديراً للمعهد العالي للإلهيات والديانات .
- كتب العديد من المقالات في مختلف الدوريات في موضوع العلاقات الإسلامية - الأوروبية وقضايا الشرق الأوسط ، والتاريخ العربي والعلاقات المسيحية - الإسلامية .

مايكل يونغ ، صحافي ومحرر في جريدة الدايلي ستار في بيروت ، وكتب في العديد من الصحف والدوريات في الشرق الأوسط وأوروبا وأميركا .

تحت الملتويات

- ٥ - المشاركون في المؤتمر
- ١٩ * المقدمة
- ٢٣ - جلسة الافتتاح
- ١- كلمة د. يورغن نيلسن ، مركز الدراسات الإسلامية والعلاقات الإسلامية - المسيحية ، (جامعة برمنغهام) ٢٥
- ٢- كلمة أ. أندريه غاربر ، مؤسسة فريدريش إيبيرت ٢٧
- ٣- كلمة د. علي فياض ، رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، بيروت ٢٩
- ٤- كلمة كريستوف تسوبيل ، نائب في البرلمان الألماني ، برلين ٣١
- ٥- كلمة النائب أ. محمد رعد ، رئيس كتلة الوفاء للمقاومة في البرلمان اللبناني ٣٤
- القسم الأول : التعريفات : من التمايز إلى التفاهم ٤١
- الباب الأول : مفاهيم
- الفصل الأول : الديمقراطية : المفهوم في إطار متعدد ٤٣
- كلمة رئيس الجلسة د. الطيب تيزيني ٤٥
- نقاط الائتلاف والاختلاف بين الديمقراطية والإسلام ، جمال البنا ٤٩
- ضرورة بناء ديمقراطية في الشرق الأوسط ، - د. فريدمان بوتتر ٥٩
- حوار مفتوح ٦٣
- الفصل الثاني : الحرية وحقوق الإنسان ، بين هوية الفرد وهوية الجماعة ٧٣
- الحرية التي ننشد ، د. عزام التميمي ٧٥
- الحرية وحقوق الإنسان : الهوية الفردية مقابل الهوية الجماعية ، د. كارين كنيسل ٧٩
- حوار مفتوح ٨٥
- الفصل الثالث : الاستقلال وحق تقرير المصير . وتأثيرات العولمة ٩١
- الطيب تيزيني ٩٣
- الاستقلال وحق تقرير المصير وتأثيرات العولمة ، د. رفعت سيد أحمد ٩٥

- مشاكل تتعلق بحق تقرير المصير لم تحل بعد د . هيلغا باومغارتن ١٠١
حوار مفتوح ١٠٧

الباب الثاني : قضايا

- الفصل الأول : الاحتلال والمقاومة تصورات : متميزة ١٢١
الجلسة الثانية : الاحتلال والمقاومة تصورات متميزة ، رئيس الجلسة د . رضوان السيد ١٢٣
الحوار حول المقاومة . . . في ضوء اختلاف المقاربتين الإسلامية والأوروبية
د . علي فياض ١٢٥
علي حزب الله أن يفتح صفحة جديدة ميخائيل لودرز ١٣٧
حوار مفتوح ١٤١
الفصل الثاني : الحركات الإسلامية المعاصرة ، مسارات وتنوع ١٥١
الحركة الإسلامية واهتماماتها بقضايا الأمة ، الشيخ إبراهيم المصري ١٥٣
نشارك في مستوى القيم ونختلف في المرجعيات الثقافية ، فرنسوا بورغا ١٦٧
الإسلام السياسي أو الإسلام في السياسة؟ د . يورغن نيلسن ١٧١
الفصل الثالث : استعمار جديد أم سيطرة حميدة؟ ١٧٧
استعمار جديد أم سيطرة حميدة؟ علوي شهاب ١٧٩
نحن أمام ظاهرة أمبراطورية جديدة ، د . آلان جوكس ١٨٧
حوار مفتوح ١٩٣
القسم الثاني : عسكرة العلاقات الدولية و«الحرب على الإرهاب» : من الظواهر إلى الأسباب ١٩٩

الباب الأول : اتجاهات

- الفصل الأول : «الحرب على الإرهاب» في سياسة أميركا الخارجية ٢٠١
كلمة رئيس الجلسة ، د . كارين كنيسل ٢٠٣
«الحرب على الإرهاب» حرب طويلة تطل كل النظم ، مايكل يونغ ٢٠٥
جوهر «الحرب على الإرهاب» في السياسة الخارجية ينتقل إلى
السياسة الداخلية ، د . جان بول شانبولو ٢١١
حوار مفتوح ٢١٧
الفصل الثاني : مواقف إسلامية ٢٢٧

٢٢٩	الإسلام والآخر : د . محمد عبد الملك المتوكل
٢٣٧	مواجهة الإسلام والغرب : وجهة نظر إسلامية ، ظفر الإسلام خان
٢٥٥	فائض القوة لدى الأمبراطورية الأميركية : هبة رؤوف عزت
٢٦١	حوار مفتوح
٢٦٥	الفصل الثالث : مواقف أوروبية
٢٦٧	عسكرة العلاقات الدولية والحرب على الإرهاب . د . فولكر بيرتس
٢٧٥	المقاربات الأوروبية ، ريشار لايفير
٢٨١	حوار مفتوح

الباب الثاني : دراسات حالات

٢٩١	الفصل الأول ، فلسطين
٢٩٣	كلمة رئيس الجلسة سماحة الشيخ نعيم قاسم
٢٩٧	القضية الفلسطينية والمشروع الصهيوني وفشل مشاريع التسوية ، منير شفيق
٣١٣	أوروبا وسيط وجهة ممولة ، د . هنري دي لورانس
٣١٩	حوار مفتوح
٣٢٧	الفصل الثاني : العراق
٣٢٩	جمود أوروبا ومتغيرات العراق الكبرى في عالم يتقلب . عبد الأمير الركابي
٣٣٧	العراق بين الاحتلالين البريطاني والأميركي . د . بيار جان لويزار
٣٤٣	حوار مفتوح

الباب الثالث : نحو لغة مشتركة

٣٥٣	كلمة رئيس الجلسة ، د . كارين كنيسل
٣٥٤	كلمة الطيب تيزيني
٣٥٥	كلمة رئيس الجلسة ، د . رضوان السيد
٣٥٧	حوار مفتوح
٣٧١	ملاحق
٣٧٣	الشروط الموضوعية لحوار جدي بين العالم الإسلامي والغرب الأوروبي . د . منير الحمش
٣٧٧	اقتراح مقدم من المحامي علي إبراهيم القاق

المقدمة

الاحتكاك بين أوروبا وبلاد المسلمين دهري وقديم ، وهو مرة هادىء ومثمر ومرات عنيف ساخط أو مزلزل . قبل التاريخ كان عالماً واحداً على ما يقول الجيولوجيون ولو لم تنزح قبائل الجنوب إلى الشمال لما تعمّر الشمال كما يؤكدون . في البدء سطعت شمس الشرق على الغرب ، ولم يتخذ الغربيون من كلمة «شرق Orient» تحديد الاتجاهات الأربعة كافة فحسب ، إنما اتخذوا منها تحديد المستقبل وتوجهاته (Orientation) أي مسار التاريخ . من الغرب أخذنا المطر (الأطلسي) فأينعت أرضنا ، وأثمرت قمحاً وخبزاً ، وعليها نبتت الحضارات الأكثر إنسانية ، فاحتضنت الأديان السماوية .

لم تكن أوروبا يوماً غرباً قائماً بذاته . ففي هذا الغرب الأوروبي جزء شرقي مكوّن بين مكوّنات الغرب ، أهمّه الجزء الإسلامي الغني بترائه وثرواته ومعارفه . وهو جزء لا يعترف به غير القليل من عباقرة الغرب ، وعلى رأسهم المؤرخ الفيلسوف غوستاف لوبون ، إنما يصعب على الآخرين تجاهل أثر نقل العلوم والمعارف من الأندلس إلى أوروبا . والحال ، آل هذا الاحتكاك إلى اكتشاف العالم الجديد سنة سقوط غرناطة . وعن الضفة الأخرى أخذ الغربيون الصابون والحمام والزيت والعسل .

وهكذا فالتاريخ محطات تلاقح وثقافت بين الأمم . تستفيد من بعضها البعض .
ولا يمكن إلغاء الآخر أو وصمه بأبشع النعوت تمهيداً للقضاء على مقومات وجوده .

ولم تولد الثورة الصناعية في الغرب ، ولم تنقلب أوروبا إلى «الحدائثة والديمقراطية» بغير الجندي والمبشر إلى جانب التاجر ، في العالم الإسلامي والمستعمرات الأخرى . وبدورنا ما زلنا نأخذ من الغرب ومن أوروبا أسباب العمران الجديدة ، بما في ذلك قمحنا وأسباب عيشنا . ما زال الغرب يشغل يومنا ويحتل فراغنا ، وما زال مستقبلنا محكوم بتصحيح العلاقة المختلة لصالحه ، وهي على الأرجح تحكم نظرنا لعالمنا . وبما أن لكل شيء آفة من جنسه لا فكاك لأوروبا المستقبلية من ردم الهوة الوعرة ، وهي تشعر اليوم بشيخوخة القارة العجوز .

يحلون لنا أن نصورّ حالنا في مركب واحد مع أوروبا ، نغرق سوياً أو ننجو معاً ، وفي بالنا النجاة وليس الغرق . إنما - والحقيقة تقال - أثقلت خطانا ، ندوب أوروبا فينا ، أرهقنا نقل العنف الأوروبي ، وما زال فينا روح السويّة في الأرض ، نأمل بوقف الحروب الدافقة من خلف البحار ، نعتقد أن الثقافة ثروة تتعاضم كلما انقسمت وتعدّدت ، وأن الأرض براح جمالها في التنوّع والاختلاف ، نأبى أن نتبلّد في التعمود على الظلم . وكما نقلق يقلق أهل أوروبا من تزايد الاضطراب وعدم الاستقرار حول حدودهم . يعيش بينهم حوالي ٣٠ مليون أوروبي من أصول عربية وإسلامية ، وباتت قضايا العالم الإسلامي جزءاً لا يتجزأ من القضايا الأوروبية الداخلية . لكن السياسة الأوروبية لم يخطوا بعد خطوة على طريق الألف ميل ، وما زال رأسهم المليء بأعباء السنين الغابرة ، يثقل على خطاهم . يفكر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بوحدة المتوسط فكرة عائمة في الهواء ، ويتبنّى الاتحاد الأوروبي ما يسميه سياسة الحوار ، دون أن يجرؤ على تحديد أهداف قريبة أو بعيدة . فهو لم يستطع أن يجري تقييماً جدياً لأكثر من عقد من شراكة عوّل عليها الكثير . وفي المقابل ، لم يستطع العالم الإسلامي

تخفيف ندبات الاستعمار والتبعية ، حتى أصابه الاحتلال والعسكرة . فلم يهدأ رأسه بعد لكي يتمكن من أخذ الغرب الأوروبي إلى حقل مشترك .

في هذا الخضم من التباعد والتناحر يصعب الحوار والتفاهم ، إنما يعزّ ويثمن في الوقت نفسه . فلا يمكن بلوغ أي هدف مستقبلي مشترك دون تراكم متتال من الحوار والتلاقي بين مفكري أوروبا والعالم الإسلامي .

يضم هذا الكتاب بين دفتيه ، نصوص ومدخلات مؤتمر الحوار بين العالم الإسلامي وأوروبا ، الذي عقد في بيروت بتاريخ ١٧-١٨-١٩ شباط ٢٠٠٤ ، وقد ارتأينا نشر وقائعه وأوراقه ، كونها لازالت صالحة ، وربما أكثر من السابق ، لرفد فكرة الحوار وإثراء جدول أعماله ، بعد أن اختبر العالم ويلات الحروب ، وفشل في قطف ثمارها .

جلسة الافتتاح

كلمات الافتتاح:

- ١- كلمة د. **يورغن نيلسن**، مركز الدراسات الإسلامية والعلاقات الإسلامية المسيحية، (جامعة برمنغهام)
- ٢- كلمة أ. **أندريه غارير**، مؤسسة فريدريش إيبيرت
- ٣- كلمة د. **علي فياض**، رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت
- ٤- كلمة **كريستوف تسوبل**، نائب في البرلمان الألماني، برلين
- ٥- كلمة **النائب محمد رعد**، رئيس كتلة الوفاء للمقاومة في البرلمان اللبناني

كلمة د. يورغن نيلسن*

أصحاب السعادة والمعالي ، حضرات السيدات والسادة . . .

سأتوخى الإيجاز في كلمتين : أودّ بادية ذي بدء أن أعرب عن عميق سروري لوجودي مجدداً في بيروت حيث درست في السبعينيات . وفي تلك الآونة عمّقت اهتمامي بالحوار بين الديانات ، لاسيما مع الدين المسيحي . ويسعدني أن أحظى بفرصة الكلام ومخاطبتكم في إطار هذا المؤتمر حيث إنني درست موضوع الحوار الإسلامي المسيحي ، في جامعة برمنغهام ، وهو مشروع ووجه بالكثير من الانتقادات . ويسعدني أن أحظى بفرصة العمل مع بعض الزملاء الذين بادروا إلى تنظيم هذا المؤتمر ، علماً أن المسافة بين بيروت وبرمنغهام أبعد مما كنت أتمنى وأتصور ، في إطار اليومين المقبلين ، من خلال تبادل الخبرات ، أن يسود هذا الحوار جوٌّ من التآخي ومن الصراحة والانتقاد المتبادل ، إن جاز التعبير .

أرحب بكم مجدداً ، وأتمنى لكم التوفيق ، وشكراً .

* مركز الدراسات الإسلامية والعلاقات الإسلامية - المسيحية ، (جامعة برمنغهام) .

كلمة أندريه غاربر*

أصحاب المعالي والسيادة والسعادة حضرات السيدات والسادة . .

باسم مؤسسة فريدرش إيبيرت يسعدني أن أرحب بكم في هذا المؤتمر الذي وصلت أصداؤه إلى برلين وألمانيا . وقد قال البعض إن معهدنا ينفق أموالاً بدون طائل ، وبالتالي ، فقد اتُهمنا بشتى الاتهامات وبأننا نساعد بعض الجهات .

ولكن اليوم ، لا بد من أن نقول بأنه في خضم الخطاب الديمقراطي في ألمانيا ، نحن زدنا اهتماماً بهذا الموضوع ، ودعوني أشرح لكم الأسباب التي تحدو بمؤسستنا للمشاركة في هذا المؤتمر وفي تمويله : إن مهمتنا السياسية الأولى هي أن نكون دعاة حوار ، وأن نسعى إلى إيجاد خلفيات يمكن من خلالها التعبير عن آراء قد لا تكون آراءنا بالتحديد ، وقد لانشاطر الآخرين إياها . ولكن لا بد من أن يتم ذلك ؛ لأن هذا ما يمليه علينا واجبنا السياسي ، وذلك لمواجهة التحدي ، وبالتالي ، فلا بد من أن نسهر على أن تكون مواقفنا منعكسة في إطار ما نقوله ؛ لكي يكون النهج المتبع نهجاً متوازياً .

وفي إطار هذا المؤتمر الذي يحمل عنوان : «العالم الإسلامي وأوروبا من الحوار إلى التفاهم» ، نحن نتمنى أن يتم هذا الحوار في إطار هذا المؤتمر بغية بلورة بعض السياسات التي من شأنها أن تشرح آفاق التعامل مع العالم الإسلامي . وإن العديد من الأكاديميين الألمان سيشاركون في إطار هذا المؤتمر ، ويُدلون بدلوهم حول هذا الموضوع .

* مؤسسة فريدرش إيبيرت .

بالطبع ، إن نهجنا الذي نتمنى اعتماده هو أن نعمّق فهمنا ، وأن نعرب عن تصورنا للحوار لأن الحوار ليس هدفاً بحد ذاته ، الأمر الذي يؤول بي إلى الكلام عن الدور الثاني للمؤسسة ، وهو ما يقضي بوضع سياسة خارجية متوازنة تقوم على تعزيز الحوار .

من هنا ، ضرورة حُسن التعاطي مع بعض الظواهر ومع بعض الأديان . فإذا ما وصمنا الإسلام ، على سبيل المثال ، بوصمة معينة ، فإن ذلك لن يكون إلا ذات عواقب وخيمة على الحوار ، ومن شأنه إذن أن يقوِّض الأسس التي نسعى إلى إرسائها . من هنا ، ضرورة أن نراعي كل الاعتبارات والأبعاد المتعلقة بالحوار وهي أبعاد ثقافية ، اجتماعية ، سياسية ودينية .

مرّة جديدة أكرر ترحيبي بكم ، وأتمنى لهذا المؤتمر إرساء حوار بين الإسلام والمسيحية . ونحن نتطلع كذلك إلى الاستماع إلى المداخلات القيمة التي سيحفل بها هذا المؤتمر ، وشكراً .

كلمة د. علي فياض*

لقد بدأ الإعداد لهذا المؤتمر فكرة صغيرة بتعقيدات كبيرة ، لينتهي فكرة كبيرة بتعقيدات صغيرة .

وعلى الرغم من أن التحضيرات مرّت بمخاضات كثيرة ، كاد بعضها يتحوّل إلى انتكاسات ، إلا أن إرادة الحوار والإصرار المسؤول كان ينقذ الموقف ويدفع بالفكرة قدماً ، إلى أن بلغنا مرحلة انعقاد المؤتمر . وقد حصل ذلك خلال ما يزيد عن عام ونصف عام ، اقتضت مشاورات تمهيدية عربية وأوروبية ، واتصالات محلية وخارجية معقدة وخروج مؤسسات ودخول أخرى ، وتقليب عشرات الأفكار والعناوين ، فالعنوان كان مرة أولى : «نحو عالم آمن ومستقر» ، ومرة ثانية : «الخوف من الآخر» ، ومرة ثالثة : «من الحوار إلى التفاهم» . وكل هذه العناوين إن هي إلا هواجس تنطوي عليها إشكاليات العلاقة بين عالمنا الإسلامي والعالم الغربي بصورة عامة . فهل نتوقع من مؤتمرها هذا ، أن يسهم في إنتاج عالم آمن ومستقر وأن يزيل الخوف وأن يوصل إلى التفاهم؟

بالتأكيد ، إن العالم اليوم ، والعلاقات الدولية ، وتضارب المصالح ، وانحكام السياسات إلى استراتيجيات معقدة اقتصادية وجيوستراتيجية ، يدفعنا بواقعية إلى القول بالنفي ؛ لكن هل يصرفنا ذلك إلى التخلي عن هذه المبادرات ورمي الحوار جانبا؟

-الجواب في القول : إذا لم يكن الحوار فماذا إذن؟

إننا في عالم يكاد يتحول ، وعلى الأخص منذ ١١ أيلول ، إلى فوضى واضطراب عارمين في السياسة والأمن والعلاقات الدولية ؛ حيثُ تتنازع من ناحيتين : لاعقلانية

* رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، بيروت .

الهيمنة ، ولا عقلانية التعصب ، أو جنون العظمة ، و جنون الاضطهاد . وهي جدليات تنتج بعضها ، وتتغذى من بعضها البعض ، وتتشاطر المجالات بوصفها أصداداً .

هل يمكن في قبال ذلك أن نتج في عملية تاريخية متدرجة غير محسوبة المدى تماماً ، وغير واثقة أيضاً . إنما على طريقة الديناميات المتناسلة التي تتوالد من بعضها ، أن نتج كتلة حوار عالمي من مفكرين ، وإعلاميين ، ومؤسسات أكاديمية ، ومراكز دراسات وأبحاث ، تتولى كسر الصور النمطية السائدة ، وعمليات التشويه المتعمدة ، والتصدي لتعميم سياسة الخوف ، وقلب الحقائق ، وتحميد الهيمنة ، والاحتلال ، ورفض الدعوة لعالم ثنائي القسمة والصراع ؟ .

إنها إحدى الأفكار الطموحة التي ستواجهها جلسات هذا المؤتمر ، أما تبنيها أو رفضها ، فمتروك للمؤتمرين أنفسهم .

إن إحدى الميزات التي يتسم بها هذا المؤتمر ، هي تركيزه على الإسلاميين بين المشاركين ، رغم وجود تنوع ثقافي وفكري قومي و علماني بين المشاركين من العالم العربي والإسلامي . ولعلّ المؤتمر ، من هذه الوجهة ، قد يكون الأول من نوعه الذي يجمع أوروبيين وإسلاميين يمثلون فكراً اتجاهات أساسية ؛ كي يعالجوا الموضوعات ذاتها من وجهتين مختلفتين في إطار حوار واحد وعلى الطاولة نفسها .

- لذلك نقول : إن هذا المؤتمر تجربة ، لكنها جديرة بالخوض وجديرة بالاستكمال أيضاً ؛ لذا علينا أن نخوضها بصدق ، وشفافية ، وصراحة وجدية ، لكن بإصرار وطموح أيضاً .

القرآن الكريم يقول : ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ . إن الله يخاطب الناس في الآية بمعزل عن دينهم وانتمائهم ويأمرهم بالتعارف . والتعارف هو درجة عميقة من الحوار ومرتبطة عليه . إنه بمعنى من المعاني هذه العملية المعقدة ، نظرياً وعملياً ، التي تغطي المساحة بين الحوار والتفاهم ، والتي قد تكون شاسعة وقصية ووعرة جغرافياً وعرقياً لغوياً وثقافياً ، لكنها أيضاً قابلة أن تكون شديدة القصر ويسيرة المنال إنسانياً وأخلاقياً . وهذا ما يطمح إليه مؤتمرنا .

كلمة كريستوف تسوبل*

أصحاب المعالي والسيادة والسعادة ، حضرات الضيوف الكرام ، حضرات الأصدقاء الكرام ، حضرات السيدات والسادة . . .

إنه لي شرفني ويسعدني أن أكون مدعواً لحضور هذا المؤتمر . وقد وجه المنظمون لي الدعوة لحضور هذا المؤتمر المهم والمفيد ، وأن أحظى بفرصة الكلام حول موضوع المؤتمر .

إن مؤتمراً كهذا يضم أشخاصاً يعيشون في أوروبا وآخرين يعيشون في دول أخرى ، ولا سيما في دول إسلامية ، سواء كانوا أكثرية أو أقلية ، هو من الأمور الضرورية .

هل من المسموح أن نتقده مثل هذه الأمور ، ولكن من المستحسن أن نقول : إن النقد قد يكون أحياناً إيجابياً . سأحاول أن أتوقف عند بعض الاعتبارات المتعلقة بالعلاقات بين الدول الإسلامية والدول الأوروبية . وأبدأ باديء ذي بدء ببعض الملاحظات الرئيسية والمهمة باللغة الإنكليزية لأعود بعدها إلى استعمال لغتي الأم وهي الألمانية . فمن منكم لا يفهم الألمانية يمكنه التعويل على الترجمة العربية .

لقد اخترت لملاحظاتي عنوان : «الدول الإسلامية والدول الأوروبية ، المهام المشتركة والتحديات المشتركة : الحوار والتفاهم ، التوصل إلى الحوار وليس إلى الحرب» . بالطبع ، هذا أمر منوط بالحكومات والدول ؛ حيث تبرز الحاجة لدى كل البشر إلى الشعور بالأمان والأمن ، وهو شعور يساور المجتمعات برمتها بالإضافة إلى

* نائب في البرلمان الألماني ، برلين .

ضرورة مواجهة التهديدات الخارجية . وغالباً ما تواجه بعض الكيانات تهديدات جمّة ، فالأيديولوجيات من شأنها كذلك أن تجدد وتعزز الجماعات التي تأخذ بها ، وأن تزدرى بجماعات أخرى لا تدين بالأيديولوجيات نفسها ، فمثل هذه الأيديولوجيات يمكن أن تستند إلى السياسة أو إلى الإثنيات أو إلى الدين . وعلى مدى قرون ، إن الاعتداءات المستندة إلى خلفيات أيديولوجية لطالما خلّقت المعاناة والحروب والتقهر .

فعلى مدى قرون أيضاً ، قام الكثير من المفكرين المبدعين بالتمعن في إمكانية تجاوز مثل هذه النوائب من أجل إحقاق حقوق الإنسان . إن العلاقات الاجتماعية التي لا تنفك تتوسع باضطراد نظراً إلى ثورة الاتصالات والمعلومات ، كلها قد تفضي إلى تناحر وخلافات ضمن هذه القرية العالمية التي بات العالم يعرف بها . يمكن أن تنشأ خلافات مصدرها أفراد أو مجموعات فردية ، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الخلافات . ومثل هذه الظاهرة يمكن كذلك أن تؤول إلى بعض الخلافات بين الدول علماً بأن الدول يمكن كذلك أن تتخذ خطوات لمكافحة ما يصدر عن بعض الجماعات . وكل هذه الأمور تنبّهت إليها الأمم المتحدة ، ولا ينبغي أن تخضع لهيمنة جمهرة صغيرة من الدول المتحكّمة ، اليوم أمريكا ، والصين في المستقبل ، فأن تتوافر سلطة عظمى واحدة هو أفدح خطأ يُرتكب ، وهنا أتكلّم بالطبع عن الولايات المتحدة .

ولابد بالتالي ، من إيجاد أرضية للحوار بين الثقافات ، بين الحضارتين الإسلامية والأوروبية ، وأنا أفضل اعتماد عبارة الحضارة ، ولابد كذلك من التواصل بين الحضارتين ، فالنزاع بين الحضارات لا يمكن أن يُشرّع استعمال القوة واللجوء إليها . وعليه ، فبالنسبة إليّ ، من غير المقبول من الناحية المعنوية والأخلاقية أن نقوم بالقتل والقتل المضاد ، فكل روح بشرية تزهب هي روح لا يمكن الاستعاضة عنها ، ولا يمكن أن نقبل بخسارتها . وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية حول السياسة الراهنة للحكومة الحالية في ألمانيا والأكثرية الموجودة في البرلمان الألماني .

ففي العالم الذي نحيا فيه اليوم لابدّ من أن نتحدث عن السياسة ، سياسة الدول .

أنا لا أشعر بنفور من الشعب الأمريكي ؛ لأنني أدرك تماماً بأن سياسة الرئيس السابق كارتر ليست هي نفسها سياسة بوش مثلاً ، وبالتالي ، حين أتحدث عن السياسة يمكن أن أتحدث عن سياسة البرلمان ؛ السياسة التي ينتهجها - حزبي مثلاً - وكذلك تلك التي ينتهجها وزير خارجيتنا يوشكا فيشر ، إلى ما هنالك ، ناهيك عن بعض الاعتبارات الأخرى التي تدعونا إلى مراعاة رأي المعارضة مثلاً ، إلى ما هنالك . . .

الملاحظ ، حول السياسة الدفاعية الأمنية للجمهورية الألمانية الاتحادية ، أن الأمن الاجتماعي للسكان في ألمانيا يواجه حالياً خطرين :

الخطر الأول ، من الممكن أن يكون الهجوم بسلاح دمار شامل على ألمانيا ، والعمل جارٍ في ألمانيا لدفع خطر مثل هذا الهجوم ، وفي اتحاد دول الناتو يعتمد على سياسة التخويف المتبادل . الناتو كان اتحاداً ناجحاً ، أثبت جدارته ، واستطاع أن يقوم بحماية سكان ألمانيا الاتحادية وسط سياسة التعاون والتعاقد مع الاتحاد السوفياتي ، والدول الشرقية استطاعت تأمين تغيير سلمي للكتلة الشرقية .

بالنسبة لألمانيا والعالم كله ، كانت تجربة تاريخية لقدرة الدول على إحداث تغيير كبير لمنع حصول أي مواجهة عسكرية ؛ أي بالطرق السياسية فقط . الحقيقة ، إن الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي انهارت كلياً ، إنما كانت سياسة معتمدة على أمرين أساسيين : التخويف المتبادل والتعاون السياسي مع الكتلة الشرقية عن طريق إجراء حوار بناء متبادل . سياسة التعاون والتسامح المتبادل إنما هي مربوطة بألمانيا مع سياسة المستشار الألماني السابق .

النتيجة أنه بالوقت الحاضر ، ألمانيا غير معرضة لهجوم بواسطة سلاح الدمار الشامل ، وأيضاً ألمانيا ليست بحالة خطر من قيام أي دولة بحرب تقليدية ضدها . إنما هناك خطر على سكان الدول الأوروبية من حصول هجوم إرهابي من مجموعات عقائدية مختلفة . أعمال الشغب والإرهاب التي حصلت في السنوات الماضية وأهمها ١١ أيلول ، إنما هي دليل على خطورة قيام العنف من قبل مجموعات خاصة . وأنا -

كألماني وكأوروبي - أريد أن أضيف في هذه النقطة أن خطورة تقبّل الشعوب بالدول الإسلامية لأخطار المجموعات الإرهابية هي أكثر من سكان الدول في أوروبا . سأنتقل هنا عن ملاحظات خاصة بالنسبة للبنان ، لكن سأذكر فقط في الجزائر عشرات الألاف قتلوا بسبب الإرهاب الذي قامت به مجموعات خاصة . إمكانية تعرض دول العالم لعمليات إرهابية من قبل مجموعات خاصة ؛ إنما تتطلب منا جميعاً أن نعمل يداً واحدة - كدول العالم - لنحارب الإرهاب العالمي .

تعاون دول العالم للقيام بعمليات مشتركة ضد الإرهاب يجب أن يكون أساساً عملاً مشتركاً بناء لقرار الأمم المتحدة . هذا التعاون إنما يعني أن كل دول العالم يجب أن تقوم بالترابط والتعاون مع بعضها بشكل أن هذا التعاون يتخطى الحدود عالمياً من أجل منع أي مجموعة إرهابية خاصة من تهريب العالم أو دول معينة . الدولة الألمانية تشارك بإرسال قوات إلى أفغانستان ؛ لسبب بسيط ، هو أنه بعد انهيار الدولة الأفغانية لم تعد هناك دولة قادرة على تحمل المسؤولية هناك ، فألمانيا قامت بهذا الدور ضمن مشاركتها دول العالم لتأمين السلام العالمي . الحكومة الألمانية تبني آمالاً كبيرة على أن يكون باستطاعة الأمم المتحدة أن تنجح في مهمتها لإقامة دولة في أفغانستان ؛ تستطيع تحمّل المسؤولية لإعادة البناء وإعادة الاستقرار والسلام لهذا البلد . وهذا يؤخذ كوسيلة للوصول إلى المشكلتين الكبيرتين في الشرق الأوسط بداية : مشكلة إسرائيل والدول المجاورة لها .

العالم ليس بحاجة لأفكار جديدة للقيام بحل هذه المشكلة ، العالم بحاجة فقط للاستعداد ؛ استعداد الأفرقاء المشاركين لقبول الحلول المطروحة بكثرة ، الأفكار موجودة ، على سبيل المثال ، في خارطة الطريق التي يتطابق محتواها مع ما عرضه ولي العهد السعودي في خطة السلام العربية التي قُدمت ونشرت هنا في بيروت ، إنه تطابقٌ بين خريطة الطريق وخطة السلام العربية . الأفكار التي طرحها أيضاً يوسفي بيلين ومحمد الغابو فيها الكثير من الأفكار التي تحمّل حلولاً للمنطقة . الوسيلة سهلة ، ويمكن شرحها بثلاث جمل : في كل من إسرائيل وفلسطين يجب أن يكون

هناك دولة مستقلة وحدود آمنة غير قابلة للتغيير ، مسألة الحدود الإسرائيلية غير القابلة للتغيير هي نقطة أيضاً بالنسبة لحدود إسرائيل مع لبنان .

إذا كانت ألمانيا أو دول العالم كله تتحمل مسؤولية تأمين هذه الحدود التي يتفق عليها العرب وإسرائيل بشكل نهائي ، العالم سيتحمل مسؤولية تأمينها .

هناك ملاحظات* حول الحرب غير الأخلاقية الدائرة حالياً والتي هي مشكلة أساسية نحن بغنى عنها ، الملاحظة نفسها التي سبق وألقيت الأسبوع الماضي في البرلمان الألماني بالنسبة لخطة السلام الخاصة بـ «يوسي بيلين» : لا يوجد أي تفسير أو أي قبول أو تشريع أخلاقي يسمح بالقيام بعمليات انتحارية . وأنا أتوقع من جميع رجال الدين المسلمين أن يقوموا بدورهم ، وعدم السماح بعمليات غير أخلاقية مثل هذه العمليات الانتحارية .

النقطة الثانية: أريد أن أعلن إعجابي بسياسة إسرائيل باحترامها لحياة جنودها ، وقيامها بكل محاولة ممكنة من أجل تأمين حياة جنودها ، وإنقاذ جنودها في حال أسروا ، وعملية استرجاعهم ، وتقديم كل ما يمكنها في سبيل استرجاع جنودها . ولكن أريد التأكيد أن هذا التصرف يجب أن يكون تصرفاً عالمياً ، كل الدول في العالم يجب أن تجعله موضوع سياستها مثل إسرائيل . هذه المسألة الأخلاقية ، يجب أن تتقيد بها كل دول العالم . فقط سيصبح هناك سلام ، عندما يموت أي إسرائيلي يبكي عليه من الجميع كما يبكي على العربي الميت .

الملاحظات الأخرى تتعلق بالمشكلة الثانية في الشرق الأوسط وهي المشكلة العراقية : ألمانيا لم تشارك في القوات التي أرسلت إلى العراق لأن قناعتها أن هذه الحرب لا تستند إلى قواعد حقوقية أخلاقية فالحل لقضية العراق لا يمكن أن يتم إلا عن طريق قيام الأمم المتحدة بالمساعدة أو عن طريق قيام حكومة منتخبة في العراق تتحمل مسؤولياتها بمساعدة الأمم المتحدة .

* الملاحظات التي أوردتها المحاضر بشأن الصراع مع «إسرائيل» كانت محل استهجان ونقاش قويين من قبل كثير من المشاركين .

أتمنى أن يصبح هناك اتفاق عالمي على كون الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة الرسمية المخوّلة بالمساعدة على قيام حكم في العراق . برأيي إن أحد أهم الأمور المساعدة على الحل في العراق هو الإبقاء على الحدود العراقية القائمة ، ومن ضمنها قيام دولة جديدة تعطي جميع القوميات والإثنيات والأطراف الدينية حقوقها بهذه الدولة الجديدة . يجب أن نحاول جميعنا المساعدة في إطار الأمم المتحدة . أنا متأكد أن الأمن والسلام في العراق لا يتم تأمينه على المدى البعيد إلا بالاتفاق مع جميع جيران العراق والتعاون معهم .

سأختم بالجملة نفسها التي بدأت بها : لا يوجد إمكانية غير التفاهم والتعاون مع بعضنا البعض ؛ لأن هذا الطريق الوحيد والحل الوحيد لمستقبل فيه سلام وأمان .
وشكراً .

كلمة النائب الأستاذ محمد رعد*

إسمحوالي أن أحيي منظمي هذا المؤتمر الهام ، وأن أثنى جهودهم وإصرارهم على عقد هذا اللقاء الحضاري الذي يضم باقة متنوعة من مفكرين وسياسيين وأصحاب اهتمام إنساني في أوروبا والعالم الإسلامي على حد سواء .

وأنتهز الفرصة لأؤكد أن العالم اليوم بمجتمعاته الممتدة عبر القارات المختلفة يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى همم وفعاليات أصحاب الإرادات الطيبة لإشاعة مناخات ملائمة للحوار بين شعوب الأرض كافة ، وصولاً إلى تفاهم يؤسس لإعمار حقيقي للكون وتكريم جدّي للإنسان فيه . ومن الطبيعي أن تحقيق هذا الهدف النبيل لا يمكن التوصل إليه إلا عبر التوافق على قيم ومعايير مشتركة ، تجسد الاعتراف بالآخر من جهة ، وتضمن احترام حقوق الإنسان من جهة أخرى ، وتنظّم العلاقات ، وترعى المصالح المتبادلة ، وتحول دون نشوء النزاعات ، أو تحلها عبر مؤسسات وآليات تلتزم صدقية عالية في ترجمة تلك القيم والمعايير .

إن «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» و «مبادئ الأمم المتحدة» ربما كانا يصلحان كمنطلق لتحقيق الاستقرار في العالم ، لو لم يخضع تطبيقهما لاستنسابية ظالمة وانتقائية عابثة فرضتها على الدوام دول وأنظمة ، دفعها توهم القوة لديها للاعتداء على الآخرين ومصادرة مصالحهم والتنكر لحقوقهم .

إن تنامي روح السيطرة والاستعلاء على الآخرين من قبل البعض ، ومجافة القيم والمعايير الإنسانية والدولية المشتركة أدى مع اختلال موازين القوى المادية إلى هذا

* رئيس كتلة الوفاء للمقاومة في البرلمان اللبناني .

التهديد المتواصل الذي تستشعر خطره الشعوب المستضعفة ، والدول الأقل قدرة في مختلف أنحاء العالم .

ولاشك أن القلق يتفاقم ويتوسع مداه لتمادي قوى الطغيان والهيمنة في تبرير عدوانيتها عبر الاستخدام المسيء لمفاهيم قيّمة مثل : الديمقراطية ، والسلام ، والحرية بهدف تدعيم الاستبداد والفساد والاضطهاد والعنصرية ، وشرعنة الاحتلال وقهر الشعوب .

إن كل محاولات فرض الوصاية على الدول والأمم ، وخصوصاً إذا كانت تنطلق من رؤية خاصة لا تتوافق مع رؤية وقيم ومعايير الأمم المتحدة ستبوء بالفشل ، وستشكل تهديداً واضحاً للاستقرار في العالم .

وإن الأحادية القطبية التي تمارس اليوم قلّصت ، وللأسف ، من الحرية السياسية للدول الكبرى ، فكيف بالدول الضعيفة التي باتت تعيش هاجس الخطر ليس على حريتها فحسب بل على وجودها أيضاً !
أيها السادة . . .

إن مؤتمر اليوم هو التزام بجدوى وقوة المنطق ونبذ لمنطق القوة ، وهو أفضل تعبير عن التمسك بحوار الحضارات ورفض مقولة صدام الحضارات .

ولاشك أن المشاركين هنا يتطلّعون إلى استعادة النزعة الإنسانية في العلاقات الدولية ، بعيداً عن علاقات الاستعلاء والتسلط والتفوق العنصري .

إن أوروبا التي تشد دوراً فاعلاً ومتميزاً على صعيد منطقتنا العربية والإسلامية والعالم ، يلاقيها تطلّع من شعوب هذه المنطقة لإيجابية ذلك الدور التي تنبعث ليس فقط من إحلال تعددية قطبية محل أحادية طاغية فحسب ، وإنما من أداء يفترض توازناً ودقة أكثر في معالجة القضايا العربية والإسلامية عموماً .

إن نسبة الـ ٥٩٪ من الرأي العالمي الأوروبي التي رأت أن إسرائيل تشكل تهديداً

للسلام العالمي تؤشر بوضوح إلى فشل كل السلاح الدعائي الصهيوني في تنفيذ الاغتيال التام للرأي العام الأوروبي وللنزعة الإنسانية فيه ، كما تؤشر إلى أن الاستخدام المتبذل لشعار معاداة السامية قد استنفد إمكانات التأثير والابتزاز .
أيها السادة . . .

إن الاستخدام الابتزازي من قبل قوى التسلط والهيمنة في العالم لمصطلحات براءة ، مثل «مكافحة الإرهاب» ، لا يجوز أن يخدع أحداً أو يستدرجه لمواقف مناهضة لحقوق الشعوب المشروعة في مقاومة الاحتلال الذي يحتل أراضي الغير بالقوة . كما لا يجوز أن نمارس الاستنساب والتمييز غير المبرر في استخدام هذه المصطلحات فيكون العنف الشعبي ضد الغزو أو الاحتلال مقاومةً مشروعة ؛ فيما لو كان البلد المحتل بلداً أوروبياً مثلاً ، ثم يصبح العنف نفسه إرهاباً إذا كان البلد المحتل عربياً أو مسلماً .

إن الاعتداء على الآخرين بالقوة واحتلال أرضهم ، وسلبهم حقهم في تقرير مصيرهم هو الإرهاب بعينه ، وإن مقاومة العدوان والاحتلال هو حق مشروع أقرته الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وإن دعم أنظمة دكتاتورية وفسادة ضد توق الشعوب إلى الحرية والإصلاح هو قمع واضطهاد وتهديد للأمن والاستقرار في العالم .

وإن وصف دولة بأنها دولة لشعب من دين معين فحسب ، ليس تأييداً لنزعة عنصرية فقط ، وإنما تسويق لأسلوب عدواني يستهدف إعادة إنتاج المنطقة كلها وفق كيانات مذهبية وعرقية وطائفية ، تستولد الأزمات تلو الأزمات .

وإن الصمت عن جرائم الإبادة التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ، وقصور المعالجات السياسية المطروحة للقضية الفلسطينية عن استعادة حقوق الفلسطينيين السياسية والوطنية ، والضغط الذي يمارس على العرب والمسلمين لوقف المساعدات المالية للشعب الفلسطيني الذي بات أكثر من ٨٠٪ منه

تحت خط الفقر ، هو انحياز فاضح . لا ، بل هو اشتراك في العدوان على هذا الشعب .
وإن إدارة الظهر للتهديدات الإسرائيلية ضد لبنان وللخروقات المتواصلة لأرضه
وأجوائه ومياهه ، هو تغطية عدوانية لا تلقى إلا الإدانة من شعوب هذه المنطقة ، ولا
تسهم إلا بمزيد من الإصرار لديها على التمسكُ بخيار المقاومة حتى يتحقق إخراج لبنان
من دائرة التهديد .

إن تحرير قسم كبير من أرض لبنان بفعل المقاومة ، واستعادة عدد كبير من الأسرى
والمعتقلين في سجون الإسرائيليين ، نتيجة ضغط وأنشطة المقاومة ، هما أكبر دليل
على أن الشعوب لا تفرطُ بحقوقها ، وإذا لم يتحرك المجتمع الدولي لنصرة حقها ، فإنها
لن تتردد في تقديم التضحيات من أجل منع العدوان عليها ، والتضحيات في مثل
هذه الحال هي فعل بطولة . أما العدوان ، فهو الإرهاب المدان .
أيها السادة . . .

إن أحداً في العالم لا يستطيع ادعاء امتلاك حق حصري للحقيقة ، وإن هدف
الحوار أن تتبادل الأطراف وجهات النظر في سياق مسعى صادق لتكوين قناعات
مشتركة يتم التفاهم حولها . وأعتقد أن المشاركين في هذا المؤتمر سيبدلون ما لديهم من
جهد في هذا الاتجاه .

وختاماً ، إسمحوا لي أن الفت انتباهكم إلى خلاصة قراءة وتأمل في تجارب
البشرية عبر التاريخ . إن الحق لا تقرّه أبداً موازين قوى راهنة ، بل على العكس تماماً
فموازين القوى يقرّر مصيرها ، مدى الالتزام بمنطق الحق .
أتمنى لكم التوفيق في أعمالكم ، وشكراً لكم جميعاً .

الفصل الأول

التعريفات:
من التمايز إلى التفاهم

الباب الأول

مفاهيم

الفصل الأول

الديمقراطية: المفهوم في إطار متعدد

حوار مفتوح

رئيس الجلسة: د. الطيب تيزيني، مفكر وبروفسور في الفلسفة - جامعة دمشق .

المحاضرون:

جمال البنا، مفكر إسلامي (جمهورية مصر العربية) .

فريدمان بوتنر، بروفسور ومدير لمركز سياسات الشرق الأوسط وجامعة برلين الحرة حتى

عام ٢٠٠٣ .

كلمة رئيس الجلسة د. الطيب تيزيني*

يسعدني ويشرفني أن أدير هذه الجلسة الأولى من مؤتمر : «الحوار والتفاهم ، ومن ثم من الحوار إلى التفاهم» .

لاشك أن عقد مثل هذه الندوة يمثل ظاهرة جديدة وإيجابية في آن . إنها ظاهرة تقوم على بروز وعي جديد في الفكر العربي الإسلامي ؛ وعي يتأسس على الإدراك الذاتي بما نحن فيه ، والإدراك الذاتي بما علينا أن نتجزه في مرحلة مفعمة بالصراعات ، التي وجدنا أن إحدى نتائجها أدت إلى زعزعة الاستقرار العالمي ممثلاً باستباحة بغداد والعراق .

لقد أصبحت هذه الندوة وما هو مثيل لها ضرورة قصوى من أجل الحفاظ على هذا العالم ؛ العالم الذي أخذت مجموعة من القوى العولمية الامبريالية تسعى باتجاه تفكيكه وإنهائه . ومن ثم قد يكون أن الآوان أن يلتم الشمل باتجاه تكوين حالة جديدة في العالم تستطيع أن تواجه هذا الأخطبوط الجديد الذي أصبح عبئاً على البشرية كلها . والشيء الملفت والمثير ، والذي يمثل مفارقة منطقية وسياسية يقوم ، على أن هذا الطاغوت الذي يعمل على تفكيك العالم يقدم عمليته هذه تحت عناوين مثيرة ، منها : أنه يسعى إلى ديمقراطية العالم ، ومنها أنه يسعى إلى الحفاظ على السلام العالمي ، ومنها : أنه يسعى إلى مواجهة الارهاب . كما يقال : «بان المرج بعد أن ذاب الثلج» ؛ لقد ظهر أن هذا الخطاب خطاب زائف ، يسعى إلى تسويق عالم جديد ، يقف أولئك على رأسه ، محاولين إنجاز مهمة كبرى قد تكون هي المحور الأكبر للنظام العولمي الجديد ؛ وأعني بذلك أن هذا النظام يسعى الآن إلى ابتلاع الطبيعة والبشر وإلى

* مفكر وبروفسور في الفلسفة - جامعة دمشق .

هضمهم وتمثلهم . ومن ثم إلى تقييهم سلماً . إنّه نظام يسعى إلى تفكيك كل الهويات التاريخية ، التي دلت على أنها ثمرة تاريخياً ؛ ومنها مفاهيم الوطن والتقدم والقيم وما يدخل في هذا الخصوص .

وفي الوقت نفسه ، أي في الوقت الذي يسعى فيه هذا النظام إلى تفكيك كلّ الهويات التي دلّت على كونها كانت حافزة للتقدم التاريخي ؛ فإنه يسعى كذلك إلى انبعاث كلّ الهويات التي دلّت على كونها معيقة للتقدم التاريخي . ونلاحظ الآن هذا التغدق الهائل باتجاه هويات هي بالأساس عبء على البشرية وعلى أصحابها من الإثنية إلى المذهبية الضيقة إلى الطائفية إلى كلّ أنماط التفكير الذي يُفسد عملية التضامن والاستقرار الدولي . إنّه نظام بحق يأتي من أجل إنهاء العالم برمّته ، ولذلك لا بدّ للبشرية كلها من أن تتضامن ، وتقف في وجه ما يراد لها أن يحدث . في هذا السياق ، تبرز مشكلة جديدة - قديمة هي مشكلة المفاهيم .

ما المفهوم؟ ما علاقته بالعلم؟ ما علاقته بالتوطين؟ أي بإدخاله في نسق وطني ما . كيف تبرز المفاهيم وكيف تؤسّس؟ وكيف تثمر في حقول معرفية وجيوسياسية أخرى مختلفة عن تلك التي نشأت فيها؟ ومن ثم كيف نضع يدنا على ما يُسمى بلعبة المفاهيم؟

إن هذه المسألة غدت إحدى المهمات للعمل العلمي والبحث العلمي في العالم برمته ، إضافة إلى أنها أصبحت مفتاحاً للدخول في ما ينبغي أن نفهمه على صعيد العالم الراهن . والأمر يكتسب طابعاً خاصاً من الأهمية حينما يتصل بمجموعة من المفاهيم التي نعتبرها الآن مفاهيم مفتاحية ، وهي كذلك ؛ لأنه يراد لها أن تكون مفاهيم تفتح العالم باتجاه النظام العولمي الامبريالي الجديد ؛ أعني بذلك مفتاح الديمقراطية ، مفتاح حقوق الإنسان ، مفتاح التقدم العالمي ، مفتاح السيادة والاستقلال ومفهوم الوطن . هذه المفاهيم يُلعب بها الآن بنحو قد يؤدي إلى تفكيكها وإنهائها . ولا شكّ أن مسألة الديمقراطية كانت ولا تزال مسألةً خلافيةً ؛ لكنّ الواقع المشخّص - في أحيان متعددة - قد يستطيع الإجابة عن مسألة الديمقراطية ، أي قد يجيب عن أسئلة

طرحت من مجموعة من المفكرين والسياسيين ، وفي طليعتها السؤال : إذا كانت الديمقراطية قد نشأت في أوروبا ، أي في حقل جيوسياسي وفكري ومنطقي آخر مختلف ، كما هو الحال بالنسبة إلى الوطن العربي والعالمين العربي والإسلامي . إذا كان الأمر كذلك ؛ فهل يحق لنا أن نتحدث عن الديمقراطية ، وباسمها؟ ومن ثم هل نستطيع أن نطرح مشاريع كبرى يُؤسَّس لها أولاً ، بتأسيس الديمقراطية؟ ولا شك أنها مسألة خلافية ؛ لكن الممارسة العملية المباشرة دلت على أن الديمقراطية وُجدت بوصفها مفهوماً أولاً بأول في العالم الغربي الحديث ؛ ولكنّها - وهذا من طبائع التقدم الديمقراطي - قد مورست بأشكال مختلفة ، وبارهاصات أولية لدى شعوب كثيرة في العالم دون أن يُطلق عليها هذا الاسم . ومن ثم نلاحظ أن مفهوماً ما لفكرة ما يأتي بعد أن تكون هذه الفكرة قد مورست من شعب أو آخر ، وكذا الحال هنا بما يتصل بالديمقراطية .

في التاريخ العربي كما في التاريخ الغربي والتاريخ الشرقي عموماً لا بد وأنه وُجدت أنماطٌ من العلاقات السياسية التي قد نُدخلها بشكل أو بآخر في بدايات أولى لما نسميه الآن : ديمقراطية . ومن ثم علينا أن نسعى للبحث عن مكونات هذا الذي يُطلق عليه الآن ديمقراطية في تواريخ الشعوب . وفي ما نحن الآن بصدد ، أكاد أقول : إن مفهوم الشورى الإسلامي ؛ مفهوم إذا ما قرئَ قراءة عقلانية تاريخية متقدمة ؛ فإنه يمكن أن يفضي إلى ما نطلق عليه الديمقراطية . هذا أمرٌ ذو أهمية خاصة من أجل التأسيس لهذه الديمقراطية في تاريخ الشعب ذاته ؛ ومن ثم لا يتم الأمر ؛ وكأننا نستجلب الأمر استجلاً من الآخر .

عملية التوطين التي أطلقت عليها هذه الفكرة في بداية الحديث تمثل رائداً حاسماً . كيف نوطن لفكرة ما في بقعة وطنية أخرى؟ هذا السؤال سيغدو أكثر أهمية وأكثر سهولة للتقبل إذا وضعنا يدنا على بعض إرهاصات في تاريخ الشعب أو الأمة المعنية هنا . من هنا ، نلاحظ أن مسألة الديمقراطية ومسألة الإنسان هاتان المسألتان اللتان يراد لهما أن تتحولا إلى فزاعة في وجه الشعوب في العالم كله ، ومن ضمنها

الشعوب العربية والاسلامية . هاتان المسألتان لا بد من التفحص الدقيق لهما بحيث
إننا نزاوج بين عمليتين اثنتين كبيرتين : أولاً عملية التوطين إذا كانت محتملة . وثانياً
البحث عن إرهابات هاتين المسألتين ، وأكاد أجزم أن الإرهابات موجودة بقوة ،
البحث عن هذه الإرهابات في تاريخ الأمة العربية والإسلامية .

ومن هنا ، أنهى حديثي بالتأكيد على أن هاتين المسألتين اللتين تستوجبان حواراً
موسعاً ومعماً بين الشعوب أولاً ، وفي إطار كل شعب . وثانياً ، أقول إن هاتين
المسألتين أصبحتا الآن على بساط البحث في الفكر السياسي كما في الفكر الفلسفي ،
كما في الفكر الاقتصادي وكل أنماط التفكير الإنساني ، لأنهما تمثلان مدخلاً لفهم ما
يحدث على هذه الصعد كلها .

نقاط الالتلاف والاختلاف بين الديمقراطية والإسلام

جمال البنا*

أولاً، عن الديمقراطية وخصائصها

الميلاد الأول للديمقراطية: أثينا....

إذا ذكرت الديمقراطية في الآداب الغربية ذكرت للتو أثينا؛ الدولة التي أبدعت الكلمة وأوجدت التجربة الديمقراطية الأولى .

إننا لن «نتخايق على اللحاف» ، كما يقولون ، لكن أثينا هي التي أبدعت الديمقراطية . فماذا كانت الديمقراطية الأثينية في حقيقتها الواقعة وليس في التصور الشائع ؟ .

لقد عرض د . عصمت سيف الدولة - نقلاً عن كبار منظري السياسة الأوروبية - صورة للديمقراطية الأثينية تختلف عما في مفهوم الناس ، فقال : «كان الحاكمون هم «العشيرة» الذين يعنون بشؤون الحرب وشؤون السياسة ، ثم ضابطو المدينة «العشيرة» الذين يحفظون النظام في المدينة ، وضابطو السوق «العشيرة» الذين كانوا يراقبون الأوزان ، ثم يأتي بعدهم مجلس الشيوخ ، وكان يتكون من «عشر» مجموعات ، كل منها خمسون شيخاً . ولم يكن العدد «عشيرة» ضرورة فنية للحكم ؛ بل كان تقسيماً «للمناصب» السيادية فيما بين حلف القبائل «العشر» التي كانت تملك أثينا فعلاً» . (فوستيل دي كولانج - المدينة العتيقة) .

* مفكر إسلامي (جمهورية مصر العربية) .

تحت كل هؤلاء جميعاً كان يأتي دور المواطنين الذين لهم حق الحضور في الاجتماع الشعبي ، وهم قلة ، فقد كان الذين لهم حق الاجتماع حوالي ٤٣٠٠٠ من جملة السكان ، وعددهم حوالي ٣١٥٠٠٠ ، ولم يكن يحضر الاجتماع فعلاً أكثر من ثلاثة آلاف . أما المستبعدون ، فلأنهم ليسوا مواطنين ، فكان من بينهم ١١٥٠٠٠ من الرقيق ، وجميع النساء ، وجميع العمال ، وجميع المستوطنين الغرباء ، وعددهم ٢٨٠٠٠ ، وعدد كبير من الذين يمارسون التجارة (ول ديورنت - قصة الحضارة) .

وكان لا بد ، لكي يستطيع ذلك الشعب إصدار قراراته ، أن يكون قد تم تحضير أعماله من قبل ، وصيغت القرارات صيغة مناسبة قبل عرضها عليه حتى يمكن أن يبدي رأيه في نصوص محددة مدروسة (جلوتز - المدينة الإغريقية) .

وكان مجلس الشيوخ ، ممثل القبائل العشر ، هو الذي يناقش ويدرس ويعد مشروعات القرارات التي تعرض على الشعب . ولم يكن من حق الشعب مجتمعاً إلا أن يرفض أو يقبل ما يقدمه إليه مجلس الشيوخ ، ولا يملك المناقشة في أي موضوع آخر . كان على الشعب أن يقول «نعم» أو «لا» فقط .

وعندما يدعى الشعب إلى الاجتماع ، وما كان ليجتمع إلا بدعوة من القادة العشرة ، فإن حق المناقشة لم يكن متاحاً لكل واحد من المواطنين الحاضرين . كان يشترط فيمن يصعد إلى منبر الخطابة ألا يكون مديناً للمدينة ، وأن تكون أخلاقه طاهرة ، ومنتزواً زواجاً شرعياً ، ويمتلك عقاراً في «أتিকা» (المنطقة الجغرافية التي تعيش فيها القبائل المتحالفة ومركزها أثينا) ، وأنه قد أدى جميع واجباته نحو المدينة ، واشترك في جميع الحملات الحربية التي أمر بالاشتراك فيها ، وأنه لم يلق سلاحه ويفر من أية معركة .

ثم تبدأ المناقشة عن طريق الخطابة تحت رقابة حفظة القانون ، وكان أولئك سبعة يراقبون «الشعب» في اجتماعه ، وهم جلوس على مقاعد عالية ، فإذا سمعوا خطيباً ينقد قانوناً سارياً أو قفوه ، ثم أمروا بأن لا يصعد غيره إلى المنبر ، ولكن بفض اجتماع

الشعب فوراً ، فينفض اجتماع الشعب فوراً . (باستيد - القانون الدستوري - ١٩٦٠) .
(انتهى الاستشهاد) .

ومما لا يذكره الكثيرون أن فلاسفة أثينا الكبار كانوا يضيّقون بالديمقراطية الأثينية .
وتصور هؤلاء الفلاسفة حكماً لا يقوم على الأشخاص ، ولا يعتمد على مشاعرهم ،
واجتهاداتهم وعواطفهم ومصالحهم ، ولكن على القانون . وتمنوا من أعماقهم وجود
مجتمع يكون السيد الوحيد فيه القانون ، ويقف الناس جميعاً أمامه سواسية . وعبروا
عن هذه الصورة بكلمة "Isonomy or Isonomia" ؛ وهي كلمة أنشيت بعد ذلك ،
وتقهقرت أمام كلمة «الديمقراطية» . وعندما ظهرت في قواميس القرن السادس عشر
ترجمت إلى «المساواة أمام القانون» أو «حكومة القانون» أو «سيادة القانون» .

واستخدم أفلاطون الكلمة كمضاد صريح للديمقراطية ، وليس كمرادف لها . كما
تعد الفقرات التي جاءت في «السياسة» لأرسطو خلال مناقشته لأنواع الديمقراطية
دفاعاً عن حكم القانون ، وليس عن الديمقراطية ؛ الأمر الذي يدل عليه قوله : «من
الأفضل أن يحكم القانون عن أن يحكم المواطنون و «أن يعيّن الأشخاص الذين
يتقلدون المناصب العليا كحماة وخدماء للقانون» . وكذلك إدانته الحكومة التي «يحكم
فيها الشعب وليس القانون» (. . .) . وحيث يحدد كل شيء بأغلبية الأصوات وليس
القانون» . ومثل هذه الحكومة لا تعد في نظره حكومة دولة حرة ، لأنه «حيث لا تكون
الحكومة في يد القوانين ، فليس هناك دولة حرة ، لأن القانون يجب أن يكون أسمى
من كل الأشياء الأخرى» ، بل إنه ذهب إلى أن تركيز القوى في أصوات الشعب لا
يمكن أن يسمى ديمقراطية ، لأن مدى قراراتها لا تكون عامة . وفي كتاب «البلاغة» ،
قال : «إنه لمن أعظم الأمور أهمية أن تحدد القوانين السليمة نفسها كل النقط ، ولا تدع
إلا أقل ما يمكن للقضاة» .

فإذا كان هذا هو رأي البروفسور هابك واستشهاده بأرسطو ، فهناك تعليق عن
الديمقراطية الأثينية نشرته جريدة الأندبندت البريطانية (١٧ / ٦ / ٩٣ ، ص ٢٥) تحت
عنوان «أوقات سعيدة في ظل طغيان اليونان» ، لمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥٠٠ سنة

على الديمقراطية اليونانية ، على أساس إعادتها إلى سنة ٥٠٧ ق . م ، وهي السنة البارزة في تاريخ «كليستنس Clisthenes أب الديمقراطية الأثينية . والتعليق يقول : «يجب ألا يؤخذ المرء بالديمقراطية الأثينية» .

ففي الربع الأخير للقرن الخامس قبل الميلاد انحطت الديمقراطية - أي حكم الشعب إلى درجة حكم الرعاع ، وتورطت الجمعية "ecclesia" في عدد من الفظائع ؛ ففي سنة ١٢٤ أمرت بإعدام كل الرجال ، واستعباد النساء والأطفال في مدينة "scions" (في الجنوب) لمحاولتهم الانشقاق عن الحلف "Delian League" . وشهدت سنة ٤١٦ إعدام رجال المدينة ميلوس (في الشرق) واستعباد نساءهم وأطفالهم لرفضهم الدخول في الحلف . وبعد ذلك بعشر سنوات ، في أعقاب معركة جزائر أرجينوس ، أعدم ستة من أمراء البحر دون مبرر شرعي لإخفاقهم في استنقاذ البحارة الأثينيين .

ويختتم التعليق «إن مما يثير الدهشة أن أسعد مرحلة في تاريخ الإغريق «القديم والحديث» قد تكون هي مرحلة حكم «الطاغية» ، بيزاستروس ، خلال أواسط القرن السادس قبل الميلاد ، في أعقاب «سولون» عندما كانت الديمقراطية متجمدة (. . .)» .

الميلاد الثاني للديمقراطية: «البورو»...

طويت صفحة الديمقراطية الأثينية ، وتوالت القرون ، وأطبقت العهود الوسطى على أوروبا التي كان المجتمع فيها طبقياً ؛ فهناك في القمة الملك ، وتحت مباشرة اللوردات والنبلاء ، وفي القاع تجد الفلاحين والحرفيين . وكان الفلاحون أشبه برفيق الأرض ، وكانت الالتزامات العرفية تفرض عليهم العمل في أرض اللورد ، والطحن في مطحنه ، وأن لا يغادروا الأرض إلا بإذن منه الخ . . . وكان على النبيل في مقابل ذلك أن يقدم لهم الحماية . وكان ارتباط القرويين بالنبلاء من القوة ، بحيث أصدر الملك ثلستان (٤٩٠ - ٥٢٩) قانوناً يوجب على كل قروي أن يربط نفسه بالولاء إلى

أحد اللوردات ، أو كما يقولون "commended himself" وبهذا تنشأ علاقة «ولاء» بين القروي والنبيل .

كان هذا المجتمع يترابط برابطة الولاء الطبقي ، ويستهدف الأمن والسلام ، ولم تكن الطلبة الأولى له الحرية ، ولكن الأمن والعدالة . وكان سياق الحياة بطيئاً ويكاد يكون جامداً . . .

حدثت تطورات عديدة لا يتسع المجال لها - لعل أبرزها الحروب الصليبية - أدت إلى ظهور فئة نشطة من القرويين والحرفيين ، ضاقوا بهذا العهد ، وأرادوا التحرر من أحكامه والتزاماته ، فنزحوا إلى إحدى الجهات المهجورة . وكانت مثل هذه الجهات موجودة بكثرة ، واستقروا حول قلعة أو دير ، أو مبنى قديم يطلقون عليه بورو - وبالفرنسية «بورج» (منها اشتقت كلمة لورجوازية) - ولعل للكلمة أصلاً عربياً لأن البرج والبروج تعطي معنى القلاع ، ومن هذه الكلمة استمدوا الاسم الذي يرمز لهم «البورجوازية» . وساووا النبيل الذي تقع هذه المنطقة في أملاكه ليحررهم من الالتزامات الطبقية ، بحيث يمكنهم أن ينشئوا مجتمعاً جديداً لقاء مبلغ من المال يقدمونه ، ويمنحهم في المقابل "Charter" ويصبح البورو "free burg" . وبهذا يظهر في أحضان البورو مجتمع جديد ، لا يقوم على أساس الالتزام الطبقي ولكن التعاقد المدني ، ولا يستهدف الأمن ولكن الحرية ، وتكون الوحدة فيه ليست الأسرة أو الطبقة ولكن الفرد .

وهكذا ، ومع التطور ، ظهرت البورجوازية ، وظهرت معها الديمقراطية كواجهة سياسية ، والرأسمالية كواجهة اقتصادية .

ولما كانت الحرية هي القيمة البارزة في هذا المجتمع ، فإن هذا أفسح المجال لظهور الأقوياء ، في السياسة أو الاقتصاد ؛ ولكنه أيضاً مكّن الفئات التي خافت عليها قوة الأقوياء من التكتل في هيئات تعمل لإنصافهم ، وتكفل حقوقهم ؛ لعل أبرزها النقابات التي أعادت التوازن إلى الرأسمالية ، وحالت دون جموحها الجموح الذي

تصوره ماركس ، كما سمح للفئات المهمشة الأخرى ، كالنساء والجنود ، بأن تنال حقوقها .

ومنذ أن قام البورو على أساس الفرد والحرية ، أصبح هذان أبرز مقومات البورجوازية ، بوجهيها : الديمقراطية والرأسمالية ، وقد حققا لها الاندفاع والطموح والتقدم الخ . . . كما سمحا بظهور دعوات الإصلاح الاجتماعي والعدالة الاقتصادية إلخ

والجمع ما بين الفردية والحرية هو سرّ قوة المجتمع البورجوازي ؛ إذ أطلق المبادرات الفردية ، وأفسح المجال للطموح والتقدم . وفي الوقت نفسه ، فإن هذه الحرية التي مكنت الفرد من ذلك اتسعت لتعمل الهيئات المهمشة أو المظلومة لنيل حقوقها . وهذه هي عبقرية الحرية .

وبهذا اختلف المجتمع البورجوازي عن مجتمع القرون الوسطى الذي كان يقوم على عقدة الالتزام . كما اختلف عن المجتمع الديني الذي يقوم على عقدة الإيمان . وهذا ما سيوضحه القسم الثاني من هذه الورقة عن الإسلام والديمقراطية .

ثانياً: الإسلام والديمقراطية

رأينا كيف ولدت الديمقراطية في أثينا أولاً ، ثم في مجتمع البورو ، وكيف تأثرت بأوضاع المجتمع الأوروبي . الأمر بالنسبة للإسلام يختلف تماماً .

فالإسلام - وكل الأديان - تنشأ وتتمحور حول الإيمان بالله ، وينعكس تصويرها لهذا الإله على القيم ، وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية .

فالإله في اليهودية إله غيور ، يفقد ذنوب الآباء في الجيل الرابع من الأبناء ، ويؤثر بني إسرائيل بكل خير ، ويوجههم لحرب أعدائهم ، وقتل الرجال ، واستعباد النساء ، والاستحواذ على الأرض ؛ فأورث ذلك اليهود صفات القسوة والأنانية ، كما أوجد فيهم حاسة الامتياز على العالمين .

والمسيحية التي تقدّم الإله المحب ، المخلص ، الذي يفتدي ذنوب البشر ، جعلت مجتمعها مجتمع أخوة ومساواة ، يشترك أفرادها في كل شيء - ما عدا زواجاتهم - على ما نقل «ول ديورانت» ، كما أدت لظهور الرهبان والراهبات ، ونشأة أعمال البر والرحمة ، والعناية بالضعفاء .

أمّا الإسلام الذي يعد أبرز صفاته ، والذي يعد «الحق» من أسماء الله . والحق هو العدل مجرداً ، كما أن العدل هو الحق مطبقاً ؛ فإنه أدى إلى المجتمع المتوازن الذي يكون العدل هدفه . وبتعبير القرآن يكون «الميزان» هو الحكم .

ولما كانت الأديان تقوم على الإيمان . وما دام الإيمان مما لا يمكن فرضه قسراً ، فليس من المبالغة القول إن حرية الاعتقاد ، وهي جزء من حرية الفكر ، من الأسس التي يقوم عليها المجتمع الإيماني . ويبدو ذلك مفارقة ومخالفة لكل الوقائع ، ولكن الحقيقة أن ما ألصق بهذا المجتمع من تعصّب وضيق لا يعود إلى العقيدة الحقة ، ولكنه من متطلبات المؤسسة الدينية التي تريد أن تحتكر العقيدة .

وهكذا ، يمكن القول : إن الحرية في الفكر والعدل في الاقتصاد هما قيمتان إسلاميتان أصليتان ، يفترض أن يكونا مطبقين في المجتمع الإسلامي ، وقد كانا مطبقين في مجتمع الرسول (ص) ، ومجتمع الخلافة الراشدة ، حتى تحولت إلى مُلك عضوض .

فإذا كانت الديمقراطية تتفق مع الحرية والعدالة ، فإنها عندئذ تلتقي بالإسلام ، ولكن لما كانت الديمقراطية لا تؤمن بضرورة بالله ، فإن المجتمع الإسلامي لا بد وأن يختلف ويتميز عن المجتمع الديمقراطي . ويمكن تبسيطاً أن نقول : إن المجتمع الإسلامي هو مجتمع «حكم القانون» ، وإن القانون هنا هو «القرآن الكريم» . وبهذا يكون أقرب إلى ما أراده فلاسفة أثينا أنفسهم .

ولا يخالج الإسلاميين شك في أن النموذج الإسلامي أفضل من النموذج

الديمقراطي ، على أن أوروبا كان لا بد أن تفضّل الديمقراطية ؛ لأن البديل أمامها ليس هو الإسلام ، ولكن الديكتاتورية . والديمقراطية أفضل من الديكتاتورية بالطبع .

على أن من المهم أن نقرر بكل وضوح وجلاء أن النموذج الإسلامي السليم لم يتحقق إلا لمدة قد تقل عن ٢٥ عاماً هي حكم الرسول (ص) في المدينة (١٠ سنوات) وحكم أبي بكر وعمر .

أما ما تلا ذلك ، فقد كان برزخاً قصيراً انتهى بالملك العضوض ، الذي ظل من أيام معاوية بن أبي سفيان حتى عبد الحميد الثاني ؛ لأن الحكام والفقهاء أفسدوا تماماً المفاهيم الإسلامية التي ازدهرت عهد الرسول (ص) .

وهذه الحقيقة لا تثبط من همّة الإسلاميين ؛ لأنهم يؤمنون أنهم اليوم أقدر من الأسلاف على استلهام القيم الإسلامية التي جاء بها القرآن والرسول (ص) ، بحكم ما يقدمه العصر الحديث من ثقافات وحرّيات لم تكن متاحة لهؤلاء الأسلاف ، والمهم أن لاتدع غشاوات الأسلاف تطمس جوهر الإسلام .



وحتى لا يتهم الفكر الإسلامي بالتحيز للإسلام ؛ فإننا نعرض فيما سيلي هذه المقارنة :

مقارنة بين ديمقراطية السوق في أثينا، وديمقراطية الجامع في المدينة:

بالطبع ، هذان هما النمطان النموذجيان للديمقراطية في أثينا ، وفي الإسلام . وقد عرضنا فكرة عن الديمقراطية في أثينا . فلننظر الآن في ديمقراطية الجامع التي طبقت طوال عهد الرسول (ص) ومدة خلافة أبي بكر وعمر .

في الجامع ، كان يمكن لجميع أهل المدينة ، رجالاً ونساءً ، أحراراً وعبيداً ، الدخول والمشاركة في كل أمر يعرض تلبية للدعوة المفتوحة « الصلاة جامعة » . وفي هذا

الجامع ، كان الرسول(ص) يخطر المسلمين بالقرارات ، ويتناقش معهم . وكان المسلمون يسألون الرسول(ص) عن الحلول ، وكان الرسول(ص) يخفض جناحه للصحابة- سواء كانوا من المهاجرين أو الأنصار ، تطبيقاً للآية ﴿واخفض جناحك للمؤمنين﴾ (الحجر/ ٨٨) ، والآية : ﴿واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين﴾ (الشعراء/ ٢١٥) ، ويتشاور معهم ، تطبيقاً للآية : ﴿فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر﴾ (آل عمران/ ١٥٩) ، والآية : ﴿وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون﴾ (الشورى/ ٣٨) . وفي هذا الجامع ، وقفت امرأة لتعرض على أمر أصدده الخليفة عمر بن الخطاب ، خاص بتحديد مهر النساء ، واحتجت عليه بالآية الكريمة : ﴿واتيمم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً﴾ (النساء/ ٢٠) ، وهذا المثال هو خير ما يوضح حكم القانون الذي تعلنه امرأة من عرض الطريق ، وينزل عليه الحاكم الأعلى .

فإذا قارنا البساطة واليسر والسهولة والانفتاح الذي اتسمت به ديمقراطية الجامع ؛ بالتعقيد الإداري الذي يعرقل المساهمة أمام الأحاد ، فضلاً عن الشروط ، واستبعاد النساء ، والرقيق ، اتضح لنا أن ديمقراطية الجامع تفوق ديمقراطية السوق .

على أن سيرة الرسول (ص) كحاكم ، وسيرة أبي بكر وعمر وعلي ، تقدم أمثلة ناصعة ، لا يوجد لها مثيل في تاريخ أثينا أو روما عن الديمقراطية ، وعن أن عاطفة الأخوة يسرت السبيل أمام المساواة ، بل وأعطتها طابعاً يضيف العاطفة إلى الحق القانوني . وليس من المبالغة أننا لانجد أباطرة وحكاماً مثل أبي بكر وعمر وعلي بن أبي طالب في عمق الشعور بالمسؤولية ، وجعل رسالة الحكم هي خدمة الشعب ، والبعد التام عن أي تميز أو فخر أو زهو .

وتعود أفضلية الديمقراطية الإسلامية على الديمقراطية الأثينية ، أن الثانية كفلت الشكل والتنظيم الإداري ، في حين أن الأولى - الديمقراطية الإسلامية - حرصت على المضمون والجوهر . وبالنسبة للديمقراطية الكلاسيكية ؛ فالمهم أن يكون حكم الشعب

بالشعب للشعب ؛ ولكن مدى التطبيق العملي لهذا ، وحصيلته الحقيقية قضية أخرى . في حين أن الديمقراطية الإسلامية حرصت على أن يكون جوهر الحكم في خدمة الشعب ، بصرف النظر عن الصورة ، خاصة وأنه محكوم بالقانون (القرآن) .

إن قيم التقوى والخير ، والبعد عن الشر والأذى والاستعلاء ، المستمدة من القرآن والرسول (ص) ، حققت لدولة المدينة السلام الاجتماعي والرضا النفسي ، وكانت أفضل تأثيراً ، وأعمق فعالية من قيم الحرية والاعتزاز العنصري الذي عبّر عنه «أرسطو» أفضل تعبير ، وكان أكثر استحقاقاً بصفة «الأوروبي» الأول من صفة «المعلم الأول» .

ضرورة بناء ديمقراطية في الشرق الأوسط

د. فريدمان بوتنر(*)

ثمة حاجة في المنطقة إلى مناخات جديدة من شأنها أن تؤدي إلى أنظمة ديمقراطية أكثر وأكبر. رأينا فسحات أمل فأصبح الأمر واضحاً اليوم، لا يجدر أن يكون هناك أي مفاهيم خاطئة. نرى - على سبيل المثال - في مصر، قامت بعض الأنظمة الديكتاتورية. في سوريا هناك أمل أن تدخل، وتحاول أن تدخل سوريا في مجال العوالة، خاصة بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد، لكن نرى أيضاً بعض الديكتاتوريات تسود في سوريا. في فلسطين، يشبه الأمر كما حصل في أوسلو لإعطاء مثال للديمقراطية في الشرق الأوسط. يجب أن نبني دولة ديمقراطية في الشرق الأوسط؛ لذلك نأمل أن تصبح فلسطين مثال الديمقراطية في هذه المنطقة.

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فهناك أخطاء كبيرة، فطالما لم تُحل مشكلة فلسطين في الشرق الأوسط، لانحصل على الديمقراطية في دول الشرق الأوسط، ولن يتم الانتقال من الأنظمة الديكتاتورية إلى الديمقراطية. هناك حجة أخرى تقول: بأن الولايات المتحدة ومصالحها أدت مراراً إلى دعم بعض الأنظمة الديكتاتورية. وكانت الولايات المتحدة هي التي أدخلت بعض الأنظمة الديكتاتورية في بعض المناطق على سبيل المثال، لكن نرى أن الأوضاع قد تغيرت، فقد أصبح نظام صدام - على سبيل المثال - يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والولايات المتحدة؛ فلذلك

* بروفيسور ومدير سابق لمركز سياسات الشرق الأوسط وجامعة برلين الحرة حتى عام ٢٠٠٣.

وجب تدمير هذا النظام ودمقرطة العراق . نأمل أن الديمقراطية في العراق سوف تطلق مرحلة الديمقراطية في الدول الشرق أوسطية الأخرى والعربية أيضاً .

أما فيما يتعلق بنظرية «الدومينو» هناك خطر الشيوعية ، قد قيل : إن كانت دولة واحدة في جنوب شرق آسيا شيوعية فسوف تعطي الدول المحيطة بها ، وسوف تنتشر الشيوعية . هذه كانت النظرية السائدة في الماضي ، لكن نرى أن هذا الأمر ليس صحيحاً . فهناك دولة شيوعية ، كالصين ، ونرى دولاً محيطة بها غير شيوعية وهذا يعطينا بعض فسحات الأمل أيضاً ، سوف نتكلم عن هذه الأخيرة غداً .

أما فيما يتعلق بالمناقشات التي جرت حول الديمقراطية ، رأينا بوضوح الفرق بين مفهوم الديمقراطية والعمليات الديمقراطية ، وتطبيق الديمقراطية . من جهة أخرى ، ففيما يتعلق بالتنظيم الديمقراطي نرى هناك اختلافات فيما يتعلق بالأولويات والحلول والبدائل - على سبيل المثال - كتفضيل النظام الرئاسي على النظام البرلماني ، وغيرها من الأمور .

الديمقراطية لا تعني الحد من قدرات القادة ، ولكن الحد من بعض الأجسام والهيكلية في الدولة والبلد والنظام . هناك الكثير من الحدود في سلطة من يحكم في تقسيم السلطات في اختيار من يحكم وغيرها من الحدود أيضاً ، ولكن ذلك أمرٌ جيد . إن حماية الحقوق المدنية وتأمين حقوق الإنسان العالمية هي الطريق الذي يجب أن نتبعه ، ولكن يجدر الاختيار في ما هو النظام الذي يجب اتباعه ، ما هي القوانين التي يجب احترامها؟ وما هي حقوق الإنسان التي يجب تطبيقها؟ أنا أدري جيداً أننا سوف نتطرق لتلك المواضيع اليوم وغداً .

منذ بداية الفلسفة في اليونان القديم ، رأينا الكثير من التحليلات والغوص في مواضيع الديمقراطية . وما تكلم عنه الزميل جمال البنا كان أمراً جيداً جداً ، ولكن أود أن أضيف أن أفلاطون وأرسطو لم يتكلموا عن النظام السائد في اليونان ، ولكن ما قاما به هو نقد الفساد للديمقراطية الأثينية . أفلاطون نقد أثينا التي قتلت سقراط ومدينة

سقراط ، ورأى المدينة الفاضلة كمدينة الفرد - أي مدينة الإنسان الذي يكتب واقعه وتاريخه وحرته - . أما فيما يتعلق بأرسطو فقد حلل الإمبريالية ، واستخدم هذه القاعدة ، ونمّاها ، إلى أن توصل إلى نظرية الحكومة ، والفرق بينها وبين الحكم والحاكمية والمصلحة العامة للحكومة والشعب ، بالإضافة إلى الحكم لصالح من يحكم وليس من هو محكوم أي الشعب ، ففصل بين نوعين من الديمقراطية : الديمقراطية الحسنة والديمقراطية السيئة . نرى أيضاً مثالي : الفارابي وابن رشد الذي فصل فكر أرسطو .

ومن هنا بدأ تقليد الديمقراطية في الغرب أجمع ، ولكن توقف هذا الفكر السياسي الديمقراطي بعد الفارابي وابن رشد ، ولكن تمت تنميتها في أوروبا ؛ ولذلك نرى أن أوروبا متقدمة فيما يتعلق بالديمقراطية ، فنرى في مرحلة لاحقة نشوء القيم الحرة أو التحررية ، فنرى قيام حقوق الإنسان وكرامته ، ومبدأ العالمية الذي نشأ بعد خبرات ما حصل في أوروبا ، ولكن حصل ذلك بعد الحروب وبعد النزاعات التي وضعت أنظمة معينة يتبعها الإنسان ، فعلى سبيل المثال : الحروب الأهلية ، إسقاط الحكم الملكي ، أيضاً كرامة الإنسان وقيمة الفرد ليست متعلقة بالعمالية أو حتى بالدين ؛ فالطريق الوحيد لتقييم الإنسان يجب أن تعود إلى الإنسان كمخلوق خلقه الله فقط ، بغض النظر عن دينه وانتمائه .

النقطة الأخيرة التي أود أن أتكلّم عنها هي ، أن المراحل والعملية الديمقراطية غير محدودة ، وهي ترحب بكل التغييرات وكل الأفكار الجديدة ؛ فما من طريق مسدود في الديمقراطية . وفي المقاربات للتوصل إلى الديمقراطية ليس هناك من طريق واحد يؤدي إلى الديمقراطية .

أما مفهوم الديمقراطية الديكتاتورية الذي تمت تنميته لمكافحة الفكر الستاليني ، فلديه أشكال كثيرة ومتعددة أيضاً . فالأيدولوجيات التي تضم أيضاً الدين - كما حصل في الإسلام - لا يمكن أن تكون قاعدة الأنظمة الديمقراطية إن أصرت على تمثيل الحقيقة في هذا المجال . هذا لا يعني بالطبع أن السياسة والدين ، وأن الإسلام

والديمقراطية ، لا يتوافقان . ولكن إن قبلنا مبدأ مراجعة القوانين ، فما قامت به الكنيسة الكاثوليكية يمكننا أن نصل وأن نوفق بين الأفكار التي تقدمها السياسة وما يطرحه الدين ، ويمكننا أن نتبعه في ظل دولة ديمقراطية ، يمكننا أن نقارن تنمية الأحزاب الديمقراطية المسيحية في الغرب . ويمكننا أن نرى ذلك عبر مراقبة ودراسة الأحزاب الديمقراطية الإسلامية في الغرب ونعمل بذلك في الشرق .

حوار مفتوح

رئيس الجلسة

نشكر الدكتور فريدمان على مداخلته المثيرة بتعددية محاورها ، والأبواب التي فتحها لحوار نتمنى أن يكون مثمراً ، خصوصاً وأنه قدم مجموعة من الآراء التي تنطلق من مرجعية الديمقراطية الغربية وهذا في ذاته أمر هام ، ولكن الأهم من ذلك أن نجد الأبواب التي تسمح بالوصول من هذا الموقع إلى مواقع أخرى تؤسس لديمقراطيات فعلية حقيقية في بلدان أخرى كبلداننا ، وبالتالي ، في مثل هذه الحال سوف يُفوّت الموقف وستفوت الفرص التي يريد أمثال الرئيس بوش أن يطرحوها على العالم حين يضعونه أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما : إما ديمقراطية غربية أميركية عالمية ، وإما إرهاب ؛ هذا الخيار هو بذاته نمط من أنماط الإرهاب ، وبالتالي ، حاولنا أن نقرأ فيما قدمه الأستاذ «بوتنر» احتمالات متعددة للتفكير في مسألة الديمقراطية بأشكال قابلة للتشخيص والتوطين في بلدان متعدّدة . الآن أفتح باب الحوار في هاتين المداخلتين .

هبة رؤوف عزت/ كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

لديّ بعض النقاط للتعليق على الحوار الذي كان على المنصة : الأستاذ جمال البنا قدّم رؤية تقف على الأرضية الإسلامية الواسعة . حضرتك عندما قدمت الجلسة وقفت على أرضية قومية تقدمية إذا جاز التعبير ، والبروفسور «بوتنر» يتحدث من منظور غربي .

أنا أعتقد أن جزءاً من المسألة في التعامل مع القضية الديمقراطية والشورى أو الديمقراطية والإسلام هو الخيال السياسي ، يعني كيف نفكر في هذه المسألة؟ وأنا لاحظت في الخطاب بشكل عام أن هناك تقدماً للفكر في الحديث عن الدولة ومركزية الدولة في النسق الأخير ، بمعنى أننا عندما نتحدث عن الديمقراطية والإسلام نتحدث في التحليل الأخير عن الدولة ، عن شكل الدولة ، وتصوّر الدولة ، وعلاقة الدولة بالدين بشكل أو بآخر . وفي الوقت نفسه ، عندما نتحدث عن الدولة العربية ، نتحدث عن الفكر - كما أشار د . بوتنر - ، وكأن الدولة العربية هي دولة من ذات الفكر الإسلامي ، أو لها صلة ما بالفكر الإسلامي ، أو التراث الإسلامي الفكري وتطلعاته للشورى والديمقراطية ، في حين أن الدولة العربية منذ الاستقلال ليس لها شأن بالفكر الإسلامي ، يعني نحللها في إطار صياغتها هي ، فنتحدث عن أن العرب ليس لهم ديمقراطية . هل هناك مشكلة في العلاقة بين الدين والدولة؟ ما علاقة الدولة العربية بهذه المشكلة أصلاً؟ ، يعني هناك مركزية لفكرة الدولة في فكرنا عن الشورى والديمقراطية ، وهناك مركزية للتفلسف الفكري عندما نتحدث عن الدولة العربية القائمة الآن .

أنا أعتقد أننا بحاجة للتعامل مع هذه الإشكالية في خيالننا السياسي . سأذكر نقطتين بصورة مختزلة :

النقطة الأولى ، إن الديمقراطية لا يمكن فهمها إلا إذا تمت محاولة فك الاشتباك ما بين الديمقراطية والليبرالية والرأسمالية ، وان هناك محاولة بشكل أو آخر لإحداث ترادف بينهم ، وهذا هو ما يسبب المشكلة . المسلمون عندما يتحدثون عن الديمقراطية يتحدثون عن مثال ، عن تصور ، لا عن الرأسمالية أو الليبرالية بالمعنى الفلسفي ؛ فنحن بحاجة إلى فك الالتباس . إنه لا يمكن أن تؤسس ديمقراطية ليست رأسمالية ربما أكثر اشتراكية . وهكذا ، المسألة ليست هي ، هل هناك قبول إسلامي بالديمقراطية؟ إنما السؤال هو أية ديمقراطية؟ مثلما يطرح علينا السؤال أي إسلام؟ وفي الحقيقة أي ديمقراطية؟ .

النقطة الثانية ، هي فكرة المقارنة . إن هناك حاجة إلى المقارنة وفك الشيفرة ، نحن نتحدث بلغة تاريخية متوطنة في تراثنا ، والآخر يتحدث بلغة متوطنة في تراثه . وليست المقارنة هي محض التقاذف بالأفكار من ساحة إلى أخرى ، وإنما إيجاد مصفوفة من العلاقات بين هذه المفاهيم : ما الذي يتعارض فيتنافر؟ وما الذي يتقارب فيتلاقى؟ لأن الديمقراطية ليست نسقاً متكاملًا .

علي الأغا / جامعة الجنان - طرابلس

الشورى والديمقراطية ، الشورى نخبوية ، يعني في الشورى المستشار خبير . بينما الديمقراطية المطروحة في العالم الثالث هي ديمقراطية شعبية . وهنا لتذكر أن أفلاطون انتقد الديمقراطية الشعبية ، وقال : إنها نهاية الدولة . في الديمقراطية الشعبية ، الدولة آيلة إلى الأفول .

الناحية الأخرى ، أن د . «فريدمان» ينطلق من موروثه هو . هم يتحدثون عن التخلي عن الحكم الإلهي في أوروبا ، لا يفهمون أن المسلمين ليس عندهم حكم إلهي بالمعنى الذي يفهمونه في أوروبا . هناك مصطلحات ، وهناك إشكالية في المصطلح بيننا وبينهم . هم يتحدثون - مثلاً - عن الأصولية كما حصل في أوروبا ، هم لا يعرفون أن الإسلام لا يقبل هذه الأصولية . وبالعكس ، عندما يُنعت المسلم بها تُعتبر

إهانة له ، لكن الإسلام يرفض ذلك . هو يتحدث عن الإنسان المكرّم . وبالتأكيد هو يعرف أنه في القرن السابع للميلاد ، أعلن الإسلام أن الإنسان يكرّم لكونه إنساناً ، وليس لأنه مسلم أو غير مسلم . هذه القضايا لا مجال لإعادة شرحها ، اختلاف المصطلح بيننا وبينهم هو المشكلة .

الديمقراطية المتحدث عنها في عالمنا ، تعني أن مئة مجنون بالعددية يمكن أن يحكموا ٩٩ عالماً ؛ فليقدموا لنا نماذج من الديمقراطيات التي تعيش في بلادهم كما لمحو إلى أن لدى أمريكا وفرنسا أنظمة ، وحتى كلمة ديمقراطية ليست موجودة في قاموسهم ، حقيقة ، هي أدب سياسي ، عندهم مؤسسات سياسية ؛ فمشكلة المصطلح والتراث عندهم ، وهم يعكسونها علينا ، مشكلة تعاملهم مع الثوابت في مجتمعاتنا ، مع الخارجين عن الفهم السليم في مجتمعنا هم يظنون أننا هم . وعلى هذا الأساس يتحدثون عن الحضارة .

الشيخ د . عبد الله حلاق

أؤكد على بعض ما تحدث به الأستاذ البنا . وأزيد على ذلك ، أنه يتم اختراق الديمقراطية من خلال التأثير على عملية الانتخابات بواسطة شراء الأصوات ، والتوجيه الإعلامي ، ودور مجموعات الضغط السياسية . مثال : اللوبي الصهيوني ودوره في الدول الغربية وأمريكا على وجه الخصوص .

أما فيما يتعلق بموضوع الشورى والحكم الإسلامي ، فإنه يُطلب من الشعب اختيار أهل الحل والعقد أو مجلس الشورى على أساس صفات محددة يتمتع بها هؤلاء من الإيمان والورع والفقاهة والخبرة والجرأة ، وإذا تم اختيار هؤلاء ، فإنهم يختارون أفضلهم كحاكم لا يحكم من عندياته ، إنما يحكم بالقرآن والسنة النبوية . وهناك مراقبة أهل الحلّ والعقد له ومحاسبة الأمة لهذا الحاكم . أمر آخر بالنسبة للدكتور (فريدمان) ، أريد أن أبين أن هناك فرقاً بين عمل الدين في الغرب الذي يشير له : «ما

لله وما لقيصر لقيصر» ، تُرجم هذا الأمر بالعلمانية . أما في عالمنا الإسلامي ، فإن الإسلام هو نظام شامل للحياة ، يشتمل على كل جوانب الحياة كتشريعات . وعلينا أن نلفت الانتباه بأن ما هو موجود في عالمنا الإسلامي من نُظم لا يمثل حقيقة الإسلام والشورى الإسلامية إلا بحدود . والسلام .

حسن البناء / مصر

الملاحظة الأولى ، بالنسبة للدكتور جمال البنا ، إنَّ الفكر الإسلامي ما زال مرتبكاً في تحديد المفاهيم ، والمصطلحات ، والحقائق التاريخية ، والتعميمات ، بل إنَّ التنظير الإسلامي لم يتمَّ بعد من قبل النخب والمفكرين والمراجع والعلماء للنظرية السياسية في الإسلام . صحيح أنَّ «الداتا» موجودة والحقائق موجودة ، لكن إلى الآن لم يتم حتى بعد استقلال الدول الإسلامية واستقلال العالم الإسلامي ، كمفكرين ونخب لم يتم إلى الآن التنظير لتحديد المفاهيم ، والمصطلحات ، والحقائق ، والتعميمات ، والنظريات ، والأجهزة الاستدلالية على صحة هذه النظريات ، واعتماد المناهج التي تؤسِّل تأصيلاً تاريخياً وتاريخياً معاً . هذه الملاحظة الأولى ، أعبر عنها بارتباكية المراهقة الفكرية للعلماء والمراجع والنخب في العالم الإسلامي ، وهذا يرجع لعدم وجود مراكز دراسات .

أمَّا بالنسبة للدكتور «فريدمان» فأريد أن أقول : إنَّ المنطقة العربية والعالم عامة ، يتم التدخل فيه من قبل الغرب على منظومتين : المنظومة المادية والتكنولوجية ونهب الثروات الموجودة في دول العالم أجمع ، بما فيها المنطقة العربية . والنقطة الأخرى ، التلاعب بالمفاهيم والقيم العقلية الموجودة لزرع نُخب متغرِّبة بالكامل ؛ والدليل على ذلك أن «فريدمان» أعطى نموذجاً للديمقراطية الإسلامية التي تشكلت في رحم الغرب .

أريد أن أقول نقطة أساسية وهي : إنَّ المنطقة تُضم من الخارج ، وعلينا أن نفهم ما معنى أن يعلن «بريمر» نقل السلطة إلى العراقيين دون تحقيق الديمقراطية عبر الانتخابات .

د. زيبيدي / جامعة الأزهر - مصر

أريد أن أشير إلى إشكالية أخرى يطرحها مفهوم الديمقراطية : بالنسبة لمفهوم الديمقراطية المعرفية ، هنا لا يوجد أي إشكال ، لكن إذا ربطنا الجانب المعرفي بالجانب القيمي للديمقراطية هنا الإشكالية . أوضح ما أريد : الديمقراطية مفهوم غربي نشأ في بيئة غربية ، ونحن نعرف أنّ كثيراً من القيم الغربية تُؤطر وتؤسس وفق مصالح محددة ؛ فعندما يأخذ الشرق بهذه القيم ويطبّقها نجد أنّ هناك إشكالية تبرز ، وأكبر دليل على ذلك التجربة الجزائرية .

أ. منير شفيق / فلسطين

الحقيقة هناك سؤال وهو : لماذا الديمقراطية لم تنتشر في البلاد العربية في الفترة التي انتشرت فيها في أوروبا الشرقية وفي مناطق أخرى ؟ .

وسؤال آخر : لماذا أوروبا وأمريكا ، عندما جاءتا بالفترة نفسها إلى الشرق الأوسط ، لم تتطرقا إلى موضوع الديمقراطية؟ ولم تضغطا باتجاهها؟ وإنما ضغطنا باتجاه فرض تسوية على المنطقة وفرض شرق أوسطية . فالحقيقة ليس من جانب استعصاء العرب على أن ينتفضوا من أجل الديمقراطية ؛ وإنما كان المطلوب أن تفرض تسوية ، وتفرض شرق أوسطية على المنطقة وبالقوة ، وبالتالي ، هذا كان متعارضاً مع الديمقراطية ، وبالتالي ، فالإستعصاء لم يكن عربياً وإنما دولياً بالدرجة الأولى .

مداخلة أحد الحضور

باختصار أقول : فيما يعني النظام في الاسم كنظام إلهي ، قد يتبادر لأذهان البعض أنه لا مكان للإنسان في هذا النظام ، وبالتالي ، فكل ما يأتي به ويعبر عن نفسه بأنه الحاكم باسم الإسلام على الناس أن تلتزم به ، هذا مفهوم ، بشكل عام خاطئ .

نعم ، يمكن القول : إن هناك تشريعات من الله لا مجال للإنسان أن يتلاعب بها ، والذي يشرف على تطبيق هذه التشريعات له مواصفات معينة ومحددة في القانون .

ونحن ننظر إلى تجربة حديثة نعيشها اليوم في العالم ؛ تجربة الدولة الإسلامية في إيران ، حيث إن الفقيه الحاكم العالم بالأحكام الإسلامية والمشرف على النظام العام في البلد لم يبلغ لا الانتخابات ، ولا المجالس التمثيلية ، ولا الحكومات ، ولا الرئاسات ، وبالتالي ، يمكن للناس في مجال التنفيذ وفي مجال التشريعات الدخول بالتفاصيل . للناس مكانهم في المجلس النيابي .

د. أحمد بعليكي / الجامعة اللبنانية

أود أن أستوضح بعض ما ورد في كلمتكم وكلمتي المحاضرين :

- أولاً ، عندما تحدثتم أن هناك هويات مفسدة : الطائفية والإثنية والمذهبية وغيرها ، أعتقد أن هذه خصوصيات ثقافية لجماعات معينة . هناك نظرتان في هذه الخصوصيات : هناك من يقول : إننا نصل إلى الدولة وإلى التقدم والديمقراطية - كما أشرتم - بتجاوز هذه الخصوصيات . وهناك من يقول : بأن احترام هذه الخصوصيات هو الذي يوصل إلى الانسانية . وأعتقد أنه إذا ما رفضنا هذه الخصوصيات ، يعني تركها ممكنة للاستغلال ، ولا سيما في ظل النظام العولمي الجديد ، الذي يدخل في كل الخصوصيات ليستثمرها في اتجاه معاد .

أعتقد أن في توطين المفهوم أحياناً هناك مخاطرة . نحن نعتقد أن الحضارات تناسلت ، وأن الحضارة العربية أيضاً كانت صلة وصل بين الحضارات التي سبقتها والحضارات التي أعقبتها ، وهنا قال «بوتنر» : «الوصل بين الحضارات» .

وأما بالنسبة لحكم القانون ، أنا أريد أن أسأل «السيد البنا» : من هم مشرعو القانون؟ ومن يعتمدهم للتشريع؟ أليس هو - في حكم الأديان - انتخاب تيار من المجتهدين في مواجهة تيار آخر من المجتهدين؟ ودائماً هناك اجتهاد غالب سلطوي واجتهاد مغلوب لا يقوى على توصيل ما يفكر فيه! وأليس هناك تأويل وتأويلات للكتاب؟! وهذا ما يعبر عن إبداع الاجتهاد في كل الأديان! في الوصول إلى الديمقراطية يُربط غالباً بحل المشكلة الفلسطينية! .

أنا أعتقد أيضاً ، أن فرص النمو الاقتصادي في بلداننا هي التي تمكّن من بناء جبهة قادرة على المواجهة مع الخصم الصهيوني ، وإلا فإن هذا الربط يبدو أنه لم يعط نتائج مرجوة .

الشيخ شفيق جرادي / مدير معهد المعارف الحكمية - لبنان

بداية ، من المهم الالتفات بالواقع أن لأي حوار هناك جملة من القواعد التي يمكن الانطلاق منها ، ويهمني جداً أن أشير للدكتور «بوتنر» أن واحدة من هذه المنطلقات هو «التوجس» الذي يمتلكنا ، وإن كان توجساً يودّ أن يثير حواراً . نحن اعتدنا على جملة من التحليلات الغربية التي تحمل طاقة هائلة ، بالواقع ، على الاختزال للأفكار ، فاختزال جملة من القيم ، جملة من الثوابت ، ثم تطويعها في كثير من الأحيان بشكل الاستحواذ . وهذا ما يثير عندي بعض الملاحظات في المداخلة التي قدمها الدكتور ، منها - على سبيل المثال - قدرة هذا المنظر لموضوع الديمقراطية على تحويل ثابت أثيني يتحدث عن موقف رافض لفكرة الديمقراطية إلى منظر يود فقط أن يشير إلى سوء الممارسة في أثينا آنذاك ، والتأكيد على الفردانية والقانون ، بما هي ضمن سياق الديمقراطية . هذا التحليل الذي سحب نفسه على جملة من الموضوعات التي تثير فينا توجس الأسئلة ، منها : التمييز بين إسلام أوروبي وإسلام غير أوروبي ، ليقول : إن الديمقراطية قد استطاعت أن تنسجم مع إسلام أوروبي اعتمد رؤيته «د . فريدمان» . بينما في الشق الآخر ، الشق المتعلق بهذا المشرق عموماً ، يعتبر أن هناك عائقاً ديمقراطياً ، مفاده أن الإسلام كدين لا يمكن اعتماده كأصل لبناء دولة ديمقراطية ، لا لشيء إلا لأن القوانين هي قابلة للتطور ، ويبدو أنه في ذهنية «د . فريدمان» أن الإسلام في أحكامه غير قابل للتطور ، وهذا نفس لركيزة أساسية اسمها - بدل كلمة التأويل - الاجتهاد في مراقبة الواقع من خلال البعد النصوصي والتطور مع مقتضيات هذا الواقع .

أشير أخيراً إلى نقطة ، أنه أيضاً من مسائل التوجس : لماذا الحديث - مع ضرورته -

عن ضرورة وجود نموذج ديمقراطي في الشرق الأوسط؟! وكلّنا يتمنى أن تكون فلسطين هي هذا المناخ لإيجاد الديمقراطية فيه . لكن ، هل المطلوب الديمقراطية في فلسطين على طريقة الإسلام الأوروبي الذي تُنتزع فيه الكثير من سمات الهوية الخاصة لشعب يقبع في أرضه ؛ بحيث تتحول الديمقراطية إلى فكرة لا تُمارس إلا من خلال نفس مقومات الهوية على دبابات عسكرية تحت شعار طرح الديمقراطية؟! وبالتالي ، بدل أن نتحدث عن ديمقراطية فرد ، - «د . فريدمان» من قال : إن الفرد هو أعلى من العلمانية والدين عنده؟- نتحدث عن ديمقراطية تنسف مقومات أمة بكاملها .

د . فريدمان بوتنر

أعطي لي عشرين دقيقة ، أخذت مداخلتي سبع عشرة دقيقة ، والأسئلة التي وُجّهت إلي أخذت وقتاً أطول من مداخلتي ؛ فلن أتمكن من الإجابة على كل الأسئلة والتعليقات . لكن ، أود أن أوضح نقطتين أساسيتين :

كان موضوعي : الديمقراطية كمبدأ مرّن فكنّت أركز على هذا الموضوع ، ولم أركز على الديمقراطية في أوروبا ؛ بدأت ، أولاً ، من الديمقراطية في الشرق الأوسط - اقتبست من غسان سلامة فهو لبناني - كما تعرفون - ، بدأت من الديمقراطية ومفهوم الديمقراطية في الشرق الأوسط ، وضعت نموذجاً يعتبر نموذجاً عالمياً للديمقراطية ، ولكنه تاريخياً متجذراً في خبرة الأوروبيين ، رغم أنه قد بدأ في مناطق أخرى من العالم . لم أتكلم عن الخبرات ، لم أتكلم عن مرحلة الاستعمار ، لم أتطرق للتدخلات العسكرية الفرنسية في الجزائر ؛ فمعظم أسئلتكم قد تخطّت موضوعي ، فلم أحضّر أي شيء عما تكلمتم به فلن أتمكن من الإجابة .

أنا ليس لدي أي شك بأن الدول العربية التي نشأت بعد نهاية مرحلة الاستعمار ، وبدأت مسيرة الاستقلال ، كانت بأكثرها علمانية ، باستثناء بعض الدول ، السعودية وغيرها . أنا لم أقل : إن الإسلام لا يتوافق مع الديمقراطية ؛ ولكن قلت : إننا يجب أن

ننظر إلى كيفية ممارسة الديمقراطية ، وتختلف ممارسة الديمقراطية مع اختلاف الخبرات التاريخية ، وأنا سعيد بأن المتحدث الأخير بدأ بمدخلته من هذه النقطة التي فهمها جيداً ، وهذا ما كنت أهدف إليه في مداخلتني . ربما نفتح باب الحوار لاحقاً ، ونستمع ونقرأ بين الأسطر ، وندرس ما يمكننا أن نقوله في عشرين دقيقة ؛ فأسئلتكم كلها قد تخطت الوقت المحدد لي في هذه المداخلة .

جمال البناء / مصر

حول فهمي لكلمة «الشورى» وهل هي ملزمة؟ ؛ لا أريد أن أدخل في هذا النقاش . لكن أشير إلى ما هو أهم من الشورى في النظام الإسلامي للحكم ، وهو حق مراقبة الحاكم إلى درجة إقالته عندما يخرج عن حدود صلاحياته ، وهو حق قدره أبو بكر عندما قال : «إن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني» . وجاء عمر ، فكرر هذه المعاني بألفاظها تقريباً . هذا حق أهم من حق الشورى في حقيقة الحال ؛ لأنه ينصبّ بصفة رئيسية على الحاكم نفسه .

ليس من مسؤولية الإسلام أن يضع نظاماً تفصيلية لنظرية سياسية ولا لطريقة الحكم الإسلامي ؛ الإسلام دين هداية بالدرجة الأولى ، ومن هنا ، فإنه يضع المبادئ الرئيسية للحكم الرشيد . أمّا التفاصيل ، وأمّا التطبيق ، فهذا ما لا يتحدث عنه ، وإنما يدعه للظروف ، والأوقات ، والتطورات التي تختلف من زمن إلى آخر ومن بلد إلى بلد .

وقد وضع القرآن الكريم أصول الحكم ، كما أفهمها أنا وكما أعرضها عليكم ؛ فهو يقونن أولاً حرية الاعتقاد والفكر على مصراعيه في حقيقة الحال ، ولنا في هذا كتب عديدة ، ثم هو يقيّ الدينويات كلّها ، والعلاقات كلها على أساس العدل ، ثم هو لا يقبل الطغيان ، ولا الظلم ولا الدكتاتورية ، ثم هو يضيق بالتurf ، ويرى أن turf من أكبر أسباب التحلل . هذه بعض المبادئ الرئيسية التي قررها القرآن الكريم بصورة مؤكدة ومتكررة لضمان هداية الحكم ، وأن يكون حكماً رشيداً .

الفصل الثاني

الجرية وحقوق الإنسان:

بين هوية الفرد وهوية الجماعة

رئيس الجلسة: الطيب تيزيني

المحاضرون:

د. عزام التميمي

د. كارين كنيسل

الحرية التي ننشد

د. عزام التميمي*

حينما بدأ النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بدعوة قومه إلى الإسلام ، اعتبر المتنفذون في مكة ذلك تحريضاً منه على العصيان والتمرد ، فوقفوا في وجهه ونكلوا بمن اتبعه من الناس ، وكانوا في أغلبيتهم من المضطهدين ، إما لأنهم ولدوا أرقاء مستعبدين أو لكونهم غرباء مستضعفين أو فقراء معدمين . وما أقبل هؤلاء بالذات على دعوة الإسلام إلا لما تبين لهم منذ اللحظة الأولى بأنها حملة للتحرر والاعتناق ، ودعوة للتفكير الحر والتعبير الحر ، وذلك بما مثلته من ثورة على التقليد الأعمى لما كان عليه الآباء والأجداد ، ودعوة إلى التدبر والتمييز بين ما هو صواب وخطأ وبين ما هو حق وضلال .

كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يتحدّى المشركين المعارضين لدعوته بأن «يخلوا بينه وبين الناس» ، بمعنى أن يتركوا له حرية التعبير عما لديه ، وأن يتركوا للناس حرية الاختيار بين ما أتاهم هو به من جديد ، وما كانوا عليه من أعرف وعادات متوارثة . كان المملأ من قريش يحملونهم عليها حملاً ولا يسمحون لهم بمخالفتها أو العدول عنها إلى ما سواها .

ويمكن القول للمتمعن في السياق القرآني ، أن يتبين معالم ثلاثة لهذه الرسالة التي جاءت محررة للناس من أغلال الاستعباد :

* رئيس معهد الفكر السياسي الإسلامي - لندن أستاذ محاضر في الفكر السياسي الإسلامي في معهد مار كفيلد للدراسات العليا - ليستر .

-المعلم الأول : مرجعية متجاوزة للبشر مصدرها خالق البشر ؛ وقد سفّه القرآن الكريم كل أولئك الذين كانوا يتحججون بأنهم إنما يتبعون ما وجدوا عليه آباءهم من ظلم للآخرين ، وارتكاب للفواحش ، واستمتاع بالخبائث ، وانتهاك للحرمات ، وصل إلى حد وأد البنات ، ونكاح الأمهات ، والأخوات ، واستباحة أملاك الغير ، والتلذذ بسفك الدماء والتعدي على الأعراض .

-المعلم الثاني : مقياس جديد للتفاضل بين الناس ينبثق عن هذه المرجعية ؛ فقد أكد القرآن على أن البشر جميعاً خلقوا من نفس واحدة ، وأن أصلهم كلهم إلى آدم الذي أبدعه الخالق جلّ وعلا من طين ، فلا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود ولا لأحمر على أصفر إلا بالتقوى ، والناس سواسية كأسنان المشط ، ولدوا أحراراً فبأي حق يستعبدون؟

-المعلم الثالث : منظومة أخلاقية تعلي من مكارم الأخلاق ، وتحت عليها ، وتحطّ من الفواحش والخبائث وتحرمها ، وهي أيضاً بدورها منبثقة عن المرجعية الإلهية نفسها ، فلا حرام إلا ما حرم الله ، وما دون ذلك مما سكت عنه الشارع فهو مباح ، ولا يجوز لبشر أن يحرم ما أحلّ الله أو أن يبيح ما حرّم الله ، ولم يحرم الله علينا إلا ما فيه اعتداء على الذات أو ما على الأفراد والمجتمعات ، أو ما فيه تهديد للوجود الإنساني ، وعبث بالبيئة وتدمير للأسرة التي بانحلالها يوشك الفساد أن يعم البلاد ويفتك بالعباد .

إذن ، الحرية في الإسلام هي أن ينعق الإنسان من ظلم نفسه لنفسه ، ومن ظلم أخيه الإنسان له أو ظلمه هو له ، ليدخل في عبودية خالصة لله الخالق ، الذي إنما يأمر بالعدل والإحسان وينهي عن الفحشاء والمنكر .

وليست الحرية في الإسلام أن يفعل المرء ما يريد متى ما شاء ، فمثل هذه الحالة لا قبل لمجتمع إنساني بها ، وإن تغنى بها الفلاسفة والحالمون . فما من مجتمع إلا ويفرض على أفراد قيوداً يتسنى له من خلالها ضبط الأمور وحفظ الحقوق وحماية الممتلكات واستتباب الأمن ونشر الطمأنينة والحفاظ على المجموع . ولعلّ الفارق هنا أنّ ما تتميز به

قيود الإسلام هو أن مصدرها إلهي ، وهي بذلك تنبثق عن المعالم الثلاثة الآنف ذكرها ، فلا قبل لحاكم أو غني أو متسلط أن يتحكم بها ، ولا لفئة مهما قلت أو كثرت أن تدّعي الحق في استبدالها ، ومن يفعل ذلك فهو بالمقياس القرآني إما ظالم ، أو كافر ، أو فاسق .

ورغم ذلك ، فإن عامة المسلمين اليوم مبتلون بحرمانهم من الحريات الأساسية ، التي غيرها يفقد الإنسان كرامته ، وعلى رأسها حرية التعبير بل وحتى التفكير . ولعل من الإنصاف الإقرار بأنهم ما برحوا يبتلون بذلك منذ عهد طويل بسبب تفشي الجهل والتردي في سحيق التخلف ؛ بسبب ما عمّ أوساطهم من فساد ، وديارهم من ظلم . ولكن تفاقم الأمر وقد استشرى ضرره واستفحل خطره في القرون الأخيرة ، رغم ما ظهر فيها من محاولات للإصلاح والتجديد ؛ إذ تصادف هذا الجهد الإحيائي مع تعرض بلاد المسلمين لغزوات متتالية وهجمات شرسة من قبل دول أوروبا الاستعمارية التي ما كان منها إلا أن رسّخت الاستبداد والظلم في ديار المسلمين ؛ إذ عملت جاهدة منذ بداية حملاتها قبل أكثر من ثلاثة قرون على إضعاف المجتمع الإسلامي وتفكيكه من الداخل حتى لا يقوى على مقاومة الغزاة .

عمدت القوى الاستعمارية في سبيل حماية مصالحها ، وإطالة أمد نفوذها إلى إنشاء ما بات يعرف بالدولة «القومية» (أو القطرية وهي التسمية الأصح) ، في محاكاة ظالمة وتقليد زائف لنموذج الدولة الغربية الحديثة ، ومكّنوا من مواقع صنع القرار ، والتحكم فيها فئات منتفعة فاسدة وموالية لها لا تقر بمرجعية الإسلام ، ولا تخضع لميزانه ، ولا تلتزم بمنظومته الأخلاقية في الإدارة والسلوك والتعامل ، ما حول بلاد المسلمين إلى منطقة لا منازع لها على وجه البسيطة في انتهاك حقوق الإنسان ، وارتكاب الجرائم بحق الأفراد .

والمجتمعات تسيطر عليها حكومات تكتم الأفواه ، وتصادر الحريات ، وتبسط بكل من تسوّل له نفسه الشكاية أو الصياح من الألم ، ناهيك عن أن يأمر بمعروف ، أو ينهي عن منكر .

إن ما كابده الشعب العراقي لسنوات طويلة ، في ظلّ حكم الطاغية صدام حسين ، لا يختلف كثيراً عما كابده ويكابده مئات الملايين من المسلمين في أقطار إسلامية أخرى ، يجثم على صدورهم فيها طواغيت لا يقلّون جرماً ، ولا تقل أنظمة حكمهم بشاعة . والأمر المشترك بين كل هذه الأنظمة أنها إنما قامت واستمرت بإرادة النظام الدولي الجائر ، الذي تقوده في عالم اليوم الولايات المتحدة الأميركية ، وأنها إنما تتعرض للتهديد ، أو خطر الزوال ، إذا ما ارتأى السادة المتنفذون في البيت الأبيض بأن ذلك أدمى للحفاظ على مصالحهم ، أو جلب مزيد من المنافع والمكتسبات لهم ؛ وما «التحول نحو الديمقراطية» و «تحرير الشعوب من نير الاستعباد» ، إلا شعارات زائفة يقصد منها الإيهام بأن التدخل العسكري والعقوبات الاقتصادية التي يذهب ضحية لها مئات الآلاف من الأبرياء إنما هي مبررة لنيل الغاية التي من أجلها ارتكبت .

إنّ مظاهر التحرر التي تبعت احتلال الولايات المتحدة لكل من أفغانستان ، والعراق ما هي إلا سراب خادع . وليست «البلرلة» هي الحرية التي يرنو إليها المضطهدون من المسلمين حول العالم ؛ فالحرية لا يمكن أن يأتي بها الغزاة ، ولو سمحوا بإصدار المثات من الصحف ، وفتحوا الأسواق على مصراعها ، وعرضوا كل شيء للبيع والمساومة . إنه من المضحك أن يكون أوّل مظاهر التحرر هو رفع الحظر عن نشر الصور الخليعة ، والعمل على إذاعة البرامج الإذاعية أو التلفزيونية - سواء المستوردة أو المنتجة محلياً - ، التي تناسب رؤيتهم لما ينبغي أن تكون عليه الثقافة في البلدان التي غزوها دون وجه حق . وهل يمكن أن تكون الحرية ثمرة لاحتلال عسكري ؛ إنما يقصد منه سلب خيرات الآخرين ، وتوسيع دائرة نفوذ المستعمرين الجدد حول العالم ، والسيطرة على مقاليد الأمور في بلاد المسلمين تنصيباً لنخب حاكمة جديدة ، وتغييراً لمناهج التعليم بما يتناسب مع أهواء الغزاة ومن يتولاهاهم ، وإفراغاً للإسلام من مضامينه الأساسية ، وتعطيلاً لأركانها ، وبتراً لذروة سنامه ؟ .

إن الحرية الحقيقية هي التي تنبع من نضال الناس ونهضتهم لتغيير أوضاعهم المأساوية ، وهي الحرية التي يحددها شرع إلهي ، لا هووى لحاكم مستبد ظالم أو مستعمر طامع طاغ . إنها الحرية التي تثمر عدلاً وأمناً وسلاماً وإخاءً ، لا الحرية التي تولد الهرج والمرج ، وانتشار الفوضى ، وإعادة تشكيل التمايز الطبقي أو العرقي أو المذهبي ،

الحرية وحقوق الإنسان: الهوية الفردية مقابل الهوية الجماعية نظرة من وسط أوروبا

د. كارين كنيسل*

لطالما كانت قضية هوية الجماعة وحماية الأقليات على أجندة دول وسط أوروبا : «الحاجة إلى ممارسة الحقوق الجماعية بالإضافة إلى الحقوق الفردية» . ولطالما تصادم هذا المفهوم مع المحافظة الدائمة على الحقوق الفردية المقدسة لدى منظمات حقوق الإنسان التقليدية ! - وهنا أعني التقليد الفرنسي - حيث تتألف الأرضية السياسية من إدارة مركزية مقابل مدرسة التفكير الفدرالية . يقدم لنا المجلس الأوروبي دراسة مشوقة حول المدارس القانونية والممارسات الدبلوماسية . في أعقاب توسيع المجلس الأوروبي في أوائل التسعينات ، وسّعت الهوية بين الأقوال المناصرة للهوية الجماعية وتلك التي تروج لفضائل الحقوق الفردية . وقد قدمت المدرستان الفكريتان هاتان ، مأساة البلقان كمثال منذر .

لقد تم تحليل المناقشة في إطار انحلال الدول ، والتحريرية الوحدوية ، والسياسة الشاملة لوسط وشرق وجنوب شرق أوروبا ، حيث كانت المناداة بالحقوق الجماعية بالإضافة إلى الحرية الفردية قوية جداً . وقد تمت معالجة موضوع «المواطن» بطرق مختلفة في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا .

* صحفية وأستاذة العلاقات الدولية في أكاديمية فيينا الدبلوماسية وجامعة فيينا .

يشبه نقاش وسط أوروبا حول الهوية الجماعية إلى حد ما النقاش حول هجرة الأقليات - وهنا أعني المسلمين - الذين يسكنون الآن في فرنسا وألمانيا ، ولكن لا تزال النقاط الأساسية مختلفة ، حيث إن أقلية وسط أوروبا أقلية أهلية وطنية أصلية . وهنا نستقي بعض الدروس : على المجموعة أن تتكامل مع الأكثرية ، كما ينبغي احترام مبادئ الدولة . أتشمل اهتماماتنا الحفاظ على مؤسسات الدولة المتقدمة التي يعترها بعض النقص ؟ أو نود تشجيع حق المجموعة ؟ وهكذا ، نخاطر بإضعاف مؤسسات الدولة أكثر فأكثر ، قضية الحرب والسلام في أماكن مثل مقدونيا - على سبيل المثال - إنه أكثر من نقاش أكاديمي محض .

تقول الحكمة العربية : «قتل امرئ في غابة ، جريمة لا تغتفر ، وقتل شعب آمن ، قضية فيها نظر» .

نحن نواجه الصدى اتجاه الموت الفردي والجماعي ، واتجاه الجريمة وقانون العقوبات الوطني الذي سيطبق . ومن جهة ثانية ، مسألة القتل الجماعي ، والقانون الدولي الضعيف الذي يشمل هذه القضايا . بالطبع على المجتمع الدولي أن يعدّ للمحكمة الجنائية الدولية التي أسست في العام ٢٠٠٢ قضية بهذا الشأن وهو ما زال بانتظار رفع القضية ، ولكن لسوء الحظ ، رفضت بعض الدول المهمة الاعتراف بهذه المحكمة ولم يقرروا «معاهدة روما» .

دعونا لا ننخرط بقضايا الإجرام والموت ، ولكن لنتناول موضوع الحرية وحقوق الإنسان كما طلب المنظمون . أودّ أن أركز في مناقشتنا هذه وكغذاء للفكر على التالي : أين نقف في العام ٢٠٠٤ من القانون الدولي لضمان حقوق الفرد والجماعة ؟

لقد كان المشاركون كثيراً على الصعيدين العالمي والمحلي . تقدم لنا سلسلة اتفاقية الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من اتفاقيات حقوق الإنسان ، تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، التي يركز عليها ميثاق الأمم المتحدة في العام ١٩٧٦ لنصل إلى اتفاقيات تخص حقوق الطفل والمرأة والمهجرين . . .

أشكال متعددة من الأقليات

بالنسبة إلى قضية حقوق الإنسان الجماعية الشائكة ، للشعوب الأصلية والقضية الأكثر تعقيداً هي تلك المتعلقة بما يسمى بالأقليات المهاجرة ، أصدرت المنظمات العديدة الكثير والكثير من المواثيق والتشريعات الوطنية . لن أضجركم بالقوانين القديمة التي تعود للعشرينات ، عندما كانت قضية الأقليات في الدولة المنشأة حديثاً في وقتها في وسط وشرق أوروبا بعد الحرب العالمية من الأوليات على أجندة العلاقات الدولية .

السؤال الذي من المحتمل أن يكون الأهم ولاجتماعنا في هذا المنتدى هو : كيف لمجموعات من أديان وأثنيات مختلفة أن تتعايش في بيئة تختلف عن أصلها؟ على سبيل المثال : المجموعات المسلمة التي تحيا في الغرب ، أو المجموعات غير المسلمة ، سواء كانت مسيحية أو يهودية التي تحيا في العالم الإسلامي ، سواء في العالم العربي أو في جنوب آسيا . ولكن أول معيار قانوني للخلاف الذي علينا ذكره وتذكره دائماً هو أصل الهوية الجماعية للأقلية : هل كانت هذه الجماعة دائماً في البلد الذي تحمل جنسيته ، أم أنها مجموعة من السكان الأصليين ، أو أنها وصلت من خلال الهجرة؟ .

إن أخذنا مثال المسلمين في أوروبا ، يصل العدد الحالي إلى ٢٠ مليوناً ، يشملون مسلمي ألبانيا والبوسنة ومقدونيا وبلغاريا ، ويطلق عليهم اسم الأقليات الأصلية . إنهم مستوطنون في بلادهم تباعاً لأكثر من ٦٠٠ سنة ، والمجموعات التي هاجرت حديثاً - في القسم الثاني من القرن العشرين - واستقروا خاصة في الجزء الغربي لأوروبا بسبب الغنى الكثير في هذه البلاد ، كانوا قد وصلوا في أكثر الأحيان كلاجئين طالبي اللجوء السياسي أو بحثاً عن حياة أفضل .

وبالتالي ، فإن معالجة قضية الأقليات الأصلية - وحتى أستطيع أن أقول مجموعات المهاجرين الجماعيين كالغجر - هي قضية مختلفة تماماً . وفي منظمة مثل المجلس الأوروبي الذي يتألف من ٥٦ دولة ، تشمل الفدرالية الروسية ، كانت المناقشة حول

كيفية معالجة قضية الأقليات ولا تزال معقدة ، ولا تزال في مركزها الرئيسي في ستراسبورغ النقاشات الحادة حول المفاهيم المتصادمة . هنا ، يدور الحديث حول مفهوم الجمهورية المحضة التي تؤكد على حقوق الفرد وضرورة المساواة بين المواطنين ضمن الدولة الواحدة - وهذه الآراء تندرج في خطوط المركزية - وهناك الرأي المائل أكثر نحو الفدرالية الذي يعترف ليس فقط بالفرد كعضو ضمن مجموعة يسعى لممارسة حقوقه ولكن بحقوق المجموعة ككل . قد يؤدي ذلك بالتأكيد إلى مناقشة حساسة حول الهرمية بين التشريع الفدرالي ، وسلامة أراضي الدولة وطموحات المجموعة : خذ القضية الألبانية في مقدونيا . إن دولة مقدونيا الهشة مكرهة على منع إعطاء المزيد من الحقوق للأقلية المسلمة الألبانية التي لم تقدر عاجلاً أو آجلاً أن تلتزم بقوانين الدولة لأسباب تتعلق باللغة وهذا أمر مفهوم .

وكان خوض حروب البلقان بين العامين ١٩٩١ و ١٩٩٩ بسبب المخاوف ومطالب الأقليات الأثنية والدينية . لقد قمعت الحرية الفردية ، وكذلك تم منح الحقوق الأساسية تدريجياً لأسباب أثنوية ودينية وتحت اسم أي كان .

لقد تفجرت الدول داخلياً ، وما زالت تفشل بسبب مثل هذه الصراعات الداخلية والحروب الأهلية وما يعترئها من مصالح وتدخلات إقليمية .

ولكن المحزن هو ، أن الحق الإنساني الجوهري ، والذي تخلده المادة من التصريح الدولي لحقوق الإنسان في العالم عام ١٩٤٨ ، يُخرق على نطاق واسع ، وفي وتيرة يومية : «كل الناس يولدون أحراراً وهم متساوون في الكرامة والحقوق» . وأكبر مثال على هذه الحالة هي : مأساة حرب البلقان . لا أريد أن أنخرط أكثر في الموضوع ، فالنقاش حتى الآن يسمح لنا بالتوسع بنقاط أشرنا إليها سابقاً باختصار .

بصورة شخصية ، أنا لا أتق بأي محاولة لتشريع القوانين من قبل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي . كُتبت الكثير على الورق ، ولكن التطبيق مفقود بالكامل ، والحقوق المكتسبة تسلب أكثر فأكثر . إن الحقوق الإنسانية ليست للمناقشة فقط ، ولكن أولاً

وقبل كل شيء ،علينا أن نعيش هذه الحقوق : «تنتهي حرية الفرد عند حدود حرية الآخرين» .

أما بالنسبة إلى المسيحيين ؛ فهناك الكنائس الكاثوليكية والشرقية ، وأساقفتهم المنتشرة في شمال أفريقيا وتركيا والشرق الأوسط والعراق وإيران ، سواء كانوا كلدانيين أو آشوريين أو أرمنيين .

فلنلق نظرة على مدينة حلب التي تحتوي على ١١ طائفة ، من بينها ١٢٪ مازالوا في المدينة التي منذ ٤٠ سنة ، لاتزال تضم ٤٠٪ من سكانها من الديانة المسيحية . بالإضافة إلى هذه المجموعة ، هناك مجموعات المسيحيين المهاجرين الذين وصلوا في القرن التاسع عشر ، وفي أوائل القرن العشرين عن طريق الاستعمار ، وخاصة في شمال غرب أفريقيا ، أكثرهم غادروا عندما استقلت هذه البلاد ، وفي أكثر الأحيان بعد حروب دموية .

جسور وقضايا خلافية

أعتقد أن المجموعتين تمثلان جسوراً . إنهما تجمعان بين معتقدات مختلفة وأنماط حياتية مختلفة ، ولكنهما كانتا نقطتا خلاف ولا تزالان .

إن التعايش الديني والإثني غاية مثلى رائعة ، ازدهرت في بعض الفترات التاريخية ، ولكنها لم تدم طويلاً ، بل أدت إلى سلسلة من الحروب والطرده الجماعي وإعادة الاستيطان ، وفي أكثر الأحيان ، وحتى في يومنا هذا ، إلى حرب ديمغرافية ، حرب تديرها الأرحام ، تسعى من خلالها المجموعة إلى زيادة عددها من خلال زيادة في الإنجاب . لنذكر فقط بعض المعالم التاريخية الهامة في هذا الصدد مثل فتح غرناطة في العالم ١٤٩٢ ، التي أدت إلى طرد المسلمين واليهود تجاه شمال أفريقيا ، أو التبادل الفظيع للسكان بين المدن اليونانية في تركيا ، والمستوطنات التركية المسلمة في بلغاريا وأقسام أخرى من دول البلقان بعد الحرب العالمية الأولى ، وصولاً إلى أحداث

الحرب في لبنان ، وإلى الحروب المأسوية الحديثة في دول البلقان أخدمت منذ سنوات ، ولكنها لم تزل عالقة .

مفهوم المجموعة في أوروبا الوسطى

دون شك يحفل سجل أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا الآخذة بالتفكك بنماذج دول متعددة الإثنيات ، سواء كانت إمبراطورية ، مثل : الإمبراطورية العثمانية أو القيصرية ، والنمساوية ، أو ذات حكم فدرالي مثل جمهورية يوغسلافيا ، والاتحاد السوفيتي ، وبالتالي ، إن لنموذج حقوق الفرد مقابل حرية المجموعة والحقوق الخاصة للمجموعة ككل : مثل استخدام لغتها ، وممارستها دينها ، وبناء مؤسساتها الثقافية والدينية ، ميراثاً في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية .

بالطبع ، هناك أوجه شبه مع المفاهيم التي طورت في الإمبراطورية العثمانية ، مثل الذي ضمن خرباً من الحكم الذاتي الديني دون التقليل من أهمية الوضع الشخصي . باختصار ، إن للدول القائمة على أنقاض إمبراطوريات متعددة الجنسيات الزائلة تجارب تاريخية مختلفة في موازاة دول مركزية نموذجية ؛ مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا على سبيل المثال .

حوار مفتوح

كارين كنيسل

وددت أن أذكر نقطة ، أتيت إلى منبر أكاديمي وليس منبراً سياسياً ، فأمل أن تتمكن من متابعة هذه النقاشات من دون أن تغلب علينا العاطفة ، ودون أن نرفع أصواتنا ؛ فهذه ليست مظاهره شعبية . وبذلك إن اتبعنا النظام الأكاديمي لهذا المؤتمر يمكننا أن نجيب على الأسئلة أكثر من إعلاننا الحرب السياسية أو السجلات السياسية .

مداخلة أحد الحضور

عندي ملاحظة ، نحن نبدو دائماً وكأننا في موقف المساءلة . هناك ديمقراطية : هي المعيار الأخلاقي والمؤسسي . ونحن في حاجة دائماً لأن نقول نعم ، نحن نتفق معها ، ولكننا نسميها في بلادنا بأسماء أخرى . وأعتقد أن النقطة التي قالها د . عزام التميمي هامة ، وهي أن هناك احتياج ما بين الطرفين لقراءة جيدة للتجارب التاريخية المعاصرة والمفاهيم من تاريخها حتى حاضرها ، وأن هناك احتياج لتبادل بعض الخبرات . هناك أزمة حقيقية في الديمقراطية الغربية سواء على منظومة المؤسسات أو منظومة القيم ، وأن هناك ما تستطيع أن تقدمه الرؤية الإسلامية .

ملاحظة ثانية ، وهي أن المسألة لم تعد خياراً أو جدلاً نظرياً . أعتقد أنه إذا نظرت إلى خريطة العالم - كما يقول د . عزام - قد نجد أنه من طرائف القدر أن الديمقراطية الآن أصبحت مسؤولية الإسلاميين ؛ فماذا ستفعلون حيال ذلك؟! .

السيد إبراهيم نور الدين / صحافي - لبنان

دكتورة كارين ، البحث عن الأقليات . شخصياً عندما استخدم هذا العنوان أنظر إليه بكثير من الشك ، وأعتقد أنه مخترعٌ سياسي لأهداف سياسية . لكن في كل

الأحوال هناك أزمة مباشرة نعيشها تحت عنوان الأقليات ، وهناك من يقول : طالما إننا بحاجة لقوانين متجددة دائماً ، مهما كانت للبشر ككل أم للأقليات بشكل خاص ، لم لانعمل على إلغاء هذا العنوان لنبحث عن حق الإنسان كإنسان؟! .

مداخلة أحد الحضور

نحن منذ مئة عام في العالم العربي نتكلم عن التوطين - وهذا سؤال موجه إلى د . طيب تيزيني - د . تيزيني يعتقد أن التوطين فيه صيغة ابتكارية كموضوع توطين المفاهيم .

إن المفاهيم نظيفة ، وخفيفة ، وسهلة وبسيطة . المشكلة هي في ماذا يحمل هذا المفهوم؟ دون أن يلتفت هذا الكلام عن التوطين الذي يساوي في التراث العربي الإسلامي التقريب . لا يلتفت هذا المفهوم إلى أن العلم الحديث ، وبناء المفاهيم في العلم الحديث قائم على التوطين وعلى التقريب ، لكن التوطين والتقريب هنا ، ليس هو التوطين والتقريب الذي نتكلم عنه : التوطين هناك كما تقرأ مثلاً عن «توركاوي» ، هو كسر مفاهيم ، يعني إحلال مفاهيم محل مفاهيم ، المفهوم لا يوطن . الكلام عن مفاهيم تتوطن وتتقرب في خصوصية وعمومية ليس كذلك . هناك مفاهيم تدمر . بمعيار الفعالية ومعيار المقايسة ، نحن مشكلتنا في علاقتنا مع الغرب ، ومشكلتنا مع الحداثة ليست في الأصولية ، وليست في أن الحداثة ديمقراطية ، أو ليست ديمقراطية أم خصوصية أو عمومية . مشكلتنا مع الحداثة ، مشكلة نظامين لا يتقايسان . الحداثة نظام . والإسلام نظام آخر . الحداثة نظام يقوم على مبدأ السيادة ، كما يقول «كانط» : «تناقشوا كما شئتم ، وحول ما شئتم ، ولكن أطيعوا أنا الطاعة» . تقوم الحداثة الديمقراطية على القانون والقانون هو نظام رمزي قائم على مبدأ السيادة .

مداخلة أحد الحضور

فهمت من «د . كارين» : إنها ترى المسيحيين هم هنا في المشرق والدول العربية باعتبارهم أقليات . منهجياً - أقصد المنهجية العلمية لا السياسية - هذا الأمر غير دقيق ؛ لأن المسيحيين هنا ، هم من أهل البلاد الأقدمين ؛ فأرجو أن يؤخذ هذا الأمر بعين

الاعتبار عندما يتم الحديث عن الأقليات ، والمقارنة مع ما حدث في أوروبا ، والإشارة إلى السلطنة العثمانية ، وأن بعض الحقوق طرحت بعد انهيار السلطنة العثمانية هذا دقيق . لكن حتى انتقال بعض الأقليات إلى لبنان مثلاً وسوريا ، مثل الأرمن ، لم يؤدّ إلى أية مصادمات ، بل تم بالشكل الطبيعي والاعتيادي الذي كانت تجري فيه الأمور منذ مئات وربما آلاف السنين . أعتقد أن التدخل الأوروبي أو التوسع الرأسمالي الأوروبي والغربي إجمالاً هو الذي خلق هذه الأزمة هنا والمعروفة باسم الأقليات .

د . محمد أبو حمدان / مفكر إسلامي وأستاذ جامعي - لبنان

الحرية في الغرب العلماني الذي أبعده الرقابة الإلهية عن الإنسان أصبحت حرية مطلقة ليس لها سقف . وحلّ محلّ الإله المصلحة أو المنفعة ؛ فحيث تكون المنفعة فثمة جمال للحرية مهما توسعت . التشريع والقوانين تنطلق من هذا المفهوم ؛ فعندما أبعده الناموس الإلهي ، كرقابة على الإنسان :

- «لا تقتل» ؛ فأصبحت المصلحة تبيح القتل وتبيح اجتياح دول وإقامة حروب فيها من أجل تحريك منفعة للبلد الذي يهيء للحرب .

- «لا تسرق» ؛ فأبيحت سرقة أموال وخامات بلاد العالم الثالث .

- «لا تزن» أصبحت حرية مطلقة في إباحة الجنس . وهذا ما جعلنا نقرأ في الإحصاءات أن ٥٠٪ ترتفع هذه النسبة في بعض دول الشمال إلى الستين والسبعين ، وفي أميركا بين البيض ٥٠٪ ، وبين السود ٦٠٪ و ٦٥٪ الذين يولدون بدون آباء ، أي أن هذه الحرية قد فتتت الأسرة ، وبدأت في تفكيك المجتمع الغربي ، ولا يمكن لهذا المجتمع أن يصلح إلا بالعودة للرقابة الإلهية .

د . عزام التميمي

الحقيقة هذا الخطاب لا يعبر عن طبيعة ، بالعكس يعبر عن محاولة للحوار الصحيح . إذا كان المقصود أن نجتمع ليجامل بعضنا بعضاً ، وأن لا ينقل بعضنا إلى البعض الآخر الصورة الحقيقية لما تشعر به جماهير الأمة ، لا بد أن يكون هناك صراحة

وشفافية حتى تتمكن من التعاون ، وإلا فسكنون ندور في حلقة مفرغة من النفاق والمجاملات ، وأن نتبادل الإبتسامات ، ونتناول الطعام ثم يرحل كل منا إلى بلاده . أنا رجل أحمل رسالة ، ولا آتي إلى هذه المؤتمرات إلا لأخدم رسالتي ، وإن لم يكن لدي مجال لأخدم رسالتي لبقيت في لندن لأخدم رسالتي هناك . رداً على الأخوة ، نحن في بريطانيا نعمل جاهدين لخدمة رسالتنا . . .

د . كارين كنيسل

ركزت في مداخلتني على نوعين من الأقليات : الأقليات المكوّنة من السكان الأصليين ، والأقليات التي انتقلت من منطقة وتقطن اليوم في منطقة غير موطنها الأصلي . هناك فرق كبير بين هذين النوعين من الأقليات ؛ فبعض المسلمين الذين يعيشون في دول غير إسلامية لديهم في الواقع بعض النزاعات بين بعض قوانين الدولة المستضيفة وقوانينهم الخاصة الدينية ، الإثنية ، اللغوية وغيرها .

قال «د . عزام» : إنه تأثر جداً واندهل لبعض ممارسات الديمقراطية في أوروبا ، لكن أيضاً هناك فراغ في القيم . ولكن كيفية ملء هذا الفراغ يمكننا أن نملاّه بالقيم والأيدولوجيات . ولكن أي أيدولوجيات ، هل هي مفاهيم متعلقة بالهوية ، هل هي هوية محددة؟! !

وبالعودة إلى مسألة الحوار ، يجب أن نحدد قواعد الحوار ، القانون هو الذي يحدد قواعد الحوار . بالرغم من أن هذه القوانين ، وهذه القواعد لم يضعها الشعب ، لكن بما أنها موجودة ، وبما أنها سليمة يجب أن نبدأ منها ، خاصة حين نود بدء أي حوار يجب أن نحدد ونتفق على القواعد والقوانين للاندماج في هذا البلد وللعمل في هذا البلد .

الطيب تيزيني

أرجو أن لانخرج هنا بخفي حنين ، أرجو أن نلح على مفهوم الحوار . الحوار الذي يأخذ صيغتين : الحوار الذاتي ، والحوار مع الآخر بلغة هادئة مستقيمة تنتظم فيها

المفاهيم الناظمة لعملية الحوار الذاتي .

ولذلك أقترح على المؤتمر أن يعدل شيئاً من عنوانه الأساسي ويقول : «من الحوار الذاتي إلى الحوار مع الآخر إلى التفاهم» ، وبالتالي ، ما قاله الأخ هناك ، من أننا مدعوون إلى تدمير المفاهيم ، إنما هذا عمل خطير يتلاقى مع ما تؤسس له العولمة الآن تريد أن تلغي تاريخ البشر ، وإلا كيف نفهم أن «الرشدية» أصبحت مدارس عظمى في أوروبا الوسطية ، وأسست الكثير لأوروبا؟! !

وبالتالي ، لقاءنا هنا من أجل الحوار ، كيف نتحاور مع الآخر؟ إذا ما بدأنا بتدمير المفاهيم التي علينا أن نعيد بناءها وفق منظومة حوارية ذاتية مفتوحة ، وبالتالي ، نحن ندعو إلى مزيد من الحوار ، والتأني ، وتحمل بعضنا على نحو مطلوب .

الفصل الثالث

الإستقلال وحق تقرير المصير.. وثائقيات العولمة

رئيس الجلسة: الطيب تيزيني

المحاضرون:

د. رفعت سيد احمد

د. هيلغا باومغارتن

الطيب تيزيني

من الملاحظ أن الجلسة الأولى كانت متوهجة بقدر ما كانت مثمرة . وهذا أمر عزيز المنال في مناسبات كثيرة ، لكن هذه المناسبة هي شيء آخر في ظني ، وأتمنى أن يأتي هذا الشق الثاني من لقائنا اليوم في السياق نفسه ، إن لم يكن أكثر توهجاً وأكثر إثماراً .

الآن ندخل في حقل فيه الكثير من المسائل التي نعيشها تحت أصداء الحرب ، وتهديدات الحرب ، وتهديدات الإرهاب . ومن ثم المفاهيم والمشكلات النظرية قلّما تتاح لها إمكانات التطوير ، والتعميق في ظل مثل هذا الجو . ومع ذلك ، فالبحث العلمي - وهو واجب أسمى أمام المفكرين العرب والإسلاميين والعالميين . أقول مع ذلك البحث العلمي - مدعو الآن إلى أن يضبط أنفاسه ، ويعيد النظر بمفاهيمه ومقولاته ، ويجعل من هذا تياراً جديداً يسمح للقوى المتطلعة إلى التقدم والمستقبل أن تكون لها كلمة حقيقية في الصراع العالمي ، أو في الحوار العالمي . نستمع الآن إلى أستاذين عن مسائل من هذا النمط ، والمسائل تحمل عنواناً كبيراً ذا أهمية قصوى في مرحلتنا الراهنة ، وهو الإستقلال وحق تقرير المصير ، ونلاحظ أن هذا العنوان نفسه تضعه العولمة بين قوسين تأكيداً على أنه باطل .

الاستقلال وحق تقرير المصير وتأثيرات العولمة

د. رفعت سيد أحمد*

في البداية ، يهمننا الإشارة إلى أن سؤالاً مركزياً ، يطرح وبقوة في إطار الحوار اليوم بين صفوف العقول الإسلامية والغربية ، وهو : هل باب الحديث عن «الاستقلال» والتحرر من الاستعمار والاحتلال في أجواء ما يسمى بالعولمة التي تهب رياحها علينا منذ عقد من السنين من أحداث الماضي التي لم تعد ذات معنى أو جدوى؟! !

السؤال يطرحه البعض على ضفتي نهر الحوار ، يطرحونه تارة بصراحة ووضوح لا يقل وحشية عن الآلة العسكرية للمحتل من أي بلد في عالمنا المعاصر ، وتارة أخرى ، على استحياء خاصة فيما يكون المقام مقاماً ثقافياً وفكرياً ، هاجسهم من ذلك أن زلزال العولمة قد أذاب الحدود والمعالم ، وأنهى وإلى الأبد مفهوم «الاستقلال الوطني» ؛ فالعالم قد أضحى قرية صغيرة في عرفهم ولم يعد يتمتع فيها أحد بالخصوصية ، وصارت «الأرض» و «الوطن» مفاهيم من ثقافات الأمم ، المطلوب دفنها في الوقت نفسه مع قيم الثورة والتحرر وما لف لفهما .

ولكن ، دعونا بالمقابل نسأل : هل ما يحدث اليوم في «فلسطين» و«العراق» و«لبنان» من إرهاب منظم لهذا «الاستعمار» (الأميركي - الإسرائيلي تحديداً) ، الذي رفع لواء العولمة وأشاع مثقفوه فيها ثقافتهم ، يسكن حقاً في قيم هذه «العولمة» ، وإذا لم يسكن ، لكونه مناقضاً لأبسط قواعد العقل والمنطق التي يستخدمها طارحو السؤال السابق ، إرهاباً وعدواناً ؛ فلم إذن توصم مقاومته ، وتوصم الدعاوى والثقافة المرافقة

* مركز يافا للدراسات / مصر .

لها والمتصلة بقيم الاستقلال وحق تقرير المصير بأنها قد اندثرت ، ولم تعد ذات معنى أو أهمية؟! .

الإجابة ، قطعاً ، معلومة - على الأقل بالنسبة إلينا نحن العرب والمسلمون - ولكنها تحتاج ، ونحن من مقام العلم والفكر أن نستفيض قليلاً في شرحها ، انطلاقاً من مقاربة سياسية لواقعنا العربي والإسلامي :

فأولاً: ينبغي ، بداية ، أن نفرق بين نوعين من العولمة ، بشأن قضايا «الاستقلال» وحق تقرير المصير ، أو لنقل تجاه المقاومة بإجمال :

النوع الأول ، هو ما نسميه بـ «العولمة الصلدة» ؛ تلك التي تتوسل لتحقيق رسالتها إلى منطق القوة ، والعنف . ونحسب أن تجلياتها ظاهرة للعيان على امتداد الكون ، وبخاصة من فضائنا العربي والإسلامي ، الذي عاش بعد ١١ سبتمبر/ أيلول فصلاً دائماً من فصول هذه العولمة من أفغانستان إلى فلسطين مروراً بالعراق ولبنان .

أما النوع الثاني ، فهي «العولمة الناعمة» - إن جاز التعبير - وهي تلك التي تتوسل لتحقيق أهدافها باستخدام وسائل الأدب ، والثقافة والفن ، والإعلام ! ويهدف بعيد المدى ، وهو تكريس التغريب والهيمنة بيسر وقبول .

في النوع الأول ، وربما على غير ما قصد أصحابه ، استدعيت وتوحدت قيم الجهاد والمقاومة ، الاستقلال وحق تقرير المصير ، كرد على عنف العولمة ؛ هذه العولمة المفروضة بالقوة .

في النوع الثاني ، أي «العولمة الناعمة» ، وهو الأكثر خبثاً والأكثر دهاء ، تفرقت ردود الفعل ، وتباينت عريياً وإسلامياً ، وما بين الإثنين ضاع الحوار الحقيقي ، الحوار العربي المنتج لتفاعل الحضارات ، أو تدافعها الإيجابي ، وتخذت الأطراف المخلصة على الجانبين خلف ما تحسبه (حق) وثوابت لا يجوز التفريط بها .

إن «العولمة» - كما نفهمها ، وعلى الوجه الذي هبّ على عالمنا العربي

والإسلامي - أنتجت نقيضها ، وهو «المقاومة» ، لأنها لم تكن عوامة قائمة على الحوار والعدل واحترام الآخر ، بل كانت مشروعاً كاملاً للهيمنة وفرض التغريب . لقد كانت ، ولا تزال ، عوامة «مؤسرة» (نسبة إلى إسرائيل) ومتأمركة ، خطفت من حيث أرادت ، وخطت قيم «الاستقلال» و «الهوية» ، ومن ثم لم يكن من سبيل لإيقاف عجلتها الجهنمية سوى : المقاومة . والمقاومة ، كما نفهمها ، هي مشروع استنهاض ثقافي وسياسي وحضاري وعسكري أيضاً ، قائم على استعادة القيم التي خطفت ، ويستند في مشروعيته إلى قيم الحق والعدل والخير ، وهي قيم سقطت عمداً من مشروع العوامة الأميريكي ، الذي يجري تأسيسه الآن في منطقتنا .

ثانياً: أثبتت تجارب البشرية ، بما فيها التجارب الأوروبية وسنن الكون ، أن ثمة قانوناً إنسانياً لا يمكن القفز عليه أو إلغاؤه ، وهو أنه طالما هناك احتلال فهناك مقاومة ، وهناك دعوة وثقافة للتحرر وللإستقلال . لتأمل تاريخ أوروبا الحديث ؛ لننظر مثلاً إلى فرنسا إبان حكم النازي أثناء الحرب العالمية الثانية ؛ لنقرأ تجربة المقاومة الوطنية الفرنسية ، ودعوتها المستمرة للتحرر والى الإستقلال ، واستخدامها لكافة السبل المتاحة سياسياً وعسكرياً من أجل إخراج المحتل . هل كان يجوز وقتها وصم الفرنسيين الذين قاوموا «المحتل النازي» بالإرهابيين؟! الأمر نفسه ينسحب على منطقتنا العربية وفي القلب منها فلسطين ، والتي عاش شعبها ، منذ مائة عام تقريباً ، مأساة إنسانية مركبة ، ساهم الغرب في صناعتها ؛ فإسرائيل التي زرعت في هذه الأرض كانت مشكلة غربية بالأساس ، تم تصديرها لنا هنا تحت دعاوى ساقطة ، لا قيمة ولا مبرر واقعياً أو عقلياً لها ، من قبيل الحق التاريخي ، وأرض الميعاد ؛ وهي الدعاوى التي لو عممناها على عالمنا المعاصر لحق لنا - نحن العرب مثلاً - أن نعود اليوم إلى أسبانيا ، ولتقلبت جغرافية دول وحضارات باسم هذه الأوهام والدعاوى .

إنّ مقاومة الشعب الفلسطيني الذي كان يعيش في هذه الأرض قبل أربعة آلاف عام من قدوم الغزاة الصهاينة ، هي مقاومة مشروعة ووفقاً لأحكام العقل ، ووفقاً للمواثيق الدولية لمن يريد أن يستند إليها ، ووفقاً لحقائق التاريخ لمن يحب قراءتها ،

ووفقاً لحقائق الواقع لمن يمتلك ضميراً يقظاً؛ وهو من يهمننا في هذا الغرب الأوروبي أو الأميركي . إن دعوة «الاستقلال» والتحرر وحق تقرير المصير دعوة ثابتة بشأن القضية الفلسطينية ، وهو حق لا يسقط بالتقادم أو بالتغييرات الاستعمارية على معالم الأرض التي احتلت ، وهي دعوة لا يستقيم الحوار الجاد بين الحضارات أو الثقافات دون وضعها على سلم الأولويات ، دعوة تحسب أن تأجيلها أو الالتفاف عليها ، يفقد هذا الحوار شفافيته وصدقه ، ومن ثم يحكم عليه بالفشل . فأمام أنظارنا شعب يباد ، بألة قمع عسكرية مجرمة ؛ شعب أكثر من نصفه (٦ ملايين) يعيش في ٥٢ معسكراً للاجئين خارج فلسطين ، ونصفه الآخر تهدم بيوته ويقتل أبناؤه ، وتدنس مقدساته ، وتدمر حياته بالكامل . وبعد ذلك يطلب منه أن يتحاور ، وأن يتسامح ، وأن يسقط من قاموسه السياسي كلمة الاستقلال والحرية ؛ وألا يؤذي أذان بعض مثقفي العولة بالحديث عن حق تقرير المصير والمقاومة؟ ! هل شاهدنا تناقضاً أشد قسوة على العقل من ذلك؟ ! هل عاشت إنسانيتنا افتراساً لقيمها ولعابرها عدلتها أشد وحشية من ذلك؟ !

إن الصراحة العلمية والسياسية في هذا المقام تدعونا إلى أن نؤكد مجدداً لعلماء الغرب ومثقفيه أن انحياز السياسة الغربية بإجمالها ضد الحق العربي والفلسطيني في الاستقلال والحرية من المحتل ، والتي وصلت إلى حد تقديم الولايات المتحدة الأميركية ما يقرب من ١٥٠ مليار دولار في الخمسين عاماً الماضية دعماً لإسرائيل وألتهها العسكرية الباطشة ، وإلى حد غض الطرف عن الترسنة النووية الإسرائيلية التي تصل إلى ٤٠٠ رأس نووي جاهزة للانطلاق ولتدمير العالم - (وليس العرب فحسب) - عشر مرات متتاليات من الوقت الذي تفتح العيون الغربية ولا تنام الليل قلقاً وألماً وانزعاجاً على أسلحة كيميائية دفاعية لبلد محتلة أرضه منذ ثلاثين عاماً اسمه سوريا ، أو بلد يوجه صناعاته السلمية النووية لأغراض داخلية مثل إيران . . .

إن الأمانة والصراحة العلمية من هذا المقام ، تدعواننا إلى أن نقول وبوضوح : إن هذه المواقف والسياسات الغربية المؤيدة لإسرائيل تعد بمثابة ألغام حقيقية على طريق

الحوار ، ومن ثم التفاهم بين دول الإسلام وأوروبا ، ولن يمكن المضي بقوة في طريق الحوار دون نزع فتائل هذه الألغام ، ودون إعادة الاعتبار لمفهوم وقيمة «الاستقلال» ، وحق الشعوب المحتلة في المقاومة وحقها في تقرير المصير . وهنا يأتي دوركم أنتم رجال الفكر والثقافة في الغرب ، ويأتي دور منظمات المجتمع المدني التي باتت قوة محترمة لا يستهان بها في مواجهة سياسات عسكرية العولمة ، والتي حين تذكر وكأنها الاسم الحركي لواشنطن ومن سار في ركبها من أوروبا القديمة أو الجديدة على حد وصف عراب تلك العولمة «رامسفيلد» ورفاقه من اليمين المتشدد الأميركي .

ثالثاً: وإذا كان الشيء بالشيء يذكر ، وما دمنا في إطار مقاربتنا السياسة لواقعنا العربي والإسلامي بشأن قضايا «الاستقلال» ، وحق تقرير المصير والمقاومة ؛ فإن ما يحدث في العراق من احتلال أميركي مباشر ، ومن مقاومة عراقية مسلحة أو سلمية ، -وطبعاً نحن نشدد هنا على مقاومة قوات الاحتلال الأميركي ، ولا نقصد أبداً عمليات قتل قوى الجيش أو الشرطة أو المدنيين العراقيين ؛ فهذا فعل إرهاب في عرفنا بشكل قاطع - إن المقاومة العراقية تنشد الاستقلال والحرية بكافة السبل المتاحة في يدها ، تلك السبل التي علّمها إياها قانون التاريخ الذي سلفت الإشارة إليه ؛ قانون أنه «طالما هناك احتلال فلا بد أن تكون هناك مقاومة» . هذه المقاومة تؤكد مجدداً أن ما يحدث في العراق ، لا نبالغ في القول إنه سيقدر إلى حد بعيد مصائر أشياء عدة من عالمنا المعاصر ، وفي مقدمتها فكرة الحوار والتفاهم بين أوروبا أو الغرب إجمالاً وبين العالم الإسلامي . وإذا لم تبادر القوى الأهلية ، ورجال الفكر ، والثقافة من دعاة الحوار ، إلى الدعوة الصريحة لخروج المحتل من العراق وإعادة بناء دولته الموحدة الديمقراطية ، فإن أية دعوات لإشاعة الإصلاح السياسي والديمقراطية سوف تجهض ؛ لأنه لا ديمقراطية مع احتلال ولا حرية مع جنازير الدبابات . والتاريخ القريب ينبئنا أن أمريكا ما دخلت بلداً من العالم إلا وحققت الفوضى لا الديمقراطية . إن الفوضى قرينة أمريكا ! هذا قانون تاريخي آخر تأملوه بدقة .

إنّ ما يحدث في بلاد الرافدين يستحق التأمل والدرس ؛ فبعد حكم مستبد أضع

ثروات البلاد في حروب عبثية ، وساعد في استقدام الغزاة ، براً وبحراً ، يمارس هؤلاء سياسات هيمنة أشد بطشاً مما كان يفعله «صدام حسين» . ولا يمكن أن تستقيم دعوات «بريمر» للإصلاح والحرية مع وجوده هو وقواته في العراق ، ولا يمكن أن يكون الوجود الأوروبي أو الياباني إنسانياً أو أخلاقياً طالما أنه جاء ليحول دون استقلال وحرية الشعب العراقي ، ودون امتلاكه لثرواته وخاصة النفط الذي يسرق بانتظام دقيق مبرمج منذ سقوط بغداد (٢٠٠٣/٤/٩) على أيدي قوات الاحتلال الأمريكي وبدون رقابة دولية أو حتى عراقية كاملة .

إذن ، ما يحدث في العراق موصول بما يحدث في فلسطين وأفغانستان ، بل وأندونيسيا ، والجميع موصول بما حدث ويحدث في لبنان الذي لا يزال ١٣٪ من جنوبه محتل (مزارع شبعا) ، ولا يزال يعتدى عليه يومياً بالطائرات والقاذفات الإسرائيلية التي لولا وجود المقاومة الإسلامية وحزب الله لتمادت ، ولما كنا نجلس ها هنا باطمئنان نتدارس : «الحوار والتفاهم في الثقافات» !

وأيضاً ، فإن ما يحدث في هذه البلاد العربية والإسلامية موصول بسياسات الهيمنة والديون ومساندة الأنظمة المستبدة ، والتي بات حق تقرير المصير والاستقلال عنها ، ومنها مطلباً شعبياً عربياً وإسلامياً . إن لمثقفي الغرب ومنظماته المدنية أن يضعوه من حساباتهم الدقيقة ، وهي تنشُد مد الجسور والحوار وصولاً إلى التفاهم .

في النهاية ، أود التأكيد أن هذه مجرد مقارنة سياسية على واقع معقد وتجاه قضايا أكثر تأثيراً مما نحسب : واقع عربي وقضايا استقلال ، تتداخل فيهما معاً : قيم الحرية بالعدل ، قيم القوة بالخير ، وقيم الدفاع عن الوطن الذي نسكنه بذاك الوطن الذي يسكننا ونتمناه جميلاً ، حراً ، معافى ، غير مكبل الأيدي من الخارج أو كم الأفواه من الداخل .

مشاكل تتعلق بحق تقرير المصير لم تُحل بعد

د. هيلغا باومغارتن*

بعد تسعين سنة تقريباً من فترة الانتداب ، وبعد كثير من الإعلانات ضمن منظمة الأمم المتحدة أيضاً ، نعتبر أنه من غير الضروري أن نتكلم عن هذه المسائل على أنها مشاكل ولا عن إطار العولمة أيضاً . ولكن في المنطقة العربية وفي منطقة الشرق الأوسط نرى أن هنالك الكثير من المشاكل التي تتعلق بحق تقرير المصير والحرية . هناك مشاكل كثيرة وتكثر يوماً ، سوف أسمى بعض أهم هذه المشاكل والأكثر وضوحاً بالنسبة لهذه المسألة :

أولاً : الاحتلال ، نتكلم مثلاً عن احتلال الضفة الغربية وغزة ، إضافة إلى قسم من فلسطين ، بالإضافة إلى العنف الذي يُستخدم لقمع بعض الفلسطينيين ، بالإضافة إلى قمع المقاومة ضد هذا الاحتلال ، بالإضافة إلى رفض دول معينة في هذه المنطقة ، ورفض الأسرة الدولية لرفض إعطاء الأكراد حقهم في تقرير المصير وتطبيق هذا الحق في دولة مستقلة .

وثانياً : الحرب الأميركية التي تدعمها فيها بريطانيا وبعض الدول الأخرى ، أي الحرب ضد العراق . فكل هذه الأمور قد ساهمت في زيادة هذه المشاكل ، ونرى أن هذه الحرب التي شنت على العراق لم توافق عليها منظمة الأمم المتحدة .

وأخيراً ، وليس آخراً ، هناك الوضع الذي يعيشه كثير من الأشخاص في الدول العربية في ظل بعض الأنظمة القمعية من دون أي حق لتقرير المصير .

ففي مداخلتي هذا الصباح أود أن أركز على نظرة شاملة لأصل بعض هذه

* كاتبة وأستاذة في جامعة توينغتن - برلين .

الكلمات والمبادئ ؛ مثل الحرية وحق تقرير المصير ، بالإضافة إلى تطورها أو تطورها التاريخية . وسوف أنظر إلى الخبرة الإقليمية تاريخياً وسياسياً في إطار العولمة .

اسمحوا لي الآن أن أعطي التعريف لحق تقرير المصير ، فهناك أحياناً لغط حول هذا الموضوع . إن تقرير المصير هو الحق أو إرادة بعض المجموعات التي تريد أن يكون لها هوية مختلفة لتقرر مصيرها وتحكم نفسها ، بالإضافة إلى أن تقرر وضعها السياسي والقانوني للمنطقة التي هي موجودة فيها . لكن تاريخياً علينا أن نعود إلى القرن الثامن عشر لكي نجد أول استخدام لهذا المبدأ ، ويبدو لنا أن عام ١٧٧٦ كان هناك إعلان أميركي للاستقلال ؛ وهذا كان تفريق أو استقلال أميركا عن بريطانيا ؛ أي نرى أن أميركا قد حصلت على استقلالها من المستعمر البريطاني . نرى هنا أنه كان حق لتقرير المصير . وبعد سنوات قليلة خلال الثورة الفرنسية وذلك خلال الإعلان الدولي لحقوق الإنسان عام ١٧٨٩ ، نجد أن هنالك أيضاً حق تقرير المصير من قبل الشعب الذي يُحكم . فهنا نرى أن ثمة تركيز على الحق الذي تحظى به الشعوب ضمن مجموعة معينة على أرض معينة . هذا الحق يقوم على تقرير المصير ، وتقرير كيفية حكمهم بغالب الأحيان .

بالطبع ، نرى أن هذه الحقوق يُغض النظر عنها . وفي غالب الأحيان ، نرى أنه ليس كل المواطنين في هذه المنطقة المعنية هم يُعَنون بهذا القرار . ففي أميركا - على سبيل المثال - نرى أن هذا الحق لم يُعطَ للسكان الأصليين من الهنود ، الذين اعتُبروا حينها أنهم إرهابيون ، وأنهم قتلة ؛ يسفكون الدماء ويقتلون الأطفال والنساء . ونرى في الأفلام الهوليوودية تصوير الهنود بهذه الصورة . بالإضافة إلى ذلك ، في القرن الثامن عشر أيضاً لم يُعطَ هذا الحق للسود وللنساء ؛ فهذه المجموعات التي ذكرتها لم تُعطَ حق تقرير المصير ؛ فلقد استُثنوا أو استُقصوا .

أما في القرن التاسع عشر ؛ ففكرة تقرير المصير كانت قوة مهمة جداً في توحيد الألماني والإيطالي . ولكن ، علينا أن لا ننسى أيضاً أن هذا التوحيد ، وخاصة توحيد ألمانيا ، يحصل إستناداً إلى التوجه الشعبي ، ولكن كان هناك توحيد دكتاتوري بعض

الشيء وذلك تحت (الكانسلر) أو المقرر أو المستشار . كذلك ننظر أيضاً إلى بلجيكا واليونان ، وكان هناك أيضاً أول تحرير من الاستعمار وهو تحرير أمريكا من الاستعمار البريطاني . لكن فقط في نهاية الحرب العالمية الأولى نرى أن حق تقرير المصير قد حقق هدفه الأساسي عالمياً ويمكن أن نرى هذا في أربعة عشر نقطة تكلم عنها «ويلسن» - الرئيس الأميركي - وهي فكرة الحرية الأميركية ، وبذلك يمكننا أن نربط بين حق تقرير المصير وهذه الأمور وحقوق السكان الأصليين . ومنذ ذلك الوقت يمكننا أن نقول : إن حق تقرير المصير بات أساسياً في عصبة الأمم عام ١٩٢٠ ، أو في ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ . ولكن هناك مشكلة أساسية تتعلق بهذه المبادئ وهذه المشكلة لم تُصحح ولم يُنظر إليها ، وحتى يومنا هذا نجد أن هذه المشكلة ما زالت قائمة . فبالأساس ، من هو الشخص الذي يرى أن المجموعة لديها الحق في تقرير مصيرها ، ومن يمكن أن يعرف أم أن يحدد هذه القوى؟ مثلاً هنا : هل نتكلم عن الشعب اللبناني؟ هل نتكلم عن الأمة العربية؟ هل نتكلم عن الأمة الإسلامية؟ إذن عمّن نتكلم هنا؟

وإذا كان حق تقرير المصير قد طُبّق ؛ كيف يمكننا أن نترجمه إلى حقيقة سياسية في الواقع؟ فحق أو مبدأ تقرير المصير ، إذا نظرنا إلى النقاط الأربعة عشرة التي تكلم عنها «وودرو ويلسن» ، ننظر إلى الاقتصاد وهذا الحق الاقتصادي ليس فقط حق أساسي للشعوب التي عانت من الاستعمار . ولكن ، يجب أن تكون هذه الحقوق مضمونة لكل المجموعات ضمن الدولة الواحدة . لكن كما تعرفون بعد الحرب العالمية الأولى لم تكسب الدول العربية الحرية ولم تحظ أيضاً بحق تقرير المصير .

إذاً ، حق تقرير المصير قد شُعرَ به على أساس عدم وجود الاستعمارات ، ولكن بعد ذلك بتنا نستمتع إلى بعض المناطق الأساسية التي تخضع لحكم أوروبي ، لكن هذا الحكم الأوروبي لم يأت بصورة استعمارية ؛ فهذه الأمور تعكس بعض المشاكل فيما يتعلق بالأفضلية وما إلى هناك ، أي إذا ما كان الأوروبيون - مثلاً - أفضل من العرب أو أفضل من الشرق وما إلى هنالك .

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية نرى أن عملية إنهاء الاستعمار بدأت تنتشر في جميع أنحاء العالم . وعام ١٩٦٠ ، نرى أنه كان هنالك إعلان عن استقلال بعض المناطق التي كانت تخضع للحكم الانتدابي أو الحكم الاستعماري . وسوف أقول لكم ما وُجد في هذه الوثيقة عام ١٩٦٠ ، أقتبس بحسب مفهوم «حق تقرير المصير» : «يمكن لكل الشعوب الموجودة في منطقة معينة أن تقرر مصيرها بنفسها» . وعام ١٩٧٠ ، أعيد التأكيد على حق تقرير المصير ، وذلك في وثيقة القانون الدولي الذي ينص على أن كل الدول عليها أن تعزز وتشجع هذا الحق أي حق تقرير المصير .

سوف أوجز ما قلته : إن هذه المشكلة التي كانوا واجهوها سابقاً نواجهها نحن الآن . إذاً ، عن أي شعوب نحن نتكلم أو عن أي شعوب لا يمكننا أن نطبق هذا؟ هل نحن نتكلم عن اليهود فقط؟ هل نتكلم عن الفلسطينيين؟ هل يمكننا أن نطبق هذا على الأكراد؟ ماذا عن الأرمن؟ أو إذا عدنا إلى عام ١٩٨٠ إلى لبنان ، هل نطبق هذا على الشعب اللبناني بأكمله؟ ، أو هل نطبق هذا على الموارنة أو على الشيعة في الجنوب مثلاً؟

وهنا نصل إلى المشكلة الأساسية ، وهي أية مجموعة عليها أن تطالب بهذا الحق؟ وكيف على هذه المجموعة أن تطبق هذا الموضوع؟ وبالإضافة إلى ذلك هذا الحق حق تقرير المصير وترجمته إلى واقعية سياسية . إذن ، هل هذا الحق يبرر الثورة؟ هل يبرر العنف؟ هل يبرر الانقسام وبعض الأعمال العنيفة والإرهابية؟ . فلنسأل باتجاه مختلف الآن : هل تأكيد أو تطبيق هذا الحق عليه أن يوصلنا إلى الاستقلال؟ هل عليه أن يوصلنا إلى تأسيس دولة مستقلة مختلفة؟ هل يمكن أن نتوصل إليه من خلال الاستقلالية؟ هل يمكن أن نطبق هذا على دولة متعددة؟ هل يمكننا أن نطبق هذا على دولة أخرى؟ .

كل هذه الأسئلة ما زالت مفتوحة كما تعلمون . إذا نظرنا إلى هذه الكلمة وهذا المبدأ فعلياً أن نناقشها ملياً ، وعلينا أن نجد إجابات جديّة بالنسبة للحالات التي ننظر إليها حالياً . لربما يمكننا أن ننظر إليها بطريقة مرنة وليس بطريقة متصلبة ، وعلينا أن

نأخذ بعين الاعتبار كل الخصائص المختلفة لكل المنظمات المختلفة ، وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار الخصائص التاريخية والثقافية وما إلى هنالك . أمّا الآن ، فسأنتقل إلى بعض المشاكل الأخرى التي تُعنى بتقرير المصير والاستقلال في المنطقة العربية ؛ سوف أنتقل إلى القسم التاريخي وذلك بعد الحرب العالمية الثانية :

كما تعرفون ، إن المشكلة القديمة ما زالت موجودة ، وهنالك مشاكل إضافية جديدة . فبعض الدول قد خاض تجارب كثيرة وحروب كثيرة للتوصل إلى الاستقلال ، ولكن هذه الدول ما زالت تحت الاحتلال ؛ مثلاً الفلسطينيين الآن . الجزائر أيضاً خاضت حرباً دموية ضد الاحتلال الفرنسي على أرضها . وإذا ما تكلمنا أيضاً عن الاستقلال الرسمي يمكننا أن نقول : إن الاستقلال الحقيقي لم يتوصل إليه هذه الدول ؛ فالاستقلال سمح لمعظم الدول التي أسست أن تحصل على عضوية في منظمة الأمم المتحدة ، وسمّح لها أن تغيّر مثلاً العلم أو تحديث أو تطوير جيش خاص بها وما إلى هنالك .

ولكن ، ما زالت هناك مشاكل أساسية فيما يتعلق بحق تقرير المصير التي لم تُحل أبداً ؛ فنرى أن هذه المشاكل هي نتيجة التأثير المتزايد لأوروبا وللغرب ، وبعد الحرب العالمية الثانية التأثير الأميركي بالطبع . وأيضاً علينا أن ننظر إلى بعض التأثيرات النفطية ، وخصوصاً وجود النفط في هذه الدول العربية ، وعلينا أن ننظر أيضاً إلى مشكلة إسرائيل ، ومشكلة العلاقة الحالية بين أوروبا وإسرائيل . بالطبع ، فإن الدول في هذه المنطقة قد واجهت مشكلات كثيرة ، وقد اضطرت حكوماتها أن تطبق بعض القرارات السياسية التي تأتيها من الخارج .

هذه المشاكل تؤثر سلبياً على المنطقة ؛ لذلك نرى أن الحكومات الدكتاتورية قد زادت كثيراً ، وذلك بسبب الأسباب العسكرية والسياسية والاقتصادية والتأثيرات الخارجية ، وهذه أهم نقطة . لذلك ان حق تقرير المصير يأتي من الداخل ، وبالتالي ، نرى أنه في هذه المناطق بات مستحيلاً . إن المشكلة تطرح نفسها عبر السؤال : هل أن التاريخ الاستعماري في هذه المنطقة؟ وهل أن الضغط الخارجي الذي نراه هنا؟ هل هذه الأمور تخلق تغييراً من الداخل؟ .

أعتقد أنه علينا أن نناقش معاً جميعاً : ما هي تأثيرات التاريخ الاستعماري؟ ولكن ، علينا أيضاً أن نناقش مسؤولية النخب الإقليمية والخارجية ما إذا كانت هذه النخب الحاكمة أو غير الحاكمة ، وما علينا أن ننظر أيضاً إلى بعض النخب في الخارج . وأخيراً ، وليس آخراً علينا أن ننظر إلى مسألة عدم أخذ القرار أو عدم الاندماج ، فكلّ هذه الأمور هامة جداً ، وهي تساعد في تطبيق حق تقرير المصير ضد أي تدخلات خارجية ، بالإضافة إلى الوقوف في وجه الحكومات الدكتاتورية من الداخل .

حوار مفتوح

الطيب تيزيني

لدي رسالة صغيرة ، وهي من خارج جدول الأعمال ، هي عبارة عن رغبة السيد وزير الإعلام السوري ، في أن ينقل إلى المؤتمر رسالة مختصرة يلقيها مستشاره الأستاذ مازن صباغ .

الأستاذ مازن صباغ*

الأستاذ علي فياض الموقر ، رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، السادة المشاركون في الإعداد لهذا المنتدى الكريم ، السادة الدارسون والباحثون ، الأخوة الحضور .

يشرفني لو كنت مستطيعاً أن أشارك في مؤتمركم الفكري هذا ، ونحن في عصر تلاقح الأفكار ومجادلة المفاهيم في عصر هو الأغنى في التقدم والإبداع في تاريخ الإنسانية .

إننا اليوم نستلهم الفكر البشري منبعاً لثقافتنا وقيمنا ، لكننا مدعوون أكثر للإسهام في هذا الفكر ، ورفده بالعطاء النير الذي تنتدون اليوم فيه لتشعلوا شمعة في درب العلم والمعرفة . لقد كان لهذا المكان ، في غير هذا الزمان ، دور هو الأسمى في تاريخ العقل البشري ؛ فمن هذا المكان خرج الحرف على ألسنة وأصابع أولئك الذين ساهموا في معارج العمورة ، الفينيقيين ، منطلقين إلى سواحل هذا البحر الذي رسم بصفتيه وبناسه أرفع حضارة ما زالت منبعاً للفكر والأخلاق .

بهذا ، أيها السادة ، نبدأ الكلام بالتحية إليكم فرداً فرداً ، ومنتدئ هو في غايته ومراميه نبل العقل ودائرة التفكير والإبداع في عصر العولمة ، والتشدد وانحسار القيم والمفاهيم الإنسانية التي نبتت على ضفتي هذا المتوسط الذي أبدع الحضارة اليونانية

* مستشار وزير الإعلام السوري .

والفرعونية ؛ حضارة الشرق والغرب ، حضارة العرب والمسلمين التي بزغت براعمها ، وفتحت أوراقها في ربوع الأندلس وأسبانيا اليوم ؛ فكان ابن رشد وابن حزم هما في الذاكرة والأذهان . عن هذا المنتدى الدولي الذي يجمع عقول المسلمين والمسيحيين عقول المفكرين الذين يؤمنون أن العقل الإنساني هو وحده العاصم ، وهو بوصلتنا للوصول إلى طريق المعرفة وإدراك الصواب . فمن هنا كان الحوار زهرة العقل والروح ، وكان الحوار روح الإسلام ، وروح الأديان السماوية ؛ لأنه يعزز مكانة الإنسان ويبنى عقله وروحه .

إنكم اليوم أيها السادة المجتمعون ، وأنتم في حواركم وجدلكم تغنون مسيرة العقل وتنمون فينا رغبة التعرف والحوار . فالحوار تفاهم ، والحوار تقارب ، والحوار إنماء للآخر . إنه السماء الإنساني الذي نحتاجه لنصوغ عقولاً ، فكراً وعملاً وحقاً . هو ما نحتاجه اليوم ، كما نحتاجه غداً ، وكما كان دائماً بوابتنا إلى الأمن والسلام . فعلى هذه الضفة ومن هذه الهضاب الخصاب بزغت شمس المسيحية والإسلام ، لتحمل راية الإنسان ، لتشفي غليل قلبه وروحه ، ولتخرج للضفة الأخرى ، لتشكل هذه الحضارة العقلية والروحية حضارة الغرب ، فكراً وعلماً واختراعاً وفلسفة هي في حد ذاتها قديمها وحديثها ؛ خزان خصب غني نهل منه ما عذب وما طاب . مطالبون اليوم ، في عتمة هذا العصر عصر الشك والخوف والإرتياب ، عصر التجيش والقتل والاحتلال . مطالبون بالحوار الأكثر عمقاً ، الأكثر إصغاءً ، الأكثر التصاقاً بحاجات الأمم والشعوب . مطالبون أن يخضع العلم منجزاته لصالح البشرية ، وعالم العقل ، والروح ؛ لنشفي من أمراضنا ؛ أمراض الكراهية والتعصب والسيطرة والجنوح ، أن نخضع عقل الإنسان لصالح مبدعه ومنشئه وخالقه ، هذا الذي حارت البشرية فيه ، حيوان مستحدثٌ من جماد .

لكم في العقل كما في الروح التحية السامية . فإليكم جزيل المحبة والاعتبار .

وزير الاعلام السوري أحمد الحسن

مداخلة أحد الحضور

بالنسبة للملاحظة التي أشارت إليها الدكتورة ، هي بالفعل ملاحظة أساسية وخطرة ، إلا أننا في دول العالم العربي ، ودول العالم الثالث ، والإسلامي وقعنا تحت تأثير الاستقلال الشكلي « نشيد وعلم » . أما بالنسبة للنخب الموجودة ، سواء كانت نخباً فكرية أو سياسية ؛ فالنخب الأولى وقعت تحت تأثير التغريب القسري أو الاختياري . والنخب السياسية ، بلا استثناء في العالم العربي ، دكتاتورية الطابع ، فرضت من قبل الأنظمة الغربية على المنطقة . ونحن نعلم أن الحكام تربوا في أحضان السفارات الأجنبية في المنطقة إلى أن أصبحت الأزمة المعضلة والمشكلة الكبيرة ، هي أن الدكتاتورية المفروضة من قبل الحكام ومن قبل الغرب في المنطقة ، أصبحت عائقاً أمام أي عملية تغيير ، مما مهد للنتيجة المنطقية التالية التي سيجنيها الغرب أن تصبح الجماهير متقبلة لقابلية الديمقراطية حتى ولو على متون الدبابات الأميركية .

مداخلة أحد الحضور

من الضروري أن نتصاح من خلال المداخلات التي ألقيت حتى الآن . في الحقيقة نحن لا نتحاور ، نحن نتناقش في عرض وجهات نظر وفي عرض رؤانا ومواقفنا . نحن نتناظر وتجادل . عنوان المؤتمر من الحوار إلى التفاهم . نحن حريصون على التفاهم وأمامنا مرحلة طويلة كي نصل إلى هذا التفهّم . في الوقت الحالي ، نحن حتى لم ندخل مرحلة الحوار ، نحن الآن في وضع لا نستطيع أن نتحدث معه ، إننا دخلنا مرحلة التفاهم ، نحتاج إلى جهد ووقت ومتابعة ومثابرة وشفافية لنصل إلى مرحلة التفاهم . ما سمعناه حتى الآن من وجهات نظر متناقضة حول قضايا أساسية وحساسة يؤكد ذلك .

النقطة الثانية : تحدث البعض عن حقوق الإنسان كمفهوم وقيمة إنسانية لا يختلف حولها أحد مهما كان انتماءه ، ومهما كانت خلفيته الفكرية والدينية ، وعند التطبيق لا يجري التّطرق إلى ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ظلم واضطهاد

« د . كنيسل » مثلاً ، تحدثت عن ترحيل اليهود ، ولم تشر إلى تشريد أكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني خارج أرضهم وبيوتهم . أليس محل استغراب أن يمتدح أمس النائب في البرلمان الألماني « تسوبل » إنسانية إسرائيل ، في الوقت الذي تقوم فيه ببناء الجدار الأمني العازل العنصري داخل الأراضي الفلسطينية الذي يصادر الأرض ، ويدمر البيوت ، ويتلف المزروعات ، ويحاصر الفلسطينيين ، ويضعهم في معازل ، ويحول حياتهم اليومية إلى جحيم . أين هي الإنسانية في هذه الممارسات ؟ ! يجري هذا في عصر قدم فيه الشعب الألماني نموذجاً في الوحدة والحرية ؛ حيث أقدم المواطنون على جانبي جدار برلين على هدمه بعد نصف قرن تقريباً على إنشائه كرمز لتقسيم ألمانيا . ألا يستحق الشعب الفلسطيني أن يكون جديراً بالإنصاف على المستوى الإنساني العالمي ؟ !

مداخلة أحد الحضور

مرحلة الحوار مهمة ، وفي إطار الحوار للوصول إلى التفاهم : نقر أننا بحاجة للتعلم من أوروبا معظم العلوم التي حققت فيها قفزة نحن بحاجة إليها . لكن ، لكي يكون الحوار مؤدياً إلى التفاهم ، هناك سؤال جوهري بسيط : هل هناك اعتراف فعلاً أننا كبشر نتساوى بالحقوق والواجبات مع الأوروبيين ، مع الغرب بشكل عام ؟ هل لنا الحقوق نفسها لنقوم بالواجبات نفسها أم نحن حتى اللحظة نُنظر لنا أننا دونهم ؟ ! وللأسف ، عندنا نحن أناس دونيون يُنظر إليهم من هذه الزاوية .

النقطة الأخرى ، لو دقق الأخوة الأوروبيون بوضوح من زاوية أكاديمية ، لرأوا أن هذه الطائفية وهذه المذهبية ، لعبتا دوراً أساسياً في تكريس تخلفنا الذي كنا نعيشه لأعوام متعددة وما زلنا نعيش فيه ، بتكريس تجزئتنا لفرض كيان صهيوني فعلاً معاد لليهود بقدر معاداته للعرب ؛ ليبقي هذه الأمة مجزأة ، وهم فرضوه وهناك وثائق ثابتة بهذا الخصوص .

مداخلة أحد الحضور

ملاحظة أولى ، «د . هيلغا» : إن الكيان الصهيوني لم يحتل الضفة وغزة فحسب ، بل هو محتل كل فلسطين التاريخي . وتوجهات الأمة العربية والإسلامية على مستوى الشعوب هي تحرير كل فلسطين المحتلة . والأمة لا تؤيد زعماءها في تقديم ثمانين في المئة من فلسطين للصهاينة ، وتقرير المصير للشعب الفلسطيني في عودته إلى كل أرضه وإقامة دولته عليها .

الملاحظة الثانية ، يقال : إن مؤسّسات المجتمع المدني في الغرب تتمتع باستقلالية عن سياسات دولها . والسؤال هو : أين دور هذه المؤسسات الثقافية والمدنية والاجتماعية في كشف وتبيان مظلومية الشعب الفلسطيني الذي يُشرد كل يوم ، وتهدم منازلهم ، وتجرف أراضيهم الزراعية ، وتقتل نساؤهم وشيوخهم وأطفالهم على مرأى ومسمع من العالم والمؤسسات المدنية والأمم المتحدة؟ !

مداخلة أحد الحضور

أود شكر «د . هيلغا» ؛ لأنها وضعت أصبعها على الجرح وتكلمت عن نقطة أساسية حول تقرير المصير ، لكن أود أن أسألها ما هو دورك بالنسبة لנخبة أوروبية وغربية؟ وبرأيك ما هو دور النخب الأوروبية أو الغربية في حل هذه المشاكل؟ لقد أشرت إلى هذا الموضوع ، لكن ما هو رأيك حول الحل؟

بالنسبة للدكتور «رفعت» أيضاً ، أود أن أشكرك على تكلمك عن نوعين من العولمة ، ولكن ما هو دورك في تصحيح هذا الواقع ، وفي إعطاء زخم للشعب العربي لحل هذه المشكلة؟ .

مداخلة أحد الحضور

أرى لزاماً عليّ في البدء أن أوجه تحية للسادة القائمين بهذا المؤتمر . عندي سؤال

للدكتور «رفعت سيد أحمد»، كل نقاش منذ فترة بين العرب والغرب في التفريق بين مفهومي المقاومة والإرهاب. الآن صار الخلاف بيناً في هذا المفهوم، يؤسفني أن أ طرح هذه الفكرة؛ لكنني مضطر ل طرحها. فيما يتعلق بما وصفته أو بما يوصف في كل إعلامنا بالمقاومة في العراق: هل ترى أن قتل هذه الأعداد الكثيرة من الشرطة في العراق وقتل محمد باقر الحكيم يسمى مقاومة في العراق؟. كان عندنا - كما ذكرت - نظام ظالم و دكتاتوري في العراق، هذا النظام لم يشهد التاريخ القديم والحديث مثيلاً له من قبل. لو جمعنا كل ظلم طغاة التاريخ لكانوا كلهم مجتمعين نقطة في بحر ظلم صدام، هذا النظام لم تستطع المقاومة في العراق إزاحته عن ساحة وجودها، وهناك مقاومات عسكرية في هذا المجال لم تفعل شيئاً أمريكاً - عن حبّ عن كره سمه ما شئت - قامت بهذا الفعل، وأزيج هذا النظام. هل تسمي هذا مقاومة في العراق؟! قتل محمد الحكيم، قتل المئات، إقامة جو معين. هناك شيء غير مفهوم!

الطيب تيزيني

تلاحظون، أيها السادة، أن أساتذة عرباً يقدمون مداخلاتهم باللغة الإنكليزية. وهذا شيء جميل في الاعتراف بالآخر؛ ولكن في المقابل نتمنى على أصدقائنا الأوروبيين وغير الأوروبيين أن يتعلموا أيضاً لغتنا، ويقدموا في لقاءات لاحقة مداخلاتهم باللغة العربية الجميلة.

مداخلة أحد الحضور

نحن في هذا المؤتمر ننتقل من الحوار إلى التفاهم مع أوروبا، لكن نسأل: أوروبا تدعي دائماً أمّ الحرية والحوار ونصرة العدالة وغير ذلك. ونجد ثلاث نقاط أمامنا: أولاً: إن قضايانا ومشاكلنا الأساسية في العالم الثالث من كشمير إلى فلسطين إلى الشيشان إلى كل القضايا العادلة للشعوب لانجد ولا نسمع من أوروبا الموقف الصحيح تجاهها.

الأمر الثاني : تقوم في أوروبا مظاهرات ضخمة ، ونسمع أن الشعب هناك ينتصر لهذه القضايا ، لكن سرعان ما يصل إلى الحكم من خلال الاقتراع أو الانتخابات أناس يحكمون بغير هذه التوجهات التي نشاهدها على أرض أوروبا .
والأمر الثالث : كيف نفسر أن أوروبا دائماً لا تفعل شيئاً تجاه الهيمنة الأميركية؟ .

مداخلة أحد الحضور

مداخلي حول ما تقدم به «د . تيزيني» حول العولة القاسية والصلبة والعولة الهادئة : لماذا نهاجم العولة الهادئة؟ ؛ مارسها علماءنا من خلال أفكار إنسانية كونية ، فلماذا نهاجمها؟ ! سؤالني : إنه لو تبادلنا الدور نحن والغرب ، نحن أصحاب القوة وهم الأضعف ؛ هل سنمارس العولة القاسية؟ .

مداخلة أحد الحضور

حقيقة ، إن الاستقلال وحق تقرير المصير له علاقة بكل المسائل الأخرى ، وهو قد يختصر كل التفاصيل الأخرى التي قد تتعلق بوضع المنطقة الأساسية في هذه الجدلية ليست المبادئ التي ذكرتها «د . هيلغا» التي تتعلق بحق تقرير المصير من مختلف الجهات ، لكن المسألة الأساسية التي تتعلق بنا وبأوروبا وبالغرب عموماً تحديداً هي في الأسئلة التي طرحتها ، وعلى هذه الأسئلة ، نحن قد يكون لدينا أجوبة جاهزة من نحو عام ؛ بحيث إننا نريد الاستقلال ، لكن على الأوروبيين أيضاً بهذه المسائل التي طرحوها ، والتي أرادوا أن يطرحوها على الملأ ، في هذا الإطار ، عليهم أن يعطوا أجوبة دقيقة لأن هذا يشكل مدخلاً لحوار حقيقي ، يؤدي ليس إلى التسويات ؛ لأننا - على سبيل المثال - في الموضوع الفلسطيني لا يمكن أن نقدم تسوية بحيث نعتبر الإسرائيلي هو صاحب حق تقرير المصير . في موضوع الأنظمة القائمة حالياً لا نستطيع أن نقدم تسوية ونقول : إن هذه الأنظمة هي تقرر عنا وهي صالحة .

مداخلة الأستاذ رأفت مرة

بداية ، أريد أن أعترض على طريقة المداخلات التي تقدم بها بعض الإخوان ،

وهي طريقة إسقاط المفاهيم الفكرية والثقافية والسياسية ، وبرز ذلك في ثلاثة متحدثين السيدة «كنيسل» ، والسيد «تسويل» والسيد «فريدمان» . أعتقد أنه ليس هناك من خلاف بيننا وبين الغرب حول مبدأ الحرية ، ومبدأ الديمقراطية ، ومبدأ حقوق الإنسان ، أعتقد أن الخلاف هو حول توظيف مفاهيم الحرية والديمقراطية لخدمة المشروع . أوروبا تريد منا أن نساق مباشرة وأتوماتيكياً ، وأن نحول ونوظف قيم الحرية والديمقراطية لكي تتماشى مع المشروع السياسي الغربي ، ومع المشروع الأمني والاقتصادي الغربي ؛ لذلك يحصل هذا التصادم معنا كأمة لديها تاريخ ، ولديها حضارة ، ولديها معتقدات ؛ لذلك يحصل هذا التصادم بيننا .

تريد أوروبا منا أن نوظف كل قيمنا لخدمة هذا المشروع ، وبما أن المشروع السياسي الأوروبي ، هو مشروع مبتذل ومتغير دائماً ؛ لذلك يحصل هذا التصادم معنا للأسباب الكثيرة التي عددها قبل قليل . مثال على ذلك : أوروبا منذ ٥٠ عاماً كانت تحارب الصين ، وتقول إن الصين هي نظام ديكتاتوري نظام الحزب الواحد ، نظام تغييب حقوق الإنسان . اليوم لانسمع أي اعتراض أوروبي على الصين ؛ لماذا ؟ لأن الصين تحولت إلى عملاق اقتصادي . وبالتالي ، بدأت مصالح أوروبا ترتبط مباشرة بالصين ، وتريد منا أن نوظف كل إمكانياتنا لخدمة أي مشروع .

عندي سؤال واحد : كيف يمكن لنا أن نصل إلى حوار فاعل في ظل معضلتين أو عقبتين أساسيتين : الأولى ، الأخطاء التاريخية التي ارتكبتها المشروع الأوروبي في المنطقة . ومن هذه الأخطاء : الاحتلال الطويل والاستعمار وتركيب نظام سياسي يتماشى مع المشروع الأوروبي ويخدمه . والنقطة الثانية ، إصرار أوروبا على ارتكاب الكثير من الأخطاء ، وخصوصاً ما يتعلق بدعم الاحتلال الإسرائيلي ، وبدعم مشاريع سياسية تعارض مصالح أهل هذه المنطقة ومصالح الأمة ومصالح الشعوب .

باسم عجمي

المشكلة الأساسية هي الأنظمة الاستبدادية في الدول الإسلامية والعربية ؛ وهي التي تقف في طريق استقلالنا الحقيقي وحقنا في تقرير مصيرنا .

مداخلة أحد الحضور

السيدة «هيلغا» ، تفضلت وأشارت بشكل دقيق لحق تقرير المصير ومفهوم جداً أن حق تقرير المصير والاستقلال ؛ هو ناتج من نواتج النظام الدولي الحديث . وهذا يشمل الاستعمار ، ويشمل العنصرية ، ويشمل ظواهر أخرى تفضلت وأشارت إليها . ألا تعتقد - السيدة الفاضلة - أنه من الجدير بالتساؤل والنقاش أيضاً - ضمن شعار المؤتمر - الإشارة إلى تغيير في النظام الدولي ؛ يعني النظام الدولي هو نظام ظالم ولصوصي وغير عادل . وبالتالي ، هي ليست فقط مسؤولية الحركات هنا في العالم الثالث أن تقام هذه اللصوصية وقلّة العدالة ، مسؤولية أوروبا أيضاً العقول النيرة والأكاديمية والسياسية والاجتماعية؟! !

مداخلة أحد الحضور

لدي سؤال مباشر دون مقدمات للدكتورة «هيلغا» ؛ لقد تحدثت بشكل مطول حول تقرير المصير ، استناداً إلى مبدأ «وودرو ويلسن» ، ومرّت مرور الكرام على القانون الدولي . باختصار ، نريد أن نصل لأرضية تفاهم مشتركة على أرضية مصلحتنا في الاستقرار والاستقلال في هذه المنطقة وفي العالم الآن . لماذا التركيز حول تقرير المصير للشعوب ، وليس الأفراد والجماعات؟ العولمة الأميركية الشرسة التي تستهدف مناطقنا تحاول تجزئة المنطقة على أساس عرقي وطائفي . نحن لانظر إلى حق تقرير المصير أنه حق لطائفة أو مذهب أو فرد . نحن ننظر ، كأرضية تفاهم مشترك حول ما تعاني هذه المنطقة من احتلال ومحاولة إجهاض ، لكل طموحات شعوب هذه المنطقة بفعل الاحتلال الإسرائيلي .

مداخلة أحد الحضور

جل نقاشي موجه إلى الدكتورة «هيلغا» . الدكتورة أسقطت حق تقرير المصير كمبدأ سياسي وقانوني ، وحاولت في ظل العولمة أن تفتت منظار الشعوب في مقاومة

مغتصب حقوقها ، شرعت في سرد بعض القضايا الجزئية ظناً منها أن إخافتنا من التقسيم العرقي ، واستشهدت بالأكراد ، ومن التقسيم المذهبي ، استشهدت بالسنة والشيعا ، ومن التقسيم الجغرافي ، استشهدت بأن فلسطين- إسرائيل - واقع موجود وجغرافية مقررة لا يمكن مناقشتها . كل هذا صادته ، والتجأت إلى فكرة بسيطة : فكرة الواقعية ، وفرض الأفكار بقوة القانون الدولي وقوة السلاح . هذه الزاوية في التحليل ألغت كل محاولات الخروج من المأزق ، سواء أكان الفلسطينيون لاسترجاع أرضهم ، أو العراق لاسترجاع أرضه ، معتمدة المفاهيم المكثفة الأخيرة . وهذه المفاهيم كمفهوم العولمة هي متناقضة تناقضاً صريحاً . الآن ، أميركا التي كانت تنادي بالعولمة ، لم تعد تنادي بها . إنها تنادي «بالأومنة» : أمن أميركا ومصالح أميركا . إنتهى عصر العولمة . عليها أن تراجع المفاهيم في عصر الأومنة الأميركية .

مداخلة أحد الحضور

أظن أن المؤتمر بأهدافه الوصول إلى التفاهم والتقارب حول المفاهيم . فيما خص المفاهيم التي طرحت في هذه الجلسة ، أظن أن المنظار الأساسي هو تكوين رؤية متكاملة لها . لانستطيع مقارنة الديمقراطية على نحو مناقض لحق تقرير المصير ، ولا مقارنة حقوق الإنسان على أساس أنها مرتبطة بشكل محدد من الديمقراطية ، وبنوع من أنواع أنظمة الحكم دون أخرى . إن بناء إطار متكامل لهذه المفاهيم يجعلها قاعدة مشتركة للنقاش أولاً ، وقابلة للتطوير وتطبيق النظام السياسي في العالم . المسألة الأخرى لا بد من النظر داخل هذا المؤتمر نظرة تطوير لهذه المفاهيم من خلال ، مثلاً : بناء مدى دولي للديمقراطية مواز لمداها المحلي . هنا ، ينبغي أن ندعو للبحث عن ديمقراطية دولية تساوي ما بين الدول ، كما تساوي الديمقراطية ما بين الأفراد داخل المجتمع . أمر آخر لا بد من جعل إطار النقاش يشمل قضايا حقوق الإنسان ، تطوير قضايا حقوق الإنسان من علاقة حاكم بمجتمع إلى ما يسري على العلاقات الدولية وتحديد مبدأ الحرب .

ردود المحاضرين

د. رفعت السيد أحمد

هناك ثلاث نقاط أساسية ومهمة فيما وصلت به التعليقات :

الأولى ، عن النخبة ودورها في السياسة العربية . النخبة العربية وأهمية تفعيل الدور عربياً ثم تأثير هذه النخب داخلياً ، ولا بد أن يسبق الحوار مع الآخر حوار مع الداخل ، مع الذات هذه لا خلاف عليها . وهناك أساليب عديدة ينبغي أن تطرحها الصفوة والنخبة العربية في موازاة جلوسها للحوار مع الآخر .

الشق الثاني ، حول العولمة الناعمة أو الهادئة ولماذا لا نقبلها؟ نقبلها نعم ، إذا لم تكن تقام على أساس مشروع هيمنة بعيد المدى ، يستخدم هذه النعومة في السياسات والثقافات لفرض أو تكريس هذه الهيمنة في المدى الإستراتيجي .

السؤال الأخير المهم حول المقاومة العراقية . أوكد معك أن المقاومة التي تتوجه إلى المحتل هي المقاومة التي أقصدها ، لأن المحتل لم يأت من أجل سواد عيون الشعب العراقي ، ولم يأت من أجل أن يطيح بصدام حسين على وجه الخصوص . المحتل أتى من أجل مشروع الهيمنة ، وفي طريق هذا المشروع يطيح بصدام حسين الذي لا نختلف على استبداله ، ولا على أنه ليس الوحيد المستبد في هذه المنطقة ، فهذه أخوة كثر ما شاء الله ، بالتالي ، المقاومة التي تتجه إلى المحتل هي تلك التي نعنيها . أما المقاومة التي تتجه إلى الشعب العراقي ، بما فيه الشرطة والجيش العراقي ، فتلك ليست مقاومة . وهنا أتنبه إلى الدور الإسرائيلي الخطير الذي يمارس الآن في العراق ، وأتنبه أيضاً إلى الأصابع الخفية للمحتل نفسه في العراق . أما المقاومة الحقيقية ، فهي تلك التي تتوجه بطلقاتها في الاتجاه الصحيح ، تلك هي المقاومة التي نعنيها ، والتي نتمنى

على المحتل أن يوفرها لنا ، ويخرج من العراق تاركاً الشعب العراقي يقرر مصيره بنفسه .

هيلغا باومغارتن

طرح عليّ الكثير من الأسئلة ، ليس لدي الوقت الكافي لأجيب عنها ؛ لذلك سوف أركز على أهمّها . سأبدأ من موضوع وعنوان مؤتمرننا هذا «من الحوار إلى التفاهم» . ما أود قوله هو : إن أساس الحوار والتفاهم أن نقدم تفسيراتنا وتأويلاتنا ، ومن ثم ندخل إلى الحوار لكي نتوصل إلى مستوى معين من التفاهم . وهذه المرحلة ليست بمرحلة مرنة ، وليست سريعة المنال ؛ ولكننا لا يمكن أن نتوصل إلى التفاهم من خلال مؤتمر واحد ، وآمل أننا في مؤتمرات متتالية ومتكررة يمكن أن نتوصل إلى التفاهم .

أنتقل إلى السؤال الثاني ، فيما يتعلق بفلسطين وإسرائيل . أنا أعرف كل المعرفة أنه حين تم احتلال فلسطين تم احتلال دولة وأرض ، وهذا ما ركزت عليه في مداخلتني . ولكنني أيضاً تكلمت عن الحركة الفلسطينية في الجزائر عام ١٩٨٨ ، حين اعترفت الدولة الفلسطينية بوجود وبكيان الدولة الإسرائيلية . وأعتقد أن هذا الوضع ما زال قائماً ، وما زال الفلسطينيون يعترفون بذلك . أما في ما يتعلق بما يقوم به الأوروبيون حيال ذلك ، أنا أعلم بأنه من الضروري بسبب مسؤولية أوروبا لما يحصل في هذه المنطقة ، على الأوروبيين أن يبدأوا بعملية نقد ذاتي لماضيهم وسياساتهم الماضية ، وأيضاً للسياسات الحالية . لقد حاولت أن أبدأ بمقدمة ، لكن لا يمكن فعل الكثير في خمس عشرة دقيقة ، لكنني أعتبر كمفكرة ألمانية وفي كتاباتي أشير بوضوح إلى هذه المسائل كلّها . وفي الوقت نفسه ، ولكي لا يجري اعتماد أي موقف حيادي أو غير فعال في المنطقة فيما يتعلق بالإمبريالية والعولمة الجديدة ، ولكن لا يجب أن تعتمدوا على أوروبا فقط .

ضروري في تفسيري وضع العمل من الداخل لتغيير الأمور ؛ لأنه في النهاية كل

شخص هو سيد مصيره . وهذا ما يحصل في الدول العربية ، الشعوب في المنطقة العربية اليوم تعلم ما هي أدوارها وكيفية التغيير ، فنرى قيام الكثير من الأنظمة المضادة للحكم والأحزاب المعارضة وغيرها ، ولكن أيضاً نرى أنها لم تكن ناجحة ، وهم بحاجة إلى دعم ومساعدة من أوروبا . ومن هنا يأتي دورنا ومسؤوليتنا .

كلمة د. الطيب تيزيني (ختام الجلسة)

إن ما نعتبره من رد في هاتين المداخلتين قد يؤسس لضرورة متابعة الحوار . والانطلاق من أن الحوار هو حوار بين أنداد يتمتعون بحرية تامة و باحترام تام لاستقلاليتهم . ولكن الحوار أيضاً يستقيم مع التمرس المغلق . وعلى هذا ، فإنني أؤكد على فكرتي الأخيرة وهي أننا نتحاور مع غربيين أصدقاءؤهم جزء من شعوبهم . وهنا أستعيد مقولة أدوارد سعيد ، لأبين خطأها ، المقولة التي كان يؤكد فيها أن الغرب غرب واحد ، إذا تعاطف مع الشرق ، فإنه يتعاطف معه عاطفياً فحسب . أما عقلياً ، فالغرب كله واحد ذو نسق عقلي مضاد للشرق . أقول لا ، لقد أظهرت التظاهرات العظمى التي تألفت من ثلاثة ملايين متظاهر أوروبي وأميركي أن العالم واحد وليس غرباً وشرقاً . من أجل ذلك نتابع الحوار مع الغرب الآخر ، من أجل محاصرة الغرب الأول ، وإيجاد عالم مزدهر وموحد .

الباب الثاني

فضايا

الفصل الأول

الأحلال والمقاومة: نصوات متميزة

رئيس الجلسة: د. رضوان السيد

المحاضرون:

د. علي فياض

د. ميخائيل لودرز

الجلسة الثانية:

الاحتلال والمقاومة تصورات متميزة

رئيس الجلسة: د. رضوان السيد*

الجلسة مهمة والمحاضرون مهمون. الموضوع: «الاحتلال والمقاومة، وجهات نظر مختلفة». وما كان هذا الاختلاف ليحدث قبل بضع سنوات؛ لأن كل احتلال يستتبع مقاومة بحسب الأعراف الإنسانية وبحسب القانون الدولي، لكن السياسات الأميركية والإسرائيلية في العقد الماضي ومطلع القرن العشرين، جعلت هذا موضوعاً خلافياً. عجزت أمام تغييره أو النيل منه المؤسسات الدولية، ثم تتبع ذلك حملات ثقافية حتى في القارة الأوروبية تريد أن تمسح ميثاق الأمم المتحدة وممارسات ٥٠ أو ٦٠ عاماً من حروب التحرر لمواجهة الاستعمار. على أي حال، بلغ الموضوع المسألة الثقافية، وتجاوز المسائل السياسية والعسكرية، صار موضوعاً أمنياً وثقافياً، أو هكذا هو كما يطرح الآن؛ ولهذا طبعاً يُتوقع أن يكثر حوله الاختلاف وأن تتباين حوله الرؤى.

* مفكر وأستاذ في الجامعة اللبنانية، مدير معهد الدراسات الإسلامية في جمعية المقاصد.

الحوار حول المقاومة ... في ضوء اختلاف المقاربتين الإسلامية والأوروبية

د. علي فياض*

المقاومة ، في الأصل ، فعل دفاعي إنساني ، وهي تصعيد للدفاع عن النفس من مستواه الفردي إلى مستواه الجمعي ، في مواجهة خطر خارجي داهم ، يتجلى بصيغة احتلال أو محاولة احتلال .

ومن زاوية فلسفية هي خيار لامناص منه ، عندما تحصر الخيارات بين اثنين : الرضوخ أو الحرية ، كثنائية فرعية من ثنائيات الموت والحياة ، والموت هنا لا يكاد يقتصر على معناه الرمزي ، إنما هو موت مجتمعي ، أي موت في الحياة يطال الهوية والمصالح والحرية على حد سواء . بهذا المعنى ، المقاومة تشبث بالحياة ومحاولة لصنعها أو إنقاذها . والحياة هنا تأخذ معنى سامياً ؛ لأنها قرينة الحرية ولأنها تقيم جوهرها بالإرادة .

والمقاومة فعل دفاعي إنساني ، لأنها في بادئ الأمر ، أي في أصلها ، فعل ما قبل سياسي ، وعلى الأصح رد فعل بديهي وتلقائي . أما السياسة ، فتطراً على المقاومة بوصفها مساراً وليس بوصفها مبدأ ، فالسياسة تصبح لازمة عندما تتجاوز المقاومة نفسها بما هي قيمة إلى كونها مشروعاً للانتصار .

في واقع الأمر ، لا تنحكم النظرة إلى المقاومة إلى زاوية أحادية ، بل ثمة مقاربات

* رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق - لبنان .

ثلاثة ، تختلف تبعاً لمنهج المعالجة ، إلا أنها تتكامل فيما بينها ، وهي : مقارنة أخلاقية ، ومقارنة قانونية ، ومقارنة سياسية . المقارنة الأخلاقية هي ما يتصل بهذه المقدمة ، من حيث التأكيد ، بالدرجة الأولى على المقاومة كقيمة من القيم الإنسانية الأساسية في حالات الدفاع الإنساني عن الحياة متلازمة مع الحرية والكرامة ومن موقع رفض الانصياع إلى دور الضحية ، إذ إن الإقرار بدور الضحية وتحويله إلى أمر واقع وشرعته ، يحيل الضحية تالياً إلى شريك في الجرم الإنساني الذي هو الاحتلال ؛ فإدانة الاحتلال تحتاج إلى ضحية راضخة ، في حين أن رفض ذلك ومقاومته يشكل محاولة خروج من الاحتلال إلى ما هو صواب .

إن المقارنة الأخلاقية تؤدي دوراً تمهيدياً للمقاربتين القانونية والسياسية ، ولا تلغيهما ، بل إن التجريد هنا يخفف من وطأة الالتباسات والتعقيدات السياسية ، ويدفع في الوقت نفسه بالمفهوم إلى أعماق معانيه وأكثرها جلاءً ، ومن هذه الزاوية يصلح إدراج الحق بالمقاومة كواحدة من القيم الإنسانية المشتركة ، التي غالباً ما تولى الغرب صياغتها منفرداً ومن زاوية أحادية .

المقارنة القانونية تلتقي مع المقارنة الأخلاقية من حيث صلتها بتأسيس الشرعية ، بيد أن المقارنة الأخلاقية أكثر حياداً وبساطة من المقارنة القانونية ، التي هي عرضة للالتباس والتوظيف ، ذلك أن انشداد المقارنة القانونية للمقارنة الأخلاقية يشكل ضماناً نزاهة وعصمة ، في حين أن انشادها للمقارنة السياسية ، وهذا ما يحصل غالباً ، يحيلها إلى مجرد وظيفة في لعبة الصراع . على هذا الأساس ، تبقى المقارنة القانونية عرضة لامتحان مصداقية من مرحلتين : مرحلة بناء المعايير التي يقوم على أساسها القانون ؛ ومرحلة تطبيق القانون على الحالات المختلفة .

من ناحية تطبيقية ، وضمن هذا السياق ، وعلى الرغم من وجود عشرات النصوص التي أصدرتها الأمم المتحدة منذ إنشائها والتي تحفظ للشعوب الخاضعة للاستعمار أو الهيمنة الأجنبية أو الأنظمة العنصرية الحق في الكفاح بكل الوسائل ، بما فيها حمل السلاح للخلاص من هذه الأوضاع وتقرير مصيرها بنفسها (مثل الإعلان

رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٦٠، وإعلان المبادئ الإنسانية الأساسية في جميع النزاعات المسلحة، ومبادئ الوضع القانوني للمناضلين ضد السيطرة الاستعمارية الأجنبية والأنظمة العنصرية، والذي حمله القرار ١٣٠٣ المؤرخ في ١٢ كانون الأول ١٩٧٣)؛ فقد جرى التضييق على نضال الشعب الفلسطيني واتهام مقاومته بالإرهاب. في المقابل، بقيت «إسرائيل» خارج كل معايير القانون الدولي ولم يتم إلزامها بتنفيذ القرارات الدولية أو اتخاذ عقوبات بحقها، في حين جرى تطبيق هذه القوانين على دول أخرى كما حصل في العراق.

وهكذا، نلاحظ أن البنود الثمانية التي حددت الأعمال الإرهابية بحسب اللائحة الأوروبية للإرهاب (الصادرة بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠١) تنطبق على ممارسات الحكومة الإسرائيلية، إلا أنها بقيت فعلياً خارج تهمة الإرهاب بحجة أن الدول لديها أحكامها الخاصة الأخرى وفق القانون الدولي. وبناءً عليه، يجري في المجتمع الدولي تحييد إسرائيل خارج الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وخارج التبعات المترتبة على الأعمال الإرهابية...، وهذا ما يكرّس أكثر فأكثر صورة الانحياز الغربي لإسرائيل وسيادة المعايير المزدوجة في السياسة الدولية.

أما من ناحية المقاربة السياسية، فهي الأكثر تعقيداً وانحيازاً، حيث إن بؤرة الإخفاق الأخلاقي في السياسات، مطلق السياسات، هي انحكامها للمصالح، أكثر من انحكامها لمنظومات القيم وللمعايير الإنسانية، إذ لا ينتظر من السياسة أن تخالف موضوعها، الذي يقوم على المصالح والغايات. وإن رومانسية هذه الفكرة، لا تلغي ضرورة استعادتها دوماً، والمطالبة بتصويب السياسة تبعاً لما تمليه القيم الإنسانية المشتركة.

ولا يمكن فهم المقاومة من زاوية سياسية إلا من خلال ملاحظة الظروف المعقدة التي تحكم شعوب المنطقة من جراء استمرار مشكلة الاحتلال والاعتداءات المتמادية ومدى الانسداد الذي يطبق على حق هذه الشعوب في الاستقلال والسيادة والحرية وتقرير المصير.

وخلال العقدين المنصرمين ، وعلى الأخص عقد التسعينات ، وهو العقد الذي شهد تنامياً فاعلاً في دور المقاومة في الجنوب اللبناني ، ودور الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي كانت قد انطلقت في العام ١٩٨٨ تحوّلت المقاومة إلى مادة إشكالية في المواقف والسياسات الدولية . وفي الوقت الذي دلّ ذلك على تطور كبير في سعي الشعبين اللبناني والفلسطيني لاستعادة حقوقهما ، وابتكار أدوات مواجهة شعبية في ظل عجز السياسات الرسمية العربية ، والاختلال المريع في موازين القوى التقليدية مع الإسرائيليين . فقد أخضع الموقف الغربي ، بصورة عامة ، المقاومة لسياسة الازدواج المعياري الذي يحكم إجمالاً مقاربتة لمختلف مستويات الصراع الإسلامي العربي مع إسرائيل .

إن تحديد نقاط الاختلاف والتباين تجاه المقاومة بين الموقفين الأوروبي والإسلامي (رغم وجود تباينات حادة داخل كل فريق أيضاً) ، لا يمكن عزله خارج سياق الاختلاف أساساً بين الرؤيتين ، ومقاربتهما لأصل الصراع بين العرب والإسرائيليين ، والمدى الذي يستوجه استرجاع الحقوق العربية كاملة ، والمخاطر المحدقة بأمن المجتمعات العربية واستقرارها .

إن الانتقال في المعالجة من المستوى المفهومي النظري إلى المستوى السياسي ، يساعد على تظهير المنظورات الخلافية بين الرؤيتين الأوروبية والإسلامية لمقاومة الاحتلال . فالإشكالات الأوروبية على المقاومة ، لا ترد عليها عادة بصفتها المفهومية ، إنما بصفتها السياسية ، ذلك أن الذاكرة الأوروبية لا تخلو من صلة بمفهوم المقاومة ، خاصة ما يتصل بتاريخ الشعبين الفرنسي والروسي في الحرب العالمية الثانية . كما أن مركزية مفهوم الحرية في الفكر الليبرالي ، يقوم على شبه ما - بغض النظر عن الفوارق الأيديولوجية التطبيقية - مع مفهوم المقاومة ، لناحية الغائية التي ينشدها . لقد ذكرنا مراراً أن ما تنشده المقاومة في الأصل ، دون أن نعقد النقاش باستحضار الحمولة الأيديولوجية التي تقوم عليها أدبياتها ، هي ببساطة الحرية والسيادة والاستقلال ، بيد

أن هذه المكونات الأولى لمفهوم المقاومة ، سريعاً ما يجري إغفالها ، وتضيع في زحمة الحسابات والمصالح السياسية .

على أي حال ، عندما نتحدث عن المقاومة ، فإننا نقصد تحديداً ، المقاومة في جنوب لبنان ، والانتفاضة والمقاومة في فلسطين المحتلة ، حيث اختلف الموقف الأوروبي تجاههما ، وبهدف الإحاطة بالإشكاليات التي تنطوي عليها الاختلافات بين الموقفين الإسلامي والأوروبي لا بد من توضيحات ضرورية :

أولاً: إن ما يجب التأكيد عليه أن المقاومة في حسابات الفصائل المقاومة ، ليست موضوعاً تكتيكياً قابلاً للتفاوض عليه أو التنازل عنه ، بل يُستحضر في أدبيات هذه الفصائل بوصفه قضية حياة أو موت . خاصة وأن لا خيارات أخرى ؛ فالخيار التفاوضي أخفق إخفاقاً ذريعاً ، وهو منذ البدء انحكم لأطر مجحفة وغير عادلة ، ولم يشكل ضمناً حتى لتطبيق القرارات الدولية .

في المقابل ، تبرز تجربة المقاومة في لبنان ؛ كنموذج فريد وفائق النجاح في تحرير الأراضي اللبنانية وحمايتها دون تنازلات في السيادة أو الأمن أو الكرامة الوطنية ، وفي حال استعراض مسار ثمانية عشر عاماً من المقاومة ، سيبرز تلازمه مع مسار تراجع الإسرائيلي التدريجي وصولاً إلى التحرير ؛ فالإسرائيلي الذي احتل العاصمة بيروت وحاول أن يفرض اتفاقية ١٧ أيار التي تقوم على استباحة أمنية للسيادة اللبنانية ، اضطر أن يتراجع تحت ضربات المقاومة عبر انسحابات متتالية وعبر انحدار في مستوى شروطه الأمنية والسياسية ، فتحول باتجاه المطالبة بترتيبات أمنية ، ثم المطالبة بحل حزب الله ، ثم انتهى به الأمر إلى الخروج دون قيد أو شرط وبعد التحرير الذي حصل في أيار ٢٠٠٠ ، عندما حاول لبنان تنفيذ مشروع الليطاني لتزويد القرى اللبنانية العطشى بالمياه ، هددت إسرائيل بقصف المشروع ، كما فعلت في الخمسينات من القرن الماضي ، ثم عادت فاضطرت للتراجع تحت تهديد المقاومة بالرد ما سمح بتنفيذه .

وفي هذه الأيام ، ما يحمي حدود لبنان من التعديات والاختراقات اليومية ، هو المقاومة ومعادلة الردع والتوازن التي تقيمها ، وبالاستناد إلى دورها يأمل اللبنانيون باستعادة ما تبقى من أراضٍ محتلة في مزارع شبعاً .

بالمحصلة ، كيف يمكن للبنانيين أن يفرطوا بعنصر القوة الوحيد لديهم في مقابل هذه التهديدات والتحديات التي لا ترحم ؟

وعلى المستوى الفلسطيني ، هل يمكن أن نفسر إعلان شارون واضطراره للإسحاب من غزة وبعض مناطق الضفة خارج الضغوطات التي فرضتها المقاومة في فلسطين؟ فضلاً عن فشل المجتمع الدولي في تطبيق القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وعجزه عن اتخاذ أية عقوبات بحق إسرائيل جراء مواصلتها للاحتلال وقيامها باعتداءات يومية ومتواصلة بحق الشعب الفلسطيني من مدنيين ومؤسسات وبنى تحتية ؛ إذ إن هناك تلازماً في الممارسات الإسرائيلية بين سياسات التصفية الجسدية والاعتقالات ، وهدم البيوت وسياسة الاغتيال السياسي لشعبه بأكمله بحسب تعبير المؤرخ الإسرائيلي كمبرلنج .

كما أن هذه المقاومة تبدو ضرورة موضوعية ، حتى لأولئك الذين يتبنون إستراتيجية التفاوض . لأنه من دون الضغوطات التي تفرضها على الإسرائيليين لا يمكن أن نتوقع استعداداً إسرائيلياً للتنازل الفعلي .

ثانياً ، لقد عمّقت السنوات الماضية بتطوراتها المتلاحقة في لبنان وفلسطين والعراق ، الانطباع السائد في الأوساط العربية والإسلامية عن تمايز الموقف الأوروبي عن الموقف الأميركي واتسامه بإيجابية لا يمكن تجاهلها ، رغم الإحساس بأن هذه الإيجابية لا تزال دون ما تتطلع إليه تلك الأوساط . كما أن هذه الإيجابية لا تخفي الاضطراب والتأرجح والتفاوت الذي تنطوي عليه السياسات الأوروبية ، بفعل الضغوطات الأميركية ، وتنازع الاتجاهين الأطلسي والمتوسطي داخل الاتحاد الأوروبي نفسه ، وبفعل الحساسيات الدقيقة التي تتحكم بالسياسات الأوروبية تجاه إسرائيل ، هذا بالإضافة إلى تلاشي قدرة التأثير لدى الأنظمة العربية في السياسة الدولية .

وبين الحين والآخر يجنح هذا الانطباع الإيجابي ، على نحو مبالغ فيه وغير واقعي ، باتجاه المراهنة على تطور الموقف الأوروبي إلى الدرجة التي يتمكن فيها من التوازن مع الموقف الأميركي وبلوغه حالة من التناقض الحاد ، لا تقتصر على التنافس الاقتصادي والسياسي السائد حالياً .

إن منشأ الصورة الإيجابية عن السياسات الأوروبية ، يتوزع على أكثر من سياق ويتصل بجوانب متعددة تتجاوز قضية الحرب على العراق ، ومنها ما لا يرتبط بالسياسات الرسمية ؛ إنما بحيوية الشارع الأوروبي في التعاطف مع القضايا العربية ، ويرصد تحولات هذا الشارع ، كما عبّر استطلاع الرأي الأخير الذي أجره الإتحاد الأوروبي وأظهر تصنيفاً لإسرائيل بوصفها دولة تهدد السلام العالمي . ومنها ما يرتبط بمحطات ذات قيمة فائقة في مسار التطورات ، كالإسهام الفرنسي الحيوي في إنتاج تفاهم نيسان في العام ١٩٩٦ الخاص بالجنوب اللبناني والذي أدى دوراً وازناً في مواجهة الحضور الأميركي إلى جانب إسرائيل ، سيما وأن هذا التفاهم شكّل إسهاماً جوهرياً في الاعتراف الدولي بشرعية المقاومة ، وعمل على تهيئة المدنيين خارج معادلة الصراع ، وهذا ما عزز فاعلية المقاومة وأكمل إنتاج البيئة السياسية والاجتماعية الضرورية لانتصارها .

وفي سياق مختلف ، يصبح إدراج الوساطة الألمانية في عملية إطلاق الأسرى ، في الدائرة الإيجابية نفسها ، وبمعزل عن الخلفيات التي تحكم الموقف الألماني ، فإن هذه الوساطة لا تخلو من دلالات إيجابية اعترافاً وتعاوناً .

بيد أن أكثر ما يستدعي الانتباه هو اللوائح الأوروبية السوداء التي تضمنت تصنيفاً للحركات والمنظمات التي تعتبرها إرهابية ، فقد خلت هذه اللوائح من ذكر حزب الله أو المقاومة الإسلامية (أوردت أسماء ثلاثة أفراد اعتبرت أنهم ينتمون لحزب الله) . وهذا يعني ضمناً أن الموقف الأوروبي يعترف بحزب الله كمقاومة وليس كحركة

إرهابية ، رغم الضغوطات الأميركية الشديدة التي مورست على الموقف الأوروبي ؛
علماً أن هذا الموقف ليس نهائياً ، بل هو مفتوح على التبدل تبعاً للتطورات السياسية .
خاصة وأن الجدل الأوروبي حول الموضوع يخفي انقساماً حاداً بين أطرافه . كما أن
عدم إدراج حزب الله على هذه اللوائح لا يعني بحال من الأحوال موافقة أوروبية على
النشاط العسكري لحزب الله في مزارع شبعا أو في مناطق الجنوب الأخرى .

في المقابل ، تضمنت هذه اللوائح موقفاً مختلفاً تجاه الفصائل الفلسطينية المقاومة ،
فاللائحة الأولى التي صدرت في ٢٨ / ١٢ / ٢٠٠١ ، صنفت حركة «الجهاد
الإسلامي» في فلسطين وكتائب عز الدين القسام- الجناح العسكري لحماس
كتنظيمين إرهابيين . ثم حافظت على التصنيف ذاته في اللائحة الثانية التي حددت
بشكل موسّع في ٣ / ٥ / ٢٠٠٢ ، وضمت ١١ منظمة إضافية ، تقوم في لائحة ثالثة
صدرت في ١٩ / ٦ / ٢٠٠٣ ، بالإضافة إلى خمس منظمات فلسطينية بينها «كتائب
شهداء الأقصى» ذات الصلة بحركة فتح ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وجبهة
التحرير الفلسطينية ، وحركة فتح - المجلس الثوري ، ومؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة
والتنمية المتهممة بأنها تموّل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، ثم توجّه هذا المسار بقرار
أجمع عليه من قبل وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في ٦ / ٩ / ٢٠٠٣ ، يقضي
بإدراج الجناح السياسي لحماس ضمن قائمة «المنظمات الإرهابية» وتجميد أرصدها .

إن هذا التصعيد في الموقف الأوروبي من فصائل المقاومة في فلسطين ، يشكل
انتكاساً خطيراً في تنامي استقلالية الموقف الأوروبي عن الموقف الأميركي ، وسعيه
لبناء مقاربة أكثر توازناً تجاه القضية الفلسطينية .

ولا شك أن الاختلاف في المقاربة الأوروبية لكل من المقاومة في الجنوب اللبناني
والمقاومة في فلسطين المحتلة ، يرتبط في جانب منه باختلاف الأداء لكل منهما ، تبعاً
لاختلاف الظروف الأمنية والسياسية التي تشكل إطاراً لكل منهما ، إذ إن المقاومة في
الجنوب اللبناني واجهت ولا تزال تواجه جيشاً عسكرياً محتلاً ، في حين أن المقاومة

الفلسطينية تواجه احتلالاً بأشكال عسكرية ومدنية متداخلة ، حيث تمثل المستوطنات أبرز تعبيراتها ، ما يجعل العملية النضالية أكثر ثقلًا وأشد تعقيداً .

من هنا ، نجد أن الرؤية الأوروبية تتمسك بالمفاوضات بديلاً عن المقاومة التي ترفضها ، وتشدد على إدانة العمليات الاستشهادية التي تصفها بأنها أعمال إرهابية ، ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل يجري أيضاً وصف العمليات التي تستهدف حصراً مواقع عسكرية في عمق أراضي الـ ٦٧ ، في غزة مثلاً ، بأنها إرهابية . . . ، (على غرار ما فعل وزير الخارجية الإسباني جوزيف بيكيه عندما أدان باسم الاتحاد الأوروبي في ١١ / ١ / ٢٠٠٢ هجوماً لحماس على موقع عسكري إسرائيلي وأدى إلى مقتل أربعة جنود إسرائيليين ، ووصفه بأنه تعبير جديد عن عنف إرهابي يجب أن يدينه الجميع) . وبالنتيجة ، فالسياسة الأوروبية هذه لم تدفع حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية إلى تغيير أدائها النضالي ، بل على العكس أسهمت في توفير غطاء إضافي شجع شارون على الإمعان في سياسة الاعتداء اليومي المتواصل .

من هنا ، يقوم الموقف الإسلامي تجاه السياسات الأوروبية فيما يتعلق بالمقاومة ، باتهام هذه السياسات بالخلط بين المقاومة والإرهاب .

بينما تقتصر هذه السياسات على رفض التصعيد وإدانة عمليات الاغتيال واستهداف المدنيين التي يقوم بها الإسرائيليون ، دون أن يبلغ الموقف حد اتهام الممارسات الإسرائيلية بالإرهاب ، أو الدعوة لاتخاذ عقوبات دولية بحققها وفقاً لأحكام الأمم المتحدة . علماً أن القانون الدولي من ناحية ، وتحديد الأعمال الإرهابية وفق اللوائح الأوروبية يتضمنان بصورة مباشرة ودون تأويل ما يساعد على ذلك .

إن كل ذلك يردنا إلى إشكالية الازدواجية في المعايير وسياسات التحيز ، رغم التطور النسبي الذي اتسمت به المواقف الأوروبية ، على اختلافها وتفاوتها ، تجاه العراق والقضية الفلسطينية والتمايز الصارخ عن السياسات الأميركية .

الخلاصة:

يبدو مؤكداً أن المقاومة هي أبرز القضايا التي تشغل حيزاً خلاقياً كبيراً بين الطرفين الإسلامي والأوروبي ، وهي مرشحة للتفاهم في المستقبل ، بفعل تمسك الفصائل المقاومة بالمقاومة كخيار لا بديل عنه لتحرير الأرض وتقرير المصير وبفعل الإصرار الأوروبي على الخلط بين المقاومة والإرهاب .

وفي ضوء ذلك ، تبدو الحاجة ملحة لتعريف دقيق يسمح بإقامة هذا التمييز ، على الرغم من أن الخلاف لا يرتبط حصراً بالتعريفات بقدر إرتباطه بالإستراتيجيات التي تنتج التعريفات والمفاهيم . وعلى أي حال ، إن ذلك لا يعفي من الحاجة إلى ضرورة إيجاد هذا التعريف .

وفي سبيل ذلك علينا أن نلتفت إلى التالي :

١- إن هناك نصوصاً تأسيسية في ميثاق الأمم المتحدة ، (المادة ٥٥) مثلاً ، تؤكد على الحق بتقرير المصير وتمنع التمييز على أساس العنصر أو اللغة أو الدين أو الجنس ، كما أن اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ ساوت بين المقاتلين من أجل الحرية وأفراد الجيوش النظامية لجهة الحق الإنساني في حال القتل أو الجرح أو الأسر . أما القرارات والإعلانات التي أجازت حمل السلاح في سبيل حق تقرير المصير ونيل الاستقلال فهي كثيرة .

٢- إن الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي حددت معنى الإرهاب والأعمال الإرهابية قد أخرجت منها الدول أو الجيوش الرسمية ، حيث إن لها أحكاماً خاصة تتعلق بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية .

٣- إن البناء على هاتين المقدمتين يعني أن الإرهاب الدولي بحسب القانون الدولي هو أعمال العنف التي لا تكون من أعمال الكفاح ضد المستعمر والمتحكم الأجنبي ومغتصب الأرض أو الحاكم العنصري ، دون مساس بالأبرياء الذين لم

يساعدوا المستعمر أو المتحكم الأجنبي أو الحاكم العنصري بشكل مباشر وواع . وعلى أن لا يقوم بها جيش نظامي .

٤- إن حالة إسرائيل التي لا يخضعها القانون الدولي لأحكام الإرهاب ، يجري استثناءها أيضاً ، بحكم الهيمنة الغربية على مؤسسات الأمم المتحدة ، من أحكام حالة جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية .

٥- إن الموقف الأوروبي لا يقتصر في إدانته على العمليات الإستشهادية بل يدين أيضاً العمليات التي تستهدف أهدافاً عسكرية داخل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ ، وبحسب أحكام القانون الدولي والأمم المتحدة ، فإن هذه العمليات مشروعة تماماً لأنها تحصل على أرض محتلة .

٦- إن المقاومة داخل فلسطين ترى أن العمليات الإستشهادية تستند إلى مبررين : أولاً ، الدفاع عن النفس في وجه حملات القتل والإبادة التي تستهدف الشعب الفلسطيني . وثانياً ، ردع العدو بهدف الوصول إلى توازن ميداني يخرج المدنيين من دائرة المواجهة ، وهذا ما يمكن تبينه من خلال عرض المقاومة الفلسطينية في أكثر من مناسبة استعدادها لإيقاف العمليات الإستشهادية ضد المدنيين ، في حال أوقف الإسرائيليون استهداف المدنيين ، والمناطق المدنية الفلسطينية ، وسياسات الاغتيال المستمرة . إلا أن هذه الدعوات كانت تقابل دوماً بالرفض الإسرائيلي .

٧- إن الموقف الأوروبي ، وإن يكن أقل تمييزاً من الموقف الأميركي ، إلا أنه لا يزال أسير سياسة المعايير المزدوجة في مقارنة المواقف التي تتعلق بالقضية الفلسطينية . وبحسب الرؤية الإسلامية ، فإن السياسة الأوروبية في اتهام فصائل المقاومة الفلسطينية بالإرهاب ، لا تقدم شيئاً سوى تغطية الاعتداءات الإسرائيلية وتشجيع الحكومات الإسرائيلية على الإمعان بسياسات القتل والتدمير والتشريد ، وبالتالي ، إدامة أمد الصراع .

على حزب الله أن يفتح صفحة جديدة

ميخائيل لودرز*

طبعاً ، «موضوع المقاومة تصورات متمایزة» هو موضوع مهم جداً . وفي بداية كلامي أريد أن أقول : إن لبنان دفع غالباً بسبب الاحتلال الذي استمر ١٨ سنة ، والذي انتهى بسبب المقاومة اللبنانية . وأنا أفهم أيضاً غضب الكثير من العرب بسبب السياسة الغربية التي تقوم بإرسال جنود إلى هذه المنطقة عندما تعتبر ذلك مفيداً للمصالح الغربية ، وأنا أفهم أيضاً خيبة أمل الكثيرين بسبب الوجهين الموجودين في أوروبا وفي الغرب بشكل عام في الكلام الرسمي وفي العمل والفرق بينهما في الوقت نفسه . جدير بالذكر ، إن الغرب ليس كتلة ، هناك أكثر من رأي وموقف داخل الأحكام السياسية في أوروبا ، وليس من الضروري أن نعممه .

قبل أمس ، شاهدت برنامجاً على «المنار» لمدة ساعة تقريباً وتعبت كثيراً ، ووجدت هذا البرنامج مملاً جداً . لماذا؟ كنت مندهشاً بسبب استخدام لغة الدعاية في أثناء هذا البرنامج ، كذلك استخدم دائماً عبارة الكيان الصهيوني . تحدّث عن المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ طبعاً ، الاحتلال للأراضي اللبنانية انتهى قبل أربع سنين باستثناء مزارع شبعا .

أنا كنت مندهشاً بسبب هذا الكلام في التلفزيون على شاشة المنار ، لأنني على ما أفهم ، الفلسطينيون بذاتهم هم موافقون على قيام دولة مستقلة فلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل ، يعني بالنسبة للفلسطينيين الموضوع هو قيام دولة مستقلة في

* باحث وكاتب ألماني .

الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وهي العاصمة . وأنا لا أفهم ، لماذا حزب الله كفته من الشيعة في لبنان يريد أن يتابع الكفاح حتى النهاية؟! كما قلت أنا أفهم الظروف التي أدت إلى المقاومة في لبنان ، ولكن طبعاً هذه المقاومة قد انتهت ، وأنا أريد أن أسأل بالنسبة لحزب الله كحركة ما هو المهم بالنسبة للمستقبل ، هل نريد أن نعيش في الماضي ، وهل نريد تمجيد المقاومة أم نريد أن نتطلع إلى المستقبل؟ .

لنفرض أنني أنا إسرائيلي ، وأسكن في تل أبيب ، وأعارض سياسة حكومة شارون - وكما تعرفون جيداً المجتمع الإسرائيلي متعدد ، هناك كثير من الاختلافات في الآراء وكثير من الناس هم غير راضين عن سياسة شارون - ولكن ، إذا كنت إسرائيلياً في تل أبيب و ضد سياسة شارون ، وسمعت كلام حزب الله وكلام المنار بأن هذا الكيان صهيوني ، أنا أسأل : ماذا أفعل إذا قال أحد إن الانتخابات غداً ، ولدي حرية الاختيار بين مجانيين شارون من جهة وبين حركة إسلامية سياسية من جهة أخرى؟ في هذا الإطار كإسرائيلي ، أنا أفضل مجانيين أرييل شارون بسبب خوفي من المستقبل .

أنتم تعرفون جيداً التاريخ الألماني والحرب العالمية الثانية ، في أثناء الإحتلال الألماني لفرنسا مثلاً حدثت اشتباكات عنيفة للمقاومة الفرنسية ضد الغزو الألماني ، لكن بعد انتهاء الإحتلال الألماني عام ١٩٤٤ تحولت هذه المقاومة إلى حركة سياسية ، تحولت إلى أحزاب سياسية مختلفة ، وأقوى حزب من هذه الأحزاب كان حزب الجنرال ديغول ، والجنرال ديغول بعد الحرب ، مع المستشار الألماني كلاهما خلق الأسس للتعاون والتعايش مع بعضهم البعض ، واليوم انتقلت هذه الصداقة للاتحاد الأوروبي .

الخبرة الأوروبية تختلف تماماً عن الخبرة في هذه المنطقة ، كما قلت من قبل ، أنا لست صديقاً لأي نوع من الإحتلال في هذه المنطقة . أنا أفهم جيداً الشكاوى ، سواء في لبنان أو فلسطين ، ولكن يجب علينا التفريق بين الحكومة الإسرائيلية تحت أرييل شارون والمجتمع الإسرائيلي بذاته . كما قلت هناك أكثر من رأي في إسرائيل . وبرأيي ،

الغلطة الأولى لحزب الله هي عدم تقديم أي فرصة للتعايش مع إسرائيل أو عرضاً للتعاون . أنا لا أرحب بهذه الفكرة . بالنسبة لحزب الله ما هو الخيار : الذكرى الذهبية لزمان المجد بسبب المقاومة ضد إسرائيل ، أو رؤية لمستقبل أفضل في المنطقة؟

اليوم حزب الله يتكلم كثيراً عن مزارع شبعا ، مزارع شبعا إذا نظرنا إلى خريطة الشرق الأوسط هي ذباب صغير ، ولكن عند حزب الله يتحول هذا الذباب إلى فيل كبير ، إلى أكبر فيل في هذه المنطقة . أريد أن أطرح سؤالاً بالنسبة للمواطنين العاديين في لبنان : ما هي أهم المشكلات تحرير مزارع شبعا أم الحصول على الأمان؟ مثلاً بالنسبة للمرأة : ما هي المشكلة تحرير مزارع شبعا أم المساواة في الحقوق مع الرجال؟ . كلكم تعرفون أن حصة الأمية في العالم العربي تبلغ ٤٠ ٪ ما هي أجوبة المقاومة والأحزاب مثل حزب الله على هذه الأمور؟ هل هذه المنطقة تحتاج المزيد من السيارات المفخخة أم تحتاج إلى رؤية للمستقبل ، رؤية برغماتية أو رؤية أيديولوجية؟

برأيي ، لا يوجد بالنسبة إلى الحركات الإسلامية إلا اتجاهين أساسيين : الاتجاه الأول ، هو الاتجاه السعودي ، أي اتجاه وطريق وأسلوب خلفي متوجه إلى الخلف ، إلى الماضي . والاتجاه الثاني ، هو أسلوب الحزب الإسلامي التركي ، وهو حزب التقدم والعدالة ، هذا الحزب في الماضي كان متطرفاً إلى حد ما ، وتحول أثناء السنوات الخمس الأخيرة إلى حزب جدي سياسي ، واليوم هو الحزب الحاكم في تركيا والاتحاد الأوروبي يرحب بهذا الحزب بسبب التطورات التي حدثت في داخله ، والآن هناك مفاوضات حول انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي .

لنفرض أن الحزب الإسلامي التركي هو نفس الحزب مثل حزب الله في لبنان ، الطريق يصبح مسدوداً . أوروبا تريد الحوار مع الشعوب في هذه المنطقة ، ولكن عندها خبرة تاريخية أيضاً ضد العنف ، ونحن لا نرحب بهذا العنف . أنا أفهم جيداً فكرة المقاومة هنا وأسبابها والعمليات الانتحارية . أنا أريد أن أسأل : ما هي الرؤية للمستقبل - كما قلت من قبل - وعندما أقرأ نصوص حزب الله ، وأسمع البرنامج على المنار لا أكون راضياً ؛ لأنني لا أستطيع أن ألاحظ أية خدمة وأية إمكانية للمساهمة في حوار مع

منظمة تتحدث عن الكيان الصهيوني . طبعاً ، في ألمانيا عندنا علاقة خاصة مع إسرائيل بسبب قتل اليهود في أثناء الحرب العالمية الثانية ، وفي الوقت نفسه يفهم الألمان ضرورة الحوار مع الشعوب غير الإسرائيلية في هذه المنطقة ، ولكن الدخول إلى الحوار ساعد قليلاً على صعيد استخدام العنف . كما قلت من قبل ، الاحتلال في لبنان قد انتهى . إذاً ، لماذا حزب الله لا يفتح صفحة جديدة نحو مستقبل أفضل لكل الشعوب في هذه المنطقة؟ .

حوار مفتوح

تعقيب الدكتور رضوان السيد

الدكتور علي فياض قال بتحديد القانون الدولي لمسائل المقاومة ضد الاحتلال ، وتعرض للميثاق الأوروبي حول الإرهاب الذي قال : إن الإرهاب كما ينطبق على المقاومين الفلسطينيين ينطبق على الإسرائيليين ، لكن الإسرائيليين يشكلون دائماً استثناءات بالنسبة للولايات المتحدة وبالنسبة لأوروبا أيضاً ، وانتهى بأسئلة تدور حول الأمر نفسه .

د . لودرز لم يلتزم بالموضوع ، تحدث قليلاً عن أنه يتعاطف مع العرب الذين يريدون مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ، ويفهم أن من حق الفلسطينيين أن يقاوموا الاحتلال الإسرائيلي . لكنه انعطف فوراً إلى الحديث عن التنظيمات الإسلامية ، ومنها حزب الله التي تتحدث عن أراضي ١٩٤٨ ، ورأى أن هذه رؤية مقفلة لا تفتح مجالاً لمستقبل ، واعتذر لنفسه لهذه الرؤية السلمية تجاه العرب وتجاه المسألة المطلوبة من العرب المحتلة أرضهم ، ولم يطلب من الإسرائيليين شيئاً ، بحجة الخبرة الألمانية الخاصة معهم أن الألمان ذبحوهم أثناء الحرب . وعلى هذا الأساس ، فإنه لا يستطيع أن يلوم الإسرائيليين ، وعلى العرب أن يقوموا بهذه المبادرات التي تقتضي من وجهة نظره أن يكف حزب الله عن المقاومة لأن الأرض قد تحررت ، وأن يكف الفلسطينيون عن المقاومة ما دام الإسرائيليون والأميركيون يتحدثون عن دولتين ، دولة للإسرائيليين ، ودولة للفلسطينيين .

مداخلة أحد الحضور

سؤال إلى «لودرز»: في الوقت الذي تعلق فيه على موقف حزب الله حول أراضي العام ١٩٤٨ ، لماذا لم تعلق على الموقف الإسرائيلي من فلسطيني ١٩٤٨ المهجرين في العالم دون أن يكون لهم هوية أو أرض وما زالوا يعيشون في الملاجئ والمخيمات؟ .

وبالنسبة لزارع شبعاً واستمرار المقاومة فيها ؛ فهي أولاً ، أرض لبنانية ومن حق اللبناني أن يسترد أرضه ، ثم إن الأمن وقبل كل شيء هو سبب للاستقرار والتطور والتنمية ؛ فكيف يمكن أن نتوجه لبناء دولة يمكن أن يدمرها الإسرائيلي بلحظة ونحن على مرمى حجر منه ، وعلى مسمع من العالم أجمع؟

أين كان المجتمع الدولي في اجتياح ١٩٧٨ واجتياح ١٩٨٢؟! لم نسمع صوتاً ولم نر ضغطاً على هذا الإسرائيلي ، وبالتالي ، كانت المقاومة ضرورية ، ثم إن العنف بالنسبة إلينا - في حزب الله - ليس محتملاً ، نحن في حزب الله وكشباب في حزب الله نحب الحياة كالأخرين ، ونحب أن نحيا حياة طبيعية عادية مع أطفالنا وأبنائنا ونسائنا ، لكن نحب الحياة بعزة وكرامة ، مرفوعي الرأس ، ولا نقبل أن نعيش بذل . فبشكل عام ما نقوم به هو مقاومة شريفة ، نعمل لنحيا حياة الكرامة والعزة ، وهذا لا يسمى عنفاً ؛ لأنه كما أشار الدكتور في كلامه عن ميثاق الأمم المتحدة تدخل في ضمن هذه الميثاق بيانات كثيرة لها علاقة بمواجهة الاحتلال بشكل شرعي .

مداخلة أحد الحضور

المسألة الأولى ، هي أن ما يطرح هو أن يتم التفاوض مع أشكال جاهزة لا يريد أن يقبلني كما أنا ، يريد أن يتفاوض معي ضمن مواصفات هو يضعها . المسألة لا يمكن أن تتم بهذا الإطار ، لأن في ذلك مصادرة للأخر ومحاولة إسقاط الذات على الآخر ،

وهذه مشكلة ليست جديدة مع الغرب ويبدو أنها تتجلى الآن أكثر .

المسألة الثانية ، إن ما يطرح من أسئلة حول المرأة والحصول على المساواة والعمل كلها هذه مسائل أساسية ومحقة ، لكن لتتم ، هل يجب أن تتم على قاعدة أن نحني رؤوسنا ، وأن نستسلم لتتم هذه المسائل ، أم تتم هذه المسائل مع الحفاظ على كرامتنا ومبادئنا ومفاهيمنا؟ فهذا لا يمكن أن يتم . هذه المسألة أيضاً هي مصادرة .

المسألة الثالثة ، أنا أحترم أن تقوم ألمانيا بحاسبة نفسها لأنها قتلت اليهود وهذا شأنها ، لكن لأفهم أن تقوم بالتغاضي عن قتل اليهود للفلسطينيين ، وأن لا يكون هناك أي تعقيب على هذا الموضوع ، بل التعقيب الدائم هو على الفعل الفلسطيني !

المسألة الرابعة ، هي أن الاتجاه الإسلامي لحزب العدالة والتنمية التركي لا يمكن مقارنته بالأحزاب الإسلامية العربية ؛ لأن هذا الحزب بحسب مفهومه ليس إسلامياً !

مداخلة الأستاذ وليد محمد علي / مدير مركز باحث - لبنان

لأفهم لماذا الحساسية من استخدام مصطلح الكيان الصهيوني؟ لأن الوثائق ملأى باتفاقيات وقعت بين الحركة الصهيونية والحركة النازية للتخلص من اليهود ، من فقراء اليهود من ألمانيا وأوروبا الغربية ليصبحوا في بلادنا . تخلصوا من هذا العبء على حسابنا ، على حساب أرضنا وبيوتنا وأرض أجدادنا . هو لم يتطرق إلى المقاومة ولم يتطرق إلى بحث أكاديمي . لقد ألقى خطاباً سياسياً ، يريد أن يفرض به رأيه على الآخرين ، ثم قال : إنه كان يؤيد المقاومة في لبنان ويؤيدها الآن بعد انتصارها ، الذي يؤيد المقاومة في لبنان عليه أن يؤيد المقاومة في فلسطين ، وأنا أعتقد أن موقفه في تأييد المقاومة في لبنان كان قبل الانتصار .

النقطة الأخيرة ، الذين قبلوا من الفلسطينيين بمشروع دولة فلسطينية في ١٩٨٨ على ٢٨٪ من أراضي فلسطين أين هم الآن؟ الآن هناك جدار عنصري يريد أن يجعل الفلسطينيين في سجون ، سجن في غزة ، سجن في طولكرم ، سجن في جنين وهلم

جر ، وضع الفلسطينيين في سجون ، وعرفات الذي وقع الاتفاق هو مسجون الآن في رام الله . إذاً ، هم يهيئون إلى وضع الفلسطينيين في سجون كسجون بوليفيا يستعملون المخدرات ، استعملوا كل ما تريدون ، لكن لاحق لكم في الحياة . السؤال الأساسي : هل يعتقد أن لي الحق في الحياة كما اليهودي له الحق في الحياة؟ أنا كفلسطيني أشك !

مداخلة أحد الحضور

هناك إضافة على ما تقدم به د . علي فياض ، وهو أن الحديث عن ديناميات المقاومة لا يقع فقط في الإطار السياسي والحق السياسي ، هناك ديناميات اجتماعية جديدة تطلب وتدعو وتريد المقاومة ، هذه قضية أساسية أرجو أن يشار إليها . بالنسبة لما قاله «لودرز» الأمر لا يتعلق بمزارع شبعاً أو تحرير النساء ، إذا قبلنا بهذا المنطق - وهو شائع على كل حال - فهذا يعني أننا سننقل الصراع من الجبهة السياسية إلى الجبهة الداخلية إلى جبهة ثقافية تحديداً ، وهذا أمر حساس .

مسألة تحرير النساء ، هناك حركات ثقافية واجتماعية تناضل وتعمل في هذا الإطار ، حتى أن الحركة الإسلامية تدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة .

الأمر الآخر ، فيما يخص الأيديولوجيا أو البراغماتية ، أعتقد أن «لودرز» بكلامه عن العلاقة الخاصة بين ألمانيا وإسرائيل يطرح موقفاً أيديولوجياً وليس موقفاً سياسياً ؛ لأن هذه العلاقة نشأت في إطار الهيمنة الأميركية على أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم إن هذه الأيديولوجيا في ألمانيا نفسها قد تآكلت .

مداخلة الشيخ شفيق جرادي

أفهم جيداً كلام «لودرز» ومشروعية التساؤلات التي طرحها ؛ لأنها بالواقع تساؤلات تنم عن محاولة لمعرفة الآخر بالطريقة التي يحب فيها . وهذا حق ، لكن من الضروري بالواقع أن نتبين بعض الأمور :

أولاً ، لا يمكن الحديث عن المنطقة في حركاتها الإسلامية عموماً إلا بشكل مجزأ ، بحيث أن نفصل عملياً ما يحصل اليوم ، حزب الله عن الجهاد الإسلامي عن حماس عن الجماعات الإسلامية بشكل أو بآخر في قضاياها المشتركة ، هذا من جهة .

من جهة أخرى ، الحديث في موضوع التنمية ومجالات التنمية من حقوق الإنسان وحق المرأة والدفاع عن جملة هذه المسائل ، هو أمر أضْمّ صوتي فيه إلى صوت «لودرز» بالكامل . لكن كما أن هناك في تنميط المنطقة على سبيل المثال بالنمط الديمقراطي ، ضرورات لحذف المعوقات بهذا الاتجاه ، فهذه المسألة بالتحديد ، لا بدّ من حذف المعوقات . ألا يرى معي «لودرز» وأوروبا من خلفه أن أهم المعوقات هي : عدم استقلالية الشعب بإرادته وحقه في تقرير مصيره بالطريقة التي يشاء ، وبالتالي ، تصبح المقاومة وشبر الأرض ، لا فقط مجرد ذباب مزارع شبعاً ، مسألة تساوي الكثير .

علماء بأن من المفروض ، إذا أردنا أن ندرس هذه الظاهرة المتمثلة بالحركات الإسلامية وعلاقتها مع جملة حركات المنطقة أن ندرسها كرزمة واحدة من حيث خطابها السياسي ، من حيث مواقعها التي تأخذ بُعدها العسكري ، من حيث خلفيتها الثقافية التي تنتمي إليها ، والتي أؤكد هنا فيها للدكتور «ميخائيل» ؛ وأنا أدعوه أن يقرأ ملياً ببعده الإنساني البحت ، والذي عبّر عنه في المرحلة الأخيرة سماحة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله حينما أطلق سراح الأسرى وفك حق الشهيد من قبره ، كان الكلام أننا من منطلق أخلاقياتنا وقيمنا ومبادئنا وديننا لا بد أن نتحدث عن الإنسان ، الإنسان عندنا - أيها الدكتور - هو المفقود ، وليست المطالبة بأشبار من الأرض هي المطالبة . كما تعرفون تماماً عند الأوروبيين باستخدام منطق الخبرة الأوروبية ، والتعاطي مع شعوب هذه المنطقة كأنما - لا أريد أن أقول إنهم قطع - هناك قصة ينبغي على الأستاذ الأوروبي أن يلقنهم الدرس العملي لكيفية التصرف . أنا أجل الألماني عن ذلك ، لكن لا حول ولا قوة إلا بالله .

د. رضوان السيد

دكتور علي فياض ، أنت سوغت المقاومة بأسباب سياسية وعسكرية ، فهل تعني أنه لا يجوز أو ليس من الضروري تسوية العنف لأسباب دينية؟

د. علي فياض

فيما يتعلق بالسؤال الأخير ، حقيقة ليس الدين وحده هو الذي يفسر العمليات الاستشهادية ، هو أحد الأبعاد التي تحملها العمليات الاستشهادية . هناك مقاومون يقومون بالعمليات الاستشهادية داخل فلسطين ، وهم ليسوا متدينين ، ليسوا أصوليين بالمعنى الذي يتم تداوله الآن ، إنما هم ينطلقون من حس وطني بحت . هم يرون بأمر العين وبصورة يومية كيف يُعتدى على هذا الشعب وعلى أ بريائه وعلى مدنه ومخيماته وقراه ، ويعتبرون ذلك عاملاً وطنياً دافعاً على نحو أساس كي يضحوا بأنفسهم في سبيل شعبهم . هذا أحد التفاسير . هناك تفاسير أخرى ، طبعاً ، المؤمنون ينطلقون من إخلاصهم لأرضهم ، وبالتالي ، هذا الدين هو الذي يحثهم على عدم التفريط بأرضهم ويعتبرون ذلك واجباً يجب الدفاع عنه ؛ فينطلقون من الأبعاد الدينية ، أي البعد الديني هو أحد الأبعاد التي تفسر الموضوع لكنه ليس البعد الوحيد .

الأمر الآخر ، أنا حاولت هنا في معرض الحوار أن أفتش عن لغة يمكن أن تشكل مساحة مشتركة ، يمكن أن نتفاهم عليها ، لذلك ابتعدت قدر الإمكان عن المعايير الأيديولوجية باتجاه البحث عن لغة إنسانية عامة وقانونية ، يمكن أن ينطبق عليها القانون الدولي ، وهذا هو الهاجس الذي حكم مداخلتي في الحقيقة .

فيما يتعلق بمجموعة أسئلة طرحت ، إسرائيل ليست تطرح تطبيق القانون الدولي ، ونحن نلاحقها بالاعتداءات . حتى القانون الدولي غير ملتزمة به . حتى ما يفرضه القانون الدولي على صعيد الدعوة للانسحاب من أراضي ١٩٦٧ . مسار أو سلو وكل التنازلات التي قدمها الفلسطينيون وأبدوا استعدادهم للتخلي عن

أرضهم التاريخية - أقصد الفلسطيني الرسمي - إسرائيل لم تلتزم بذلك . من الخطأ أن نجتزئ التحليل ونقدم الفكرة أو الرؤية وكأن إسرائيل جاهزة للسلام والعرب معارضون . غير صحيح .

المجتمع الإسرائيلي باتجاهاته الأساسية وفئاته المنتخبة ديمقراطياً ؛ هو ليس على استعداد حتى للالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ، وهناتقع المسؤولية الدولية ومسؤولية أوروبا بالضغط باتجاه تحويل هذه القرارات إلى عقوبات بحق إسرائيل .

د . رضوان السيد

بالنسبة لمن لم يفهم السؤال الذي طُرح للدكتور «لودرز» ، السؤال المطروح كان أنه لا يجوز المقارنة بين الأحزاب الإسلامية العربية وحزب العدالة والتنمية في تركيا . المشكلة هناك في سياق آخر أنه أن تكون هي السياق الأوروبي للأحزاب المسيحية التي نشأت بعد الحرب العالمية ، فهناك عدة قياسات ومقارنات قام بها «لودرز» لا يعتقد (السائل) أنها تصح في مقارنة بين ما يجري الآن في الشرق الأوسط .

د . ميخائيل لودرز

يمكنني القول إنني سبقت ردود الفعل ، فهذا لا بأس به في المؤتمر الذي حاول الانتقال من الحوار إلى التفاهم . أنا لست موافقاً على موقف الأخ السيد الذي قال إن كلامي كان انعطافاً عن الموضوع ؛ هذا الكلام غير صحيح . السؤال هو : كيف نعرّف عن هذه المقاومة ؟ هل نفهم المقاومة كأسلوب عسكري فقط ، أم هل نريد أن نفكر في الوقت نفسه في المستقبل ما بعد الاحتلال ؟ ما هي الرؤية للشرق الأوسط ؟

أنا قلت ، بكل صراحة وبكل وضوح : إنني لا أشترك السياسة الغربية التي تحاول الهيمنة على هذه المنطقة ، ولكن أنا ألاحظ في أثناء مناقشاتي في العالم العربي نقصاً إلى حد ما للنقد الذاتي ، صحيح أن سياسة إسرائيل صعبة جداً ، ولنقل بكل صراحة

إنني ضد الاحتلال ، سواء في لبنان أو في فلسطين ، لذلك أنا شخصياً فهمت بالضبط ردود الفعل العنيفة هذه .

د . رضوان السيد

إن رد الفعل العنيف كان لأنك قلت وفق منطق قراءتك إنه : إما أن نقاوم ونحرر الأرض وإما أن نتقدم ، لانستطيع أن نححرر الأرض وتقدم في الوقت نفسه ، هذا ما اعترض عليه الشباب .

د . ميخائيل ثودرز

أنا لم أقل ذلك . أنا قلت بكل صراحة طبعاً إن تحرير لبنان شيء مفيد جداً ، والأساس لتطور مستقبل أفضل لهذا البلد وهذه المنطقة . ولكن على رغم ذلك ، واجب أن نطرح هذه الأسئلة التي أحاول أن أطرحها . مثلاً : ما هو أسلوب التعايش في المستقبل مع إسرائيل ؟ ومع هذا التراكم ، هناك إمكانيات لانفتاح المجتمعات العربية للمصلحة الضرورية ، وهذا جزء من المقاومة ، جزء من الجهاد . وأنا أستطيع أن أقول على العربي أن يحلل مشكلاته ، ربما يستطيع أن يساعد وفق إمكانياته ، ولكن في عصر العولمة كل واحد يساعد في مستقبله .

أنا أفهم النعت للسياسة الغربية في هذه المنطقة ، ولكن ينبغي أيضاً أن نلاحظ النواقص والفسل للسياسة العربية التقليدية ، وهذا الفشل أحد أسباب النجاحات الإسرائيلية . لو كانت الوحدة العربية موجودة . لو كانت الحكومات العربية حكومات ديمقراطية ، فإن الظروف للعرب ستكون أحسن وأفضل بكثير .

في نهاية كلامي ، أريد أن أعطي مثلاً بسيطاً فقط : في برلين - العاصمة الألمانية - هناك أكثر من عشرين سفيراً عربياً ، ولا يوجد أحد منهم يقوم بالمناقشة مع الجمهور ، بينما السفارة الإسرائيلية نشيطة جداً . وأنا شخصياً لا أفهم لماذا العرب في برلين وسفراء الدول العربية لا يستخدمون إمكانياتهم ؟ .

مداخلة الأستاذ أسامة حمدان / ممثل حركة حماس في لبنان

لقد تكلم السيد «لودرز» وقبلة النائب الألماني «تسوبل» الذي تكلم عن إسرائيل كنموذج أخلاقي وعن حق إسرائيل ، وأنا أسأله : ما هو تعليقه على شحنة الدبابات الألمانية الأخيرة التي أرسلت إلى الجيش الإسرائيلي ليجتاح الضفة الغربية وقطاع غزة ويقتل شعبنا وأهلنا في كل لحظة وفي كل حين؟ . هل هذا أسلوب الحوار الذي تعتمده ألمانيا في تعاطيها معنا؟ هذا سؤال سريع ، لكن أريد أن ألفت نظره أيضاً إلى أن ازدواجية المعايير - إضافة إلى ما أشار إليه د . علي فياض - تُنشئ اليوم في المنطقة العربية مبررات حقيقية لخطاب بدأ يزداد تصاعداً ، وهذا الخطاب علاوة على أنه غير مقبول أوروبياً وأميركياً وأيضاً محرّج عربياً ، هذا الخطاب يتحدث عن حرب صليبية جديدة تُشن على العالم الإسلامي ، ويتحدث عن حرب يهودية مسيحية ضد العرب والمسلمين ، بالسلوك الأوروبي الحالي وازدواجية المعايير يقدم لهذا الخطاب المزيد من المبررات والمزيد من الأسباب ليتصاعد حرجاً كثيراً من الخطابات العقلانية في هذه المنطقة .

الملاحظة الثالثة أيضاً ، عندما ننشئ هذا الحوار يجب أن لا يقع محاورنا الأوروبي في مأزق ، عندما يريدنا قوة إسلامية شعبية يخاطبنا بهذه اللغة . وفي لحظة ما ينقلب ليخاطبنا بصفة رسمية ، أنا اعترف أن هناك فارقاً بين الطرفين المحاورين .

الحركات الإسلامية حتى اليوم هي حركات مجتمع مدني أو حركات مقاومة ، فيما أنتم تمثلون جانب التخطيط الاستراتيجي لأنظمة الحكم الأوروبية ؛ لذلك أحياناً تشعرون بهذا الخلل . يجب أن يراعى ذلك خلال الحوار ، فلا يأخذ علينا أداء السفراء العرب ، ولا أداء المسؤولين العرب ، إنما يجب أن يتم التعاطي مع المسائل وفق معايير أساسية . وأشير هنا إلى أن الأصل في المسألة أن نتفق على التعريف قبل أن نبدأ في الحديث ، أنا أرجو أن تعرّف لنا ما هو معنى الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية ومعنى أن يستعيد شعب أرضه ووطنه ، وما هو معنى أن تُحتل أرض؟ لأنه بدون هذه التعريفات سيظل كل واحد منا يتكلم من موقع مختلف .

الفصل الثاني

الحركات الإسلامية المعاصرة:

ممارات ونوع

رئيس الجلسة: رضوان السيد

المحاضرون:

الشيخ إبراهيم المصري

د. فرنسوا بورغا

د. يورغن نيلسن

الحركة الإسلامية

واهتماماتها بقضايا الأمة

الشيخ إبراهيم المصري*

في مطلع القرن الماضي (العشرين) ، كان العالم الإسلامي قد بلغ الحضيض ، فالدولة العثمانية التي كانت تحمل راية الخلافة نخرها الفساد والاستبداد والتخلف ، والولايات العثمانية بدأت تتفسخ عن جسم الدولة ، والحضارة الأوروبية تتقدم باتجاه عقول وقلوب العرب والمسلمين ، لا سيما النخب التي تلقت علومها في الجامعة الأميركية في بيروت أو المؤسسات التبشيرية . وكانت المجتمعات العربية تعاني حالة من الركود الفكري والسياسي ، إلى أن جاءت الصدمة عقب الانهيار الكبير بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى ، وسقوط العالم العربي كله تقريباً تحت وطأة الاحتلال الفرنسي أو البريطاني ، التزاماً باتفاقية سايكس بيكو ، ما منح الجنرال اللنبي قائد الحملة البريطانية فرصة ليقود قواته نحو مدينة القدس أواخر عام ١٩١٧ ، والجنرال غورو ليقف على قبر صلاح الدين الأيوبي قرب الجامع الأموي بدمشق متحدياً صاحب القبر بعصاه قائلاً : «صلاح الدين ، نحن هنا ، إنها صليبية جديدة» .

كانت هذه الصدمة ضرورية للعالم الإسلامي ، حتى يدرك الإنسان المسلم فيه أنه مكلف بالعمل لتحرير بلده ، ولإحياء الإسلام في حياته العامة من جديد ؛ فلا خلافة تحميه ، ولا دولة تدافع عنه . وانطلقت عملية تشكّل الدول القومية في العالم العربي ،

* نائب أمين عام الجامعة الإسلامية في لبنان ، ورئيس تحرير مجلة «الأمان» ، في لبنان .

وبدأت معها الحركات القومية والاشتراكية تنمو وتتسع ، ساعية إلى تحقيق الاستقلال والتحرر من الاستعمار الأجنبي .

كان الوعي الإسلامي في أدنى حالاته ؛ فالتقليد سائد ، والمساجد ينكمش دورها الريادي لتتحول دوراً للصلاة فقط ، بينما كانت ساحات للحيوية الفكرية والعلمية . المرأة المسلمة عزلت عن الحياة العامة ، ومن يتمسك بالإسلام هنّ العجائز ، بينما تخلو الجامعات وحتى المدارس من أيّ مؤشر إلى نهوض إسلامي نسائي .

في هذا الوقت ، لم تخلُ الساحة الإسلامية من دعاة إحياء أو رواد إصلاح ، فقد برز جمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده ، ومحمد رشيد رضا ، وعبد الرحمن الكواكبي ، ومع أنّهم من أقطار مختلفة ، فقد أظلتهم سماء مصر لتمتعها بحرية نسبية بعيداً عن قبضة السلطنة العثمانية ، ولوجود الأزهر بما يشيعه من أجواء دينية وعلمية رحيبة .

في هذه الأجواء ، بدأت حركات إسلامية ، تنطلق وتتشكل في كل أطراف العالم الإسلامي . ففي مصر ، أطلق حسن البنّا جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ ، وفي شبه القارة الهندية أطلق أبو الأعلى المودودي «الجماعة الإسلامية» أوائل الأربعينات ، كما أطلق سعيد النورسي حركة «طلبة النور» في الفترة نفسها . وإذا كانت جهود الأفغاني والكواكبي تركّزت على إصلاح النخب الحاكمة ، ومحمد عبده على إصلاح الأزهر ، فإنّ حسن البنّا الذي أطلق دعوته من مدينة الإسماعيلية اعتمد منحى آخر ، على الرغم من تأثره بهؤلاء وصلته الوثيقة بهم ، بدليل أنّ السيد محمد رشيد رضا أوكل إليه في أيام مرضه الأخيرة أمر إصدار «مجلة النور» ؛ فأصدر حسن البنّا ستّة أعداد منها استمرراً لنهجها المعروف ؛ فقد ركّز على تربية طليعة إسلامية تفهم الإسلام فهماً شاملاً لإصلاح الحياة في شتى نواحيها ، وتحرير الوطن الإسلامي من كلّ ألوان التبعية والاستعمار .

جماعة الإخوان المسلمين

كانت الساحة الإسلامية - في مصر والعالم العربي - منقسمة بين تيارين رئيسيين ،

الحركة السلفية والطرق الصوفية . وعلى الرغم من أنّ حسن البنّا بدأ صوفياً يلتزم الطريقة الحصافية ، إلاّ أنّه لم يرغب في إطلاق دعوته من المساجد ، لأنّها كانت تشهد صراعاً مبرراً بين هذين التياراتين ، وإنّما أطلقها من المقاهي التي تتجمّع فيها كل شرائح المجتمع المصري . وقد تركت مدينة الإسمايلية على قناة السويس أثرها الواضح على دعوته ، فهي مدينة حديثة مؤلّفة من شطرين كبيرين ، واحد للأجانب وضباط جيش الاحتلال ومهندسي قناة السويس ، والحيّ الآخر للعمّال المصريين الذين يخدمون الشركة المتعدّدة الجنسيّات ، إلاّ أنّ ذلك لم يجعله حاقداً ، بل دفعه إلى التركيز على ثلاثة أهداف هامّة ، الأول : تربية الإنسان المسلم تربية إسلامية تستعصي على الهجمة الغربية في مختلف الميادين التربوية والفكرية والسياسية . والثاني : هو العمل على تحرير الأرض المصرية من الاحتلال . والثالث : بناء مؤسّسات بديلة تجعل المواطن المصري يستغني عن المؤسّسات المتفرّعة عن شركة قناة السويس ، كشركة الكهرباء والماء وغيرها .

وانتقل حسن البنّا أوائل الثلاثينات إلى القاهرة ، ومنها إلى بقية أنحاء القطر المصري ، وخلال الأربعينات استطاعت حركته (الإخوان المسلمون) الوصول إلى معظم أقطار العالم العربي ، لا سيما عبر طلاب البعث في الأزهر والجامعات المصرية إلى السودان وسوريا وفلسطين والعراق ، ثمّ إلى أقطار شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية خلال عقد الخمسينات . ولم يكن البنّا يركّز كثيراً على الشأن السياسي ، حرصاً على عدم إثارة السلطات الحاكمة وقوات الاحتلال ، وإنّما كان يقول دائماً إنّّه يريد بناء «الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم» . وخلال عمره القصير (١٩٠٦ - ١٩٤٩) تطوّرت حركته من الدعوة العامّة ، إلى نظام الكتائب (أي المجموعات) ، ونظام الأسر ، إلى «النظام الخاص» الذي أثار كثيراً من اللغظ حول توجّهاته الجهادية العسكرية ، وإرسال مجموعات للقتال في فلسطين إبان النكبة الأولى عام ١٩٤٨ ، واغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي ونسف مؤسّسات أجنبية ؛ ما أدى إلى قرار حلّ الجماعة في ٨ / ١٢ / ١٩٤٨ ، واغتيال حسن البنّا يوم ١٢ / ٢ / ١٩٤٩ .

لم يترك حسن البنّا مؤلّفات كثيرة ، ومعظم ما تركه خطب وتقارير في مؤتمرات كان يعقدها مرّة كل عامين . يقول في كلمته بالمؤتمر الخامس : «النظام الدستوري بمعنى الفصل بين السلطات ومراقبة الحاكم (. . .) هو أقرب الأنظمة إلى الإسلام ، ونعتبره مطلباً لا نعدل به نظاماً آخر» . أمّا في رسالة المؤتمر السادس للجماعة (أول عام ١٩٤١) ، فقد بدأ البنّا مصلحاً اجتماعياً يتحدّث عن قضايا العمّال والفلاحين وتدنيّ مستوى المعيشة والشركات الأجنبية واحتكارها الخدمات العامّة .

ولم تُشغل النكبات والمحن الإخوان المسلمين في مصر عن مواكبة القضايا المعاصرة ، فقد أصدروا عام ١٩٩٤ مجموعة دراسات حضارية تحدّثت عن التعددية السياسية وحقوق المرأة لا سيما حقوقها السياسية في أن تنتخب وتُنتخب ، والشورى والديمقراطية والمشاركة النيابية وتداول السلطة وما إلى ذلك . وقد استعاضوا لفترة طويلة من الزمن عن الممارسة السياسية بالعمل النقابي ، وعندما اجتاحت النقابات العلمية والمهنية أوقفت الدولة فاعليات هذه النقابات وجمّدت انتخاباتها ومجالسها ، حرصاً من السلطات الحاكمة على عزل التيار الإسلامي من أن يتفاعل مع شرائح المجتمع .

ويمكن الإشارة بوضوح إلى أنّ الإخوان المسلمين ركّزوا جهدهم على ثلاثة أهداف :

١- إعادة الناس إلى الإسلام الصحيح الذي يحكم كلّ جوانب الحياة ، لا سيما السياسية منها ، وأنّ الإسلام دين ودولة وسياسة واقتصاد .

٢- تربية الفرد والمجتمع على المفاهيم الإسلامية الصحيحة ، لا سيما عنصر الشباب والشابات ، وقد باتت الجامعات والنقابات تغيص بالشباب المسلم والشابات المسلمات .

٣- مواجهة حالات التطرّف والغلوّ لا سيما في الصفّ الإسلامي . وقد أدان الإمام حسن البنّا الاغتيالات وعمليات التفجير التي مورست بعد حلّ الجماعة ووصف مرتكبيها أنّهم «ليسوا إخواناً ولا مسلمين» .

وقد تصدّى المرشد الثاني «حسن الهضيبي» لموجة التطرف والانحراف التي برزت في سجون السلطة الحاكمة آنذاك ، فأصدر كتابه المشهور داخل السجن على شكل كرّاسات حملت عنوان : «دعاة لا قضاة» ما عزل تيارات التكفير وحفظ شباب الإخوان من الانجراف معها .

الجماعة الإسلامية

أسس أبو الأعلى المودودي الجماعة الإسلامية في الهند عام ١٩٤١ ، وهو من مواليد ١٩٠٣ بمدينة حيدر أباد بالهند . وانتقل إلى باكستان عام ١٩٤٧ ، واستطاع أن يواكب حركته فترة طويلة من الزمن ، رغم أن عقبات كبيرة واجهته . فبعد انقسام الهند عام ١٩٤٨ ، جاء انقسام باكستان إلى غربية وشرقية - (بنغلادش) - لتتقسم الجماعة مرة ثانية . ودخل السجن مرّات كثيرة إبان الأنظمة العسكرية التي حكمت باكستان ، وصدر عليه الحكم بالإعدام عام ١٩٥٣ ، ثم خفّض إلى السجن مدى الحياة . وتوفّي عام ١٩٧٩ ، بعد أن كان اعتزل مسؤولياته في الجماعة ، وأصدر مئات الكتب ، وأكمل تفسيره للقرآن الكريم «تفهيم القرآن» ، وكتاباً من مجلّدين في السيرة النبوية .

والجماعة الإسلامية تنتشر الآن في باكستان والهند وبنغلادش وسريلانكا وكلّ أقطار جنوب شرق آسيا . كذلك في ديار الاغتراب لاسيما جنوب أفريقيا وأستراليا وبريطانيا وغيرها .

انشغلت الجماعة الإسلامية طويلاً بمشاكل ومشاكل الساحة الأفغانية منذ الاحتلال السوفياتي عام ١٩٧٩ ، وبقيت تواكب كلّ مراحل الأزمة الأفغانية . وأمير الجماعة الآن هو قاضي حسين أحمد ، رئيس التحالف الإسلامي في باكستان ، وقد واجه هذا التحالف أولى موجات الغزو الأميركي ، بعد أن حقّق حضوراً مرموقاً في المجلس النيابي الباكستاني وبعض حكومات الأقاليم الباكستانية .

حزب الدعوة الإسلامية

في أواسط الخمسينات ، برز حزب الدعوة داخل الوسط الشيعي المثقف في العراق ، وكان أبرز رموزه السيد محمد باقر الصدر الذي أعده صدام حسين عام ١٩٨٠ ، ومارس الحزب تجربة وحدوية رائدة خلال حكم عبد الكريم قاسم عندما جرى الإعلان عن «الحزب الإسلامي العراقي» نتيجة تحالف سياسي ما بين الإخوان المسلمين وحزب الدعوة ، وقد حلّ قاسم عام ١٩٦٠ هذا الحزب الذي انطلق من : إعجاب الإسلاميين السنة بكتابات السيد الصدر ، لاسيما «اقتصادنا» و «فلسفتنا» ، وإعجاب الشيعة بسيد قطب وتركيزه على تحوّل الخلافة إلى ملك عضوض وظلامات الخلافة الأموية . ووصل حزب الدعوة إلى لبنان عن طريق الشيخ محمد مهدي شمس الدين والسيد محمد حسين فضل الله والشيخ علي الكوراني . وانتشر في أقطار الخليج وبلدان الاغتراب ، كما وصل إلى إيران عبر السيد كاظم الخائري والشيخ محمد مهدي الآصفي . وقد عانى الحزب من تحوّل معظم رموزه إلى مرجعيّات ، لكن مشكلته الأكبر كانت في اختلافه مع نظرية الإمام الخميني فيما يتعلّق بالعمل الحزبي .

حزب التحرير

انطلق حزب التحرير الإسلامي من فلسطين عام ١٩٥٢ على يد الشيخ تقي الدين النبهاني ، الذي ولد في قرية إجزم قرب نابلس عام ١٩٠٩ وتلقّى علومه الشرعية في مصر . وكان يعتبر أنّ جماعة الإخوان المسلمين فشلت في إقامة الدولة الإسلامية نتيجة اشتغالها بقضايا الدعوة والتربية ، وأصدر كتابه الأول «نظام الحكم في الإسلام» الذي ضمّنه دستوراً كاملاً للدولة الإسلامية الموعودة .

ركّز الحزب في أديباته على الوعي السياسي والتحليل السياسي وضرورة السعي لبناء الدولة الإسلامية . وعندما لوحق في الأردن ، ولم يستطع الحصول على ترخيص رسمي لحزبه انتقل إلى سوريا ثم إلى لبنان ، حيث استمرّ متخفياً أو متكرراً إلى أن لقي ربّه في بيروت يوم ٢٠ حزيران ١٩٧٧ .

تطوّر فكر حزب التحرير بعد وفاة مؤسسه ، وبدل من أن يتحدث عن القوى الاستعمارية والصراع الأميركي البريطاني على النفوذ ، بات يركّز على مواجهة الدول الكافرة وإقامة الخلافة الإسلامية . وعلى الرغم من اتساع أفق الصحوة الإسلامية ؛ فإنّ الحزب لم يستطع أن يشكّل تياراً جماهيرياً فاعلاً ولا حركة سياسية في البرلمانات العربية ، وما زال يكتفي ببيانات ونشرات سياسية يوزّعها في مختلف الأقطار التي يتواجد فيها رجاله .

الحركة الإسلامية في تركيا

برز سعيد النورسي المولود في قرية نورس جنوب شرقي تركيا عام ١٨٧٦ م ، كشاب تركي مهتمّ بشؤون أمته وبلده ، وقد انتقل إلى مدينة «وان» ، ولقّبته الناس فيها «بديع الزمان» نظراً لتدراجه العلمية والشعرية . في عام ١٩٠٧ انتقل إلى حاضرة الخلافة استامبول وقدم إلى السلطان عبد الحميد مشروعاً بإنشاء جامعة إسلامية شرقي الأناضول (في المناطق الكردية) ، أطلق عليها اسم «مدرسة الزهراء» أسوة بالأزهر : «تنهض بمهمّة نشر حقائق الإسلام ، وتدمج فيها الدراسات الدينية مع العلوم الكونية الحديثة» .

- في عام ١٩١١ رحل إلى الشام والتقى علماءها ورجالها ، وكان يخطب أحياناً على منبر الجامع الأموي بدمشق ، وتُعتبر «الخطبة الشامية» برنامجاً سياسياً والاجتماعي .

- عاد إلى بلاده مع اندلاع الحرب الأولى ، وتجنّد في الجيش ، وشكّل مجموعات فدائية عملت في مناطق القوقاز إلى أن أسره الروس ونفوه إلى سيبيريا جريحاً ، واستطاع الفرار والعودة إلى استامبول حيث لقي استقبالاً حافلاً ومنح وسام الحرب .

- في ١٣ / ١١ / ١٩١٩ ، دخلت قوات الحلفاء مدينة استامبول بعد هزيمة المحور الألماني التركي ؛ فأحسّ النورسي بالطعنة التي وجّهت إلى العالم الإسلامي ، وأصدر كتيباً سمّاه «الخطوات الست» وضع فيه تصوّره لإزالة عوامل القنوط التي ألحقتها الهزيمة بالعثمانيين وبالمسلمين .

- ثم وقّعت تركيا معاهدة «لوزان» التي حاولت فصل تركيا عن جذورها الإسلامية ، وألغيت السلطنة العثمانية في ١ / ١١ / ١٩٢٢ ، وألغيت الخلافة في ٣ / ٣ / ١٩٢٤ ، وبدأت مرحلة تركيا العلمانية التي حكمها مصطفى كمال «أتاتورك» .

- في ١٣ / ٢ / ١٩٢٥ ، قام الشيخ سعيد بيران بشورة ضدّ مصطفى كمال ، وطالب النورسي بدعمه فكتب إليه : «إنّ ما تقومون به من ثورة تدفع الأخ لقتل أخيه ولا تحقّق أي نتيجة ، فالأمة التركية التي رفعت راية الإسلام وضحتّ بالآلاف والملايين من الشهداء لا يجوز أن يستلّ السيف على أحفادها ، وأنا أيضاً لأستله عليهم» .

- ومع هذا لم ينج سعيد النورسي من قمع السلطة التركية الكمالية ، فاعتقل وحوكم أكثر من مرة ، ثم نُفي إلى الأناضول . واستمر يحرر رسائله «رسائل النور» التي كان يتداولها تلاميذه وأنصاره ؛ حتى جرى السماح بطباعتها عام ١٩٥٤ .

- في عام ١٩٦٠ ، توفي الرجل بعد أن أنتج تياراً إسلامياً عريضاً يطبع رسائله ويتدارسها ، وكان من رموز هذا التيار البروفسور نجم الدين أربكان .

مرحلة نجم الدين أربكان

لا أريد التعريف بأربكان لأنّ سجلّه معروف لدى الجميع ، فقد حاول مع عدد من إخوانه في «طلبة النور» وأتباع الطريقة النقشبندية تشكيل حزب سياسي يمكنه التعايش مع العلمانية واكتساب مشروعية قانونية ، فاستهلك كل الأسماء الحزبية غير الإسلامية : حزب العدالة الجديد عام ١٩٦٩ ، السلامة الوطني عام ١٩٧٣ ، وشارك في السلطة مع حزب الشعب وحزب العدالة خلال السبعينات ، ثم شكّل حزب الرفاه وخاض الانتخابات عام ١٩٩٥ ، وحقّق أغلبية نسبية أهلته لتشكيل إئتلاف حكومي مع طانسو تشيللر ، وتدخل الجيش - كما كان يفعل دائماً- لإسقاط الحكومة وحلّ الحزب ، وشكّل حزب الفضيلة فجرى حلّه كذلك ، فشكّل تلاميذه حزبين : حزب العدالة والتنمية ، وحزب السعادة .

وقبل الإيغال مع حزب العدالة والتنمية التركي ، وبعد استعراض هذا العدد من الحركات الإسلامية الكبيرة ، أتوقف لأطرح على نفسي وعليكم سؤالاً : هل يشتمّ أحد فيها رائحة أصولية (بمدلولها الغربي) أو بعض الانتهاز السياسي ؟ .

كلّ الحركات الإسلامية دخلت الساحة العربية من باب الدعوة والعمل الاجتماعي والخيري ، حتى إذا نضجت هيكلتها التنظيمية واتسع نطاق أدائها والملتزمين بها ، كان لا بدّ أن تعبر عن نفسها سياسياً بتدرج غير متعجل ولا متسرّع . حتى في لبنان حيث يستغرق العمل السياسي الجميع ، يمارس حزب الله - مثلاً - خدمات اجتماعية وطبية وتربوية واسعة ، كما أن الجماعة الإسلامية في لبنان أنشأت مؤسسات اجتماعية وتربوية وصحية ؛ وبهذا يستكمل العمل الإسلامي خدمته لمجتمعه وشعبه .

في عام ١٩٩٢ وقع زلزال في مصر ، وكان الإخوان المسلمون يومها يسكون بزمام نقابتي المهندسين والأطباء . واستطاع المهندسون إنشاء وحدات سكنية نقالة للمتشردين ، كما استطاع الأطباء تقديم الإسعافات الطبية للمصابين ، بشكل لم تستطع الحكومة هناك أن تقدم مثله رغم إمكاناتها الواسعة ، وهذا ما كشف عجز الأجهزة الرسمية ، وحمل الحكومة على أن تتخذ قراراً بتجميد كل النقابات ، ليس فقط لأنّ سيطرة الإسلاميين عليها تشكّل احتكاراً للعمل النقابي ، ولكن كذلك لأنّ الحركة الإسلامية قدّمت نموذجاً حياً في ميدان العمل العام ، رغم أنّ الحكومة منعتها من ممارسة العمل السياسي ، وسدّت في وجهها أفق دخول ميدان الخدمة العامة عن طريق مجلس الشعب والانتخابات النيابية .

شهادة علمية

بين يدي دراسة أكدت فيها باحثة ألمانية أصدرتها في ٣٠/٦/٢٠٠٣ ، أكدت أن «الإخوان المسلمين» يمثلون قوة سياسية واجتماعية هامة في المنطقة العربية والإسلامية ككل ، مشددة على أن حسن البنّاء ليس أباً للأصولية ، بل هو مؤسس أول حركة اجتماعية عربية حديثة .

وتشدد الباحثة «إيفيزا لوبن» على أن جماعة الإخوان المسلمين تركت ، ومؤسسها حسن البنّاء تأثيرات حاسمة على الخطاب الإسلامي ، كما كان التأثير الإخواني ملحوظاً على التطورات الاجتماعية والثقافية والأيدولوجية في العالم الإسلامي أجمع .

وكانت الباحثة الأكاديمية ألقت محاضرة في القاهرة بهذا المضمون ، في إطار فعالية الهيئة الألمانية للتبادل العلمي ، أقيمت تحت عنوان «تجارب الإصلاح وحوار أوجه الإصلاح المختلفة في العالم العربي» .

وتشير «إيفيزا لوبن» إلى أن «الانتخابات البرلمانية المصرية التي جرت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ ، جاءت بأكبر المفاجآت للمراقبين ، ألا وهي النجاح المعقول نسبياً «للإخوان المسلمين» . فبالرغم مما سمته «التدخلات الضخمة لقوات الأمن ، وأيضاً رغم حملة الاعتقالات الجماعية والمحاكمات التي استهدفت أعضاء الجماعة منذ منتصف التسعينات ، التي غالباً ما طالت أنشط الكوادر الوسيطة ، حصل الإخوان على سبعة عشر مقعداً في البرلمان . ومع أن هذا العدد لا يمثل سوى خمسة في المائة من مقاعد البرلمان ، إلا أنه يزيد عمّا حصلت عليه أحزاب المعارضة مجتمعة» ، كما تقول في المحاضرة التي نشر نصها الذي نقله إلى العربية الدكتور عبد السلام وحيد ،

في موقع ثقافي جديد على شبكة الإنترنت ترعاه الحكومة الألمانية .

وتلاحظ «إيفيزالوبن» أن «لهذه النتيجة قبل كل شيء معنى رمزياً ، يتجاوز الوزن البرلماني الفعلي للإخوان المسلمين ؛ فقد كشف هذا للرأي العام أن الإخوان يمثلون القوة المعارضة الوحيدة الحقيقية في مصر ، بل يمكن القول إنها القوة الوحيدة الفاعلة اجتماعياً ، التي تتمتع بنفوذ جماهيري يتجاوز حدود النخبة السياسية والثقافية في مصر . وهذا بالرغم من الحظر الذي فرض عليها منذ أيام عبد الناصر لمدة تزيد عن نصف قرن من الزمان» ، كما تذكر .

وما يسترعي انتباه الباحثة أنه «إذا ما أخذنا بالاعتبار أن عدد الأعضاء العاملين بالإخوان بلغ نحو نصف مليون عضو في نهاية الأربعينات ، فإنها تمثل منذ ذلك الحين وحتى الآن أقوى المنظمات المستقلة في تاريخ مصر الحديثة ، وإحدى أقوى الحركات الجماهيرية في الشرق الأوسط» .

حزب العدالة والتنمية

أمّا رجب طيّب أردوغان ، رائد تجربة العدالة والتنمية في تركيا ، فقد وصل إلى زعامة تركيا والى تحقيق فوزه بثلاثي أعضاء مجلس النواب التركي عن طريق بلدية استامبول . ذلك أن حزب الرفاه أوائل التسعينات اكتسح معظم بلديات الجمهورية قبل أن يصل إلى السلطة السياسية ، واكتسب أردوغان رصيده الشعبي عن طريق تحويل استامبول إلى مدينة نظيفة تتمتع بخدمات الماء والكهرباء والمشاريع السياحية بعد أن كانت محرومة من كل هذا . وقد كان الناس يشاهدون رئيس البلدية يرتدي ثياب عمال التنظيفات ويساهم في ذلك بيده . ولم يمنح الشعب التركي أردوغان ٣٥٪ من أصواته - مع أنه زاحم ١٨ حزباً عريقاً في هذه الانتخابات - لأنه مسلم متدين فقط ، ولكن لأن الإسلام جعل منه إنساناً نظيف اليد ، حارب الفساد والمفسدين ، ويحاول أن يمنح بلده مكانه اللائق بين أمم الأرض . ومع هذا ، فإن كرادلة العلمانية التركية تتربّص به وبحزبه من أجل أن تقود الحزب إلى الحل ، وزعيمه إلى السجن ،

كما فعلت ذلك عندما أودعته السجن - وهو رئيس بلدية استامبول - من أجل أنه تغنى بثلاثة أبيات لشاعر تركي قديم .

لا أريد استرجاع النموذج الإسلامي - أو الحضاري - السوداني ، فقد استطاع أن يحمي بلده ، ويستخرج نفطه ، وأن يرغم الولايات المتحدة الأميركية على أن تعترف به ، رغم أنها سبق أن قصفت على الأرض السودانية موقعاً لأسلحة الدمار الشامل ثبت أنه مصنع للدواء ! . وقد استطاعت الحركة الإسلامية هناك أن تستعيد كل رموز المعارضة الحزبية والسياسية إلى الداخل بعد أن كانوا يتربصون بها في عواصم الجوار ، وأن تخوض مفاوضات مع مجموعات تتمتع بدعم أمريكي وأوروبي مفتوح .

في مواجهة المشروع الصهيوني

إن بلاء الحركة الإسلامية في مواجهة المشروع الصهيوني أو الخطر اليهودي واضح الدلالة على اهتمامها بقضايا الأمة ومواكبتها . وقد استطاعت الحركة في مصر منذ عام ١٩٧٤ إدخال مجموعات من المجاهدين عبر سيناء لمواجهة التمدد الصهيوني ، كما فعلت الحركة في سوريا والأردن ذلك مستقلة أو تحت جناح جيش الإنقاذ . كما أن المقاومة الإسلامية التي يقودها حزب الله بعد الغزو الإسرائيلي للبنان لازالت ترهق العدو وتشكل واحدة من أكبر عناوين مواجهته . أما خلال السنوات الأخيرة ، فإنّ المقاومة الإسلامية في فلسطين ممثلة بحركتي حماس والجهاد الإسلامي فقد شكّلت أوسع إطار لمواجهة المشروع الصهيوني ، واستطاعت بناء قاعدة أساسية عريضة من المؤسسات الاجتماعية والتربوية والرياضية وحتى الفنية ، من أجل صمود الشعب الفلسطيني في أرضه ودعم مقاومته للعدو الصهيوني . وقد أثبتت الحركة الإسلامية الفلسطينية أنها - شأن أخواتها في العالم الإسلامي - في خدمة المجتمع ، وأنها المعين الذي تستمد منه الأمة عوامل صمودها وتماسكها ، سياسياً وثقافياً واجتماعياً وحضارياً .

ولا يسعني قبل أن أختتم إلا أن أسجل اختلافي مع عنوان هذه الندوة ، كما ورد في

برامج المؤتمر: «الإسلام السياسي - Political Islamic». وكأنها محاولة لعزل الحركات الإسلامية السياسية عن الجسم الإسلامي؛ ذلك أن كل حركة إسلامية هي سياسية بالضرورة. وإذا كانت السياسة هي الاهتمام بشأن الأمة، فليس هناك إسلام غير سياسي. والحركات أو الاتجاهات التي تريد أن تتخصص في جانب من الإسلام أو جزء منه هي التي تسمي نفسها: طريقة صوفية أو نهجاً سلفياً أو حركة تبليغ.

نشارك في مستوى القيم ونختلف في المرجعيات الثقافية

فرنسوا بورغا*

أشكركم . السيد رئيس الجلسة طلب مني منظمو هذه الندوة التعاون بفكرة التنوع الداخلي للتيارات الإسلامية والإشكاليات والاختلافات في حدود تجربتي لهذه التيارات خلال الفترة التي عشتها في هذه المنطقة وهي ١٨ سنة في الجزائر ومصر .

من خصوصيات هذه الندوة أن تشارك فيها كل التيارات الفكرية ، أو تيار من التيارات التي ينظر إليها الغرب عادة على أنها متشددة ، وتمثل هامشاً للمنظر السياسي في العالم العربي ، ولا بد من تجاهله . ومن أهم الاقتراحات الفكرية والمنهجية فيما يخص مداخلتني ، أن مادة أي حوار ، أو أي تقدم أو تفاهم بين الجانبين الأوروبي والعربي الإسلامي إذا ما اعتمد على المنظر السياسي العربي كما هو وليس كما نريد ، أن يكون وما نختار للقوى السياسية الشرعية ونرفض وجود التيارات التي نقول عنها إنها تيارات إسلامية إلخ . فمن خصوصيات هذه الندوة ، أنها تتجاوز حدود بعض المحاولات السابقة إذ تضم المنظر السياسي كما هو ، موقف الغرب تجاه التيارات الإسلامية ليس موقفاً واحداً ، وما قاله الزميل الألماني إن هناك أقليات من الباحثين الألمان يجيدون اللغة العربية ، وكذلك تبين أنه يوجد اختلاف في داخل هذه الأقليات الناطقة باللغة العربية . أنا أشاركه كثيراً فيما قاله ، فالغرب متنوع . هناك

* مفكر وأستاذ في مؤسسة الأبحاث حول العالم العربي والإسلامي Aix-en-provence .

معركة بين التيارات الفكرية والسياسية داخل الغرب ، وكذلك طبعاً يوجد اختلافات وتنوع داخل التيارات الإسلامية ، غير أنه من الممكن أن نشير إلى الموقف السائد في الغرب ، فاسمحوا لي أن أشير إلى الموقف السائد في الغرب رغم أنه ليس موقفي الشخصي ، ونعود إلى تحليل إشكاليتي الشخصية . موقف الغرب السائد عن التيارات الإسلامية هو رفض وجود هذه التيارات ورفض شرعيتها حتى الآن ؛ ولذا أشرت إلى الاستثناء الذي نعيشه اليوم حيث نجتمع وملتقى رسمياً أو شبه رسمياً بالتيارات الإسلامية المختلفة في المنظر السياسي العربي .

الموقف السائد لماذا؟ أنا أعتقد ، وهذا ما كتبه في كتابي الأول «الإسلام السياسي صوت الجنوب» . ينظر الغرب للتيارات الإسلامية كغول يهدد هيمنته الغربية ، وأسباب رفض الغرب للتيار الإسلامي يشبه إلى حد كبير أسباب رفض الغرب للأجيال السابقة في الحركة الاستقلالية . رفضت فرنسا صعود الحركة الاستقلالية في الجزائر وكان المناضلون الاستقلاليون يستعملون مصطلحات الثقافة الغربية ، بعد ذلك ، رفضت فرنسا استمرار الحركة الاستقلالية على الصعيد الاقتصادي ، وقامت بتعميمات ، وكذلك رفع مستوى حساسية الغرب لما بدأت الحركات الاستقلالية تلجأ إلى مصطلحات نظام دلائلي غير النظام الدلائلي السائد . النظام الدلائلي ينظر إليه الغرب على أنه احتكار العبارة العلنية والحدثة ، وهو عالم دلائل الغرب . فهناك مفتاح في رأي لفهم أصل مصدر هذه الحساسية الغربية تجاه التيارات الإسلامية . مع الأسف ليس ذلك موضوع مقدمتي ، بل هو تنوع داخلي للتيارات الإسلامية ، فعندما أتعامل مع هذا الموضوع أمام جمهور غربي أقول : إن مفهوم التيار الإسلامي هذه الأيام ليس مفهوماً علمياً فيما يخص العلوم السياسية . فالتيار الإسلامي يشير إلى عدد كبير من الأساليب السياسية ، وإلى عدد بلا حدود من الظروف السياسية والاجتماعية ؛ ولذا عادة أقسم تحليلي إلى جزأين ، أنا أقول : إنه يوجد قاسم تحليلي مشترك للتيارات مع موضوع التيارات الإسلامية ، القاسم المشترك هو أن يلجأ ناشطو التيارات الإسلامية إلى هدف مشترك ، وهو إعادة ربط العالم الدلائلي للثقافة الإسلامية

بالخطاب السياسي ، إعادة الربط الذي انقطع خلال الفترة الاستعمارية ، إعادة علاج الربط بين العالم الدلائلي والثقافة .

فهذا لب المشكلة ، وللمحلل الأجنبي أن يتخلص من هذا القاسم المشترك التحليلي ، ثم أن يمر داخل الأوضاع الملموسة المختلفة التي أدت إلى أساليب سياسية مختلفة إلى حد كبير والتي تقسم التيارات الإسلامية إلى حركات مختلفة متناقضة بأساليبها إلى حد كبير . لو كان موضوع الاجتماع الديمقراطي ، ولو كنتم كلكم من ناشطي التيار الإسلامي ، ربما نجد بينكم مواقف مختلفة للقبول الشامل الكامل لمفهوم الديمقراطية ، حتى من زملاء الدعوة السلفية . مثلاً ، الرفض الشامل الكامل لهذا المفهوم كأنه معارض مناقض لسيادة شريعة الله . ما أركز عليه فيما يخص حالة المحلل الأجنبي أن لا يعطي اللجوء إلى مفهوم التيار الإسلامي مفتاحاً لفهم وضع سياسي معين .

الخطر كثير في الغرب . هذا الموقف «الرد فعلي» الذي يركز على المصطلحات المستعملة من الناشطين في السياسة ، ولا يتجاوز هذه المصطلحات السطحية ليعترف بالأسباب الحقيقية للمواقف السياسية مثلاً يقول : يقاوم إسرائيل إذ إنه أصولي ، ويرفض إيجاد الأسباب غير الدينية ، وهي طبعاً مرتبطة بالسياسة . فطبعاً الموقف «الرد فعلي» نجده كذلك في التيار الإسلامي ، هذا الموقف يجعل بعض ناشطي التيار الإسلامي يرفض كل ما جاء في مصطلحات الثقافة الغربية كأنها غير شرعية ومرفوضة ؛ إذ جاءت نتيجة احتلال أو هيمنة غربية ، ونجد هذا الأسلوب في الهامش المتشدد من التيار الإسلامي . لكن نجدتها أكثر في الرأي الغربي السائد الذي يركز على مصطلحات اللغة السياسية ويتجاهل الأسباب السياسية .

ومن النتائج التي وصلت إليها في تحليلي للتيارات الإسلامية أنه لا يوجد أي تناقض بين اللجوء إلى مصطلحات الثقافات الإسلامية وعملية الانفتاح السياسي ، أو عمليات التقدم للحدثة في كل من الميادين الاجتماعية أو السياسية . ماهي الإمكانيات المطروحة أمام حوار الثقافات ، أو حوار الحضارات ، أو حوار بين التيارات

الإسلامية والغرب هذه الأيام؟

هناك فرق بين الذي يهيمن ، وأعتقد أن المسؤولية السائدة الآن على الجانب المهيمن في هذه المنطقة وليس العكس . أولاً ، يجب أن نفرق بين سوء فهم الثقافات والاختلافات السياسية لحل مشكلة احتلال فلسطين ، هذه الأيام لانحتاج إلى حوار ثقافي ، نحتاج إلى إرادات سياسية من الغرب لتغيير ميزان القوى ولفهم الموضوع . الحوار الثقافي نلجأ إليه في ظروف أخرى ، نلجأ إليه لإبراز وجود قاسم مشترك من القيم الإنسانية التي أحياناً يرفضها كل من الجانبين الغربي والإسلامي . إنني مقتنع أن قيمنا مشتركة . فما هو الفرق بيننا وبينكم؟ الفرق بيننا وبينكم أنه لإثبات شرعية هذه القيم في كل من مجتمعنا نلجأ إلى مرجعيات ثقافية تختلف ، نستخرجها من تاريخ أو حضارات بلداننا . لكن في النهاية ، في التحليل النهائي ، نجد أن القيم مشتركة ، فعلى الحوار بين الثقافات إثبات وجود هذا القاسم المشترك الإنساني من القيم ، والفرض على كل منّا ضرورة تجاوز حدود الإنتماءات الفكرية الأصلية . لسنا مسلم أو غربي كما كتب أدوار سعيد ، نحن بشر ونتشارك في مستوى القيم ، ونختلف في المرجعيات الثقافية فقط ؛ فهذا يترك ميداناً واسعاً للتبادل الثقافي على شرط أن نفرق بوضوح بين البعد الثقافي لأسباب هذه التوترات السياسية والأبعاد السياسية فقط . وبهذا الصدد علينا كلنا أن نواجه مسؤولياتنا .

الإسلام السياسي أو الإسلام في السياسة؟

د. يورغن نيلسن*

إن مصطلح الإسلام السياسي يستخدم بشكل واسع كاختصار لظاهرة واسعة الاختلاف ، وهو يستخدم واقعياً في كل أنحاء العالم والعالم العربي ضمناً .

إلا أن الجدير ذكره ، أن المصطلح يستخدم بشكل شائع من قبل الذين يرون «الإسلام السياسي» ، «كآخر» أكثر من المشاركين في الظاهرة . من تلك الناحية على الأقل ، تتشابه مع المصطلح «الوهابي» والذي يشير عادة إلى شخص آخر وليس إلى الشخص نفسه أبداً .

لذا ، فالإشكالية الأولى مع هذا المفهوم هي ، أنه أصبح مليئاً بالقيم بدلاً من أن يكون وصفيًا ، ويعبر عن وجهة نظر القائل تماماً كما عن الظاهرة إن لم نقل أكثر .

إن صعوبة مفهوم «الإسلام السياسي» هي أن المصطلح يتحدى أية محاولة لتعريف ويتملص منها بعبارة بسيطة ، يمكننا أن نجعل هذا المفهوم يشير إلى أفكار وحركات التي باسم الإسلام تدعي حقاً لتقديم برنامجاً لإدارة القطاع العام ، وبالتحديد لتشكيل وإدارة الحكومة والدائرة السياسية . ولكن يبدو لي أن ذلك لا يجدي نفعاً لأن هذه الأفكار والحركات التي تأتي تحت هذا العنوان تختلف بشكل كبير .

* رئيس مركز دراسات الإسلام والعلاقات المسيحية - الإسلامية . في جامعة برمنغهام .

إنها تختلف على الأقل من ناحيتين : من جهة ، فإن الاختلاف الأول هو الاختلاف في الأفكار ، وقد تختلف إلى درجة تصل فيها حركتان إلى معارضة بعضهما البعض . من جهة أخرى ، هناك الاختلافات التي تنشأ من البيئة التي تعمل هذه الحركات فيها ، ويجب أن يكون واضحاً أنه ليس من الضروري أن يكون الأمر الأول في الطليعة دائماً ، حيث إن البيئة قد تكون هي التي تولد وتسبب نشوء حركة ما التي تجد نفسها لاحقاً متعاطفة مع مجموعة من الأفكار التي نشأت في وقت آخر ومن ثم تتطابق معها .

دعوني أولاً ، أتكلم قليلاً عن الاختلاف في الأفكار ، علماً أن الكثيرين من الأشخاص هنا يعلمون عن هذا الموضوع أكثر مني ، يبدو لي أنه وفيما يخص هذه الناحية يمكن أن نسأل عدداً من الأسئلة الشائعة عن أي حركة لتوصيفها ، ومن ثم لمقارنتها مع حركات أخرى .

من ضمن هذه الأسئلة :

- هل لديها توصيف خاص لطبيعة وعمل الحاكم؟
- هل لديها توصيف خاص لتركيبية الحكومة؟
- ماذا تقول عن دور الشريعة في حكم المجتمع والسياسة؟
- هل الشريعة عبارة عن مجموعة من المبادئ أم أنها دستور مفصل؟
- ما هي نظرتها للمواطنة السياسية؟
- من يتوجب استشارته في تطوير وتنفيذ السياسة؟
- ما هو موقفها تجاه البلدان المسلمة وغير المسلمة؟

أنا متأكد أنه بالإمكان التفكير بأسئلة مجددة أخرى ، ولكن هذه الأسئلة التي أعطيتها تعطي انطباعاً عن الناحية التي أتناول بها الموضوع ، وهنا سأترك المجال لكم كي تتساءلوا عن كيفية تطبيق هذه الأسئلة على الأفكار والحركات المختلفة .

أنا مؤرخ ، لدي اهتمامات خاصة بالطريقة التي استوطنت فيها المجتمعات المسلمة في أوروبا في أواخر القرن العشرين ، وفي التفاعل بين أوروبا والعالم الإسلامي لجهة تأثير هذا التفاعل على المجتمعات المسلمة نفسها ، ونظرة البيئة الشعبية التي يتواجدون فيها لهم . من هذه الناحية ، يصبح البعد الثاني أي البيئة ، مشوقاً للغاية وخاصة الاختلافات المتعلقة بالبيئة حيث تعمل هذه الأفكار والحركات .

لسنوات عدة ، كان المراقبون - للتواجد المسلم في غرب أوروبا - يركّزون كثيراً على التراث الأيديولوجي واللاهوتي للمنظمات الإسلامية التي كانت قد أسست في البلدان الأوروبية ، جرى ذلك خلال السبعينات والثمانينات . على كل المنظمات الإسلامية في أوروبا التي تحترم نفسها أن تجد موقعاً لنفسها في إطار الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي بشكل عام ، وفي إطار المنظمات الإسلامية في البلد الأم بشكل خاص . بالطبع ، لم يكن هذا عملاً لا غاية له ، فقد أسس في الواقع الكثير من المنظمات خلال هذه السنوات كمراكز وإمدادات للمنظمة الأم في العالم الإسلامي . وفي أكثر الأحيان ، بهدف واضح ، وهو نشر تأثير الحركة ليطال المجتمعات المهاجرة ، وفي الكثير من الأحيان للمنافسة مع الحركات ذاتها التي تتنافس معها في البلد الأم . بالإضافة إلى ذلك ، هناك الكثير من الحركات والمنظمات ذات صيت إسلامي عالمياً وسعت نشاطاتها في أوروبا ، من أبرزها : رابطة العالم الإسلامي ، وتيارات سعودية خاصة . أشهر مثال المجموعة الثانية هو ، نجاح السيطرة الدبلوماسية ذات القيادة السعودية للمسجد المركزي في بروكسل في الحصول على اعتراف كمركز إسلامي رسمي في بلجيكا ، عندما اعترفت الدولة بالإسلام في العالم ١٩٧٤ لم يقبل معظم مسلمو بلجيكا ذوي الأصل المغربي والتونسي بذلك ، وأجّل تطبيق نتائج الاعتراف عملياً على الأقل عقداً من الزمن ، ريثما كانت الأحزاب تسعى إلى نتائج مرضية .

لن أحاول أن أرسم خريطة للإسلام في غرب أوروبا كبيئة لذلك ، لكنني سأحاول التذكير بما أعتقد أن الجميع هنا يعرفه ، أعني الطبيعة التركيبية للإسلام في ألمانيا والسيطرة لشمال أفريقية ، وخاصة الجزائرية في فرنسا والجنوب آسيوية ، وخاصة

باكستانية في المملكة البريطانية وإن كانت نسبتهم أقل من الحالتين الأوليين في مجتمع مختلط أكثر .

بالنسبة إلى البعد الثاني ، يصبح من الممتع أن نرى كيف أن الحركات الإسلامية من البلاد المصدر تطورت في محيطها الجديد ، حيث إنها أصبحت أكثر وضوحاً مع نمو جيل من المسلمين ولدوا وتربوا في أوروبا . وقد جرت الكثير من الأبحاث تسمح لنا بأن نسجل ماذا جرى ، وماذا يجري لبعض هذه الحركات الإسلامية التي انتقلت إلى أوروبا مع المهاجرين وخاصة هؤلاء المرتبطون بالإسلام السياسي . هناك مثلاً مجموعة «ميلي غورورس» في ألمانيا ، والإخوان المسلمون في فرنسا ، والجماعة الإسلامية في بريطانيا وهي حركات ينظر إليها كنماذج تمثل الإسلام السياسي . ونحن لانملك الآن الوقت الكافي لإعطاء المزيد من التفاصيل ، ولكن الواقع يبرهن أنها كلها تغيرت إلى حد كبير مقارنة مع جذورها .

بالنسبة إلى الجماعة الإسلامية ، ولوقت طويل ، كان المراقبون البريطانيون يسلمون بأن عدداً من المنظمات في بريطانيا هي أجزاء لاتتجزأ من هذه الحركة . لم يكن للمؤسسين أدنى شك أن مؤسسة مثل المؤسسة الإسلامية مخصصة للبحث والتعليم والنشر أنشئت بالقرب من ليشستر ، على أساس وجهة نظر العالم الإسلامي وهدف متأثر جداً بأراء أبو الأعلى المودودي . أما المؤسس والمدير الأول ، البروفسور خورشيد أحمد فقد كان مقرباً من المودودي ، ولوقت طويل عمل كنائب رئيس الجماعة . وكذلك البعثة الإسلامية في بريطانيا ، فقد شكلت على شكل الجماعة بمستويات عضويتها الثلاثة ، وقد عملت عن قرب مع المؤسسة ، وكان ينظر إليها دائماً كفرع للجماعة في بريطانيا . ولكن ، من الواضح أيضاً أن هذه المنظمات وأخرى تابعة لها مستقلة وإن كان لديها علاقات شخصية مع الجماعة في باكستان . إنها مرتبطة بالجماعة كما كتبت يوماً ما ، ولكن الكثير من الموظفين لم يكونوا يوماً أعضاء في الجماعة أو على علاقة بها . الأهم أنه ومع مرور الوقت طوّرت هذه الحركات تدريجياً أولياتها وبرامجها ما آل بها إلى أن تصبح عناصر فعالة في تمثيلها الشعبي في المجتمع

المسلم في بريطانيا . لقد أصبحت شبكاتهم في صلب اللجنة البريطانية للشؤون الإسلامية التي أسست في العالم ١٩٨٩ كحملة ضد الآيات الشيطانية التي كتبها سلمان رشدي . ومن هذه المنظمة انبثق في العالم ١٩٩٧ مجلس المسلمين في بريطانيا . أما ما يجمع كل هذه المجموعات المختلفة التي تضم قادة المؤسسة الإسلامية والبعثة الإسلامية في بريطانيا ، هو الالتزام الكبير إيجابياً مع المؤسسات ذات التواجد الشعبي في بريطانيا للعمل لصالح مسلمي بريطانيا . في الوقت نفسه ، إن آراءهم حول عدد من القضايا الإسلامية من حيث ديانتهم وموقفهم من التعبئة السياسية ، فقد سارت بعيداً عن آراء ومواقف المودودي إلى حد يجعلنا غير متأكدين ، إن كان المودودي نفسه يعرف هذه المواقف والآراء إن عرضت عليه .

أما بالنسبة إلى فرنسا ، أود أن أسمع ذلك من زملائي هنا . انطباعي هو أن الرابطات والحركات التي تربط عادة بالإخوان ، قد سارت بعيداً عن آراء الإخوان في مصر وشمال أفريقيا . وكذلك بالنسبة للميللي غوروس في ألمانيا ؛ فهي بالكاد تشبه المجموعة التي كانت من عشرين أو ثلاثين سنة . وقد ساعد على ذلك التغيرات التي جرت على المجموعة نفسها في تركيا منذ ظهور حزب الرفاه والأحزاب اللاحقة .

أعتقد أن المشكلة الأساسية هنا هي رغبة المراقبين الأوروبيين ، ومن ضمنهم السياسيين والأعلام والأكاديميين ، عن الاعتراف بأهمية مثل هذه التغيرات . إحدى ردّات الفعل على هذه التغيرات هي نفي أن تكون هذه التغيرات قد جرت فعلاً : يقولون عني وعن أمثالي : إنني «بسيط» ، وأرى فقط ما أَرغب أن أرى ، ويشددون أنها تغيرات سطحية فقط ، ولكن تحت هذا السطح لن تتغير شخصيتهم ونواياهم الأساسية والأصلية . إنهم يمارسون التقليد الإسلامي الشهير : التقية ، علينا فقط أن نرى من أي فئة من الناس تتناغم مثل هذه الحركات في بلادها الأم وفي العالم الإسلامي بشكل عام لنرى أين تقف منها؟ . إن عدداً من الأشخاص الموجودين هنا قد عاشوا مثل هذه التجربة .

إن المشكلة مع مثل هذه التحاليل هي أنها مسجونة في الشكل المثالي للإسلام

السياسي ، وأنا بدأت بالكلام بالسؤال عن أهميتها في أوروبا التي ، ومن خلال تاريخها الخاص ، وصلت إلى أشكال مختلفة من الفصل بين الكنيسة والدولة كل من يتبنى صوتاً شعبياً ذات منحى ديني يتهدد بالتهميش في الميدان الشعبي . هذا سهل ، إنه كان الدين المعني جديداً بالنسبة للوعي الشعبي في المنطقة ، كما هو سهل تجاهل أصوات مماثلة من قبل ديانات عريقة . إذاً ، في ألمانيا أي تدخل من قبل المطارنة الكاثوليك لا ينظر إليه كتعبير المسيحية السياسية غير مقبولة ، وكذلك في بريطانيا بالنسبة للتعليقات الشعبية حول السياسة الاجتماعية أو ضد الحرب على العراق يطلقها رئيس أساقفة كانتبري . ومن الممكن أن نقارن كذلك لقبول المطلق لوجود أحزاب سياسية تحتوي لأسمائها على كلمة «مسيحيين» في الكثير من الدول الأوروبية ، مع الحماس والإعجاب الدائم بالبرلمان الإسلامي في بريطانيا والحزب الإسلامي البريطاني وهما حزبان مهمشان ، أو خذ مثلاً الخوف الذي تسببه في فرنسا قوة الأصوات للـ NOIF ومنافستها FNMF في انتخابات الربيع الماضي للمجلس الفرنسي الإسلامي .

ولكن ، على المدى البعيد ، من المعقول أن تؤثر المعرفة الأوروبية المتزايدة مع التعددية الداخلية في الإسلام على الرأي العام بطريقة تجعل التعميمات المبهمة غير قابلة للتصديق أكثر فأكثر ، وقد لاحظت ذلك في بريطانيا . وكما جرت العادة ، إن الاستعمال العشوائي لعبارات مثل الإسلام السياسي لن يعني شيئاً مع مرور الزمن ، وسيدرك أن ما يجري حقاً هو مشاركة مشروعة من المسلمين في المسارات السياسية الديمقراطية ، الكثير قد يستعملون هذه العبارات كمبادئ إسلامية عامة تطبق في أشكال مقبولة محلياً ، كما هي الحال بالنسبة للمسيحيين الذين اعتادوا على ذلك منذ زمن بعيد .

الفصل الثالث

استعمار جديد أم سيطرة حميدة؟

رئيس الجلسة: د. رضوان السيد

المحاضرون:

علوي شهاب (نيابة عنه د. محسن صالح)

د. آلان جوكس

استعمار جديد أم سيطرة حميدة؟

علوي شهاب*

أولاً، إن مجرد طرح هذا التساؤل، يشير مجموعة من المسائل والإشكالات والتي يتفرع عنها العديد من الأسئلة. فمن الناحية الموضوعية والعلمية، يشير هذا التساؤل إلى أن الإنسان، وعلى الرغم من استخدام عقله في سبر أغوار الطبيعة والكون والنفس الإنسانية والجسدية، إلا أنه ما زال يفتقد أو لم يقدر على إبداع آليات جديدة للتفاهم مع نفسه كإنسان.

ثانياً، إن الإنسان الذي توصل إلى أعلى درجات التواصل التكنولوجي والإعلامي والعلمي واللغوي، لم يعثر على لغة الحوار التي تؤدي إلى معرفة الآخر دون اللجوء إلى القوة، حيث يلجأ إلى الاستعمار أو السيطرة الحميدة.

ثالثاً، على الرغم من معرفة الإنسان العلمية الدقيقة للمخلوقات أو معظمها، فإنه ما زال يجهل معرفة نفسه وبالنسبة التي يعرف فيها غير الإنساني.

رابعاً، هل يستطيع الإنسان أن يصل إلى ضبط علاقاته بالآخر الإنساني على المستوى نفسه الذي يضبط فيه نفسه في التعاطي مع باقي الظواهر الطبيعية والكونية؟

فإذا كان العالم، بظواهره الكونية، يسير بقوة دفع ذاتية. وإذا حدث أن حاول كوكب، أو غير ذلك، دخول مجال الآخر فإن حدثاً مدمراً يحصل. فهل يستطيع الإنسان أن يترك للآخر «قوة الفعل الذاتية» هذه وبدون تدخل كي لا يعيق نفسه والآخر كي لا يحصل الاصطدام والتدمير؟

* رئيس حزب نهضة الأمة في أندونيسيا، نائب في البرلمان الأندونيسي وعين وزيراً للخارجية في أندونيسيا، في العام ١٩٩٩.

وهكذا، فإنني أعتقد بأن ظاهرة الاستعمار (Colonialism)، والتي نتجت عن أطماع سياسية واقتصادية وعسكرية لدولة ما ضد أخرى وشعب آخر، وتستند إلى مبدأ القوة، والتي تقادم عليها الزمن وأصبحت من مخلفات القرون الماضية، عادت لتجد نفسها بأشكال أخرى. ابتدأت هذه الظاهرة أو الفعل القهري في أواسط القرن التاسع عشر، وخفت في القرن العشرين، مع انطلاق حركات تحرر وطني في دول شتى من العالم، حيث نالت هذه الدول استقلالها وحدودها. هذه الظاهرة، وبالمعنى العام، وجدت مصاديقها في الهجمات العسكرية الغربية الأوروبية على قارات آسيا وأفريقيا. هذا، إذا استثنينا دولة كبرى كالولايات المتحدة، والتي هي نتاج أولي لهذه السياسات.

والاستعمار كمعنى - وإن كان لغوياً - حيث استصلاح وإعمار الأرض (cultivation) ليس أمراً سلبياً، إنما كظاهرة في التاريخ السياسي، أخذ معنى ممقوتاً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً. فهو فعل غريزي، يقصد منه إخضاع منطقة من العالم لنهب خيراتها واستعمالها لغير مصلحة الشعب ذاته. ولعل أبشع ما كان من استعمار هو «نظام التمييز العنصري» في جنوب أفريقيا، حيث نالت هذه الدولة استقلالها وعادت لأبنائها، وما هو قائم اليوم في فلسطين المحتلة حيث يقيم معظم سكان فلسطين خارج ديارهم قسراً وقهراً، في الوقت الذي تستقدم فيه موجات من اليهود من إثيوبيا وروسيا وغيرهما يستعمرون أرض فلسطين بدل أصحابها. وهذا الاستعمار الاستيطاني هو أبشع أنواع الاستعمار المعاصر على الإطلاق، حيث يتم من خلاله تغيير هوية الأرض، ويستبدل الشعب، ويشرد ويقتل. وعلى الرغم من حصول تطورات تشريعية على صعيد القانون الدولي، وعلى صعيد نضج العقل البشري تنافي ما يحصل في فلسطين.

وما يدل على خطورة هذا النوع من الاستعمار؛ هو ما يحمله لشعوب هذه المنطقة من مأس، ودمار وصراعات سياسية محلية، وإقليمية، ودولية، تهدد مصير السلام العالمي. . وما لم توجد طريقة عادلة لحل هذه القضية؛ فإن مصير العالم مهدد في أي

لحظة بانفجارات أكبر . هذا إضافة إلى أن الطرق التي تستخدم في حلول مبتورة ومجتزأة وظالمة ، قد تؤدي إلى ردود فعل تزيد الشرخ العالمي في الاستقرار والتنمية والاقتصاد والتشاقف والعلاقات العادلة والمتكافئة .

إن النظرة الاستعمارية في قمع الحقوق العائدة لشعب ما ، هو نتاج لدراسات انثروبولوجية وتاريخية بائسة قديمة لا تصلح كي تكون معياراً علمياً وإنسانياً ينظم الأمر الإنساني بطريقة توجد المناخات الملائمة الموضوعية في العلاقات . وإن القوانين التي تأتي بدول استعمارية لمناطق أخرى من العالم ، كما في العراق وفلسطين اليوم ، لن تؤدي إلا إلى مزيد من خرق الأنظمة الدولية القائمة منذ ستينات القرن الماضي ، والتي أخذت على عاتقها إيدانة الاستعمار بشتى أشكاله والتمييز العنصري خاصة . فلا قانون دولي يشجع على الاستعلاء أو الاستعمار الاستيطاني يمكن أن يكون موضع إجماع عدا عن أن يكون عادلاً . وإن الحرمان من المواطنة وسلب أوطان الآخرين هو اغتراب لهؤلاء الناس وحرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية ؛ وهذا ما يقتل فيهم الأمل بالإنسانية وبحياة حقيقية .

وفي حال كهذه ، كيف يمكن أن نطلب تنمية أو ديمقراطية من أفراد بلا أوطان ، أو أوطاناً ليس لها أهل حقيقيون؟ فلا بد من تطبيق قانون تصفية الاستعمار بكافة أشكاله والذي صدر عن الهيئة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، والذي تضمن مبدأ منح شعوب العالم غير المستقلة حق تقرير مصيرها بنفسها . وتم تشكيل لجنة لهذه الغاية سنة ١٩٦١ مختصة بتصفية الاستعمار .

إن هكذا قوانين لم تطبق ، لأن القوي يعيد رسم القوانين والأخلاقيات التي تتناسب مع مصالحه كما يقول نيتشه ، وإن الأقوياء هم الذين يصنعون «الإرهاب» ، ويتخذونه ذريعة للاستعمار بحسب «تشومسكي» .

إن عقلاً إنسانياً موضوعياً ، - إذا ما طبق - يستطيع أن يجلب السعادة للأوطان كافة . وإن عقلاً شريراً هو الذي يأتي بالاستعمار للأوطان ويحرم شعوبها من النوم ، لا بل من الحياة والحلم .

إن شعوب أفريقيا وآسيا عانت كثيراً من أشكال الاستعمار العسكري المباشر والثقافي والاقتصادي غير المباشر ، ما أدى إلى تبعية دول هذه القارات إلى أوروبا الغربية وأمريكا لاحقاً ، التي ورثت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، فذهبت شعارات الثورة والاستقلال الأميركية ، كما حاولت ولا تزال أمريكا ، أن تذهب بقرارات الأمم المتحدة . إن منع هذه الدول وشعوبها من الاستقرار والعيش بسلام أفقدها القدرة على المساهمة في الحضارة العالمية والثقافة العالمية وفي السلام العالمي الذي سيعود ، - إذا بقيت هكذا سياسات - ، ويهدد بانديلا حروب غير باردة . إن حروب فيتنام والجزائر التي انتهت ، وفلسطين الدامية ، والعراق ليست إلا أمثلة ، على أن سلاماً عالمياً غير عادل قد يسبب في لحظة ظلم ما إلى ما يحصل في فلسطين ، ويزيد الوضع العالمي تأزماً ويحرك «الأنا الطاغية» على حساب الإنسانية جمعاء .

لم تكن وراثة أمريكا - والذي هو استعمار جديد كتسمية أي إبداع طرائق في السيطرة وآليات في الإستغلال والإخضاع لم تكن متوفرة في العهود الماضية - سيطرة حميدة ، إنما سيطرة متشعبة الأهداف ، أدت إلى خلل كبير بين الأنظمة والشعوب ، وبين عالمها الرأسمالي والدول الأخرى كافة من حيث الطاقة الاقتصادية ، والقدرة العسكرية . ألم ينعت رامسفيلد دول ألمانيا وفرنسا بـ «القدم ، والعجز» إلخ؟ ! فقد احتكر «الاستعمار الجديد» القوة لنفسه ، وخاصة منذ زمن بوش الأب ، عندما قاد العالم لتحرير الكويت ، وعلى خلفية هذا السبب الملتبس شكلاً ومضموناً ، إلا أن النتيجة كانت ولا تزال مفعجة و كارثية ؛ فالعراقيون يعانون الفقر والقتل والاحتلال ومزيداً من الشرذمة .

من يصدق أن هذه «السيطرة الحميدة» ؛ "Benevolent Hegemony" تجلب الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنتهك يوماً وفي كل لحظة؟ ومن يصدق أن احتلالاً في تاريخ البشرية قد يؤدي إلى حرية الشعب المستعمر؟ إنها أضحوكة جديدة من ضمن الأخلاق السياسية والتطبيقية التي تقوم بها الإمبريالية المتوحشة ، حيث لا

تترك حياة ، إلا وتستغلها ، ولا تترك طاقة إلا وتوظفها للجشع المالي ، وإلا فلا تترك حياة وقوة للآخر .

لهذا ؛ فإن بوش لن يسمح لأحد بأن ينافسه على الطاقة أو القوة العسكرية . إن سياق الاستراتيجيات الأميركية - وخاصة في رسم «حالة الاتحاد» السنوية - لم تعط ولو أملاً ضئيلاً لأوروبا وغيرها لأن تكون ولو مساهمة في الرأي أو للعرب بأن يشاركو برسم مصيرهم ، فمع أوروبا يستعمل الاستثناء والاستبعاد ، ومع العرب والمسلمين تستعمل القوة والدمار . وإذا كان القانون الدولي سيقف حائلاً ، ساعتذاك يشكل بوش تحالفاً منفرداً ويترك الأمم المتحدة معزولة كما عزل غيرها من منظمات العدل والحقوق الدولية . فهل ثقافة سياسية كهذه ، إذا سادت ، ستجلب الإصلاح والحرية والحقوق لشعوب المنطقة وتكون «سيطرة حميدة»؟ إن هذه النعوت منافية للعقل حتى البسيط منه .

التوظيفات والعقود الاستثمارية دلت أن الشركات الأميركية الكبرى مثلاً ، هي صاحبة الحظ الأوفر في أخذ العقود لجني المزيد من الأرباح على حساب مصير الشعب العراقي الذي عانى من الحرمان مدة طويلة ، وهو الآن يعاني مرارة «السيطرة البغيضة» والحرمان مجتمعين .

إن المنطلق الثقافي والسياسي من أن هذه الشعوب «إرهابية» أو متخلفة لا تستطيع أن تحكم نفسها بنفسها ، لهو من المقولات التي تبعث على الأسى ، وتعيدنا إلى أيام الإمبراطوريات الظالمة ، وأصحاب المقاييس الجاهزة ، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار حرية وثقافة الشعوب الأخرى . وهي تؤسس لمفاهيم ، لغايات تخصصها (فوكو) ، فقد سئل جورج بوش الأب عند حشده ربع مليون جندي أميركي في الكويت والخليج أواخر سنة ١٩٩٠ وبداية ١٩٩١ ، هل أتى إلى الخليج لحماية مشايخه؟ فرد بالقول «إنه أتى إلى الخليج لحماية مشايخ (Senator) الولايات المتحدة» . تصوروا أن القوات الأميركية كانت مهددة بأسلحة الدمار الشامل منذ سنة ١٩٩٠ ولم تتخلص من صدام حسين حتى سنة ٢٠٠٣ ، وعندما ضرب شعبه في حلبجة بالقنابل الكيماوية وقتل

٣٠ ألف مواطن عراقي لم يكن مستبداً أو ديكتاتورياً! لا يبدو أن وراء هكذا منطق عقل سليم يفكر إنسانياً وإنما عقل بشع مدمر ، وعقل غير متوازن يقود العالم إلى الهاوية . وإن هذه الدولة التي تذلل العرب والمسلمين اليوم ، ستنتقل إلى أوروبا وغيرها من قارات العالم ، إذا لم يوضع حدٌ لاستهتارها بمصائر الشعوب والدول .

إن الكتابات والتصريحات التي يطلقها أصحاب نظرية «السيطرة الحميدة» ، كريتشارد بيرل ، وبول وولفيتز ، وحتى تعليقات كيسنجر الأخيرة ، تشير بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك خطة للسيطرة النفطية ، وتغيير الثقافة والعادات والتقاليد والدين والشخصية ، واستعمال شعب العراق وغيره كثر ، ربما من أجل أن يكونوا عبيداً جدداً في سوق الرأسمالية الجديدة أو الاستعمار الجديد . فأبي سعادة إنسانية أو حرية ستنتجم عن هكذا سياسات وأيما تفكير؟! ! إنه لأمر يدعو إلى الريبة والشك من أن يكون «الإرهاب» هو مصدر - ولو بسيط - من مصادر تفكير هؤلاء الذين يخططون في البيت الأبيض ، وخاصة أن الجميع بات يعرف أن خطط السيطرة على خليج النفط قديمة وتعود إلى السبعينات ، وما حادثة ١١ أيلول إلا ورقة التوت ، حيث حسن استغلالها لقدرة الولايات المتحدة الإعلامية والعسكرية ، وتوظيفها أموالاً وعقولاً شتى للمناداة بفاجعة كبرى تهدد أمريكا ، وبالتالي ، يجب مطاردة «الإرهابيين» في جميع أنحاء العالم . فهل قبل ١١ أيلول كان العالم يشعر بالاطمئنان لسياسات الولايات المتحدة ، أو كان يجد العالم المظلوم - فلسطين - سنداً في الولايات المتحدة ، أو أن الولايات كانت ترسم سياساتها في المنطقة بمشاركة الدول الأخرى والشعوب؟! !

إن البرامج الحربية وتصنيع الأسلحة والاستراتيجيات لا تشير ، ولو للحظة ، أن هذا الاستعمار الجديد له أية صفة «حميدة» ، لا بل تدل على أن الاستعمار الجديد هو أسوأ وأبشع بما لا يوصف لشاعر عربي : «دعوت على عمر فمات فسرني ، فعاشرت أقواماً بكيث على عمر . . .» . فقد كنا مع استعمار يبقي الأرض والشعب والآن مع استعمار ينهب ما في الأرض ويذل ويحرم الشعوب أدنى حقوقها ويمسح ثقافتها .

ولعلّه من المفيد أن أقتبس كلاماً قيل مؤخراً للفيلسوف الألماني يورغن هابرماس ،

في تصوره لإمكانية قيام علاقات تبادل ثقافية أفضل من أجل تحرير هذه العلاقات من القلق والضغوط فيقول : «نحن في الغرب ، إن التصور المعياري الذي نملكه عن أنفسنا تجاه الثقافات الأخرى هو أيضاً عنصر مهم في هذا الإطار (. . .) . فإذا سعى الغرب إلى إعادة النظر في صورته عن نفسه ، يمكنه أن يتعلم ماذا عليه تعديله في سياساته كي ينظر إليها على أنها تمثل مقاربة حضارية . وإذا لم تتم السيطرة السياسية على الرأسمالية التي تجاوزت حدودها - وكل حد - فسيكون من المستحيل التمكن من وقف المسيرة الهدامة للاقتصاد العالمي . فالمطلوب تعويض الإذلال والإفقار لقارات بكاملها ، فخلف ذلك كله لا نجد فقط تمييزاً وإذلالاً وخطأً من قدر سائر الثقافات ، بل إن ما يخبئه موضوع «صدام الحضارات» هو مصالح بارزة للغرب كاستمرار التمون بالنفط وتأمين مصادر الطاقة . . . » .

وهذه هي حجة المستعمر الجديد . فهل وراء هذا الاستعمار ما يمكن تسميته بسيطرة حميدة أو حتى سياسة حميدة أو حتى إنسانية؟ .

نحن أمام ظاهرة إمبراطورية جديدة

د. آلان جوكس*

أن نتحدث بالسوء عن الإمبراطورية الكونية مما لا شك فيه أن ذلك أمسى عادة ، لاسيما وأن فرنسا أعرضت عن أن تكون دولة استعمارية بمعنى أننا نشعر حيال الأنشطة ، أنشطة الانتشار الإمبريالي نوعاً من الانتقاد الذي نوجهه وهو ليس بالانتقاد البريء ، فحين نتحدث عن الهيمنة ، ولاسيما الهيمنة الأميركية ، لا بد من أن نشير إلى أن هذه الهيمنة تعبر عن نوع من الإمبراطورية الكونية التي ترتدي شكلاً وبعداً جديدين ، الأمر الذي يفضي إلى أن الاضطرابات التي هي من الظواهر الملازمة لحياة الإمبراطوريات ؛ لأن الإمبراطورية تقاس بالكم من الاضطرابات التي تعصف بها . إذن ، نحن أمام ظاهرة إمبراطورية جديدة أبصرت النور ، وهي حالياً الإمبراطورية الوحيدة التي لاتزال قائمة على المستوى العالمي ، وهذه الإمبراطورية الفريدة والجديدة تخلق نوعاً من الوضع الذي يقلق الأميركيين ، ويقض مضاجعهم ، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة ، حيث كنا أمام كتلتين ، الكتلة الشيوعية ، والكتلة التي كانت تنزعمها الولايات المتحدة الأميركية أو الرأسمالية .

كان العدو آنذاك معروفاً ، أما اليوم ، فالعدو غير معروف . وإبان حرب الخليج تبين أن الاتحاد السوفياتي السابق لم يعد يتمتع بالثقل الإقليمي الذي كان يتمتع به ، ما جعلنا ندرك أننا انتقلنا إلى نظام جديد ، وهذا النظام الجديد يتوافق وثورتين يمكن

* بروفيسور في علم الاجتماع ، ومدير الدراسات في EHESS ورئيس مركز Interdisciplinaire للأبحاث حول السلام والدراسات الاستراتيجية (CIRPES) - باريس .

اختزالهما بثورة واحدة ألا وهي الثورة الإلكترونية . أقول ذلك بدون فخر وبدون سعادة واعتباط لأن هذه الثورة كانت ثورة تناولت الإدارة المالية للعالم ، بالإضافة إلى ترافقها مع ثورة عسكرية نوعاً ما . ومما لا شك فيه ، أن الولايات المتحدة الأميركية تشكل إمبراطورية اقتصادية مالية ، وتلك الإمبراطورية باتت نوعاً ما في مأزق أو في طريق مسدود ؛ لأن كل ما تدعو إليه تلك الإمبراطورية وتنادي به لم يفض إلا إلى تفاقم الفقر وإلى توسيع البون بين الدول الفقيرة والغنية ، وهذا كان سبباً في ظهور عدد من الظواهر التي باتت تندرج في فئة واحدة تعرف بالإرهاب . أعرف بأنني أقوم بالإدلاء ببعض الأفكار التقليدية ، ولكن أستمحكم عذراً ، نظراً إلى ضيق الوقت ، لا أستطيع التبصر في هذا الموضوع ، أعتقد بأن هذه الظاهرة الجديدة تشير إلى أن تحليل النظام الأميركي بحد ذاته ، لا بد وأن يفضي إلى نوع من الإهتمام والتركيز والدقة المطلوبة ، لا سيما وأن هذه الإمبراطورية هي مترامية الأطراف وواسعة ، وبالتالي ، ففي الفترة الراهنة وإذا نظرنا في تاريخ تلك الإمبراطورية وهو تاريخ حديث نوعاً ما ، إلا أنه يخضع لبعض المراحل ، ومنها انهيار الإمبراطورية السوفياتية ، وقد أعقب ذلك حرب الخليج وبعد انتهاء حرب الخليج . كان بوش الأب يعتقد بأننا ولجنا عتبة من السلم الكوني ، إلا أن هذه الأوهام سرعان ما تبددت ، ومن ثم انتقلنا إلى ولاية كلينتون ، وهو رجل أراد أن يضطلع بدور الإمبراطور العالمي ، ولكن بشكل تمثل بنوع من الامتداد لنظام «نيو ليبرالي» ، نظام التبادل التجاري وإلى ما هنالك ، وقد خطا خطوات كبيرة على هذا الصعيد ، إلا أنه أحدث عدداً من التطورات في إطار المؤسسات التي باتت غير وطنية أو توسع نطاقها . بالإضافة إلى بزوغ الدول التي باتت تدور في فلك التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة ، وإعادة توزيع الثروات على الطريقة «الكينزية» ، وعندئذ قامت أوروبا بلملمة شتاتها ، وتجميع نفسها لكي تستحدث عدداً من المؤسسات التي ليست مؤسسات دولة اعتمدت العملة الفريدة .

إذن ، في غضون سنوات عشر بين حرب الخليج الأولى والثانية ، لا بد أن نفهم أن المشروع الكلينتوني كان مشروعاً ذا نزعة اقتصادية كي لا نقول نقدية ، وقد استند إلى

النظرة الاقتصادية ، بحيث إن العمليات في إطار البورصة باتت تتم بسرعة أكبر ضمن أنظمة مؤتمتة ، وقد أمسى هذا العالم إذاً وعاءاً من التجسيد لكل الأحلام التي كانت تدغدغ الخيالات . لكن هذا خضع لنوع من إعادة النظر أو التشكيك لا سيما بعد انتخاب الرئيس بوش ، وقد كان انتخابه كما تذكرون انتخاباً مشكوكاً في صحته ، وهذا أمر قد يحصل في أي ديمقراطية ؛ لكن المهم في الموضوع ما يتعلق بهذه الإمبراطورية الكونية . إذن ، بوش أسس وعزز دعائم تلك الإمبراطورية إلى أن برزت القاعدة ، تنظيم القاعدة ، وكاد يقوض تلك الإمبراطورية . من هنا بدأت عسكرة النظام الأميركي ، وبالعسكرة لا أعني أنه قبل ذلك ثمة تفوق أميركي مطلق في مجال التسليح والأسلحة الحديثة ، وهذا ما كنا نسميه بالثورة في الشؤون العسكرية ، وهي تعني إدخال الأتمتة والمعلوماتية بشكل نظامي في صنع الأسلحة وابتكارها ، بحيث بات ذلك يُمارس بشكل دؤوب منذ التسعينات ، أي في عهد الرئيس كلينتون .

وأفترض ذلك أن الولايات المتحدة تعتمز الهيمنة على العالم من الناحية العسكرية كذلك . لكن ذلك لم يكن يهدف برأبي إلى تشكيل نوع من البعثة الاستكشافية العالمية التي كانت تهدف إلى غزو بلد مثلاً ، في عهد كلينتون ، إلا أن ذلك أصبح حقيقة وواقعاً ملموساً في عهد بوش . إذاً ، هذه الحملة الأميركية في العراق ، إنما كانت في عهد كلينتون تضطلع ببعضها لعمليات من نوع معين ما لم تكن ترمي إلى أكثر من ذلك بكثير ، ولكن استمر الوضع على هذا المنوال مع أسلحة جديدة بدون أن يصار إلى تغييب العقيدة التي تحكم مثل هذه التصرفات تبعاً للظروف المستجدة .

بالطبع ، شهدنا فيما مضى الاستعمار ، وكانت تلك أنواع من الغزوات الحرفية ، إن جاز التعبير . آنذاك توأكبت مع بعض الظواهر ثم شهدنا فك الاستعمار ، لكن اليوم نشهد غزواً ليس بغزو ، لماذا لا يمكن أن نعتبره غزواً؟! يكفي أن ننظر إلى النمو الذي تمت فيه العمليات ، حيث إنه في الأشهر الثلاثة الأولى لم يتم التنبه إلى ضرورة توفير الخدمات العامة في مرحلة أولى ، بل تغاضى الأميركيون نهب خيرات العراق ، وتناسوا الكثير من الأمور العملية التي هي وثيقة الصلة بالحياة اليومية ، الأمر الذي

عكس نواياهم . وبالتالي ، فقد ظهروا بمظهر المحتل ، وهي صفة حقيقية ، وهذا يُعزى إلى غياب أي عقيدة عسكرية تناسب مثل هذه الأوضاع . والسبب الثاني ، هو أن القوات الأميركية لم تكن قد عهدت أو ألفت مثل هذه الأوضاع قبل ذلك الأمر الذي يفسر هذا النوع من الإرباك من الحيرة ومن التردد ، من بحث بوش عن التسويات ، عن المساومات ؛ لكي يستجلب ويستدر تعاطف أوروبا ، وكذلك الأمم المتحدة ضرب بها عرض الحائط حين قرر خوض غمار الحرب .

وهذا الواقع طرح مشكلات عدة ، مشكلات نظرية في المقام الأول ، فماذا عن السلطة : ما هي السلطة؟ - أعذروني ، أنا أحدث من وجهة نظر علمانية ، وأنا أيضاً يمكنني أن أستند إلى بعض المراجع الأيديولوجية ، وقد أقول : إن بعض النصوص المقدسة أو التي يجب التمسك بها ما يتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان - لكن نحن اليوم أمام نوع من إعادة الترتيب أو الهيكلية للمكونات الثلاثة للسلطة : السلطة الاقتصادية ، السلطة العسكرية ، وبين الإثنين السلطة السياسية . وبالطبع ، هنا لدينا الدولة ، ولهذه الدولة سلطة اقتصادية وسياسية ، وهذه السلطة السياسية هي المكان الذي تطبق فيه سياسة العصا والترهيب والترغيب ، أي العصا والجزرة إن جاز التعبير ، وتبقى المكونتان الأخريان الأمر الذي يقحمنا في حقبة جديدة . وهنا النوع المتغير ، هو نوع من عبور الرساميل للحدود الوطنية ؛ لأن بعض هذه الرساميل قد تُخرج من دولة ما بدون أن يعود بالضرورة إليها وتتركز فيها ، بل تنتقل إلى منطقة أخرى ، بالتالي ، فنحن نشهد نوعاً من الخلل البنوي ويسعى حثيثاً إلى تجاوزه . ففي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نشهد ظواهر ، تتفاقم البطالة مثلاً ، مع ارتفاع المداخيل واتساع رقعة التباين بين الفقراء والأغنياء ؛ ، وهذا نتيجة الهيمنة والإمساك بزمام العالم الأمر الذي يفضي إلى نوع من الأزمات . بالطبع ، فحين ينصب الأميركيون أنفسهم على أنهم دعاة الديمقراطية والمدافعون عنها ، فحتى لو كانت تلك نيتهم فعلاً إلا أنهم سيتعذر عليهم تطبيق مثل هذه النوايا أو ترجمتها إلى أرض الواقع ، طالما هم ماضون قدماً في السياسة الاقتصادية التي يتتهجونها .

وإحدى مظاهر «النيوليبرالية» الداعية إلى السلام بات - يا للمفارقة - يتم عبر اللجوء إلى السلاح إلى ما هنالك . فمثلاً ، نحن نشهد التوسع المدهش للجيش الخاصة التي بدأت تبصر النور في أمريكا وعلى مستويات عدة ؛ فحين تحتاج الولايات المتحدة للمزيد من القوات يمكنها أن تعول على تلك الشركات الخاصة التي تقوم بإعداد نوع من الجيوش الخاصة . الأمر الذي مأسس أي أضفى ، الطابع المؤسستي على هذه النزعة ، وحيث تدعو الحاجة يمكن لأميركا أن ترسل قوات إليها ، وبات بالإمكان الاستعانة بقوات غير نظامية ، كي ترسل إلى شتى بقاع العالم .

فضلاً عما تقدم ، نجد نوعاً من الرضى أو الاستساعة والسكوت عن نوع من التقهقر والتفكك لمفهوم الجيوش النظامية ، بحيث بتنا نشهد ظاهرة تفويض بعض الأمور إلى ميليشيات أو نوع من القوى غير النظامية إلى ما هنالك . فحينما نشهد مثل هذه الظواهر لا بد أن نطرح على أنفسنا سؤالاً مفاده ما إذا كانت أوروبا تشكل جزءاً من هذه العملية أم لا؟ أنا أعتقد - وأشير إلى أن فكرتي هذه هي فكرة نضالية - أعتقد أنه ثمة ما يدعوننا لأن نقول ونجزم ، بأن أوروبا لا يمكن أن تكون جزءاً من ذلك ؛ لأن وجود الدول ، الأمة ، هي من الأماكن التي يمكن أن تناقش فيها شؤون تتعلق بالحياة الاجتماعية على الصعيد السياسي ، حتى وإن كانت العمليات المالية تتسارع ، إلا أن السياسة هي التي لا تزال ترسم المصير أو تحدد المسار في إطار بلد ما .

هذا هو السبب الأول ، والسبب الثاني الذي يدفع أوروبا إلى أن لا تكون جزءاً من هذه العملية ، وهو أن أوروبا حريصة على أمنها ، وبالتالي ، يهمها أن تقيم علاقات جيدة مع القارات الثلاث التي تجاورها ، إذن أوروبا تطمح ؛ لأن تضمن استقرارها وأمنها ، وبالنسبة إلى الأمن الأوروبي يمكن أن يفكر ويتمحور حول كيفية الدفاع عن الحدود . أما فيما يتعلق بحدود الولايات المتحدة ، فلدينا المكسيك على طول الحدود المكسيكية ، وهي حدود معززة لا يمكن للناس اجتيازها ما عدا البضائع . ثمة خط من المصانع المستوطنة في المكسيك للاستفادة من اليد العاملة المكسيكية الزهيدة الكلفة ومن جهة «جوغاتان» نجد قناة جافة تشكل قناة جديدة أو خطأً جديداً استحدثت مع

بعض المكسيكيين . خلال إحدى اللقاءات ، قيل لي إذا ما كنت تريد أن تشكل أو تكون فكرة عن الوضع عليك أن تفكر بنوع من الإحتلال الذي يتم على أبواب غزة مثلاً .

إذاً ، هذه النواحي الأمنية والسياسية والعسكرية ، إنما تحدثت عن ذلك لأقول :إننا نشهد اليوم نوعاً من الحرب المعقدة ، يمكن أن نعتبر أن إسرائيل وفلسطين مثلاً يخوضان حرباً دينية ، وأنا أضيف أنها حرب اجتماعية ، أيضاً حرب تخوضها المدن ضد ضواحيها ، وما إلى هنالك بالطبع . أنا لأقول ذلك لأجزم بأن أرضاً صغير نوعاً ما هي أرض ذات أهمية لا تذكر قطعاً ، ولكن الجوار قد يكون أحياناً مدرراً للعنف .

وعلى كل حال ، لبنان هو من الأمثلة التي توضح مثل هذه الفكرة . التجربة اللبنانية التي عاشها لبنان قبل تلك التجربة الإمبريالية أو الإمبراطورية الجديدة ، قد خدمت لبنان ونبهته إلى مغبة العودة ، أو إلى ضرورة عدم العودة إلى ما كان سائداً من قبل ، وإلى أخذ الدروس من الحرب الأهلية التي عرفها .

مداخلة أحد الحضور

الانتقال بالخطاب إلى تصور متجاوز للواقع المحلي للإسلام ولفكرة المقاومة أو البدائل ، سمّها ما شئت بحسب السياقات . وأعتقد أن إسهام «فرنسوا بورغا» كان الانتقال بأفق التصور والنقاشات إلى مستوى أعلى .

بالنسبة للإمبريالية الجديدة أو الإمبراطورية الأميركية ، أنا لا أعترض على التوصيف لكن يصبح السؤال هو : ثم ماذا بعد؟ كيف يمكن مقاومة هذه الهيمنة ، وبأي طرق وأدوات؟ ربما أدى أيضاً إلى تصور الإسلام خارج حدود الإقليم ، ورفع الأفق إلى تصور أوسع ، وهو كيف يعني - كما قال الأستاذ محسن صالح - أنها حرب ضد الإسلام أو معركة مع الإسلام؟! إلى أن نسترد خطاباً كان سائداً في السنوات العشر الأخيرة وسقط منها . أحياناً نهتم بمفاهيم وتسقط منا فنحاول استعادتها ، مفهوم المستكبرين والمستضعفين . في الحقيقة ، هي حرب الإمبريالية والاستعمار الجديد في صورته الأميركية ضد المستضعفين . الإسلام هو حلقة فيها ، لكن ليس وحده في المعركة ، وبالتالي ، كيف يجري تطوير أدوات المقاومة؟ أولاً ، نستفيد من مقاومات شعوب أخرى تاريخية للاستعمار ، أو بالتوازي الأفقي مع تجارب العالم الثالث ، ثم تطوير الخطاب الإسلامي ليصبح دالاً لهذه المجموعات ، وهناك غياب مؤسف للخطاب الإسلامي بشأن المقاومة وأفقه العالمي مع المستضعفين . وأعتقد أن هذا قد ينقل الخطاب إلى خطوة أبعد من مجرد الحصول على تبرير لشرعية المقاومة في المنطقة ، إضافة إلى ضمها أفقياً مع مشروعية المقاومة بشكل عالمي .

وأعتقد أن مما قاله صواباً «ميخائيل لودرز» في الجلسة الماضية ، عندما قال إن :
الهم الاقتصادي للإمبراطورية من ناحية وتوسعها بالشكل المصرفي والاقتصادي

وأيضاً الهم الإصلاحى والاجتماعى يجب أن يكون على الأجددة ، ولا تميز بين الأولويات .

مداخلة أحد الحضور

أنا أعتقد أن أمريكا منذ أعلنت عن تأسيسها واستقلالها عام ١٧٧٦ وهي تمارس الغزو المستمر . الولايات المتحدة ، منذ استقلالها ، وعمرها ٢٢٠ سنة شنت حروباً عددها نحو ٢٢٥ حرباً . الولايات المتحدة دائماً تمارس الاستعمار ولا تمارس السيطرة الحميدة ، هي تمارس الاستعمار عبر الاقتصاد وعبر العسكر . الآن ، يوجد لأميركا في العالم ٤٢١ قاعدة عسكرية ، منها ١٣ قاعدة عسكرية تحاصر الصين عبر أفغانستان ودول آسيا الوسطى ، الولايات المتحدة الآن يحكمها البنتاغون لا وزارة الخارجية ، فالذي يحكم الولايات المتحدة حالياً هو قيادة عسكرية .

أمريكا تمارس «الغربة الاستباقية» ليس عبر العسكر فقط ، بل إنها مارست «الغربة الاستباقية» عبر ضربها الاقتصاد فى الدول النامية ، وعبر شن حرب الخليج الثانية ، والآن عبر العراق .

مداخلة علي نصار

سؤال للسيد جوكس حول الفجوة فى التقنية العسكرية بين أوروبا والولايات المتحدة؟ هذا أولاً . وثانياً ، ما هو رأيه بالضبط فى مسعى أوروبا لتشكيل قوات للتدخل السريع؟ أين يمكن برأيه استخدام هذه القوات سوى فى المنطقة العربية وفى أفريقيا ، أقصد أن أوروبا ليست مستقلة تماماً أو هى تابعة بشكل ما للموقف الأمريكى فما هو رأيه بالضبط ؟ .

مداخلة حسن البنّا

أعتقد أن المحاضرات التى قدمت اليوم إلى المؤتمر يغلب عليها الطابع الأيديولوجى ، وأنا أتفق مع آلان جوكس حول أن المنهج الذى اتبعه لم يأت بشيء

جديد ، فالأطروحة التي تقدم بها هي أطروحة تعتمد على المنهج الوصفي للتغيرات التاريخية الحديثة في مجال المعلومات وفي مجال الإلكترونيات لا أكثر ولا أقل ، وأتساءل بسؤال استفهامي استنكاري حول : ما هي السبل التي اجتمعنا من أجلها لكي نصل إلى حوار يؤدي إلى التفاهم ؟ ! وإنني خرجت أو أخرج اليوم بأننا لم نفهم أو لم يفهم بعضنا بعضاً لكي نصل إلى حوار ومن ثم إلى تفاهم .

د. ألان جوكس

بالنسبة للمسألة الاستراتيجية إذا ما طرحنا هذا السؤال الاستراتيجي بشكل جدي ، لاضطررنا للكلام على الاقتصاد ، إلا أننا لم نستعرض هذا الجانب اليوم قط . أنا جل ما قمت به هو نوع من الأتمتة ، أتمتة الاقتصاد وأتمتة السلطة ، الأمر الذي يقلص الهامش المعطى عادة للسياسة ؛ لهذا يشعر الكثير من الشعوب بنوع من الإرباك والخرج ، والأمر ينطبق أيضاً وينسحب على الشعب الأمريكي .

بالنسبة للأسئلة المحددة ، أعتقد على سبيل المثال ، إنه ليس من المهم جداً أن نقول ونحدث أنفسنا : إن البنتاغون هو الذي يمسك بزمام السلطة الفعلية ، فالبنتاغون سلطة عسكرية بالطبع ، إلا أن أهم ما هو معرفة من يمسك بالسلطة السياسية ، وحتى إشعار آخر ، السياسة ، هي التي تملّي وتأمّر النواحي العسكرية وتحكمها . بالطبع ، هذه الآلية العسكرية هي على أهبة الاستعداد لخوض شتى أنواع الحروب ، ونجد على الصعيد الصناعي الكثير من المصالح الكامنة وراء هذه الثورة في مجال السلاح ، إلا أنه لدينا اليوم حكومة أميركية من نوع خاص قررت خوض حربين متتاليتين في أفغانستان ومن ثم في العراق ، هذا ما يشير إلى وجود تغيير ، ولا بد أن نعرف ماهية هذا التغيير ، ومعنى هذا التغيير ليس من الناحية العسكرية فحسب ، ولكن من الناحية السياسية والناحية الاقتصادية ولعلنا نستطيع بعد ذلك أن نتساءل ما إذا كان ثمة تحالفات ممكنة آيلة إلى لجم هذا التوجُّه؟ التوجُّه للنظام العالمي نحو هذه البربرية المعممة ؛ لأنه مع الثورة والتقدم الإلكتروني يمكن تنظيم الكثير من عمليات الاغتيال الفردية التي تصبح

جزءاً لا يتجزأ من الحرب مثلاً . نحن نعيش في عالم يثير الدهشة ويثير كذلك نوعاً من التمرد ؛ لذا ، لا يمكن أحياناً وتحت وطأة اليأس أن تستنجد الشعوب بالله ، وأنا لست ضد ذلك ، ولكن لا بد من أن نتساءل حول بعض الأمور المحددة لكي نجد الإجابة الشافية عليها .

إذاً ، برأبي المشكلة تطرح على الفهم ، فهم التحالفات ؛ التحالفات التي يتطلبها إرساء مثل هذه السلطة الجديدة ، نحن هنا لسنا في صدد اجتراح المعجزات ، واختراع البارود . ولكن ، لا بد من توافر فكرة دولية تتعلق بفكرة ضغوط قوات دولية تشكل من الرأي العام ؛ لأن الرأي العام لطالما كان موجوداً ، ولطالما أمكنه أن يضطلع بدور على الأقل خلال التعبير عن السخط وعن الاستنكار ، قد يثير ذلك سخرية السياسيين المحترفين . ولكن ، برأبي إن ذلك يشكل أساس الديمقراطية . نحن اليوم نفتقر أو لم نتحدث عن الديمقراطية بشكل رسمي ، وقد ابتعدنا كثيراً عن أرسطوا مثلاً لجهة الديمقراطية . ولكن ، اليوم بات لدينا رأي عام يشكل جزءاً من باكورة الديمقراطية التي لا بد من أن تتجدد تلقائياً ودائماً .

أود أن أجب كذلك على السؤال المغلف بالأيدولوجية ، هذه الأيدولوجية لا بد من أن تستفيد من تغييب زمن السيادة الإمبريالية وطريقتها ، حيث إنها شهدت الكثير من التغييرات التي طرأت عليها على الصعيد الزمني وعلى صعيد مكانها وطريقة ممارستها ، وتلك ظواهر جديدة ، وهي من الجدة بحيث أسقط في يد الجميع ، والجميع يواكبونها بكثير من التساؤلات . فمما لا شك فيه أن العديد من التدخلات كان بمثابة تدخل يعكس نوعاً من الإستنكار والشجب ، وهو أمر نفهمه ، وهو ظاهرة نشهدها أينما كان لأن هذا السخط يواكبنا ولا نعرف ماذا نفعل .

وددت أن أشدد على بعض السمات التي تتسم بها أيامنا هذه ، والتي تبعث على تفكير مليء ومتعمق نظراً إلى انطوائها على الكثير من الجوانب ليس أقلها الجانب السياسي .

د. محسن صالح / مدير الدراسات السياسية والفكرية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

هناك خطاب إسلامي في إيران ، هناك خطاب في لبنان ، وهناك خطاب في تركيا ، وفي مصر . هذه الخطابات تُجمع على أهمية الإستقلال والتحرر من التبعية ومن الاستعمار بأشكاله كافة . ثم إن الصورة النمطية حول الخطاب الإسلامي ، هل هناك خطاب بدون أيديولوجيا؟ حتى الاستعمار اليوم يحاول أن يبني أيديولوجية من وقائع عملية يومية ، وبالتالي ، يضع كليات في خطابه لذلك ! .

عسكرة العلاقات الدولية و «الحرب على الإرهاب»:
من الظواهر إلى الأسباب

الباب الأول

اتجاهات

الفصل الأول

«الجزء على الإرهاب»

في سياسة أميركا الخارجية

رئيس الجلسة: كارين كنيسل

المحاضرون:

مايكل يونغ

جان بول شانيولو

كلمة رئيس الجلسة: كارين كنيسل

أهلاً بكم ، نحن مسرورون جداً للترحيب بكم في اليوم الثاني . أود أن أرحب بكل من ممثل الاتحاد الأوروبي السيد «رينو» والسيد «كوستاف» ، أنا سعيدة جداً لمشاركتكم اليوم .

الموضوع ، موضوع النقاش جاء في حينه ، خاصة في ما يتعلق بعسكرة العولمة والحرب على الإرهاب في سياسة أميركا الخارجية . قبل أن نبدأ أود أن أعطي بعض الملاحظات ، وهي : أن البحث عن تعريف للإرهاب ما زال قائماً في الجمعية العمومية للأمم المتحدة . فقد تم العمل على إنشاء لجنة لمكافحة الإرهاب في ضوء القرار رقم ١٧٣٧ ، تابعة لمجلس الأمن والأمم المتحدة في فينينا ، تجتمع هذه اللجنة في فينينا وتتابع أعمالها لتعزيز المشاركة القانونية والمساعدة التقنية على مستويات سياسية أعلى ، وهذا يدل على أنها تدرك أهمية البحث عن تعريف موحد للإرهاب ، وللقيام بذلك عليها أن تميز الإرهاب عن المقاومة وحق المقاومة . هذا البحث السياسي لإيجاد تعريف لازال قائماً ، وليس من تعريف محدد لذلك ، اليوم كلجنة في ظل مؤتمر لا تتمكن من إيجاد تعريف أو حل لهذه المشكلة ، ولكن سوف نحاول أن نتطرق إلى وجهات نظر مختلفة . وأنا أعلم أن هذا المؤتمر سوف يزيد من أهمية العمل ، خاصة في النتائج ، وأنا أتطلع إلى المحاضرين والمناقشات ، أعطي الكلمة الآن للسيد مايكل يونغ .

«الحرب على الإرهاب»

حرب طويلة تطال كل النظم

مايكل يونغ*

شكراً كارين . أولاً ، اسمحوالي أن أشكر المنظمين لدعوتي إلى هذا المؤتمر ، خاصة السيد سمير فرح ، أنا لن أتطرق إلى الموضوع بكامله ، ولكن سوف أخصص موضوعي حول وجهة النظر الأميركية أو الغربية . ولفهم هذه الوجة ، ولكي ندري أيضاً ما هي وجهة النظر الشرق أوسطية بعد الحادي عشر من أيلول ، رأينا الكثير من التغيرات ، ورأينا نشوء عبارة الإرهاب . أود اليوم أن أتطرق إلى ثلاثة مواضيع باختصار ، ولكن أظن أنها ضرورية جداً لكي نفهم نحن في الشرق الأوسط الإرهاب بعيداً عن كل الخلافات التي نشأت .

إن نظرنا إلى التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد الحرب الباردة ، قد نستخلص الكثير من الأفكار والدروس ، ويجب أن ننظر أيضاً إلى المسائل والقضايا في الشرق الأوسط . إن نظرنا إلى ما حصل في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية نرى أن المناقشات لازالت تتابع خاصة فيما يتعلق بالاستعمار الجديد . فبالنظر إلى تاريخ الولايات المتحدة ، جاءت هذه الحرب في وقت خطير جداً . ففي عصر «ريتشارد هاس» أي بداية التسعينات ، كانت الولايات المتحدة في

* صحافي ومحرر في جريدة الدايلي ستار في بيروت ، وكتب في العديد من الصحف والدوريات في الشرق الأوسط وأوروبا وأميركا .

حالة ضياع هذا ما قاله «هاس» ، وعنى بذلك أن الولايات المتحدة ، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، رأت أنه من الضروري أن تتعاطى مع بعض السياسات الخارجية بطريقة أخرى ، وبذلك حاولت أن تستبدل هذه السياسات ، ونرى كيف حاولت إدارة كلينتون أن تصل إلى تسويات في هذه المساومات الكينونية ، حاولت الحد من التدخلات العسكرية في الشرق الأوسط ؛ فحاولت أن تحاصر العراق وإيران .

وما نراه اليوم ، هو تدخل الولايات المتحدة في أماكن معينة من العالم كالבوسنة وكوسوفو والصومال ، والاستثمارات المتعددة الأطراف التي تراقبها أميركا خاصة في ما يتعلق بتوسع الناتو . ولكن أيضاً ، رأينا أن الولايات المتحدة تمسكت أيضاً بكل ما يتعلق بمصالحها الوطنية ، وبكل السياسات التي تؤمن هذه المصالح مثال على ذلك الشرق الأوسط . فلم تتمكن من إزالة كل الأنظمة الدكتاتورية . ولكي تتخطى بعض المسائل حاولت الولايات المتحدة ، أن تعزز وتدعم فتح أسواق جديدة في العالم ، وهذا مفهوم قديم في الولايات المتحدة ما أدى إلى السياسة المفتوحة في الصين في نهاية القرن ، ولكن أيضاً ، نرى أن الشعب الأميركي تمكن من أن يستوعب هذه التغيرات ، ربما لأنهم كانوا مطمئنين أن كلينتون ليس مغامراً في ما يتعلق بالعلاقات الخارجية وبالسياسات الخارجية . أما حين تولى بوش الرئاسة في العام ٢٠٠١ ، كان من المفترض أن تكون إدارته إدارة منغلقة خاصة ، وأنها تقليدية ولا تهتم كثيراً بهذه المغامرات في السياسات الخارجية . ويمكنني أن أذكر «كوندوليسا رايس» وغيرها ، كان موقفهم يقوم على أن بوش ليس لديه العلم الكافي بالسياسات الخارجية ، وأنه لا يهتم بالعلاقات الخارجية ولكن الحادي عشر من أيلول غير ذلك ، ففي لحظة بصر رأى الأميركيون سبباً لتعزيز السياسات الخارجية والعمل على المستوى الخارجي ، فهم يرون أن الإرهابيين هدفوا إلى قتل أكبر عدد من الأميركيين . ولكن نرى أيضاً ، أن هؤلاء كانوا يعيشون بالولايات المتحدة ولوقت طويل هذا ما أرعبهم في أميركا . ولكن أيضاً ، ما أرعبهم هو ردة الفعل الضعيفة بعد هذه الهجمة ، هجمة الحادي عشر من

أيلول ، قرأوا أن إدارة بوش تعلن حرباً على مبدأ غير ملموس ، ولم يفهموا هذا ، وحصل لغط كبير خاصة وأن مفهوم الإرهاب ليس واضحاً للجميع وهذا أثر كثيراً بمنطقة الشرق الأوسط . لذلك ، يجب أن نسأل أنفسنا إن كانت الحرب على العراق حرباً على الإرهاب ، لنفرض أن الحرب على أفغانستان كانت حرباً مشروعة - وبرايم كانت مشروعة - ولكن لننظر إلى الحرب على العراق هل الحرب على العراق هي تجسيد للحرب على الإرهاب؟ إن افترضنا ذلك جدلاً ، تفسير الحرب على الإرهاب جاء بطريقة ضيقة جداً . إن قلنا : إن هذه الحرب هي حرب على القاعدة ، أي أنها حرب على منظمة إرهابية ، لكننا فهمنا ذلك ، ولكن أعلن الحرب على منظمات أخرى كحماس أو الجهاد أو حزب الله في لبنان .

قد نتمكن من إعطاء بعض التبريرات للحرب على منظمة معينة ، ولكن الحرب على الإرهاب ، برأي بوش ، كانت الحرب على كل المنظمات مهما كانت ، سواء كانت ذات أهداف مقاومة أم لا . قام بوش بذلك لتأمين الأمن للأميركيين في بلادهم وخارج الولايات المتحدة ، ولكن ذلك لم يكن يقتضي تغييرات جذرية في الأنظمة في العالم . كما وأن هناك فلسفة أخرى نشأت عن إدارة بوش ، وأفكار جديدة تستهدف تغييرات جذرية وكبيرة . ولكي نفهم هذه المقاربة لا بد لنا أن نقتبس «ماكس بوت» وأقتبس منه وأقول : «يعتقد البعض أن الولايات المتحدة عليها أن تستخدم القوة عند الضرورة للمحاربة والدفاع عن مصالحها ليس فقط لحماية الديمقراطية ، ولكن أيضاً لأن نشر الأعمال الإرهابية يؤدي إلى جعل العالم مكاناً أكثر خطورة وهذا ما يقوله وزير الدفاع الأميركي» .

في الولايات المتحدة ، هناك من يعتبر أن هذا الرأي لا يمثل إلا الجزء الخامس أو الأصغر من إدارة بوش أو من الإدارة الأميركية ، ويفترض البعض ويناقش ليقول : إن الحرب يجب أن تتم على دولة إسرائيل وإرهابها على منطقة الشرق الأوسط .

دعوني أقول : إن هناك الكثير من الإسرائيليين ليسوا متعاطفين مع هذا الرأي . أود هنا أن اقتبس من «بوت» مجدداً ، وأقول : هؤلاء بعيدون كل البعد عن المصلحة الأميركية ، ففي العقدين الماضيين حصلت أمور في بورما وبولندا ، وتمت تدخلات كبيرة لقمع المسلمين في العراق والبوسنة وكوسوفو والصومال ، فإن اعتبرنا أن هؤلاء المحافظين الجدد يحاولون الدفاع عن إسرائيل ، فعلى الكثير من المواطنين العرب أن يتعمقوا في قراءات وجهات نظر أخرى لتبرير الحرب على العراق التي لا يمكن تبريرها بالنسبة إلى العربي .

الكثير من في الولايات المتحدة لا يمكنهم أن يتصوروا العلاقة بين الحرب على العراق والحرب على الإرهاب ، خاصة فيما يتعلق بتبعات الحادي عشر من أيلول ، للتعامل مع جهود الولايات المتحدة . فيما يتعلق بالسياسات الخارجية تجاه العرب ، يجب أن ندرس بعض الأفكار التي تقوم على أن الولايات المتحدة سوف تكون آمنة أكثر إن تدخلت في هذه المنطقة وجعلتها أكثر تقدماً .

هذا هو الرأي الأميركي ، وهناك آراء أخرى تقول : إن هذا يضع الولايات المتحدة في خانة الخطر ، وليس العكس كما يدعون ، خاصة وأنه في العالم العربي ليس هناك من وعي كبير لخطورة ومدى أهمية الحادي عشر من أيلول في رأي الأميركيين كسبب للقيام بهذه الحرب .

الحادي عشر من أيلول سوف يُنظر إليه كردة فعل لأي عمل مضاد للولايات المتحدة ، والبعض في الدول العربية يرون أن الحادي عشر من أيلول هو ساتر لأعمال إرهابية وإمبريالية جديدة ؛ لذلك أرى أن العالم العربي اليوم لن يتمكن من الوقوف في وجه المحافظين الجدد في الولايات المتحدة إن لم يعوا أهمية هذا الحدث التاريخي .

وأخيراً ، أود أن أقول لكم : إنه بالرغم من سقوط النظام في العراق ، سوف يوّد هذا السقوط ردات فعل مشابهة لاحقاً . فهذه الحرب على الإرهاب في المستقبل

سوف ينظر إليها الأميركيون على أنها حرب مستمرة لتغيير الأنظمة في العالم بهدف الحفاظ على الأمن الأمريكي ، ثم التكلم كثيراً عن استراتيجيات الأمن التي وضعتها إدارة بوش عام ٢٠٠٢ ، وما استرعى انتباه الجميع هو عبارات معينة ومقطعاً ورد فيها ، أقتبس : «حين ترى الولايات المتحدة أنها سوف تسعى إلى أخذ الأذى من المجتمع الدولي ، لن تتوانى عن اتخاذ أي خطوات لمنع أي خطر على الأميركيين في الولايات المتحدة وخارجها ، حتى من دون هذا الإذن ، وتحمل الولايات المتحدة هذه المسؤولية ، وعلى الدول التي تحمي بعض المنظمات ولديها بعض الأنظمة الدكتاتورية أن تكون مسؤولة عن أعمالها أيضاً» . هذا ما تقوله الولايات المتحدة ، وهذا أدى إلى الكثير من ردات الفعل ، وهناك أيضاً ، ما هو مصاد لهذه الفكرة ، وأقتبس : «لكي نحافظ على مبادئنا ، لن نستخدم العنف ، ولكن نود أن نحافظ على نظام القوة تحت ظل الحرية حيث إن كل الدول يمكنها أن تختار بنفسها التحديات التي تواجهها» .

وأقتبس من فقرة أخرى : «ما من دولة آمنة لوحدتها فكل المنظمات الدولية تحمي هذه الحرية والولايات المتحدة يجب أن تلتزم بكل هذه الحريات ، والناو ، وغيرها من المنظمات الدولية أيضاً» .

ما سمعتموه من الفقرتين اللتين اقتبستهما اليوم ، تتوافق عليه بالطبع . ولكن ، في الفقرة الأولى لا أظن أنكم توافقونها ، ولكن هذه الفقرات الثلاث وردت في الوثيقة نفسها وهنا نرى التناقضات . ما من ضمانات أن المحافظين الجدد سوف ينجحون في مناطق أخرى في العالم ، وهذا لا يؤكد أن الولايات المتحدة سوف تتدخل أكثر من ذلك . في الشرق الأوسط ، رأينا كيف أن بعض من جيش بوش والمحافظين الجدد قد انسحبوا الآن بعض الشيء ، خاصة وأن هناك اليوم انتخابات رئاسية في الولايات المتحدة .

الحرب على الإرهاب - أعيد - كانت ردة فعل للحادي عشر من أيلول ،

وبالإضافة إلى ذلك ، كانت بمثابة بذل جهد إضافي لتطوير العمل على السياسات الخارجية للولايات المتحدة ، إنهم يرون في المستقبل أن الحرب على الإرهاب ليست بحرب قصيرة الأمد ، بل إنها حرب طويلة الأمد ، ويجب أن تظل كل الأنظمة ؛ لكي نفهم الحرب على الإرهاب يجب أن نفهم أهمية المعاني التي كانت للحادي عشر من أيلول بالنسبة للأميركيين .

وأخيراً أيضاً ، من الضروري أن نفهم أن الحرب على الإرهاب هي بمثابة أمور مختلفة لإدارات مختلفة ، حتى لإدارة بوش الثانية . السياسات تُشكّل ضمن إطارات ومواقف وظروف معينة ، وهذه الظروف تختلف وتتغير مع مرور الوقت .

جوهـر «الحرب على الإرهاب» في السياسة الخارجية ينتقل إلى السياسة الداخلية

د . جان بول شانيولو*

أعتقد أننا استمعنا للتو إلى عرض لامع حول الاستراتيجية السياسية للخارجية الأمريكية . أنا أنظر من منظار خارجي للولايات المتحدة ، ومن منظار أوروبي مراقب ، و حول هذه المسألة أقول في مستهل كلامي ، إنه استناداً إلى تأويلي الخاص وتفسيري للأمر ، لاحظت حصول تغيير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية .

وتلك السياسة الخارجية ، إنما تقوم على أسس أيديولوجية متماسكة ، وهذه السياسة تعززت وترسخت واكتسبت شرعية إضافية منذ الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ، إلا أنها رُسمت قبل ذلك ، ومثلاً في اتخاذ عدد من التدابير وزادت الحاجة إليها بنظر الأميركيين بعد الأحداث المروعة التي عصفت بالعالم .

بالنسبة إلى السلاح النووي مثلاً ، فحين تم التوقيع على اتفاقية حظر التجارب النووية ، فإن الأكثرية الجمهورية في العام ١٩٩٩ رفضت المصادقة عليها الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في زعزعة هذا الاستقرار في الجهد التنظيمي المتعلق بتنظيم كل ما يتصل بالسلاح النووي .

وفي إطار بناء العقيدة الأمريكية التي تستوحي من السياسة الخارجية الأمريكية ،

* أستاذ جامعي وعميد كلية الحقوق في جامعة سيرجي - بونتوار ، ومحرر فصلية Confluences en Méditerranée - باريس .

فقد أفضت إلى أمور قد تبدو غير مفهومة بالنسبة إلى البعض . وإذا ما حاولنا أن نتحدث عن الحرب ضد الإرهاب ، وقد استعيرت تلك الصيغ التي يستعملها جورج بوش حيث يقال إن الأميركيين وجدوا ضالتهم لمكافحة الإرهاب . وهذه العقيدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب سأتعرض لها في مداخلتني انطلاقاً من نقاط أربع واستناداً إلى المنطق الذي مفاده أن الأميركيين ينتقلون من فكرة قد تكون جيدة للوهلة الأولى ، إلا أنها تؤول في نهاية المطاف إلى أمور لا تُحمد عقباه .

إذاً ، المطلق هو هذه الفكرة التي تعتمدها الولايات المتحدة وإدارة بوش : ومنها أن العدو الخطر والألد هو الإرهاب . وهذا يعود بنا إلى عدد من النصوص التي وقعها المحافظون الجدد ، وهي أفكار تتعلق بعملية لم تُنجز بعد ، وتكمن في رأيي في القول أن هذا العمل قد يفضي إلى قتل أبرياء لأسباب وأهداف سياسية ، وبالتالي ، فإن أي قضية لا تبرر مثل هذا العمل ، وهذه المقولة يمكن أن نقبلها . وصحيح أن الاعتداءات الانتحارية أو العمليات الانتحارية التي تقوم بها حركة حماس هي قابلة للإدانة من الناحية المعنوية ، وهي مؤسفة من الناحية السياسية ، لأنها بذلك تلعب لعبة يستفيد منها شارون في نهاية المطاف . أما الصعوبة ، فتكمن في أن هذه المقولة التي هي شرعية بنظري تخلف سلسلة من التناقضات ، والتناقض الأول هو ما ذكره الدكتور علي فياض أمس وهو الخلط بين المقاومة والإرهاب ؛ فإذا ما استطعنا أن نعزل مفهوم الإرهاب وحصره في نقطة ، فالمقاومة التي يمكن أن يبديها الفلسطينيون حيال الجهود ، فهذه المقاومة لا تمت بصلّة إلى الإرهاب وهي مقاومة للاحتلال . وإنما في المنظار الأميركي نجد نوعاً من المزج والخلط الدائم بين هذه المفاهيم ، الأمر الذي يثير مشكلة إضافية وهي أن هذه النظرة للأمور إنما تنفي أي تعقيد أو خصوصية للنزاعات والعنف ، ما يعيدنا إلى مسألة المفاوضات ، بتعبير آخر في إطار مثل هذه المواجهة قد تبتق فسحة للتفاوض ، بالنسبة إلى القاعدة على سبيل المثال لا مجال للتفاوض ، أما بالنسبة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني ، فمما لا شك فيه أن فسحة التفاوض موجودة

وبكثرة إن جاز التعبير ، ودولة إسرائيل هي دولة معترف بها دولياً ، وبالتالي ، ففسحة المفاوضات بالتأكيد موجودة .

بالتالي ، لا يمكن أن ننظر بشكل مبسط جداً إلى المصالح المختلفة ، وإذا ما تشبث كلُّ برأيه فإن ذلك يؤدي إلى دحض أو رفض فكرة التفاوض ، ما سيدخلنا أكثر فأكثر في دوامة العنف .

إن مقتل الأبرياء لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار ، أيًا يكن مفتعل مثل هذه العمليات التي تؤدي إلى مصرع الأبرياء ، ولا يمكن أن يتأتى ذلك من أي مجموعة سرية أو حتى من جانب جيش نظامي . فهذا الأمر مرفوض ، ولا بد من اعتباره وإدراجه في خانة الأعمال الإرهابية . إذًا ، هذا يشكل نوعاً من أنواع الإرهاب حين يتعرض المدنيون للقتل .

هذا ما يعود بي كذلك إلى الفكرة التي انطلقت منها ، وهي أن فكرة مكافحة الإرهاب على مشروعيتها قد تفضي إلى نوع من التناقضات والمغالطات إلى سياسة الكيل بمكيالين ، بالإضافة إلى ما تقدم بالنسبة للولايات المتحدة . فالإرهاب يؤدي بها إلى ضرب الدول التي تدعم وتقدم المساعدة للإرهاب والتي تستضيف أو تؤوي هؤلاء الإرهابيين .

وبالتالي ، فبعض الدول كسوريا وإيران وليبيا كانت فيما مضى من الدول التي آوت بعض الجماعات الإرهابية . أما الأمور فقد تغيرت اليوم ، ولسنا هنا بصدد تحليل هذه المسألة نظراً لضيق الوقت ، إلا أنها مسألة بحاجة للتحليل عن كثب ، وذلك يدفعنا إلى طرح بعض الأسئلة الجوهرية التي يحاول الأميركيون الإجابة عليها ، ولكن وفق نظرتهم هم للأمر وانطلاقاً من التماسك الأيديولوجي الذي تتسم به عقيدتهم . فإذا ما فكرنا في مسألة من يحدد الدول التي تساند الإرهاب ، فالأميركيون سيجيبون لا محالة أن عليهم هم كأميركيين أن يحددوا تلك الدول المساندة للإرهاب ويكشفوا النقاب عنها .

إذاً ، في مرحلة أولية قد يبدو أن الحرب على الإرهاب مسوغة بفعل الدفاع المشروع ، إلا أنه بعد انقضاء فترة يتبين أن ذلك يحدث خلافاً في العلاقات الدولية ، وعندما نفكر ونفهم في مشروعية الاعتداء على أفغانستان ؛ لأنه كان ثمة عناصر وجماعات على صلة بتنظيم إرهابي ، فماذا عن باكستان التي تتحمل كذلك مسؤولية على صعيد نشر السلاح النووي وكذلك العراق ؟ ، لا سيما وأنه تبين أنه لا صلة للعراق بتنظيم القاعدة إلا أنه وجد للعراق ذريعة ، وهي وجود أسلحة الدمار الشامل ! إذاً ، هذه المسائل كلها تتعلق بترتيب العمليات ، وقد لفتتني إحدى جمل «كونداليسا رايس» في محاولة تبرير العقيدة الأميركية ، وقد قالت ذلك بكل بساطة وبشكل ملفت : «عندما يتواجد ثعبان أو أفعى في ساحة البيت لا ينبغي أن نكتفي بشن هجوم عليه بل ينبغي سحقه» .

من هنا ولادة هذا المفهوم ، مفهوم الحرب الوقائية . وبرأيي ، إن ذلك يفضي إلى نوع من القطيعة مع ما يشكل بنية ونسيج العلاقات الدولية ، وهذا أمر خطير .

فكرة إضافية أود التوقف عندها وهي أن جوهر النضال ضد الإرهاب ، سواء تعلق الأمر بالسياسة الداخلية أو الخارجية هو نفسه ، إلا أن هذه الطريقة طريقة التعميم قد تكون مصيبة ؛ لأن التهديد قد يأتي من أي مكان ، إلا أنها تنطوي على جوانب مرفوضة ويصعب تقبلها . وهنا أضرب مثل التمييز الذي يقوم به الأميركيون أو يمارسه الأميركيون حيال الآخرين . فلدينا الأميركيين من جهة ، وكتلة أخرى من الجانب الآخر ، وأعتقد أن الفرنسيين يعرفون عما يتحدثون حين تُذكر عملية التمييز ؛ لأنهم هم أيضاً ممن طالهم مثل هذا التمييز الأميركي ، وبالتالي ، فالأميركيون يقعون أحياناً في نوع من «السوريالية» إن جاز التعبير ، وبالتالي ، فحين يتعلق الأمر بالمسلمين ، هنا تزداد الأمور تعقيداً ، وكذلك يزداد التباعد ، ما يجعلنا نقول : إننا نتخبط في وضع صعب سيفضي إلى نوع من الهشاشة في العلاقات الدولية . برأيي ، إن كل ذلك ممكن أن يفضي إلى آثار تنقل العدوى إلى دول أخرى .

بالنسبة إلى التمييز ، فمثلاً النقاش حول ارتداء الحجاب في فرنسا والذي يستند إلى منطق آخر ، إلا أنه قد يُشوه فعل هذه الاعتبارات الأيديولوجية . إذاً ، فيما يتعلق بمفهوم مكافحة الإرهاب ، فهو وثيق الصلة بالفكرة التي طالما ردها بوش ، وهي أنه من ليس معنا فهو ضدنا أو عدونا ، وهذا ما يجعلنا نعرف الكثير عن المنطق الأميركي ، علماً بأن مثل هذه النتيجة تفضي إلى نتائج وآثار خطيرة للغاية . فبالنسبة إلى بعض الأنظمة نرى هذا الموقف الأميركي يؤدي إلى أنه عندما يكون المرء في المعسكر الأميركي ، فإنه يستطيع أن يسوّل لنفسه كل شيء ، وفيما يتعلق بروسيا مثلاً وبالنسبة إلى «بوتين» فهو في عرضه لوضع الشيشان يجد تبريراً رائعاً لما يقوم به بحجة مكافحة الإرهاب . إذاً ، إنه تأثير قد يوفر فرصة ذهبية بالنسبة إلى العديدين ممن يريدون تحقيق مآربهم الشخصية فيتذرعون بمكافحة الإرهاب . والأمر سيان بالنسبة إلى شارون الذي يصول ويجول في فلسطين ، كل هذا بفعل تلك السياسة الأميركية التي روجتها أمريكا ، وأنا لا أرى تغييراً وشيكاً في المستقبل القريب لتلك السياسة . وعليه ، أعتقد أنه ما من شيء يبعث على التفاؤل ، وبالتالي ، فإن الوضع في فلسطين قد يستمر وستستمر معاناة الشعب الفلسطيني .

لا بد إذاً من فهم خلفية الموقف الأميركي المتعلق بمكافحة الإرهاب . باختصار ، أقول : إنه في هذه الفكرة نوع من الشرعية ، إلا أن هذا الأمر أفضى إلى تغذية الكثير من الإحباطات والكثير من الضغائن . وأود أن أشدد على الآثار التي تتجلى بزعة الاستقرار جرّاء تلك السياسة الأميركية وتلك النظرة الأميركية . وتجدر الإشارة إلى أن إدارة بوش قد خرجت من عدد من المعاهدات الأساسية والجوهرية ، وهي معاهدات كانت ترمي فيما ترمي إليه إلى المساهمة في تنظيم العلاقات الدولية . وبالنسبة إلى المعاهدة التي كانت مضادة للصواريخ ، فإن بوش قد طور الدروع المضادة للصواريخ ، وإن الأكثرية الجمهورية في العام ١٩٩٩ قد رفضت المصادقة على معاهدة الحظر التام للتجارب النووية ، فكل ذلك يمكن أن يؤدي إلى عرقلة الكثير من المشاريع ، ولا سيما

بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية . ويمكن أن نفكر بما قامت به كذلك فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية وقد خرجت كذلك من بروتوكول «كيوتن» إلى ما هنالك ، والقائمة طويلة جداً ، وهي تساهم في شرح الموقف الأميركي الذي ، كما سبق وقلت ، أدى إلى إحداث خلل في العلاقات الدولية . برأيي ، ثمة طريق أخرى يمكن أن تسلك وإن مبدأ مكافحة الإرهاب على مشروعيته ، كما قلت ، لا يبرر الكثير من الخطوات التي اتخذتها أمريكا .

وبالتالي ، لا بد من السعي إلى إيجاد حل عادل ودائم للنزاع العربي الفلسطيني من خلال - وهذا ما يريته الأميركيون - توفير دولتين دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية ، والكلام على الكيان الصهيوني هذا يعني إضافة مأساة جديدة إلى مآسي الفلسطينيين وما أكثرها .

حوار مفتوح

د. الشيخ عبد الله حلاق

سؤال للدكتور يونغ : لأن أمريكا لا تريد إمارة أو دولة تعتمد الإسلام كمنهج حياة ، ولهذا نراها حتى اليوم تسعى لمحاورة الجمهورية الإسلامية في إيران . ثانياً إن أمريكا تعتبر العراق ودول الخليج منطقة حيوية لاقتصادها المعتمد على البترول ، وقد ظهر جلياً أن مبرر الحرب هو سلاح الدمار الشامل الذي لم تجده أمريكا وبريطانيا حتى اليوم في العراق؟! .

ملاحظة بالنسبة للأستاذ «جان بول» فيما يتعلق بالعمليات الاستشهادية ، فهي شرعية من أجل مواجهة الإرهاب على الشعب الفلسطيني ، فهل المطلوب أن تستمر إسرائيل بذبح الشعب الفلسطيني لسنوات والعالم الغربي يتفرج ، ولا يحرك ساكناً ، ويأتي الرد على هذه المجازر يُعتبر لدى الغرب إرهاباً؟ هذا المنطق هو منطق تمييزي لصالح المعتدي ضد المعتدى عليه . مسألة ثانية مسألة الحجاب في فرنسا والقرار الفرنسي هو اعتداء على الحرية الشخصية للمسلمين في فرنسا ، لأن الحجاب ليس إشارة بل فريضة دينية تنفذها المرأة المسلمة ، فكما أن فرنسا تعطي الحرية في التعري والإباحية عليها أن تعطي الحرية للمرأة المسلمة في الستر والعفاف!! .

مايكل يونغ

فيما يتعلق بالحادي عشر من أيلول ، بأنه استخدم كمبرر لحرب تم الاستعداد لها قبل ذلك . أنا أعلم بهذا الرأي لكن لا أوافقكم عليه ؛ لأن هذه النظرة تعني أن الحادي عشر من أيلول كان مخططاً كبيراً ربما يهدف إلى تبرير ما قد يكون سياسة خارجية أميركية توسعية ، وإن كان الحادي عشر من أيلول ليس بمخطط كبير ، هذا يعني أن

الولايات المتحدة لم تخطط لعملياتها في أفغانستان وفي العراق ، ومن ثم استخدمت الحادي عشر من أيلول كمبرر لها . حتى ولو كان ذلك صحيحاً فإن ذلك لا يفسر لنا مدى فجاعة هذا اليوم الأليم في التاريخ . لنقل إنها كانت إدارة توسعية ، نعم ، هناك بعض الأفراد الذين ينتمون إلى الإدارة الأميركية الجديدة الذين أخذوا هذا اليوم كمبرر لتوسعهم ، ولكن لم يكن ذلك بالمبرر لحرب تم التحضير لها . أما في الحرب على العراق ، أنا لا أعتقد أن إدارة بوش كانت قد حضرت ، أو خططت لهذه الحرب من قبل ، ولكنني أتوافق معك فيما قلته ، بأن هناك البعض ممن استغلوا هذا الوضع واستغلوا الحرب على الإرهاب لسياسات استعمارية جديدة . أما فيما يتعلق بدخول الولايات المتحدة إلى العراق والمنطقة ، بسبب أهداف اقتصادية ، لأن المنطقة منطقة حيوية ، رأيي أن هناك بعض ممن في الإدارة الأميركية رأوا في العراق فرصة للسيطرة على أحد أهم احتياطي للنفط في العالم ، ولكن ، لا أعتقد أن هذا هو السبب الأساسي والرئيسي ، ولكن أوافق أن هناك البعض اعتقدوا ذلك .

هناك الكثير من الأسباب التي أدت للدخول إلى العراق ، وان كل من في الإدارة الأميركية كان لديه سبب مختلف ، وان بوش لم يتمكن من تحديد هدف واحد فكان لديه الكثير من الأهداف والأسباب التي تحيط به . وبذلك أصبح هناك حرب على العراق بسبب جداول أعمال كثيرة ، وأسباب متعددة ، ربما تهدف إلى تغيير الولايات المتحدة ، وربما هناك سبب آخر بالفعل يود أن يغير المنطقة ليجعلها أكثر أمناً للولايات المتحدة . الكل يعتقد أنه يعلم السبب والجواب الرئيسي . أتى كل هؤلاء الأفراد واجتمعوا حول العراق وحول الحرب على العراق ، ولكن كلاً منهم كان لديه سبب معين لهذه الحرب . لا تنسوا أن الولايات المتحدة كانت موجودة في الخليج وفي العراق قبل الحرب على العراق . أما النقطة الأخيرة ، كما أظن ، كانت تتعلق بالعمليات الاستشهادية ، لا أظن أن هذه المسألة متعلقة مباشرة بالحرب على الإرهاب .

حسن البناء

أود أن أرد على «جان بول شانبولو» لجهة أن الإرهاب مشروع ، هذه النقطة ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار بأسلوب أكاديمي ، علمي محض ، تتدخل فيه بعض السياسات لشرعنة الحرب على الإرهاب . وللأسف الخطأ كان في عنوان الندوة الحرب على الإرهاب ، هذه ليست حرباً على الإرهاب ، بل حرب على الحقول النفطية في العالم . سأضرب مثلاً لذلك ، منطقة بحر قزوين تتمتع باحتياطي نفطي لدرجة أن السائل النفطي موزع في شوارع أذربيجان على الأرض ، وقام «مارسكين» الملياردير اليهودي - بمد خط أنابيب نفطية من أذربيجان - في منطقة القوقاز إلى تركيا فأوروبا ، وأيضاً الحقل النفطي الذي فقدته الولايات المتحدة في العراق . كان لا بد أن تستكمل التبعية والهيمنة على المناطق النفطية في منطقة الخليج ، فقامت بشن الإرهاب ومشروعية الحرب على الإرهاب ، ولكن هي الحرب على النفط . وأذكرك بقول رئيس الجمهورية الفرنسي حينما اتهم الرئيس الأميركي بالوقاحة ؛ لأن الناقلات النفطية حينما خرجت من العراق متوجهة إلى فرنسا منعها الأسطول الأميركي ، وحصلت مشادة بين الرئيس ديغول وبين الرئيس الأميركي حول إعاقه خروج الناقلات النفطية من العراق ، لأن النفط العراقي ٨٥٪ منه كان يتجه إلى فرنسا وألمانيا وروسيا والصين .

جان بول شانبولو

إنه نقاش لا نهاية له ، فيما يتعلق بشرح العلاقات الدولية ، لا يمكن أن ننظر فقط إلى عامل واحد يُعتبر هو نفسه العامل المخصب الوحيد لما يحصل .

بالطبع ، ما يتعلق بالنفط قد نكون ميّالين إلى الأخذ به ، لكن هذا قد يوقعنا في مطب ؛ لأن ذلك لا يعني تغاضياً عن تعقيد المسألة التي تنطوي على جوانب دبلوماسية وسياسية بهذا الحجم . وأعتقد أنني أشاطر مايكل يونغ الرأي القائل بأنه لا بد من فهم جملة من العوامل ، وأن لا يقتصر الأمر على عامل واحد .

فيما يتعلق بارتداء الحجاب ومنعه في فرنسا ماذا عساني أقول : بشكل مقتضب ، رأيي في هذه المسألة أن طبقتنا السياسية أبدت نوعاً من التعامي ، إن جاز التعبير ، سواء تعلق الأمر باليمين أو اليسار . أعتقد بأن هذا الموضوع قد لُوِّث بالكثير من الاعتبارات الخارجية وبنقاش حاد ، حين يتعين الكلام على النزاع العربي أو الفلسطيني - الإسرائيلي ، وعندئذ تختلف الأمور . وإذا ما تابعتم ما حصل في فرنسا فإن اللجنة التي كلفت مهمة التفكير ملياً في هذا الموضوع ، انكبت على التفكير فعلياً ، ولكن برأيي قد خضعت لنوع من التحديد المسبق من الخارج والداخل ، علماً بأن اللجنة تضم أشخاصاً لامعين كانوا يأملون ضرورة الأخذ بالاستنتاجات التي ستتمخض عنها أعمال اللجنة ، إذ توهم هؤلاء الأعضاء بأنه سيؤخذ باستنتاجات اللجنة ولكن لم يؤخذ إلا بعنصر واحد ، وبالتالي ، ما كان يجدر به أن يكون تفكير في عملية الاندماج بدا في نهاية المطاف وكأنه اختصر على معالجة موضوع ارتداء الحجاب في المدارس . أعتقد بأن هذا أمر سلبي جداً لأنه سيؤثر سلباً على المسلمين ، وهو غير مفيد لأن هذا القانون بحسب رأيي المتواضع لم يفض إلا إلى المزيد من التعقيدات والمشاكل ، وكان يمكن حل هذه المعضلة بطريقة أخرى ، وكان يفترض أخذ جملة من التدابير الأوسع مدى والأشمل .

أعود فأقول : إن هذا الموضوع وثيق الصلة بموضوع الإندماج في بلدنا ، ولكنني أشدد على أن هذا الإندماج حقق فشلاً ذريعاً على ما يبدو للأسف .

نبيل عبد الرحمن

هذا الحوار الذي نعيشه في هذا المؤتمر جميل ، والحوار الإسلامي الأوروبي مطلوب أن يُعقد فيه أكثر من مؤتمر وأكثر من جلسة لأن المحاور كثيرة .

سؤالي للسيد «مايكل يونغ» : هل تعتقد أن حرب أمريكا وسياستها في الشرق الأوسط مرتبطة بهؤلاء المحافظين الجدد الموجودين الآن ، أم أنها من ثوابت السياسة الخارجية ، بمعنى أنه حتى لو جاء بعد ذلك ديمقراطيون إلى الحكم هل يمكن أن تتغير

هذه السياسة؟ ثم ألا ترون أن سياسة أمريكا الخارجية سوف تصب في النهاية وتجعل أوروبا رهينة لها ، وستضعها وتجعلها تابعة ولو اقتصادياً لأمريكا بعد نجاح أميركا في السيطرة على منابع النفط في العالم؟ .

مايكل يونغ

فهمت أن السؤال حول السياسة الأميركية المتبعة ، إن كانت سياسة المحافظين الجدد أو كانت سياسة خارجية عامة للولايات المتحدة وإدارة بوش . رأيي أن الحرب على الإرهاب هي ليست سياسة جديدة يتبعها هؤلاء ، وأنها تغيير في السياسات الخارجية للولايات المتحدة . أرى أن هؤلاء المحافظين الجدد رأوا بعض الثغرات ، وحاولوا أن يستغلوها للتوصل إلى أهدافهم في الشرق الأوسط وخارج الشرق الأوسط ، إن كان في إيران أو دول أخرى في العالم .

وأشير هنا إلى أن الحرب على الإرهاب لا تعني سياسة المحافظين الجدد ، حتى وإن كان هناك أداة جديدة غير إدارة بوش سوف يكون هناك حرب على الإرهاب ولكن الأساليب قد تتغير .

محمد عمر / «الإخوان المسلمون»

عندي سؤالان ، أولاً للدكتور «يونغ» : تكلمت عن الإرهاب ، ونسمع دائماً الكلام عن الإرهاب بكل مجالاته ، ويُخصّص الإرهاب في مناطقنا ، نحن قد نشترك معك في هذه الرؤية في بعضها ، أو لا نشترك . المهم تكلمت عن الإرهاب ولم تتكلم عن الجذور ، هناك جذور للإرهاب . ألا تعتقد أن الظلم الحاصل على المنطقة من قبل السياسات الغربية سواء كانت أميركية أو أوروبية وخصوصاً في القضية الفلسطينية وآثارها وتبعاتها هي التي أنتجت هذه المسميات؟ .

بالنسبة للدكتور «جان بول» ، قلت : إن قتل المدنيين سواء قامت به مجموعات أو قام به جيش هو إرهاب ؛ فلماذا نسمع دائماً بشأن أي عمل عسكري إذا حصل هناك

عملية ضد إسرائيليين يكون هناك إدانة ووصم بالإرهاب ، وشجب من قبل كل العالم دون استثناء . أمّا إذا قام الجيش الإسرائيلي بقتل مدنيين - وأنت قلت جيش - في فلسطين فلا نسمع أي شجب ، بل وصل الأمر الآن إلى تأييد من قبل الإدارة الأميركية لهذا الأمر؟! .

جان بول شانيولو

السؤالان يرتبط أحدهما بالآخر . أن يكون انتهاك فاضح للعدالة بحق الفلسطينيين ، فهذا ما لا يختلف عليه إثنان ، والفلسطينيون على غرار أي شعب آخر لهم الحقوق نفسها التي تعود للشعوب جمعاء ، وانعدام العدالة هذا يبرر بالطبع المقاومة المشروعة ، وهنا يندرج السؤال الثاني ، حيث أقول : إنني لا أعتقد أن المقاومة الفلسطينية بإمكانها أن تبرر اللجوء إلى كل الوسائل . وبرأيي لا يمكن قتل الأبرياء تحت أي تبرير . ومن الناحية السياسية ، فمروان البرغوثي - الذي لطالما التقيته كان يقول : إن هذه المقاومة تواجه مصاعب في غزة والضفة الغربية ضد المستعمرين والجنود الإسرائيليين . وبرأيي ، فإن وقع وتأثير هذه المقاومة في أنحاء العالم كان له أصداء أفضل بكثير بالنسبة للعالم . وهنا أنوّه ، بأن ما تقوم به حماس للأسف يشوه هذه المقاومة ويضر بها نوعاً ما ، وهذا ما يؤثر سلباً على الأصداء العالمية لهذه المقاومة .

وبالتالي ، فأنا أعتبر أن هذا التنظيم هو شريك في المسؤولية عن دوامة العنف التي يعيشها الفلسطينيون منذ سنوات .

مداخلة أحد الحضور

حول ما طرحه د . حلاق ، حول الحجاب في فرنسا ، نحن نتمنى على المتكلمين باسم المسلمين أن يتوقفوا عن الضغط على فرنسا ؛ لأن مسألة الحجاب التي طُرحت في فرنسا إنما هي لعبة انتخابية ضد جاك شيراك . فجاك شيراك إما أن يوافق على مسألة الحجاب فسيقول له فريق فرنسي أنت أسلمت الدولة ، وإما أن يكون ضد

الحجاب فسيقول له المسلمون أنت ضدنا ، فسيقع في فخ وهو بين أمرين أحلاهما مر .
أما بالنسبة «لمايكل يونغ» ، لماذا يستبعد مسألة المخطط المسبق للحادي عشر من
أيلول ، وكثير من الخبراء قالوا بذلك ؟ . وقرأنا حتى لجنرالات متقاعدين في الجيش
الأميركي ، وأيضاً المسلمون حتى الآن ليسوا مقتنعين بأن مجموع الذين ذُكر اسمهم
لديهم هذه القدرة على تفجير المركز التجاري ، أو الهجوم على نيويورك ، والأشرطة
التي نُسبت لبن لادن تبين أنها مدبلجة ؛ لأنه إن كان بن لادن هو وراءها لاستطاع أن
يعطي إسماء واحداً مخالفاً للإعلام الأميركي ، لأن من يراقب الشريط هو موافق تماماً لما
قاله الإعلام الأميركي . الشريعة الإسلامية لا تبيح تفجيرات ١١ أيلول ، وليس هذا من
قيم المسلمين ولا يُقارن هذا بما يحصل في فلسطين . هذه نقاط أساسية لذلك ، أتمنى
منه أن يجيب هو ، لم يستبعد المخطط المسبق ؟ .

وأنا كباحث سياسي أظن ، أن الباحثين السياسيين في أمريكا سيرفعون الصوت ،
ويقولون :إن أمريكا تمددت إلى خط كل الأمم السابقة التي انهارت . علماء السياسة
سيقولون :إن هناك تمداً ليس من مصلحة أمريكا ، وليس بالضرورة أن المسيطر
عسكرياً هو القوي وهذه قضية أساسية .

مايكل يونغ

أنا لست خبيراً في هذا الموضوع ، ولكن أعلم أن العمليات الاستشهادية التي
تحصل في فلسطين تعتبر شرعية ؛ فيمكن لأي غريب أن يقارن بين الاثنين . نحن نعتقد
أن ما يحصل في فلسطين هو شرعي إسلامياً ويعتبر مقاومة .

إبراهيم الموسوي / صحافي - تلفزيون المنار

أشكرك لأنك ألقى الضوء على كثير من الأمور ، خاصة وأنا كنا ننتظر هذه
الأجوبة ، بعض المسائل التي يجب أن نتوافق عليها هي العبارات المستخدمة وتحديداً
فيما يتعلق بالأمور العلمية والفكرية ، التعابير والتعريفات هي مهمة .

نحن ما نَعْرِفُ به الإرهاب قد يكون مختلفاً عما أنتم تعرّفونه ؛ فأنتم تسمون الأعمال في فلسطين أعمالاً إرهابية ، ونحن نعتبرها مقاومة وهي مقاومة ، الأوروبيون لا يساعدون الفلسطينيين .

ما أود قوله هو : إننا لا يمكن أن نتناقش في التعابير ، لا يجوز أن نجلس ونتقد ما يفعله بوش أو ما يفعله آخرون . إن العمليات الاستشهادية هي مشروعة لأنها مقاومة ، وليست إرهاباً . أما فيما يتعلق بالحادي عشر من أيلول فهي إرهاب وليست مقاومة .
نعم معك حق علينا أن نحدد التعاريف .

مداخلة أحد الحضور

في البداية ، أود أن أقول إن كل منهج عالج به مايكل يونغ استراتيجية الولايات المتحدة أنا لا أوافق عليه . أريد أن أحصر ما أود قوله بسؤالين : أولاً ، لم تعرّف أميركا رسمياً ما هو الإرهاب؟ . إذا كان الإرهاب هو المركز الذي يحرك كل سياساتنا لماذا رفضت عقد مؤتمر دولي ، سواء من خلال هيئة الأمم ، أو خارج هيئة الأمم لتعريف الإرهاب؟ ، لماذا إن كان هذا الموضوع بكل هذه الأهمية ، لا يُعرّف الإرهاب؟ .

ثانياً ، بالنسبة للسيد (جان بول) هل توافقون على اقتراح حماس على تجميد المدنيين في الصراع على أرض فلسطين وحصره في القتال بين المقاتلين؟ .

مايكل يونغ

يمكن للولايات المتحدة أن تأتي بأي تعريف وتطبقه ، وهذا لا يعني أنه سيكون هو التعريف الصحيح ، خاصة أن التعريف الذي تستخدمه الولايات المتحدة اليوم للإرهاب هو تعريف الأمم المتحدة . قلت سابقاً : إنه منذ أربع سنوات لاتزال الأمم المتحدة تبحث عن تعريف الإرهاب وإلى الآن لم تجد هذا التعريف ، نحن نشن حرباً على أمر غير محدد وغير معرف ولن أدخل في سجال معك هنا .
أنا أنتقد الولايات المتحدة وأقول : إن هذا الأمر كان غامضاً .

جان بول شانيولو

فهمت السؤال ، لكن ما كنت أعرف أن حماس تقدمت بمثل هذا الاقتراح . منذ سنوات لم تتخذ حماس مثل هذا الموقف ؛ لأنها كانت تقوم بشكل مطّرد ومنتظم بالعمليات ، وأعتقد أن الوضع منذ ٢٠٠١ وحتى قبل ذلك لو استعرضنا العمليات لوجدنا أن أغلب هذه العمليات جاء ضد المدنيين الإسرائيليين الأمر الذي أسهم في إفشال مفاوضات عملية السلام .

كارين كنيسل

شكراً لكم جميعاً .

الفصل الثاني

مواقف إسلامية

رئيس الجلسة: كارين كنيسل

المحاضرون:

د. محمد عبد الملك المتوكل

ظفر الإسلام خان

د. هبة رؤوف عزت

الإسلام والآخر

د. محمد عبد الملك المتوكل*

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المؤتمر الهام هو :

ما هي المشكلة القائمة بين عالمنا الإسلامي والعالم الأوروبي؟

هل هي مشكلة ثقافية؟ أم مشكلة دينية؟ أم مشكلة سياسية؟ أم مشكلة اقتصادية؟ .

أم هي تراكمات تراث من الصراعات المتخلفة ما زلنا جميعاً نستجر آلامها وأحزانها؟ .

أم هي مشكلة مركبة من كل تلك العناصر ونحن ننفعل بها مجتمعة دون تحديد دقيق لمصدر الألم الذي نحس به ودون وعي بسبل العلاج؟ . .

هذه الضبابية في تحديد مصدر الألم وأساس المشكلة يجعلنا- في معظم الأحيان- نلقيها على نص واحد- هو في الغالب- العنصر الديني حتى ليبدو لو أن العالم الإسلامي تحول إلى عالم مسيحي ، أو تحولت أوروبا إلى عالم مسلم فإن المشكلة تزول ، ويتحول الصراع الدامي إلى مودة ورحمة وتعاون .

لكي لا نجعل الدين مشجباً من قبل القوى المتطرفة في العالمين الإسلامي

* مؤلف وأستاذ العلوم السياسية جامعة صنعاء ، المنسق العام للمؤتمر القومي - الإسلامي .

والأوروبي سوف أحاول في عجالة أن أناقش موقف الدين الإسلامي ممن يختلفون معه في العقيدة وسيكون مرجعي الأساسي هو القرآن الكريم والذي هو المرجع الأساسي للدين الإسلامي .

أولاً: نظرة الإسلام إلى وحدة بني البشر:

علمنا الإسلام أن الجنس البشري واحد ، وأن الناس جميعاً عيال الله ، وأن أحبهم إليه أنفعهم لعياله . وأوصانا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة الوداع : «يا أيها الناس إن ربكم واحد ، وأن أباكم واحد ، ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا أعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى» .

لقد جاء الإسلام - كما قال السيد محمد قطب - : «ليقرر وحدة الجنس البشري في المنشأ والمصير ، في الحيا والممات ، في الحقوق والواجبات أمام القانون وأمام الله ، في الدنيا والآخرة لا فضل إلا للعمل الصالح (. . .)» . وإذا اتفنى أن يكون فرد أفضل بطبيعته من فرد فليس هناك جنس أو شعب هو بنشأته وعنصره أفضل .

يقول الله تعالى : ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء﴾ (النساء / ١) . إذن ، أصل البشر واحد ، أخوة في النسب ، متساوون في الأصل والنشأة .

ثانياً: طبيعة العلاقة بين البشر:

هؤلاء البشر الذين جاؤوا من نفس واحدة وأب واحد كيف يجب أن تكون العلاقة بينهم؟ .

يعلمنا الإسلام أن العلاقة بين بني البشر يجب أن تكون علاقة تعارف وتآلف وتكامل ، لا علاقة تفاخر وتناكر ، وسخرية قوم من قوم ، ونساء من نساء ، يقول الله تعالى : ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم﴾ (الحجرات / ١٣) ، ويقول الله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا

يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكنَّ خيراً منهنَّ ﴿الحجرات / ١١﴾ .

والتعاون الذي يأمرنا الله به هو تعاون على العمل الصالح لا تعاون على الإثم والعدوان . يقول الله تعالى : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ (المائدة / ٢) .

ثالثاً: التعامل مع الآخر المختلف:

ارتكزت تعاليم الإسلام في طريقة تعامل المسلم مع من يختلفون معه في الرأي أو العقيدة . . . على أسس ستة ، هي :

١- رفض الإكراه .

٢- الحرية في الممارسة والتعبير .

٣- الحوار .

٤- العدل .

٥- عدم الاعتداء .

٦- ردّ العدوان .

أ- رفض الإكراه:

من الأسس التي أكد عليها الإسلام في عدد من الآيات القرآنية حرية الآخر في معتقده ، وعدم جواز أفكاره في الدين . يقول الله تعالى : ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾ (البقرة / ٢٠٦) .

﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ (الكهف / ٢٩) .

﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ (يونس / ٩٩) .

﴿فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر إن إينا إياهم ثم إن علينا حسابهم﴾
(الغاشية/ ١٢-٢٦) .

لقد أجمعت كتب الفقه والتفسير على اعتبار الآية ﴿لا إكراه في الدين﴾ قاعدة كبرى من قواعد الإسلام باعتبار أن حرية العقيدة هي أول حقوق الإنسان وأسبق الحريات العامة ؛ لأنها بمثابة القاعدة والأساس .

ب- حرية الآخر في الممارسة والتعبير:

ليس في الإسلام ما يحرم على غير المسلم أن يمارس طقوس معتقده سرّاً وعلانية جماعة وفرداً . وعبر التاريخ الإسلامي ، وحتى اليوم ، مازلنا نسمع دقات أجراس الكنائس إلى جانب أصوات المؤذنين . الجميع يتمتعون بحرية ممارسة طقوسهم الدينية دون خوف أو تحرج ، وتلك سنة سار عليها المسلمون منذ صحيفة المدينة دستور الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وحتى اليوم .

وكما كان القرآن واضحاً في النص على حرية الاعتقاد ، كانت السنة الإسلامية ثابتة في احترام حق أصحاب العقائد الأخرى في ممارسة طقوس معتقداتهم ، وحقهم في التعبير عنها والتبشير في الإطار القانوني الذي يخضع له الجميع دونما تمييز . . . وإذا كان من حق بل من واجب المسلم أن يعرض دعوته على المواطن غير المسلم ، فإن لهذا الأخير الحق نفسه .

ويقف أبو الأعلى المودودي بوضوح مع حرية غير المسلم في التعبير عن عقيدته حيث يقول : «وسيكون لهم الحق في انتقاد الدين الإسلامي مثل ما للمسلمين الحق في نقد مذاهبهم ، ويجب على المسلمين أن يلتزموا حدود القانون في نقدهم هذا كوجوب ذلك على غير المسلمين» .

ج- الحوار مع الآخر:

قصة خلق الإنسان وحوار الخالق مع الملائكة ومع إبليس درس إلهي في أدب الحوار واحترام الرأي الآخر ، والإقرار بالحق في الاختلاف . وإذا كان ذلك بين الخالق

وبعض مخلوقاته فما بالك بين إنسان وإنسان مثله؟

إن الله الذي لا يحتاج إلى الحوار ولا إلى الشورى مع عباده ، قد ضرب مثلاً لخلقته حين أنبأ الملائكة ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ (البقرة / ٣٠) ، لم تقل الملائكة - كما تعودنا أن نقول لرؤسائنا وملوكنا - : «اللي تشوفه يا أفندي» ، وإنما ردوا بتساؤل استنكاري : ﴿أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء﴾ (البقرة / ٣٠) لم يكتف الخالق بقوله : ﴿إني اعلم ما لا تعلمون﴾ (البقرة / ٣٠) ، وإنما أراد أن يقنعهم بالحجة ؛ فأمر آدم أن يبرز علمه الذي لا يعلمونه ، فاقنعوا بالبرهان وسجدوا لآدم ﴿إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين﴾ (البقرة / ٣٤) .

لم يرم الله إبليس في قعر جهنم وإنما استمع إلى حجته في عدم السجود ﴿قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي استكبرت أم كنت من العالين قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين﴾ (ص / ٧٤ - ٧٥) هي - إذن - الكبرياء والتعالي وأول تعبير عنصري في تاريخ الكون . وحين أخرجه الله من رحمته سمح له أن يكون من المنظرين ، فرد إبليس في تحد صريح ﴿فبعزتك لأغوينهم أجمعين﴾ (ص / ٨٢) ؛ فمنحه الخالق حق المعارضة وقال له : ﴿واستفزز من استطعت منهم بصوتك واجلب عليهم بخیلك ورجلك وشاركهم في الأموال والأولاد وعدهم وما يعدهم الشيطان إغورا إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيل﴾ (الإسراء / ٦٣ - ٦٤) . هكذا علم الله عباده الشورى وأدب الحوار ، واحترام الرأي الآخر ، والإقناع بالحجة ، والإقرار بحق المعارضة وهو أول درس في حقوق المخلوق في هذا الكون .

الكلمة هي سلاح المسلم كما كانت معجزة النبي محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام ، وحين سخر الكافرون من كلمات الله تحداهم ، ﴿فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين﴾ (الطور / ٤٣) .

ومنذ بداية الدعوة الإسلامية والإسلام يدعو الآخر إلى الحوار : ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾ (آل عمران / ٦٤) . والإسلام حين يدعو الآخر

للحوار لا يدعوه من موقع المتمرس غير المستعد للاستماع إلى حجة الطرف الآخر والإقرار بالحق سواء كان الحق معه أو مع الطرف الآخر؛ ﴿وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾ (سبأ/ ٢٤)، ﴿قل يجمع بيننا ربنا ثم يفتح بيننا بالحق﴾ (سبأ/ ٢٦) .

والإسلام لا يقف عند الدعوة إلى الحوار، وإنما يحث المسلمين على الأدب في الحوار: ﴿أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ (النحل / ١٢٥)، ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾ (العنكبوت/ ٤٦) .

وتصل الدعوة في أدب الحوار إلى تسمية عمل المسلم جرمًا، وتسمية عمل الآخر عملاً ﴿قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون﴾ (سبأ/ ٢٥) .

وينهى الإسلام المسلمين عن سب من يدعون من دون الله، فكل أمة قد تزين لها عملها وتعتبره هو الحق ﴿كذلك زينا لكل أمة عملهم ثم إلى ربهم مرجعهم فينبئهم بما كانوا يعملون﴾ (الأنعام/ ١٠٨)؛ وذلك يعني أن ليس على المسلم أن يجرح من لا يقتنع برأيه، أو عقيدته، والله وحده هو الذي يحاسبهم على ذلك .

د- التزام العدل مع الآخر:

دعوة الإسلام إلى العدل دعوة قوية واضحة ﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ (النساء/ ٥٨) . ودعوة الإسلام للعدل لا تقبل استثناء لافي مجاملة قريب، أو غني، أو فقير ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين أو الأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا﴾ (النساء/ ١٣٥) .

كما يدعو الإسلام المسلمين إلى العدل حتى مع من يكرهون، وينهى عن الخروج عن العدل سواء لمحبة أو لبغضاء . . . ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ (المائدة/ ٨) .

هـ- الاعتداء.. ورد العدوان:

إن إحدى دعوات الإسلام الرئيسية التي يؤكدتها القرآن الكريم هي ، الدعوة إلى عدم الاعتداء على الآخر : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾ (المائدة/ ٨٧) ؛ ولكن الإسلام يفرق بين الاعتداء وبين رد العدوان ، ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾ (البقرة/ ١٩٠) . ومع جواز رد العدوان ، فإن الله يحذر المسلمين من التجاوز والإفراط في الرد ، ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ (البقرة/ ١٩٤) ، ويدعو الله المسلمين إلى التعامل بالبر والقسط مع الآخر الذي لم يعتد . . . ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾ (الممتحنة/ ٨) . ﴿ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون . يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين﴾ (آل عمران / ١١٣-١١٤) .

ولقد أزداد الله أن تتعمق العلاقات بين أصحاب الديانات السماوية ؛ فأحل الزواج بينهم كما أحل أكل طعام بعضهم البعض . ﴿اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم﴾ (المائدة/ ٥) .

وهكذا ، نرى أنّ الدين الإسلامي والأديان السماوية الأخرى دعوة للمحبة ، والتسامح ، والتعاون ، والتكامل . وليست هي ، على الإطلاق ، السبب في التنافر والتناحر بين أصحاب هذه الديانات ولا بين أبناء البشر جميعاً . . .

إن السبب الحقيقي هو النظرة الضيقة ، والأناية المفرطة ، والرغبة المتخلفة في التسلط ، والهيمنة ، وتحقيق المصالح على حساب الآخرين . لقد عجز البشر عن النظر إلى المصالح المشتركة بمنظار العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان ؛ فساقوا المجتمع

الإنساني إلى الحروب المدمرة والمآسي التي يندى لها جبين كل من يملك عقلاً وضميراً .

إن معركة الإنسانية ، اليوم ، وبعد أن تحول العالم إلى قرية صغيرة ، يجب أن تنحصر في إيجاد مجتمع إنساني واحد ينعم بالسلام والمحبة ، والعدل ، واحترام حقوق الإنسان .

إن ما يحتاجه عالمنا اليوم هو أن ننمي إرادة شعوب أهل الأرض لتفرض على أنظمة حكمها أن تستجيب لدعوة بناء مجتمع إنساني واحد قائم على العدل والمساواة ، يرفض الظلم ويدافع عن المستضعفين استجابة لقول الله تعالى : ﴿ وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان ﴾ (النساء ، ٧٥) .

لقد آن الأوان أن تتحمل مؤسسات المجتمع المدني في كل أنحاء الأرض مسؤوليتها متكاتفه لبناء العالم الجديد الذي يحلم به البشر . عالم خال من الحروب ، ومن الظلم ، ومن الاستغلال ، ومجنّد كل إمكانياته وطاقاته لرفاهية البشر جميعاً ودونما أي تمييز . إن أحلام اليوم هي حقائق الغد بإذن الله .

مواجهة الإسلام والغرب

وجهة نظر إسلامية

ظفر الإسلام خان*

لفهم المواجهة المعاصرة بين الإسلام والغرب ، والتي تأخذ اليوم شكل المواجهة بين الإسلام والولايات المتحدة ، علينا أن نرجع في التاريخ إلى الوراء . ما نراه اليوم في كلا الجانبين هو تراكمات حوالي عشرة قرون من المواجهات التي يعتبرها المسلمون هجوماً انحيازياً من قبل القوى الغربية ضد دينهم وثقافتهم وأرضهم .

بدأت هذه المواجهة كحرب دينية - الحملات الصليبية - وبعد قرون أصبحت قضية : «عبء الرجل الأبيض» ، وهي في الوقت الحاضر تشن هذه الحرب باسم محاربة الإرهاب وفرض الديمقراطية ، رغم أنف المسلمين الكارهين لذلك .

يشكك المسلمون في كل أنحاء العالم في شعار «الديمقراطية» بشدة . كانت الولايات المتحدة ولا تزال تدعم الديكتاتوريين والجنرالات والقادة في كل العالم الإسلامي وسمحت بوجود بعض من هذه الديمقراطية فقط إذا خدمت المصالح الغربية .

إن إبطال الانتخابات الجزائرية عام ١٩٩٢ والمقاعد الموسيقية في تركيا ، تدل على دعم الغرب للديمقراطية . الغرب نفسه الذي لا يستطيع أن يتحمل انقلاباً عسكرياً واحداً في اليونان ، قد أحدث عشرات من الأحداث المخزنة في كل أنحاء العالم ،

* محرر في مجلة «ملي غازيت» - نيودلهي .

خارج الحدود المقدسة لأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية . لقد عانى العالم الإسلامي من الغرب في ثلاث مراحل بارزة ومؤلمة جداً .

بدأ ذلك مع الحملات الصليبية عام ١٠٩٩ والتي استمرت دون هوادة حتى العام ١٣٦٩ . وخلال الحملات الصليبية العشرة ، خاضت أوروبا المسيحية حرباً ضروساً ضد المجتمعات الإسلامية في منطقة البحر المتوسط وغيرها من المناطق ، وأحرق جنودها أراضي شاسعة ، تمتد من الأندلس والمغرب وصولاً إلى تركيا ، وأدت الهجمات البرية والبحرية ، بما في ذلك عمليات القرصنة البحرية التي استمرت لقرون من الزمن ، أدت إلى إفقار المجتمعات المسلمة ، من الناحية المادية والاجتماعية والتجارية ، والثقافية والعلمية .

لما كان نفس البقاء على قيد الحياة مهدداً بالزوال لفترة طويلة من الزمن ، فمن هو إذاً الذي سيهتم بمستوى رفعة التطور والوجود الحضاري ؟ .

بعد وقت قصير جداً من توقف الحملات الصليبية ، بدأت هجمات شرسة ، توازي بضرورتها تلك الحملات التي أطلقت تحت عنوان الاستعمار ، ضد كل بلد مسلم في آسيا وأفريقيا ، بما في ذلك التوسع «القيصري» في آسيا الوسطى والقوقاز .

قضى القراصنة البرتغاليون والأسبان على سيطرة المسلمين على التجارة الممتدة من فينسيا إلى المرافئ الصينية . وقد مهد هؤلاء القراصنة الطريق لقوى أوروبية أخرى ، كبريطانيا وفرنسا وهولندا ، لتستفيد من ضعف المجتمعات المسلمة .

استبعدت الدول الإسلامية ، ونهبت الواحدة تلو الأخرى ، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . لم يكن لثورة أوروبا الصناعية ولا ازدهارها أن يكونا ممكنين لولا الاستيلاء على موارد الأسواق الإسلامية والسيطرة عليها بالقوة .

استمر نهب الاستعمار للثروات الإسلامية ، واستغلال الأسواق الإسلامية والقمع السياسي للمسلمين ، استمر حتى النصف الأول من القرن العشرين عندما منحت القوى المستعمرة ، التي أنهكتها الحرب العالمية الثانية ، الحرية إلى البلدان المستعبدة .

دفع بعض الدول مثل الجزائر ثمناً بشرياً باهظاً مقابل حريتها .
قبل استعمارها ، كانت الجزائر بلداً غنياً جداً ومزدهراً لدرجة أن التجار الفرنسيين كانوا يدينون لها بالأموال الطائلة ، وكان الخلاف الذي نتج عن التأخر في الدفع من قبل التجار الفرنسيين سبباً مباشراً للهجوم الفرنسي عليها ونهبها .

لم تكف القوى الاستعمارية بنهب وقمع مجتمعاتنا ، بل حاولوا ، ونجحوا إلى حد ما ، في خلق طبقة حاكمة منصاعة وفارغة في صورتها .

أضف إلى ذلك أنه وقبيل رحيلها ، عمدت القوى الاستعمارية إلى التسبب بجروح مريرة على المجتمعات الإسلامية كإعطاء فلسطين العربية إلى اليهود الأوروبيين ، وتقسيم الهند ، وإشعال العديد من الصراعات المحلية ، واللعب على وتر الطائفي في الهند من خلال تكتيك «فرق تسد» ، والتقسيم الغير منطقي للبلدان الآسيوية والأفريقية ، بما في ذلك الفصول الاستكبارية كتقسيم أفريقيا من خلال رسم خطوط عشوائية على الخريطة في مؤتمر برلين عام ١٨٨٤-١٨٨٥ ، و«معصم تشرشل» الذي انزل خلال تحديد إمارة الهاشميين في الأردن ، (لا يزال هذا التأثير ظاهراً بشكل التواء شديد على الحدود الأردنية-السعودية) والمسألة الكردية ، والقبائل البربرية في الجزائر الخ

كما يوصف المسلمون وغيرهم ممن يرفضون السيطرة الأميركية ، بـ «الإرهابيين» ، ووصفت بريطانيا المقاتلين المسلمين الأحرار في الهند بأنهم «هنود متعصبون» ، ووصفوا «الملا عمر» ، المقاتل الصومالي العظيم ، بـ «الملا المجنون» .

هناك مشكلة خطيرة تعيق التفاهم الإسلامي- الغربي . لقد قام المؤرخون الغربيون بمحو ما يقارب ألف عام من التاريخ الإسلامي المشرق ، حقق خلاله المسلمون العديد من الإختراعات والأبحاث والاكتشافات في كلّ الحقول ؛ ولكن تجد أنه في أي كتاب تاريخ مدرسي غربي ، أو وثائقي تاريخي للفترة الممتدة ما بين العامين ٦٠٠٠ قبل الميلاد ، و ١٠٠٠ ميلادية ، تجد أنهم تخطوا الحقبة الإسلامية وبدأوا من جديد بالقرن السادس عشر دون أن يتساءل أحد عن الألف وأربعماية سنة الباقية .

على الغرب مراجعة كتبه التاريخية ليعرّف طلابه على التاريخ الإسلامي الغنيّ .
وعندما يتحقق ذلك ، لن يجرؤ أي معلق على الـ«بي بي سي» أن يقول «إننا لاندِين
للغرب بشيء» .

حتى بعد نيلها لاستقلالها ، لم تترك الدول الإسلامية وشأنها . تنافست القوى
الاستعمارية القديمة والقوى العظمى الجديدة الولايات المتحدة وروسيا ، (كلاهما دول
غربية في نظر المسلمين) ، فيما بينها على النفوذ في العالم الإسلامي ، وشرعت تخلع
حكومات ، وتفرض قوانين جديدة بغية استخدامها كدول مأجورة في سعي تلك
القوى للتفوق والسيطرة على العالم . دعمت القوتان العظميان الحكام الديكتاتوريين
والفاسدين ، وكلاهما استخدم شعار الديمقراطية بينما قاموا بحرمان ضحاياهم من
هذا الشعار .

هناك قناعة شائعة لدى المسلمين تقول ، بأن الغرب سمح لحلفائه في العالم
الإسلامي بممارسة مختلف أنواع الديمقراطية ، والممارسات العلمانية غير مسموح في
بعض البلدان ، مثل مصر وتونس وتركيا أن يكون هناك حزب سياسي إسلامي ، في
الوقت الذي تسمح كل من الجزائر والأردن وباكستان وبنغلادش وماليزيا وإندونيسيا
بوجود هكذا أحزاب ولكن بحدود معينة .

الحال ذاتها بالنسبة للعلمانية ، التي لها أشكال عديدة في الغرب كما في البلدان
الإسلامية . حتى أن المنظمات العلمانية التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان
 واتحادات العمال والمهنيين ، غير مسموح بها في الدول الإسلامية .

بالرغم من اعتبار العلماء والسياسيين الغربيين الإسلام عائقاً بوجه القوى
الاستعمارية والإمبريالية ، ومستهدفاً لكونه دين قاس بحاجة إلى تغيير وإصلاح ، فقد
بدأت مرحلة جديدة من معاداة الإسلام بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ .
حتى الآن ، يلقب الإسلام والمسلمون بـ«الأصوليين» ، ولكن مصطلحاً جديداً صيغ
للمسلمين خلال رئاسة ريغان في منتصف الثمانينات ألا وهو «الإرهاب الإسلامي» .

الإرهاب موجود اليوم في كل دين وكل ثقافة ، ولكننا لم نصادف قط مصطلحات عن الإرهاب الهندوسي أو اليهودي أو البوذي أو المسيحي ، بالرغم من أن المجموعات الإرهابية التي يديرها أشخاص ينتمون إلى هذه الديانات ، وغيرها يعملون في كل العالم .

سمح بعض المسلمين لأنفسهم أن يكونوا أداة لقوة عظمى واحدة لمحاربة القوة العظمى الأخرى في أفغانستان في الثمانينات . واليوم ، تلك القوة العظمى نفسها تشن حرباً - «لا هوادة فيها» - على نفس أولئك «المجاهدين الإسلاميين الأصدقاء» ، الذين صنعتهم ودعمتهم بالمال والسلاح والتكنولوجيا والتدريب ، ولكن السيناريو تغير بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وأطلقت عليهم صفة الإرهابيين ، وطوروا في كل أنحاء العالم ، وبشكل أكثر قوة ، منذ الحادي عشر من أيلول / سبتمبر . هناك الكثير من الشكوك التي تدور في أذهان المسلمين حول تلك الأحداث المأسوية ، والنظرة العامة هي أن أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر هي - وكما ذكرت صحيفة بنغلاديشية : «حتى الحادي عشر من أيلول ، كان التمييز بين الإرهابيين والقتلة والمقاتلين من أجل الحرية واضحاً ، ولكن مصطلح «إرهابي» اليوم هو ثوب ذات قياس واحد لا يلائم سوى المسلمين» .

لقد اعتقد المجاهدون الأفغان ومناصريهم من المسلمين ، أنه بكونهم حلفاء للغرب ستقوم القوة العظمى الجديدة بمساعدتهم ، أو على الأقل ، تركهم وشأنهم بمجرد أن تتحرر أفغانستان ، ولكن هذا لم يحصل . لقد تخلت القوة العظمى الجديدة عن أفغانستان المدمرة وتركتها لمصيرها ، بالرغم من الوعود المقطوعة لاعادة بنائها بعد الحرب ؛ لابل بدأت بمطاردة الأفغان العرب ، وفرضت العقوبات على البلدان واحدة تلو الأخرى (أفغانستان ، ليبيا ، السودان ، العراق ، باكستان ، إيران) .

وشددت الخناق على كل من لم يدعن إلى سياسات الولايات المتحدة الناهية لمواردهم الطبيعية ، قذفت الصواريخ على السودان وأفغانستان وليبيا لأسباب محلية ، مثل المراحل المختلفة لعلاقة بيل كلينتون ومونيكا لوينسكي .

السبب الآخر للهجمة الأميركية كان إجبار الدول العربية المجاورة أو المعارضة لإسرائيل على الاعتراف بالدولة الصهيونية . نجحوا بسهولة مع مصر والأردن ، ولا يزال على الولايات المتحدة أن تخضع كل من لبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية ، في الوقت الذي يستعد عراق ما بعد صدام حسين للاعتراف بإسرائيل .

الهدفان الرئيسيان التاليان هما سوريا وإيران . لقد عرقلت عمليات المقاومة العراقية الباسلة هجمات الولايات المتحدة على أهدافها الجديدة . وكما أن أمريكا تريد أن تكون القوة العظمى الوحيدة في العالم وخارجه ، يجب أن تكون إسرائيل القوة العظمى الإقليمية الوحيدة في الشرق الأوسط . إن الخطط التي وضعت لهاتين الاستراتيجيتين كانت من تفكير جهة أميركية واحدة .

تعود أجندة المحافظين الجدد إلى العام ١٩٩٧ ، عندما أصدرت مجموعة «مشروع القرن الأميركي الجديد» ؛ وهي مجموعة من المحافظين الجدد ، ومقرها الرئيسي في واشنطن ، أصدرت «بيان المبادئ» الذي يبين رؤية المحافظين الجدد لنظام عالمي جديد يتبع بالكامل إلى المصالح الاقتصادية ، والعسكرية ، والسياسية . وفي لبه ، يوضح البيان بأنه لن يكون كافياً أي شيء أقل من السيطرة العسكرية الأميركية التامة على العالم . وقع البيان كل من «ديك تشيني» ، نائب الرئيس الأميركي الحالي ، و«دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع الحالي ، و«بول ولفوفيتز» نائب وزير الدفاع الحالي .

أصبحت بعض المعلومات الأساسية والموثوقة متوفرة ، وهي تفيدنا بأن الرئيس بوش وجماعته كانوا يخططون لهجوم متعمد على العراق لتغيير النظام فيه ، حتى قبل وصول بوش إلى السلطة في كانون الثاني يناير ٢٠٠١ ؛ أي قبل أحداث الحادي عشر من أيلول ، التي كانت ذريعة الولايات المتحدة لشن هجومها المتعمد . يسمى مخطط هذا الهجوم المنادي ببناء «باكس أمريكانا» ، أو سلام أميركي تفرضه على الدول الخاضعة لها : «إعادة بناء دفاعات أميركا : الاستراتيجية ، والقوات ، والموارد لقرن جديد» .

وضع المخطط في أيلول ٢٠٠٠ من قبل ذات المجموعة : «مشروع القرن الأميركي

الجديد». يظهر المخطط أن جماعة بوش كانوا ينوون السيطرة عسكرياً على منطقة الخليج ، سواء كان صدام حسين في الحكم أو لم يكن . وقد جاء فيه : «سعت الولايات المتحدة ولعقود مضت للعب دور دائم في أمن منطقة الخليج ، بينما يوفر الصراع المستمر مع العراق التبرير الفوري لحاجة وجود أميركي كبير في الخليج يسمو فوق مسألة نظام صدام حسين» .

تدعم وثيقة «مشروع القرن الأميركي الجديد» مخططاً للحفاظ على المكانة العالمية السامية للولايات المتحدة ، والحوؤول دون ظهور قوة عظمى منافسة ، وقولبة نظام الأمن العالمي بما يتوافق مع المبادئ والمصالح الأميركية . يقول التقرير : «يجب قدر الإمكان المضي قدماً في «استراتيجية أميركا الكبرى» ، وهو يطالب أيضاً الولايات المتحدة أن تكون مهمتها الجوهرية أن تقاتل ، وتربح بشكل حاسم حروباً مسرحية متعددة . يصف التقرير القوات المسلحة الأميركية خارج الولايات بـ «الفرسان على حدود أميركا الجديدة» .

تدعم وثيقة «مشروع القرن الأميركي الجديد» مذكرة تعود للعام ١٩٩٢ ، مكتوبة من قبل «ولفوفيتز» و«ليبي» بعنوان «دليل التخطيط الدفاعي» . وقد اقترحت هذه المذكرة مقارنة هجومية ووقائية وأحادية ، سيكون من شأنها إعفاء الدول الصناعية المتقدمة من تحدي قيادتنا ، أو حتى الطموح بدور إقليمي أو دولي أكبر في القرن الحادي والعشرين ، وأرادت المذكرة أن تتأكد من أن أميركا ستحافظ على سيطرتها في العالم ، حتى وإن كان ذلك بالقوة .

يكشف تقرير «مشروع القرن الأميركي الجديد» عن قلق الإدارة الأميركية من إمكانية منافسة أوروبا للولايات المتحدة ، ومن أن إيران قد تثبت بأنها تهديد كبير لمصالح الولايات المتحدة ، كما فعل العراق ، وأيضاً بشأن المطالبات بتغيير النظام في الصين .

ولتحقيق هذه المهام ، يطالب التقرير بتأسيس «قوات الفضاء الأميركية» للسيطرة

على الفضاء ، والسيطرة التامة على شبكة الكومبيوتر العالمية للحؤول دون استخدام الأعداء للإنترنت ضد الولايات المتحدة . ويلمح التقرير إلى أن الولايات المتحدة قد تأخذ بعين الاعتبار تطوير أسلحة بيولوجية يمكنها أن تستهدف تركيبات جينية محددة ، قد تحوّل الأسلحة البيولوجية من أداة إرهابية إلى أخرى مفيدة سياسياً .

«مشروع القرن الأميركي الجديد» نفسه مسؤول عن القمع الأعنف للشعب الفلسطيني والذي نشاهده بدهشة مطلقة ليل نهار منذ أن جاء أرييل شارون إلى السلطة في شباط/ فبراير ٢٠٠١ .

ونفسها جماعة المحافظين الجدد بنفس طاقم الأشخاص مثل دونالد رامسفيلد ، وريتشارد بيرل قد حضروا وثيقة في آب/ أغسطس من العام ١٩٩٦ على شرف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق من حزب الليكود «بنيامين نتنياهو» لوضع مسودة استراتيجية معينة لإبطال اتفاقات أوسلو ، وقلب مفهوم «كامل الأرض مقابل السلام» لمصلحة سياسة الغزو والاحتلال العسكري الأميركية- الإسرائيلية حيث يصر إلى تقديم السلام مقابل السلام على أنها الصفقة الوحيدة المتاحة .

يسمى هذا التقرير «إفلاس نظيف» : «استراتيجية جديدة لتأمين المملكة» ، وذكر فيه استراتيجية الحرب المشتركة في الشرق الأوسط بين حكومة أرييل شارون في إسرائيل ومؤامرة ديك تشيني داخل إدارة جورج بوش .

تبنى نتياهو وحليفه من حزب الليكود رئيس الوزراء أرييل شارون هذا التقرير كاستراتيجية جوهرية لإدارتهما . لقد صمما هجوماً من أربع طعنات تغرز في عملية أوسلو للسلام وكامل العالم العربي .

الحقيقة البديهية هي أنه منذ أن جاء بوش الإبن وشارون إلى الحكم ، في الوقت ذاته تقريباً مع بداية العام ٢٠٠١ ، كان تقرير «الإفلاس نظيف» هو المبدأ الاستراتيجي الموجه لكلا الإدارتين .

يأتي دعم بوش الكامل والأعمى لإرهاب الدولة الإسرائيلية في إطار يجمع أربع مهام :

١- تدمير ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية ، ولومهم على كل عمل إرهاب فلسطيني (كالمقاومة مثلاً . . .) ، بما في ذلك هجمات حركة حماس المنظمة التي ساعدها شارون على الانطلاق خلال توليه منصب وزير الدفاع في الثمانينات .

٢- حث الولايات المتحدة على الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق .

٣- شن الحرب على سوريا بعد التخلص من نظام صدام ، بما في ذلك ضرب أهداف عسكرية سورية في لبنان وأهداف مناسبة داخل سوريا .

٤- الاستفادة من الإطاحة بالنظامين البعثيين في بغداد ودمشق لـ«دمقرطة» العالم العربي ، ومن خلال عملية عسكرية أخرى ضد إيران ، و«دمقرطة» السعودية ، والجائزة الكبرى مصر .

لقد أفسح الاستعمار الجديد ذو الأسلوب القديم المجال لنوع جديد من الاستعمار الهجين ، سيطرت من خلاله القوة العظمى الوحيدة على موارد العالم أجمع ، وحتى الفضاء ، من خلال عدد من الأراضي المحتلة ، والقواعد العسكرية والقوى الإقليمية الحليفة الحاضرة لتركيز خط المصالح الصغرى لنخبها الحاكمة .

لقد اشتعل الأوروبيون في الماضي بالحماسة الدينية ، ومن ثم بواسطة الجوع الإقليمي ، أو الـ«لينسراوم» الذي كان مبرراً كونه «عبيء الرجل الأبيض» . يمكنكم رؤية التأثيرات في احتلال الشعوب البيضاء للعديد من الأراضي كأيركا الشمالية ، والجنوبية ، وأستراليا ، ونيوزيلندا . يأتي الهجوم الجديد تحت عنوان : الديمقراطية ، والحرية ، وحقوق الإنسان ، والأمن ، ومحاربة الإرهاب .

ويعنون من خلال هذه الكلمات الجميلة حماية ديمقراطيتهم وحررياتهم وأمنهم ، وبترجم ذلك بإنكار تام للديمقراطية والحرية ، والأمن على الدول الأخرى .

ويمكننا أن نرى كيف أن أميركا ، وبشكل روتيني يومي ، تهدد وتهاجم الدول الأخرى ، وكيف أنها تحتجز آلاف الأسرى في سجونها المكتظة دون أن تترك القانون يأخذ مجراه ، أو حتى في أراض نائية لا يطبق فيها حتى القانون الأميركي .

تهزأ أميركا من القوانين الدولية التي على الدول الأضعف أن تنصاع لها . ويستفيد حلفاء أميركا - مثل شارون - من الجو الجديد ، ويحولون حياة أعدائهم وضحاياهم إلى جحيم حقيقي ، ويغضون النظر عن المؤسسات الدولية ؛ حتى أن قوى الغرب تنظر إلى محكمة العدل الدولية على أنها غير مناسبة .

تغطي السيطرة الإمبريالية اليوم بعنوان أقل حدة وهو «العولمة» ، بينما يوفر «صراع الحضارات» لـ «هنتغتون» ونهاية التاريخ» لـ «فوكوياما» ، الدعامة النظرية لفكرة عالم تحكمه أميركا باستمرار ، حتى أن ذلك قد حمل المسلمين المشككين على القول بأن الصراع مع الغرب ليس صراعاً سياسياً فقط ، بل هو في الجوهر «صراع حضاري» ، يلعب فيه دين كل طرف دوراً محورياً .

منذ وقت بعيد لم نكن قد أخبرنا بأن العالم سيتقلص ليصبح قرية صغيرة ، وسيكون هناك فرصاً للمنافسة بين كل الدول على المستوى العالمي . ولكن ما حصل خلال العقد الماضي ، هو أن حركة شعوبنا وبضائعها نحو العالم الغربي قد توقفت تقريباً بذريعة أو بأخرى ، في حين أن الشركات العالمية الغربية كانت منهمكة في شراء مصانعنا لتزيل عامل المنافسة ، وإساءة استخدام نفوذها ومواردها ، وبالتالي ، تشكل تهديداً كبيراً على اقتصادنا وأمن طعامنا . لقد سيطرت الشركات العالمية التي تنهرب في بلدي من دفع الضرائب ، سيطرت على قطاعات مهمة كالمشروبات ، والسيارات ، ومحطات التلفزيون الخاصة ، والتعليم العالي ، والبريد ، والاتصالات ، وتوليد الطاقة ، والأطعمة المعلبة ، وحتى المياه المعلبة .

وأكثر من ذلك ، فقد سيطرت على وسائل الإعلام المطبوعة والصناعات الخدمائية شريحة صغيرة من مجتمعنا هي التي تستفيد من هذا التغيير ، ولكن الشريحة الكبرى

تترنح تحت رحمة الفقر المتفاقم والبطالة . نحن نريد العوالة ، ولكنها يجب أن لا تكون ذات اتجاه واحد لسلب مواردنا البشرية والمادية ، ما يضعف اقتصادنا .

هناك مظهر آخر مقلق من مظاهر النظام الاستعماري الجديد وهو عوالة الفاشية ، إن القوى اليمينية تنحاز لبعضها البعض في كل أنحاء العالم .

كلنا يعرف تماماً مدى ارتباط اليمين الأميركي مع الصهيونية التي تحتل فلسطين وقوات الهندوتفا في بلادي .

إن هذه القوى الفاشية تقترب من بعضها أكثر فأكثر ، وتساعد وتحمي بعضها البعض ، الدعم الأميركي والمالي والسياسي لإسرائيل معروف جداً وموثق ؛ ولكن حتى قوات «الهندوتفا» تستفيد من الأموال الأميركية ، وقد انكشف ذلك بعد مذابح غوجارات .

لم تدن الحكومة الأميركية بشكل رسمي تلك المذابح المنظمة أبداً . تفكر تلك الحكومة وتتصرف وكأنها راعية حقوق الإنسان في كل العالم .

على عكس المؤسسات الخيرية الإسلامية التي سرعان ما أغفلت في الولايات المتحدة ، وصودرت أرصدها على أساس أنها متهمه دون إثبات بدعم الإرهاب ، يبدو أنه لا يوجد أي تحرك أميركي باتجاه التحري عن مؤسسات «الهندوتفا الخيرية» التي تدرس الكره في الهند والتي ساهمت في إعداد العدة لمذابح «غوجارات» عام ٢٠٠٢ والأعمال المعادية للإسلام والمسيحية .

نصل الآن إلى مسألة «الإرهاب الإسلامي» . قبل أن نقول أي شيء عن الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ، دعوني أوضح أنه لا غرض للاسم في الإرهاب والاعتداءات . يبيح الإسلام الدفاع عن النفس والعقاب على السواء الذي يستهدف الفرد أو المجتمع الإسلامي ، ولكنه لا يبيح الاعتداء الوقائي . أنا لا أدافع عن الملوك ، والطغاة المسلمين في الأيام السابقة والحالية ، الذين لا يختلفون بشيء عن الحكام غير المسلمين الذين كانوا يعيشون في الفترة التاريخية نفسها . أنا أتكلم عن مبادئ

الإسلام التي تم تعريفها وتوضيحها للمستقبل . ما يجب التشديد عليه هو أنه عندما يلتزم المسلمون بالدين الإسلامي لا يصدر عنهم الجور والاعتداء ، لا يقاتلون ولا يغزون دولة أخرى حتى يكون هناك اعتداء فعلي أو ليستغلوها أو ليكسبوا أراض جديدة . لا يمكن للمسلم قتل إنسان بريء دون وجه حق ؛ إذ إن القرآن يقول : إن من قتل إنساناً بريئاً دون وجه حق هو كمن قتل الناس جميعاً ! .

هناك بعض الأشخاص في الغرب ينشرون الأكاذيب القائلة بأن انتشار الإسلام كان بالسيف ، وأنه يؤمن بتحويل غير المسلمين عن دياناتهم بالقوة ، ويدرس متبعيه بشن الحرب على كل من ليس مسلماً . لقد دحضت الدراسات الموثوقة هذه الادعاءات . ولكن بعض الأشخاص من أصحاب المناصب العليا يستمرون بتريد هذه الأكاذيب التي فبركت خلال الحملات الصليبية ، - هذا ما قاله المستشرقون القدامى - . بالرغم من أن معظم المستشرقين الجدد قد غيروا نظرتهم ، فإن العلماء المزييفين من أسرة «دانييل بايت» يستمرون في تريد هذه الأكاذيب .

انتشرت هذه الأكاذيب نتيجة لعدم فهم النص الإسلامي والجهل التام للتاريخ الإسلامي . تشير الآيات القرآنية المتعلقة بالجهاد والقتال ضد غير المؤمنين إلى حقبة زمنية محددة في المدينة المنورة ، عندما كان الرسول (ص) وأصحابه وفي المدينة مهديين من قبل كفار الجزيرة العربية . لقد جاء أمر القرآن بحق هؤلاء الأعداء في شبه الجزيرة العربية ، والذين كانوا مصممين على القضاء على الاسم في زمن الرسول (ص) . سوف يستمر الجهاد بمعنى النضال والدفاع عن النفس حتى آخر يوم من عمر البشرية . ولكن الجهاد بمعنى القتال ، سوف لن يكون شرعياً إلا إذا كانت إحدى الدول الإسلامية أو المجتمع الإسلامي ككل مهدياً بشكل فعلي أو قد تم غزوه ، لا يوجد شيء في الإسلام يدعو إلى غزو العالم ، كالغزو الذي قام به الاسكندر ونابليون . وفي هذا الزمن تحاول أميركا السيطرة على الفضاء من أجل نهب موارد العالم إلى الأبد .

يبدو أن الغرب لا يبذل جهداً حقيقياً لفهم الأسباب الأساسية وراء الغضب الحالي

الموجه إلى الولايات المتحدة وإسرائيل في كل العالم ، وخاصة من قبل المسلمين . بدلاً من ذلك ، يتركز الدفع على كيفية تغيير الإسلام والمسلمين بشكل جذري لكي لا يروا الجهة التي تحدد بهم . الجهد يبذل في سبيل التغيير بالقوة ، ومنع أئمة المساجد من إلقاء خطبهم الدينية بحرية ، وتغيير المناهج والكتب في الدول الإسلامية ، وإقفال المدارس الدينية والسيطرة على المساجد وإطلاق الحملات الدعائية عبر المحطات الإذاعية الغربية وقنوات التلفزيون والمجلات ، التي يدار بعضها من قبل وكالات أميركية ، بينما تقلب الرأي العام على المصادر البديلة كقناة الجزيرة وإخضاعها من خلال تهديدها بإدراجها على لائحة الإرهاب ، حتى إنهم هددوا «الأزهر» بإدراجه على لائحة الولايات المتحدة السوداء إذا لم يسحب الفتوى الصادرة عن «مفتي الأزهر» والتي تنص على أن المقاومة في العراق ضد القوات الأجنبية المحتلة هي جهاد شرعي ، وهي حقيقة كذلك .

لقد حاولت أميركا حديثاً فهم الغضب الإسلامي . فشلت لجنة شبه حكومية يترأسها «إدوارد ب . دجرجيان» ، وهو مسؤول سابق في وزارة الخارجية الأميركية ، فشلت في اكتشاف الحقيقة الواضحة ، ففي تقرير مضلل مقدم في الأول من تشرين الثاني / أكتوبر ٢٠٠٢ ، تمكن إدوارد من اكتشاف أن الدبلوماسية الأميركية قد تخلت عن أميركا ، وأن عليها أن تخصص ميزانية أكبر للعمل الدبلوماسي . فشل التقرير في أن يقترح أي تغيير سياسي أساسي ، بينما الحقيقة على الأرض هي : أن الحالة الأميركية الحالية هي نتيجة مباشرة (تغيير حاد في لهجة وكالة الاستخبارات الأميركية) للإرهاب الأميركي في كل أنحاء العالم ، والدعم الأعمى للاحتلال الإسرائيلي ، وإرهاب الدولة ، والروتين اليومي في اقتتراف المجازر بحق الفلسطينيين العزّل ، ودعم الديكتاتورية في كل مكان ، والميل للعمل خارج إطار الأمم المتحدة بما في ذلك الجهود الرامية إلى إبطال عمل محكمة العدل الدولية ، والدفع باتجاه الأسواق المفتوحة الخارجية ، في الوقت الذي تقوم فيه بإقفال سبل بوجه الأعمال الأجنبية داخل بلدها . يتوقع من المسلمين أن تكون ردة فعلهم مختلفة عندما يُهاجمون ويُهانون

ويُحتلون ويُغتصبون ويُسرقون ، عليهم أن يُظهروا الشهامة ، ويحنون رؤوسهم ، وينحنون أمام معذبيهم في سبيل أن يقال عنهم شرفاء وحضاريون . إذا كانت ردة فعل المسلمين تعادل ردة فعل الأشخاص العاديين في مناطق أخرى من العالم ، فهم إذاً برابرة وإرهابيون ومتعصبون لا يمكن التنبؤ بتصرفاتهم . ردة الفعل الطبيعية مدخرة في هذه الأيام للناس خارج حدود الإسلام . العالم يفهم ويحاول أن يسكّن مشاعر الضحايا من غير المسلمين ، ويبدل أيضاً الجهود الواضحة لإزالة المتسببين بالإثارة من أي مكان في العالم ، لكن المسلمين لا يستحقون غير الرصاص والقذائف والأدوات القاطعة إذا ما حاولوا التفكير بالمطالبة بحقوقهم الأساسية . هذا ما ترونه يحصل يوماً بعد يوم في الشيشان وفلسطين وأفغانستان والعراق لتسمية بعض الأماكن على هذا الكوكب . لطالما دعم الغرب الأشخاص الخطأ في المجتمعات الإسلامية مثل «تاسليما ناسرين» و «رشدي» و «أبو زيد» و «نوال السعداوي» ، أولئك الذين لا يمثلون المجتمعات الإسلامية ، وأن يختاروا أن يطلقوا الإسلام فهذا لا يؤثر به بأي شكل .

من المشكوك فيه كثيراً أن تكتيك العنف ، سواء كان في كشمير أو غوجارات أو فلسطين أو العراق ، سيفوز بقلوب وعقول الضحايا . إن هذه التكتيكات تحول الأشخاص العاديين والشرفاء إلى مقاتلين وإرهابيين . إذا ما حرمت من العدالة تتحول كل ضحية إلى نوع من الوحوش التي لا يمكن السيطرة عليها بعد الغضب الأثيم كمنذبح غوجارات أو القتل في غزة أو مجازر الشيشان .

إنه دليل حي على الرشد والإيمان الكبيرين للأكثرية الساحقة من المسلمين حول العالم بأنهم بطريقة أو بأخرى امتنعوا عن أسلوب الانتقام والعنف ، بينما يلعب المعذبون بالنار ويستمررون في استفزاز الضحايا والمتعاطفين معهم . إن الجماهير المسلمة حول العالم تغلي من الغضب ، يحاول القادة المسلمون والكتاب وزعماء المجتمعات أن يسيطروا على هذا الغضب ، ولكن إلى متى ؟ .

الإسلام لا يعلم الإرهاب ولا يولد أي مسلم إرهابي . لا تعلم الأم المسلمة إنها أن يذهب ويقتل أحداً أو حتى أن يقتل نفسه . لا تعلم أية مدرسة دينية الإرهاب بأي شكل

من الأشكال . من المنصف القول بأن تعليم المدرسة الدينية يغرس الخضوع والجبن ، لا يشارك خريجو المدارس الدينية في أية منظمة قتالية .

المسألة الأولى التي تحرك المسلمين في العالم ضد الغرب عامة ، والولايات المتحدة خاصة ، هي فلسطين التي تمثل قضية نادرة من الاستعمار الاستيطاني ؛ حيث سمحت بريطانيا لدولة مسلمة أن تُستعمر ومن ثم تُحتل من قبل غرباء ، قدموا من كل أرجاء المعمورة ولجأوا لقتل وتهجير معظم الشعب الفلسطيني إلى الدول المجاورة ؛ حيث لا يزال الضحايا يعيشون في مخيمات اللاجئين ، بينما يتمتع اليهود في العالم تلقائياً بحق العودة إلى بلدهم الشرعي .

حتى الإثنين والعشرين بالمئة المتبقية من فلسطين ، والتي تمكن العرب من الاحتفاظ بها عام ١٩٤٨ عندما أعلنت دولة إسرائيل فوق دماء جثث الفلسطينيين الذين قضاوا في مجازر كدير ياسين ، حتى هذه الأراضي احتلت عام ١٩٦٧ في هجوم «وقائي» إسرائيلي .

لقد بدأ الإسرائيليون «المحبون للسلام» حرباً احتلوا فيها أراض شاسعة من سوريا ومصر والأردن ، بما في ذلك ما تبقى من الأراضي الفلسطينية والقدس العربية أو الشرقية ، وذلك بفضل الدعم الأميركي العسكري والسياسي الأعمى ، أدخلت إسرائيل كارهة أجزاء من تلك الأراضي كنتيجة لحرب «شهر رمضان» أو حرب «أكتوبر ١٩٧٣» ، ولكنها أبقت سيطرتها على الأراضي الفلسطينية وأجزاء من مرتفعات الجولان السوري في الوقت الذي لا تتعرض فيه إلى أي ضغوط حقيقية لإخلائها . لدى إسرائيل واحدة من أكبر مخزون أسلحة الدمار الشامل في العالم ، ولكن التركيز هو على الدول الإسلامية المثيرة للشفقة .

أسلحة الدمار الشامل قضية كبرى ؛ فأولئك الذين يمتلكون أكبر مخزون لأسلحة الدمار الشامل هم أكثر الدول قلقاً من امتلاك غيرهم من الدول لتلك الأسلحة . يقولون : إن الأسلحة النووية التي بحوزتنا تساهم في تعزيز الأمن العالمي ، وإن الأسلحة النووية في أيديكم تساهم في انعدام الأمن العالمي .

ولكن أياً من باكستان أو الهند أو سوريا أو إيران أو العراق قد أَلقت قنبلة نابالم أو قنبلة نووية على أحد . لقد قتلت القوى الغربية زهاء مائة مليون إنسان خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية . وفي الوقت الحاضر ، مات أكثر من ستمائة ألف طفل في العراق كنتيجة مباشرة للعقوبات المفروضة عليه من قبل الأمم المتحدة بذريعة أن صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل ؛ والذي ثبت اليوم أنه مجرد خدعة .

لن يرتاح العالم الإسلامي أبداً إلا عندما يُرفع الظلم التاريخي عن فلسطين ، ويتم إيجاد حل مقبول للضحايا الفلسطينيين . يولد الدعم الأميركي الأعمى لإسرائيل والسياسات الأميركية في العالم الكثير من النوايا المريضة التي بدورها تفجر الأعمال الإرهابية من قبل مجموعات صغيرة من المسلمين . لقد حان الوقت لكي تعيد الولايات المتحدة النظر بسياساتها ، وتبدأ بمعاملة العالم الإسلامي بإنصاف وعدل ومساواة .

يريد المسلمون أن تمارس الولايات المتحدة ما تقوله . سينتهي الإرهاب في اليوم الذي تدرك فيه الولايات المتحدة أخطأها ، وتصحيح مسارها ، وتنادي بالديمقراطية الحقيقية والحرية في الدول الإسلامية . ستصبح أميركا أفضل أصدقاء المسلمين ، كما كانت أثناء الحرب العالمية الأولى ، عندما طالب العرب السوريون والفلسطينيون بالانتداب الأميركي بدلاً من الانتدابين الفرنسي والبريطاني .

هناك الكثير من أوجه الحوار والتفاهم من أجل التوصل إلى علاقة جيدة مع أوروبا التي نأت عن الطموحات الاستعمارية والإمبريالية ، ولن أشك شخصياً في أن يكون لممارسة من هذا النوع أي معنى مع ولايات متحدة مسممة في المستقبل القريب .

يمكن للبداية الرمزية أن تكون من خلال اعتذار أوروبي وكنسي للظلم التاريخي للمسلمين . لقد أصدر البابا الكثير من الاعتذارات ، إلا للمسلمين الذين كانوا أسوأ ضحايا الكنيسة الغربية ، بداية بالحملة الصليبية ، مروراً بمحكمة التفتيش ، وصولاً إلى الاعتداءات الحالية على المجتمعات الإسلامية المحيطة في آسيا وأفريقيا اللتين أفردتا

المسيحية لغرض مخصوص . تشعر أوروبا بالذنب المبرر والمفهوم تجاه اليهود ، ولكن لا توجد كلمة ندم واحدة ، وندم واعتذار للمسلمين الذين عانوا على مدى قرون كثيرة من الأوروبيين . أضف إلى ذلك ، أنه في الوقت الذي كانت أوروبا متسامحة مع اليهود ، كانت الأقليات المسلمة التي تعيش في البلدان الأوروبية يعانون من حملات التطهير المنتظمة ، واليوم ، لا يوجد أثر لمجتمعات الإسلامية المزدهرة في صقلية وجنوب إيطاليا والأندلس ، وجنوب فرنسا مايوركا ، وكانوركا ، وبانتيليريا ، ومالطا وجزر الكناري الخ . . . لقد عمّدوا بالقوة أو تم قتلهم أو نفيهم من ديارهم .

العالم الإسلامي جاهز للحوار الجدي مع الغرب ، بالفعل ، فالحوار مستمر بشكل أو بآخر في الكثير من الأماكن وعلى مستويات عدة ، ولكنه يهدف نوعاً ما إلى جعل المسلمين يغيّرون أنفسهم ومعتقداتهم ، هناك القليل ، أو لا يوجد جهد يبذل في سبيل فهم مظلمة المسلمين - دون ذكر التعويض عليهم - والتعاليم الحقيقية للإسلام التي تمقت الإرهاب وتعلّم السلام والعيش المشترك .

إلى أن تحصل هكذا تغييرات ، وتسمع مظالم المسلمين ويعترف بها ، ويبذل مجهود حقيقي في سبيل فهم واستيعاب وجهة نظر الإسلام والتعويض على الأخطاء المريرة ، هناك أمل قليل في نجاح أي حوار .

برأي المتواضع ، يمكن للحوار حالياً أن ينجح فقط مع الأوروبيين ، بالرغم من أن المذهبية الأصولية الفرنسية تشك كثيراً في مثل هذه الإمكانيات . لقد استغنت أوروبا عن أحلامها الاستعمارية ، ومن غير المرجح أن يؤتي أي حوار مع الولايات المتحدة ثماره إلى أن تخرج من نوبة غضبها المصطنعة التي تُستغل باسم محاربة الإرهاب والديمقراطية الإجبارية ، بينما الهدف الحقيقي هو توسيع وتعزيز «باكس أمريكانا» . سيستمر العم سام ، كما فعل الاتحاد السوفياتي على هذا المنوال الجنوني إلى أن ترجع صدمة كبيرة الرشد إلى أميركا كما فعل انهيار الشيوعية في روسيا .

فائز القوة لدى الأمبراطورية الأميركية

هبة رؤوف عزت*

لست في حاجة لأن أعيد ما قيل : إن هناك تاريخاً نحن نستنبطه وندرکه ونعرفه ولانولي له ظهورنا لكن ننتقل منه ، وأن هناك مرجعية إسلامية نحن نلتزم بها وتصوغ رؤانا ، لكنها ليست دائماً في خطابنا والأولى أن تكون في منطقتنا .

أقول في البدء كان السؤال ، وأنا أعتقد أن السؤال نفسه يحتاج إلى تفكيك وجهد ، فكيف تفكيك سؤال العسكرة الدولية ! . هل كان أبداً لا عسكرة للعلاقات الدولية ؟ .

العلاقات الدولية كانت تقوم دائماً على علاقات سلم ، وعلاقات عهد ، وعلاقات حرب ، وكان هناك قواعد ما تعود لها المجموعة الدولية ، إما في تحديدها قبل إقامة العلاقات ، أو في إنشائها بعد أن تقوم العلاقة فتتوافق الجهات المتحاربة على اتفاقية من الصلح ، أو شيء من هذا القبيل ، وبالتالي ، كان هناك دائماً جانب للعسكرة في العلاقات الدولية ، ليس هذا بالمستحدث ، وإنما الذي نحن بصدده هو تزايد العسكرة في العلاقات الدولية عن الحد الذي هو مقبول ، يعني ليس مقبولاً أن تتحول العسكرة إلى هذه الدرجة . ما هي طبيعة المناخ الذي نتحدث عنه الآن؟ أعتقد أنه من الإشكاليات التي يجب أن نقدها نقداً ذاتياً في رؤانا نحن العرب والمسلمين هي أننا نهمل نقادهم ، وهم أدرى بمسائلهم ، فنهمل على سبيل المثال الخطاب الاشتراكي

* أستاذة مساعد في قسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة . ناشطة في مجال المرأة والقضايا السياسية .

واليساري ، النقد اليساري للرأسمالية الغربية على سبيل المثال . نهمل نقاد الحداثة من قلب الحداثة ، ونهمل نقاد ما بعد الحداثة .

وأنا سأبدأ من مفهوم الإمبراطورية ، الذي تم تداوله ، والذي في الحقيقة تحدث عنه كثير من المحللين ، ومن أبرزهم «انطونيو نيغري» و«مايكل هارت» اللذان حاولا أن يستكشفا ملامح هذه الإمبراطورية الجديدة قياساً على الإمبراطورية الرومانية تحديداً . وقالوا : إن هناك إشكالاً رئيسياً وهو الانفرادية ، القطب الواحد كما نقول ؛ ولكن المشكلة أن الذين يتحدثون عن انفرادية القطب الآخر على الساحة الدولية يركزون على البعد الاستراتيجي والسياسي فقط ، في حين أن جوهر الانفرادية الأميركية هو في الحقيقة الانفرادية الاقتصادية ، وأن خطورة الانفرادية الاقتصادية ليست في حد ذاتها ؛ وإنما في أنها تُمرَّر عبر الأمم المتحدة التي يجب أن تكون هي المعيار أو الميزان أو الحكم الدولي العام أو المظلة العامة ، وبالتالي ، هذا الخلل في ميزان العلاقات الدولية أو الساحة الدولية ، يشكل عالم تنامي العسكرة إلى جانب تراجع للتنظيم الدولي المحترم ، الذي من مصلحتنا أن نحترمه ، وليس من مصلحة العرب والمسلمين أن تضعف الأمم المتحدة . بالعكس ، من مصلحتهم أن يدافعوا كي تبقى حيادية ، وأن تزداد الديمقراطية فيها ؛ لأنها هيكلية ليست ديمقراطية ، سواء في مجلس الأمن أو التصويت أو الفيتو وما شابه ذلك .

ما خصوصية هذه اللحظة التي نعيشها الآن؟ خصوصيتها أنها قطبية واحدة وأنها تعتمد على ما أسماه «ريتشارد هاس» فائض القوة ، إن هناك فائضاً للقوة لدى الآلة الإمبراطورية الأميركية تريد أن تستخدمه ، تحت يدها ترسانة من السلاح ، إمكانية لاستخدام مصالح واضحة على خريطة العالم ، وأيضاً ، مقابل هش ، فهناك انفراد اقتصادي أخطر ، إن لم يقل خطورة عن الانفراد العسكري والانفراد السياسي .

هناك أيضاً ، هشاشة مقابلة في بنية النظام الدولي لدى الأطراف القوية ، ولكن

ليست قطباً مثل أوروبا . أوروبا لديها مشاكلها الداخلية ، الوحدة الأوروبية تمشي بخطوات متسارعة ؛ ولكن هناك تساؤل بشأن تماسك الوحدة الأوروبية في ظل انضمام أو توسيع مجال الوحدة الأوروبية ، انضمام عشر من الدول الجديدة ثم دول أخرى في المستقبل . وهناك في العالم الثالث تشرذم ، أنظمة تستبد وتكتلات اقتصادية ناشئة ، ولكنها ضعيفة ، تحاول الإمبراطورية أن تلحقها وأن تخرقها ، بشكل أو بآخر ، فهناك ساحة أمام هذه الإمبراطورية لممارسة فائض القوة وإطلاقها بغير عقلانية .

هناك أيضاً من ملامح هذا العالم الجديد تحولات في مفهوم القوة ذاته ، تحولات بمعنى سيولة القوة . وأعتقد أن أول من وصف هذه التحولات كتاب «ماريون كاسترز» حول التحولات وملامح الألفية الجديدة على المستوى الاستراتيجي الثقافي والصعوبات وتنامي التحالفات وكل هذه القضايا . أيضاً تحولات المكان بمعنى ، برغم أن القوة لم تعد مركزة هناك انزياح في الوقت نفسه ، هناك رغبة شديدة من جانب الإمبراطورية في وضع هذه القوة في أماكن محددة ، يعني قياساً على الإمبراطورية البريطانية على سبيل المثال التي أدارت الهند بخمسة آلاف عسكري وألفي بيروقراطي ، أميركا الآن تضع قواعد في كل مكان تستطيع أن تقع عليه ، في الخليج وغيره . أيضاً هناك في المقابل جرائم ترتكب باسم المنطق الرشيد أو النفعي الرأسمالي والحدائي ، وبالتالي ، يصبح ما ينتج عنه من ضحاياهم من السكان الذين يمكن التخلص منهم كما ورد في كتاب «انطونيو نيغري» أو ما أسمته «مادلين أولبرايت» خسائر يمكن التعامل معها .

سأنتقل للحديث عن الآفاق ، نحن أمام صورة شديدة السوداوية للنظام الدولي ، ولكن أنا سعيدة بهذه الخريطة التي ترسم العالم . أنظروا معي إلى هذا العالم الذي وصفته ، ربما هو شديد السوداوية ، نحن نقع هنا في قلب هذا العالم منشغلين بقضايانا المشروعة ، ونحاول أن نظور آلتنا الدفاعية المشروعة ، ولكن العالم أكبر من ذلك بكثير ، دوائر تتسع وتتسع ، ولكن العالم ليس فقط هذه الإمبراطورية والشرق

الأوسط ، ربما نستطيع أن نخدم قضايانا أكثر لو فهمنا خريطة العالم .

ما هي الآفاق؟ كل خطب أو تحدي دائم ، مثل العولة التي أصبحت كلمة سيئة السمعة جداً في منطقتنا العربية وفي خطابنا العربي ، تحمل في قلبها فرصاً . هل هناك من فرص نحن مقصرون في السعي إليها بشكل أو بآخر؟ أعتقد أن هناك العديد من الفرص ، وهناك العديد أيضاً من الافخاخ والفتن التي يجب أن نلتفت إليها .

سأقول الفرص والافخاخ في نقاط ، ولن أستطيع لضيق الوقت أن أفصل فيها . أول هذه الفرص المنسية أو الأسئلة المنسية - لأن عندنا أسئلة منسية بقدر ما عندنا أسئلة مسيطرة - هي صعود الفرد ، عودة الفرد في العلاقات الدولية أنه بعيداً عن الإذانة أو الفرح أو الاحتفال أو الانزعاج أو الاشمئزاز من الحادي عشر من أيلول . أنا عملي نظرية سياسية ليس الإذانة ولا الاحتفال وإنما الفهم .

الحادي عشر من أيلول في مجال شكّل تطوراً لخدمة عسكرية العلاقات الدولية ؛ ولكنه أيضاً ، يتيح أفقاً للفرد والجماعات والشبكات ، الشبكات بمعنى الـ "Network" ، وليس بمعنى التنظيمات المسلحة السرية ثم أهمية تركيب البدائل ، إنك في لحظة معينة في قضية معينة لا تستطيع أن تستخدم سلاحاً واحداً فقط . لا بد أن تركز دائماً على كيفية تطوير البدائل .

أهمية عدم ترك الديمقراطية والعدالة تُختطف من قبل الإمبراطورية . يقال : إن الإسلام تم اختطافه من قبل المتشددين ، ولكن أيضاً الديمقراطية تم اختطافها من قبل الإمبراطورية ؛ فهذه ليست قسمة عدل ؛ يعني أنتم خطفتهم الديمقراطية ، ونحن نلجأ إلى وسائل ماثلة . هناك إدراك متزايد لأهمية أن تكون الأطراف العربية والإسلامية مع الديمقراطية حتى في ظل الأزمات ، مع العدل في ظل الأزمات ، مع حدودها الأخلاقية في استخدام القوة ، وأن يكون الضرب والرد المثل بالمثل ، بحذر وبقلق وليس مقابل الإمبراطورية بناء الإمبراطورية تحت الأرض ، والغرب بالأدوات نفسها ،

وأخر أمر هو الإهتمام بترويض الرأسمالية ؛ لأنني إذا قيل : إن الغرب فقط هو ضد الإسلام ، والغرب فقط لا يمكن أن يقبل بدولة إسلامية ، فالغرب قد يقبلون دولة إسلامية شكلاً إذا فتحت أسواقها بغير حدود وبغير قيود ، ولكن المشكل هو مشكل الرأسمالية ، إذا تسرّبت إلى هذا النموذج الذي نريد أن نصوغه للعدل والحرية والديمقراطية ، ليس في داخل أراضينا ، وإنما أيضاً كشركاء في هذا العالم ، وبناء التحالفات والوعي بحدود الممكن وحدود المستقبل .

آخر نقطة ، السؤال هو ليس كيف نفهم عسكرة العلاقات الدولية ، وإنما السؤال كيف نعيد الحالة الحضارية للعلاقات الدولية بكل الأدوات ، وبكل هذا الأفق والمستويات والتشابكات؟ أعتقد أن هذا هو السؤال الأهم حتى من توصيف الإمبراطورية الشرسة التي لا ترهب .

حوار مفتوح

كارين كنيسل

لقد كانت محاضرتك واضحة جداً ومثيرة للاهتمام جداً ، وقد فتحت الباب لمناقشة مهمة جداً .

لؤي نور الدين

سؤالان : واحد للدكتور خان وآخر للدكتورة هبة .

الدكتور خان ، بعد العرض التاريخي للمشكلة ، مشكلة العلاقات الأوروبية الإسلامية الذي انتهى عند موضوع فلسطين وأعتبره الموضوع الأساسي ، وهو كذلك ، ولكن ختم أنه يمكننا أن نتحاور مع الأوروبيين ونتفاعل بهذا الحوار ، ولا يمكن أن يكون هذا الحوار مع الأميركيين . ما هي النقاط الفارقة ، مع ملاحظة أن المشكلة الأساسية في التاريخ السياسي والثقافي للعالم الإسلامي ابتدأت مع الأوروبيين وما زالت مع الأوروبيين؟! !

السؤال الثاني للدكتورة هبة ، استخدمت عبارات في الحقيقة لم أستطع أن أستوعبها . تقول هناك عسكرة زائدة في اللحظة الحضارية الراهنة ، كيف تستطيع أن تفصل بين اللحظة الحضارية والنتاج السياسي والعسكري والثقافي عن هذه الحضارة ، هل هي خارج الحضارة أم داخلها؟! أما موضوع الرأسمالية ، أنه يمكن أن يقبل بنا كدولة إسلامية لكن علينا أن تفتح الأسواق ، ما المانع من ذلك؟ .

د. خان

أنا قلت : إن الحوار ممكن مع أوروبا في الوقت الحالي ولم أقل عن المستقبل ، ولكنه ليس ممكناً في الوقت الحالي مع أميركا ، لأن أوروبا قد استفاقت من حلمها

الإمبراطوري . ليس هناك أي دولة في أوروبا تحمل الآن أن تعود مرة أخرى إلى إمبراطورية أو إقامة نظام عالمي ، مثلاً ، فرنسا أو ألمانيا كلها أصبحت الآن دولاً فعلية في النظام العالمي ، الدور الآن هو للولايات المتحدة أن تبسط سيطرتها عالمياً . هي فعلاً دولة عالمية ، وإمبراطورية عالمية ولكنها تريد المزيد ، تريد ليس فقط هذا العالم ولكن الكون . هناك خطط الآن أن تقيم محطات على المريخ والقمر لكي تستطيع أن تحكم سيطرتها على كل شيء يجري في العالم ، وأيضاً في الفضاء . ففي الوقت الحالي ، الولايات المتحدة تعاني من حالة هائجة من الثمالة ، من نوع معين من السلوك ، بحيث إنها لا تستطيع أن تستمع إلى أصوات العقل في العالم . هناك أصوات كثيرة دقيقة في العالم ، وحتى في أميركا ، تطالب الإدارة الأميركية والرئيس الأميركي أن يعيدوا النظر ، ولكن في الوقت الحالي ، لا يريدون أن يعيدوا النظر ، ولكن أظن أن الواقع مثلاً المقاومة في العراق هي التي ستجعلهم يعيدون النظر في هذه الخطة ، والواقع أنهم لو تخطوا ووصلوا إلى سوريا أو إيران سيواجهون مقاومة أكبر من هذه ، وهذا سوف يخيّب خطتهم ويجعلهم يعودون إلى الصواب ، وفي ذلك الوقت سيكون الحوار ممكناً معهم .

رد هبة رؤوف عزت

سأجيب بسرعة ، نحن بيننا وبين أوروبا تاريخ استعماري ، ولكن أميركا أيضاً كان لها تاريخ استعماري ، وأول حملة أميركية خارج الأراضي كانت قبل الاستقلال ١٦٢٥ وذهبت إلى شواطئ الأطلسي ودخلت إلى البحر الأبيض المتوسط ، وهناك تاريخ منسي بشأن الاستعمار الأميركي ، لم تُصنف أميركا دولة استعمارية ، ولكن كان لها تاريخ استعماري مشتبك ، ونشأة مفهوم البربرية كان في وصف البربر ولكن هذه قصة أخرى .

بالنسبة للعسكرة الزائدة واللحظة التاريخية نتحدث عن تاريخ حضارة . العقل

المسلم هو عقل تاريخي ، ليس بالمعنى الماضي ، إنما يدرك التاريخ في كليته ويتأمل تطور الحضارة في معنى السنن . فأعتقد أن اللحظة التاريخية العسكرية الزائدة نتاج لها ، ولكن كيف تنتقل بها إلى لحظة أخرى ، العسكرية ليست زائدة وإنما هناك وجدان للعدالة ، فأنت لا تغرق في لحظتك فقط وتقول هذه شروط اللحظة ، ولا العقل الإسلامي يكون عقلاً لحظوباً غير تاريخي .

وجهة نظر أوروبية

الفصل الثالث

موافق أوروبية

رئيس الجلسة: د. كارين كنيسل

المحاضرون:

فولكر بيرتس

ريشار لا بيضير

عسكرة العلاقات الدولية

والحرب على الإرهاب

د. فولكر بيرتس*

مقدمة

في الوقت الذي لا ينخرط فيه صناع السياسة الأوروبيون والناقدون الموجهون سياسياً في مفاهيم استخدمها المنظمون كعنوان لهذا المؤتمر ، وإنما لانرى ازدياداً في عسكرة العلاقات الدولية ، هذا لن يكون تاريخياً ، ولانستخدم تعبير الولايات المتحدة «الحرب على الإرهاب كثيراً» : «محاربة الإرهاب» هو التعبير الذي يستخدم غالباً ، وهو مفهوم أوسع يتضمن العمل السياسي والاقتصادي أكثر من مجرد العسكري ، كما تشير كلمة «حرب» - ، هناك بالفعل شيء ما يشبه موقفاً أوروبياً يتعلق بالمواضيع المطروحة . قد يعبر عنها بشكل أوضح في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية المعتمدة من قبل رؤساء الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٣ .

الخطر الأوروبي

إن استراتيجية الأمن الأوروبية تصف أيضاً المخاطر والتهديدات المنطلقة من بيئتها الجيوسياسية التي تدرك أوروبا ، (أوروبا هنا اختزال للاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء) .

تعرف التهديدات الأساسية بـ :

* كاتب وأستاذ محاضر في جامعة هامبولت في برلين .

أ- الإرهاب ، وهو مرتبط في الآونة الأخيرة بالتطرف الديني العنيف .
ب- انتشار أسلحة الدمار الشامل ، خطر سباق التسلح بأسلحة الدمار الشامل
موجود خاصة في الشرق الأوسط .

ج- الصراعات الإقليمية ، على رأسها الصراعات في الشرق الأوسط .
د- فشل الدولة ، مع ذكر الصومال وأفغانستان كأثلة .

هـ- الجريمة المنظمة : تهريب المخدرات ، الهجرة غير الشرعية والاتجار بالناس .
لاشك بأن العديد من هذه المخاطر والتحديات تنبعث من ، أو هي طريقة أو
بأخرى ، ميزة لجار أوروبا الجنوبية أي الشرق الأوسط .

● في ما ينظر إلى الإرهاب ذو الخلفية الإسلامية ، حصلت أوروبا على تجربتها مع
الإرهاب الذي لا علاقة له بالدين ، كتهديد متزايد يتطلب تحركاً وتعاوناً عالمياً ، بما في
ذلك - ما هي الحال في أفغانستان - التحرك بالوسائل العسكرية ، فإن أوروبا لا تخشى
كثيراً من أي سيطرة سلمية من قبل أحزاب إسلامية سياسية على الأقل ، فإن النخب ،
صانعة القرار ، تعي أن الإسلاميين لا يمثلون الأكثرية في معظم البلدان العربية ، وأن أي
تحول ديمقراطي يفتح المجال أمام انتخابات منتظمة وحررة سيخفف من عامل الجاذبية
لديهم .

في الوقت نفسه ، تعبر الاستراتيجية الأمنية الأوروبية عن التفكير الأوروبي الذي لا
يخلط بين الإسلام والإرهاب ، وتشير إلى قضايا الإرهاب المعقدة ، بما في ذلك
الضغوطات المبذولة على أزمات العصرنة والأزمات الثقافية والاجتماعية والسياسية
وانحياز عنصر الشباب الذي يعيش في المجتمعات الأجنبية .

● فيما أن الجدل حول كيفية التعامل مع التهديدات في العالم يدور بين الولايات
المتحدة وأوروبا ، سيكون من المفيد شرح الموقف الأوروبي من خلال مقارنته مع
المقاربات والفلسفة التي تتبعها إدارة الولايات المتحدة الأمريكية .

ولغرض الوضوح التحليلي ، يمكن لهكذا مقارنة أن ترتبط ببعض العموميات التي لا يمكن تفاديها إلا من خلال بحث تفصيلي موسّع .

الشرق الأوسط الأوروبي والأمريكي الأكبر

عموماً ، وبالمقارنة مع المقاربات الأوروبية ، تميل استراتيجيات الولايات المتحدة لأن تكون أكثر شمولية ومنحازة من الناحية الأمنية ، ومبنية على ملاحظات معنية عن «النظام الأخلاقي» . بينما تميل الاستراتيجيات الأوروبية لأن تكون إقليمية ومركزة أكثر ومتعددة الأبعاد ، كالجمع بين السياسات الأمنية والسياسات الاقتصادية والثقافية والسياسية والمؤسسية .

يتركز معظم الجدل الممتد عبر الأطلسي اليوم على ما يسمى «الشرق الأوسط الكبير» . هناك ، نوعاً ما ، اتفاق على أن يكون الشرق الأوسط مركزاً للسياسة الجغرافية العالمية للتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .

جدير بالملاحظة أن ما يسمى بمبادرة الشرق الأوسط الكبير الأميركية ، لا يزال مشروعاً تحت التحضير ، وستقدمه حكومة الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين في قمتي «الناتو» و«الدول الثماني» في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ .

حتى أنه لم يتم بعد تحديد المضمون الجيوسياسي للمشروع ، لن يعارض الاتحاد الأوروبي هكذا مشروع ، ولكنه بالتأكيد سيحاول ترك آثاره على أية خطة عبر الأطلسي ستنبثق عنه . من المرجح جداً بحث النقاط الأربع التالية في مضمون الجدل الدائر حول غاية وحدود التعاون الممتد عبر الأطلسي ، وبالنظر إلى المنطقة .

١- الديمقراطية

تتفق الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي على أن تحويل العالم العربي أو الشرق الأوسط إلى عالم ديمقراطي هو هدف يجب ملاحقته .

من المرجح أن يذكر الأوروبيون نظراءهم الأميركيين ، أن أوروبا قد سعت إلى هذا

الهدف قبل أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ، واكتشفوا أن العالم العربي تنقصه الديمقراطية في سياق صراعه مع الإرهاب . في الحقيقة ، إن بناء الديمقراطية ، ودعم المجتمع المدني ، وحكم القانون ، وحقوق الإنسان ، كانت عناصر أساسية من فصل «عملية برشلونة» السياسي والأمني (الشراكة الأوروبية- الشرق أوسطية) كل منها في أبعاد العملية ، المتعددة أو الثنائية الجوانب (اتفاقات إعلان برشلونة واتفاقات الجمعيات المستقلة) .

من المؤكد أن «عملية برشلونة» لم تكن ناجحة تماماً ، وقد لا تكون أوروبا قد قدمت الدفع الكافي لعناصرها السياسية . من الممكن أن يكون أحد دروس برشلونة هو أنه من الحكمة تفكيك مفهوم «الديمقراطية» إلى عناصره ، مثل : حكم القانون ، استقلالية الحكم القضائي ، الشفافية ، المحاسبة ، وتعزيز المجتمع المدني الخ

قد يسهل ذلك على تلك البلدان خلق مصالح مشتركة بينها بدلاً من مخاوف فرض تغيير للنظام . الفرق بين المقاربتين الأميركية والأوروبية جلي إذا ما نظرنا إلى المثل الإيراني .

في الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة الجمهورية الإسلامية الإيرانية كدولة يجب تبديل النظام فيها ، ترى أوروبا في إيران الشريك المعقد ، ولكن تراها في الوقت نفسه أكثر دولة تعددية في منطقة الخليج من الناحية السياسية .

وتخدم إيران أيضاً ، كمثال على أن عملية إرساء الديمقراطية ستكون دائماً عملية معقدة ، ولن تكون سهلة أبداً ، وإنها ستظل موسومة بالانتقادات والأصولية العرضية .

فإذاً ، ما نحتاج إليه من وجهة النظر الأوروبية ليس «استراتيجية مباشرة للحرية في الشرق الأوسط» (جورج بوش الابن) ، بل منظوراً مشتركاً للتغيير الاقتصادي والاجتماعي في جوارنا الأوروبي مبني على الإمكانيات في تلك البلدان ويحترم كرامتها ، ويدرك الروابط الموجودة بين التطور السياسي والاقتصادي من جهة ، ومن جهة أخرى الصراعات الإقليمية العالقة .

٢- التركيبات الإقليمية مقابل إعادة التنظيم

بناءً على التجربة التاريخية للقوى المستعمرة السابقة مثل بريطانيا وفرنسا ، فإن أوروبا لا تعتقد تماماً بالتصاميم الضخمة لإعادة تنظيم مناطق كاملة . إنما تسعى لتأسيس التركيبات التعاونية لبناء الثقة والأمن بين دولها ومجتمعاتها . إن «عملية برشلونة» هي مثال رئيسي . إنها نفسها مبنية على أساس تجارب عملية «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي» .

في الوقت الذي يبدو فيه مبكراً الحديث عن بناء تركيبة على نسق عملية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي للشرق الأوسط ، أو الشرق الوسط ومنطقة أفريقيا الشمالية) ، وفيه قد يفكر البعض بالتركيبات الإقليمية الثانوية التي قد تخدم غايات مماثلة في منطقة جغرافية محدودة أكثر .

علينا ، على سبيل المثال ، أن نعتبر أن تأسيس مجموعة (سته + أربعة + واحد) للعراق والتي تتألف من الدول الست المجاورة لهذا البلد ، والأطراف الأربعة في ما يسمى باللجنة الرباعية للشرق الأوسط (الولايات المتحدة ، والاتحاد الأوروبي ، وروسيا والأمم المتحدة) ، والحكومة العراقية .

سيكون تنظيم المجموعات بهذا الشكل مساحة لبحث المشاكل الإقليمية والسياسات فيما يتعلق بالعراق (بدلاً من تبادل الاتهامات بشأن التدميرات المتبادلة . . .) وبناء الثقة وخلق المصالح المشتركة .

٣- التركيبات/ المؤسسات مقابل الأشخاص

في تعاملها مع الشرق الأوسط بالإضافة إلى بعض المناطق الأخرى ، غالباً ما تشدد أوروبا على بناء المؤسسات ، بينما تركز الولايات المتحدة على المسؤولين . السياسة في الولايات المتحدة تأخذ شكلاً شخصياً أكثر ، ويعتبر صانع القرار الرئيسي صاحب الأهمية الأكبر . أما في أوروبا ، ومع تركيبتها المؤسساتية المعقدة ، ليس للأفراد هذه الأهمية .

الفرق مثلاً بين اتصال هاتفني رئاسي من البيت الأبيض ، وآخر من رئيس المفوضية الأوروبية . يمكن رؤية المثال الأوضح لهذا الاختلاف في المقاربات في الجدل الأميركي - الأوروبي حول كيفية التعامل مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات .

قد يتفق السياسيون الأميركيون والأوروبيون في رأيهم حول شخصية السيد عرفات . ولكن في الوقت الذي قررت فيه الولايات المتحدة مقاطعته ، حافظت أوروبا على علاقتها معه ، وأصررت على أهمية المحافظة على المؤسسات التي ساعدت كل من الولايات المتحدة وأوروبا في إنشائها .

الجدير بالملاحظة ، أن الانتخابات الرئاسية الفلسطينية عام ١٩٩٦ كانت مدعومة ومراقبة من قبل مسؤولين من الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي . بدلاً من المطالبة بتغيير في القيادة الفلسطينية ، سيركز الاتحاد الأوروبي على تقوية الفرع التشريعي الفلسطيني وعلى دعم الإصلاحات الإدارية . فياسر عرفات ليس مسؤولاً غير منتخب ، بل هو أكثر القادة العرب المنتخبين بشكل ديمقراطي . إن المقاربات الأوروبية لا تعكس بالضرورة التعاطف مع عرفات أو مع الفلسطينيين ، بل بالتأكيد الإيمان بأننا لا نستطيع تجاهل خيار الشعب الفلسطيني ، إذا أردنا أن يوثق في مطالبتنا بديمقراطية عربية .

٤- مركزية الصراع العربي الإسرائيلي

في حين أن تحول الدول العربية إلى الديمقراطية يعتبر هدفاً ، لا يمكن - من وجهة النظر الأوروبية - إذاً اعتباره شرطاً مسبقاً للارتباط السياسي ، وبالأخص ليس للارتباط الجدي في عملية السلام في الشرق الأوسط على وجه التحديد .

أحياناً ، يزعم المعلقون الإسرائيليون أو الأميركيون أن الدول الديمقراطية هي الوحيدة القادرة على صنع السلام ، سيكون من السابق لأوانه استثناء الجهود الجدية الرامية لإحلال السلام في الشرق الأوسط ، إلا إذا تحولت الدول العربية إلى دول ديمقراطية . هذا الادعاء ما هو إلا ذريعة يتخذها أولئك الذين لا يريدون استثناء

محادثات السلام الجدية . وبناء على التجارب ، هذا خطأ .

إن الدولة العربية الأولى التي صنعت السلام مع إسرائيل هي مصر مع أنها ليست نموذجاً عن الديمقراطية ، ومع ذلك بقي اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل مستقراً لأكثر من ربع قرن .

إنما العكس هو الصحيح ، إن السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب سيساعد على انتشار القيم الديمقراطية وينتزع الشريعة من الفاشستية ، ويقلل من جاذبية المتطرفين الدينيين والقوميين . وهكذا ، فقد حددت أوروبا حتى في استراتيجية الأمن الأوروبية ، قرار التتمة غير موجودة .

المقاربات الأوروبية

ريشار لا بيضير*

عظفاً على ما قاله زميلي الألماني ، أود أن أقدم بعض التوضيحات المتعلقة بالمواقف الأوروبية والنظرة الأوروبية للأمور .

يوم أمس قال أحد المتحدثين البريطانيين : إن كل الحكومات الغربية كان يتولى رئاستها أشخاص خبثاء . مما لاشك فيه أن الخبث وممارسة السلطة هما صنوان ، وممارسة السلطة قد ترضخ أو تقوم على مصلحة الدولة ومنطق مصلحة الدولة ، ولكن هذا لا ينبغي وجود الخبث بالطبع ، وهو ظاهرة نجدها في أي مكان ، ولكن لا بد من أن نحذر الوقوع في مطب المزج بين الأمور ، لا سيما فيما يتعلق بالموقف الأمريكي والفرنسي والبريطاني حول العراق ، وهي مواقف متباينة ، لا يمكن المناظرة فيما بينها أو تشبيه بعضها ببعض . من هنا ضرورة التوصل إلى نظرة تراعي كل الجوانب الحضارية والثقافية كي لا تنقلب الأمور رأساً على عقب ، وكي لا نضطر إلى الإقرار بصدام الحضارات على حد قول «هنتنغتون» ونعود ، بالتالي ، إلى الاعتبارات السياسية . وبرأيي ، مثل هذا المؤتمر وما يتيح من حوار هو خير فرصة بالنسبة إلينا ، وأنا أشكر المنظمين على عقده .

من النقاط الواجب تبديد الغموض بشأنها هو ما يتعلق بالاعتداءات ، اعتداءات الحادي عشر من أيلول ، والتي كانت أساس بداية الحرب أو ما يسمى بالحرب ضد

* خبير استراتيجي ومدير قسم الأخبار الدولية في إذاعة فرنسا الدولية .

الإرهاب . «بول غاغان» وغيره من العقائديين في فرنسا بذلوا قصارى جهدهم إعادة تركيب اعتداءات ١١ أيلول ، معتبرين إياها نوعاً من القطيعة التاريخية ، ومعتبرين كذلك بأنه بات لدينا ما قبل ١١ أيلول وما بعده ، وذلك استناداً إلى نموذج جديد للعلاقات الدولية إن لم يكن نموذجاً جديداً لعالم جديد .

وبالتالي ، فقد شهدنا إعادة بداية للتاريخ ؛ لأن الأيديولوجيين الأميركيين أنفسهم الذين كانوا أعلنوا عن نهاية التاريخ حين انهيار جدار برلين ، وبالتالي ، اعتبروا أن التاريخ عاد وانطلق استناداً إلى هذه الرؤية إلا أن ذلك انطوى على فارق كبير مع موقف أوروبي ، وهو موقف يعرض عنه الكثير من الأكاديميين وغيرهم ، ومفاده أن ما حصل بالنسبة للأوروبيين تُعزى أسبابه إلى ما قبل ١١ أيلول .

فبالإضافة إلى انهيار جدار برلين والتقريب بين المعسكرين الشرقي والغربي ، يمكن أن نتحدث عن خمسة أنواع من القطيعة التي حصلت سابقاً ، والتي هي أكثر أهمية من اعتداءات ١١ أيلول حتى وإن كانت هذه الأخيرة قد أثارَت ضجة إعلامية أكثر ، بالطبع إذ أن سنعدد هذه الأنواع الخمسة من القطيعة :

أولاً ، الحرب الأولى ضد العراق ، والتي أفضت إلى الانتشار الدائم للقوات الأميركية ، ووضعت حداً للتحالف بين واشنطن وبين الإسلام الشيعي والسني الأصولي في مواجهة الاتحاد السوفياتي ، واضطلعت أجهزة المخابرات بنشاط بالغ ، وعندئذ شهدنا انقلاب أسامة بن لادن على أسياده السابقين . ثم نذكر الاعتداء الأول في ضرب برج التجارة العالمي في العام ١٩٩٣ ، قضى خمسة عشر جندياً أميركياً في الصومال ، الأمر الذي شكل منعطفاً في العلاقات الدولية المتصلة والمتعلقة بمبدأ التدخل لأسباب إنسانية ، ثم حصلت مجازر رواندا التي نتجت جزئياً عن نوع من الانعزالية الغربية ، ونتجت كذلك عن تهميش لدور الأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات وإحلال الاستقرار العالمي ، فتدخل بوش الذي حصل خارج تفويض رسمي

أو عالمي . وخلال صيف عام ١٩٩٨ ومع استئناف التجارب النووية في باكستان وأزمة بيونغ يانغ وغيرها من الدول .

وبالتالي ، فأزمة انتشار الأسلحة النووية شكلت كذلك إحدى النتائج المترتبة على انتهاء الحرب الباردة . ونعود إلى منطقة الشرق الأوسط وإلى اتفاقات أوسلو واندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول من العام ٢٠٠٠ ، الأمر الذي قضى على عملية السلام التي كانت قد انطلقت في مؤتمر مدريد ، والتداعيات الدولية لهذا النزاع العربي الإسرائيلي مع تفاقم المآسي ، الأمر الذي أمعن في هذه القطيعة بين العالم الإسلامي وبين الغرب . والقطيعة الخامسة ، مفادها : أننا أدركنا في نهاية المطاف أن العولمة تواجه صعوبات جمة في فرض نفسها ، وأن الأمم المتحدة في أحد التقارير المتعلقة بأوضاع الشعب الفلسطيني . اليوم ، تشير هذه التقارير إلى أن ما يناهز المليار نسمة ، أو ثمانمائة مليون وستة وعشرين ألف نسمة يعانون اليوم من مجاعة ويعيشون تحت عتبة الفقر ، وكذلك نشهد شحاً في الزراعات الغذائية بالإضافة إلى أن التبادلات التجارية تفيد أكثر ما تفيد دول الشمال ، الأمر الذي يشير إلى تعمق الهوة واتساعها بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وذلك كان محور إحدى المداخلات التي استمعنا إليها الآن .

إذاً ، كل هذه الآثار السلبية التي رافقت ظاهرة العسكرة عمقت الشعور بالإحباط وبالأس ، الأمر الذي يمكن أن يشرح نشأة الإرهاب وتطوره . وأود أن أنظر الآن إلى أي مدى ينبغي أن نحذر من جعل اعتداءات ١١ أيلول بمثابة التاريخ الجديد أو الوقت الجديد لإعادة كتابة التاريخ . ولا يمكن أن نُقصر العلاقات الدولية على مبدأ الإرهاب ومكافحة الإرهاب ، وهذا ما يؤول بي إلى الجزء الثاني من مداخلتي الذي أعطيته عنوان «القاعدة وهذه الرؤية الأسطورية والنزاعات الجديدة إلى الاستشراق» . في العام ١٩٩٣ ، وطوال التسعينات ، شهدنا زيادة الاعتداءات التي يمكن أن تنسب إلى جماعات سلفية . في نوفمبر ١٩٩٥ اعتداءات الرياض ثم ضد القاعدة الأميركية في الخبر . في نوفمبر ١٩٩٧ اعتداء ضد السياح الغرب في معبد «حتشبسوت» ،

بالإضافة إلى سلسلة من الاعتداءات الأخرى . وتكللت نهاية التسعينات باعتداء ١١ أيلول ، وهي تنسب إلى هذه السلفية ، وهي تعتبر على نقيض تام لأي أمر مستساغ ومقبول اجتماعياً ، والقاعدة أصبحت تنظيمياً يشكل الحلقة الأولى لما يعرف بحركة «بن لادن» .

وهذا النجاح المطلق الذي حققته القاعدة كمفهوم فارغ ، إذ بات مجرد الكلام عليه بكثرة منذ الحادي عشر من أيلول ؛ لأنه حين تُنفذ عملية أو اعتداء معين في العالم بات ينسب مباشرة إلى القاعدة . وهذا يحدوني إلى إطلاق صفة الوجه الفارغ - إن جاز التعبير - على القاعدة لأنها باتت توهم وتتهم بكل ما ينفذ . وهذا أمر يحد من إمكانية التصدي لما يحصل ، وما الذي حصل فعلاً منذ ١١ أيلول؟

أعتقد أنه يمكن أن نميز بين مراحل ثلاث في إطار الاعتداءات التي توصف بالإرهابية : أولاً ، النزاع الباكستاني الأفغاني المتأجج ، وتذكروا ما حصل في تلك الآونة ، حيث إن المجموعات المسلحة التابعة للطالبان والملا عمر أعادت تنظيم صفوفها في بعض المناطق ، في منطقة المرافىء في كراتشي . وقد شهدنا سلسلة من الاعتداءات والعمليات التي تذكّر بتأجج هذا الصراع المتفجر في أفغانستان وباكستان . ثم لدينا كذلك اعتداءات «بالي» في القارة الآسيوية ، بالإضافة إلى المرحلة الثالثة التي تمثلت باعتداءات «كازابلانكا واسطنبول» وكانت صنعة الناشطين الذين قاموا بها ونفذوها لأسباب جمّة . إن هذه المراحل الثلاث من الاعتداءات تدفعنا إلى ملاحظة بعض أنواع العنف التي يصعب تسمية تركيبها بشكل دقيق .

أنتهي بالحديث والقول بأن المقاربة الأوروبية يمكن أن تفهم وفق أفكار ثلاثة . فيما يتعلق بالإجابة أو الرد الأميركي العسكري ، هنا نجد نوعاً من التعاون الأوروبي وأجهزة الاستخبارات بالإضافة إلى إجراء التحقيقات المادية .

بالنسبة إلى الإجابة الثانية ، هنا يجب أن نتحدث عن قوائم المنظمات الإرهابية

وأماكن تواجدها والتي طالما أجل الأوروبيون التمييز بينها وبين حماس وحزب الله على غرار ما حصل في إيرلندا الشمالية على سبيل المثال : وفي إطار هذه المقاربة ، أودّ أن أتحدث عن القمة الأوروبية في «تسيموبيك» التي أفضت إلى نشأة مفهوم الشراكة تبعاً لمفهوم الحوار وضرورة توثيق التعاون . وفي هذا السياق ، أذكر بما قاله «هويرفيدرين» في الجمعية العامة للأمم المتحدة غداة أحداث ١١ أيلول : إن الإجابة الأكثر فعالية على الإرهاب أن نحاول تسمية الأزمات الإقليمية ، ولا سيما منها النزاع العربي الإسرائيلي .

وهذا ما يقودني إلى الملاحظة الثالثة ، المتعلقة بالمواقف الأوروبية ، وسأحاول أن أخصّ قولني فأقول فيما يتعلق بالتدخل في العراق : في حزيران المقبل ستعمد الإدارة الأميركية إلى عرض برنامجها المقبل استناداً إلى فئات الاجتماع الكمي في إطار عملية التنمية البشرية في العالم العربي ، وهذه الخطة الأميركية تدعي إحلال الديمقراطية والتنمية في الشرق الأوسط عن طريق الترويج للشراكة الاقتصادية وللحكم الرشيد . ولوضع هذه الخطة قام الأميركيون باستشارة الأوروبيين ، خلافاً لما حصل بالنسبة للعراق ، وكانت الإدارة الأميركية تعتزم طرح هذه الخطة في الثامن عشر والعشرين من يونيو حزيران في تركيا خلال القمة التي ستعقد هناك ، وذلك عن طريق السعي إلى إنشاء تحالف غير موائم أو غير مؤات . وقد حرص الأوروبيون على الشرح للأميركيين بأننا كأوروبيين لدينا خططنا ومنهجنا وأسلوبنا في التعامل مع شركائنا في منطقة الشرق الأوسط . علماً بأن العملية السلمية قد توقفت وتعرقلت منذ عام ١٩٩٥ ، وذلك بسبب التعنت الأميركي وبسبب السياسة الأميركية ، الأمر الذي يحتم محاولة إيجاد مخرج للازمة العربية الإسرائيلية ، أو النزاع العربي الإسرائيلي .

في الختام ، أود أن أشدد على ضرورة التنبه إلى عدم المزج بين المفاهيم ، واعتقد أن منطقة الشرق الأوسط الكبرى التي يتطلع إليها الأميركيون لا يمكن أن تقوم على هذه المفاهيم المغلوطة ، ولا يمكن أن تقوم على الإخضاع والإذعان الاقتصادي ، فإذا ما

ابتعدنا عن أي بعد سياسي ، فهذا أمرٌ لا يمكن أن نقوم به أو أن يقبله المنطق ؛ لأنه لا يمكن استثناء الجهات المعنية في الشرق الأوسط بهذه العملية ، ولا يمكن أن تختزل الأمور بالنظرة الأميركية ، ولا يمكن أن يُعتبر من يعارض السياسة الأميركية بأنه إرهابي لمجرد أنه يعارضها .

لا بد من أن تتم عملية وضع الأمور في نصابها ، ولا بدّ أيضاً من تصويب النظرة إلى المقاومة كي لا تُنزع عنها صفة المشروعية . وأقول في نهاية المطاف مستعيداً قول أحد الفلاسفة : لا بدّ أن يتحلى الإنسان دائماً بالحق في المقاومة .

حوار مفتوح

كارين كنيسل

استمعنا إلى أن الأوروبيين يشددون على المؤسسات وليس على الأفراد . كما أنه تكلم أيضاً عن السلطة الفلسطينية ، وأضيف هنا أمراً آخر لربما يداهمكم فيما يتعلق بالفجوة هنا ، ليس فقط كيفية التعاطي مع الشرق الأوسط ، ولكن أيضاً كيف نتعامل مع الإرهاب . وقد كان الإرهاب ظاهرة كبيرة في معظم الدول الأوروبية ، وقد تعاطت معها القوى الأمنية أو الشرطة وذلك بوسائل متغيرة ، وذلك بحسب الدول . ولقد حاول معظم الدول أن يحل هذه المشكلة من خلال الشرطة ، وعندما أعلن الرئيس بوش حربه على الإرهاب كان هناك إرباك كبير لدى الأوروبيين بسبب هذه الحرب ، ولقد فسر السياسيون أن الحرب لدى الأميركيين لها معنى مختلف عما نعرفه نحن ، فمثلاً في الولايات المتحدة لدينا الحرب على المخدرات والحرب على أمور أخرى ، والآن إضافة إلى هذه الأمور لدينا الحرب على الإرهاب ؛ لذا أفتح الآن باب النقاش .

عبير بسام/ الكفاح العربي

أود أن اطرح سؤالاً إلى د. فولكر ، وقد تكلمت عن المؤسسات هنا ، وأن الأوروبيين يعملون مع المؤسسات وليس مع الأفراد ، وأن الأميركيين من ناحية أخرى لا يقومون بهذا . ولكنك لم تذكر أبداً عملية إضفاء الشرعية على بعض الأنظمة في هذه المنطقة ، لأن الأميركيين يهتمون بهذا الموضوع كثيراً ، وفي كتاباتهم في الولايات المتحدة مثلاً يقول الأميركيون : إن النظام في مصر أو السعودية أو الأردن هو شرعي ، لكن الأنظمة الأخرى غير شرعية . إذاً ، في نقاشاتك مع الأميركيين وعملية التركيز على المؤسسات كيف تتعامل مع مسألة الشرعية أو إضفاء الشرعية على الأنظمة؟ .

والنقطة الأخرى ، التي أود أن أسألك عنها هي عندما نتكلم مثلاً عن الحرب على الإرهاب ، دائماً ننسى أنه منذ اليوم الأول لانتخاب بوش ، كرئيس للولايات المتحدة ، أعلن الحرب على العراق . إذاً يوم انتخابه أعلن هذه الحرب . هو لم ينتظر أحداث ١١ أيلول لكنه أعلن الحرب منذ يوم انتخابه ! .

فولكر بيرتس

أنا لن أجيب على سؤالك الثاني ، وذلك لأنني غير مخوّل بالتكلم عن السياسة الخارجية الأميركية . أما بالنسبة للسؤال الأول ، الذي وجهته إلي ، يمكنني أن أقول لك : إذا كانت هذه الأنظمة شرعية أو لا . إنه أمر على الشعب داخل هذه البلدان أن يقرره . وأنا ربما أوافقك الرأي أن معظم هؤلاء يقولون : إن الأنظمة غير شرعية ، ولكن لربما بعض الأنظمة الأخرى شرعية ، فالأمر يعود إلى الشعب ، علينا أن نركز على بناء هذه المؤسسات ، علينا أن نقول : إنه يجب أن يكون هناك شفافية ، وأن نحصل على انتخابات شرعية وقانونية ، ولكن لا يمكن أن نضفي الديمقراطية بيوم أو آخر .

ما علينا أن نقوم به هو المساعدة في بناء هذه المؤسسات ، ونحن مشوشون بعض الشيء عندما نود أن نعرف ما إذا كنا نركز على الأفراد أو على المؤسسات . فإذا كان في بلد ما من مؤسسات تعمل فيها مثل ليبيا - ليبيا البارحة كانت عدواً واليوم أصبحت بلداً صديقاً - وذلك فقط لأن هذا الشخص أي بوش قال : إنني أوافق على ما يقوم به الرئيس «القدافي» . فنحن ، كأوروبيين ، لدينا علاقات جيدة مع ليبيا ، وما زلنا نكمل هذه العلاقة ، لكن لن نتقل من وصفه كإرهابي البارحة إلى وصفه كصديق اليوم ، فنحن لن نقوم بهذه الأمور . أما في الولايات المتحدة ، فهم يقومون بذلك . فهذه أمور يصعب التعامل معها .

مداخلة أحد الحضور

تحدث الأستاذ «فولكر» عن الموقف الأوروبي ، وكأنه موقف واحد في الواقع . إن هذا الموقف ليس موحداً ، وأنا أشكر الأستاذ «ريتشارد لايفيير» على التوضيح الذي قدمه في هذا المجال . شهدنا في الآونة الأخيرة مواقف مختلفة في أوروبا بشأن الموقف من الحرب ضد العراق . لكن بعد احتلال العراق بدأت بعض الأصوات تظهر في أوروبا وبالتحديد أوروبا العجوز ، كما دعاها «رامسفيلد» ، خاصة في ألمانيا وفرنسا ، حيث بدأنا نسمع عن إمكانية التعامل مع الوضع الجديد . في الحقيقة في الشارع الإسلامي عموماً بعض الهواجس التي من الشك بإمكانية تغيير موقف أوروبا العجوز إذا ما لوح لها الأميركان ببعض الفتات من عقود إعادة الإعمار في العراق ، وإن كانت المقاومة الآن تعيق مثل هذا الموقف .

لكن السؤال ، إلى أي حد يمكن القول بإمكانية وقوف أوروبا بوجه المخطط الأمريكي ، إلى أي حد يمكن أن يعول العالم الإسلامي على موقف أوروبي واضح من مشروع الهيمنة الأميركية المتمثل أخيراً في احتلال العراق من جهة ، وفي المشروع الذي طرح أخيراً حول الشرق الأوسط الكبير الذي تسعى أمريكا الآن إلى أخذ موافقة الدول الصناعية الكبرى عليه في مؤتمر حزيران القادم ؟ .

إلى أي حد يمكن أن تقف أوروبا إلى جانب عملية التنمية في المجتمعات الإسلامية ، إلى أي حد يمكن أن تقف أوروبا إلى جانب إحقاق الحق بشأن القضية الفلسطينية ؟ . وتمهيداً لذلك ، لماذا لا تقف أوروبا موقفاً واضحاً من معالجة الممارسات الإسرائيلية التي هي في أقل وصف هي ممارسات غير أخلاقية ؟ .

ريشار لايفيير

أعتقد أن مداخلتك سيدي هي مداخلة مركزية وجوهرية ، وهي تندرج في صلب النقاش الاستراتيجي الراهن ، بمعنى أنه صحيح أن الأزمة العراقية من حسناتها أنها سرعت النقاش الأوروبي الداخلي ، وأوضحت المواقف الأوروبية المتباينة والمتناقضة في بعض الأحيان ، الأمر الذي بيّن شرخاً واضحاً بين أوروبا المتمحورة حول بريطانيا ، والتي ماثلت بين موقفها وموقف الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى بعض الدول التي انضمت مؤخراً إلى الاتحاد الأوروبي أو سوف تنضم إليه قريباً ، وجلّها من دول أوروبا الشرقية السابقة التي خرجت من حلف وارسو والتي تتطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .

من هنا ، وجود نوعين من المواقف الأوروبية : التي تتمحور حول رؤية لأوروبا ، تتمحور حول منظمة حلف شمال الأطلسي ، بالإضافة إلى نهج مغاير أو مختلف ، يقتصر على النهج الفرنسي الألماني أو يمكن أن يسمى بالنهج الأميركي الألماني الفرنسي الذي انبرى للتصدي للولايات المتحدة . وهذه الشراكة هي شراكة حقيقية ، وتقوم على النقاش وتتطلع إلى النقاش مع الولايات المتحدة بدون الانصياع لها ، بل تتطلع إلى إرساء شراكة حقيقية بينها وبين فرنسا وألمانيا من جهة ، وأمريكا من جهة أخرى .

وهكذا ، تشكل نوعٌ من الركيزة الأوروبية الدفاعية التي قد لا تكون بالضرورة مطابقة لتلك السياسة التي تأخذ أول ما تأخذ بمقتضيات حلف شمال الأطلسي ، وذلك لتشكيل نوع من القطب الأوروبي المستقل نسبياً .

وأعود إلى بعض الاعتبارات السياسية ومفادها ، أن الأوروبيين ومن خلال شراكتهم وطول بالهم في هذه الشراكة مع الشرق الأوسط نظراً إلى القرب الجغرافي والحوار الذي طالما ميّز علاقتهم بالدول العربية ، أقول في هذا الصدد : هذا ما قاله الأوروبيون لخبراء البنتاغون في الأسابيع الأخيرة في إطار التحضير للشرق الأوسط الأكبر ، حيث قالوا لا بد من إعادة تشكيل أقطاب مختلفة ؛ لأن الأحادية القطبية لا يمكن أن تستمر . وأعتقد أن الموقف الأوروبي قد أثار حفيظة السيدة «كونداليزا رايس» وتبرمها ، وأعتقد أن هذا هو الفرق بين المواقف الأوروبية والموقف الأمريكي . وأخلص إلى القول في هذا الصدد فيما يتعلق بتعددية المواقف الدولية ، فهي وثيقة الصلة بكيفية إدارة الأزمات ، ولا بد من أن تُعطي الأولوية لحل النزاع العربي الإسرائيلي وتسويته .

فولكر بيرتس

صحيح أن أوروبا كانت منقسمة على بعضها خلال حرب العراق ، هذا الانقسام كنا نعتبره أكبر خطورة على الاتحاد الأوروبي ، ولذلك كنتناج لهذا الانقسام اشتغلنا على بلورة رؤية مشتركة علمية في صالح هذا الوضع الداخلي المقسم . فالمواضيع التي طرحتها أنا ، كالتعاطي مع إيران والتعاطي مع القضية الفلسطينية - الإسرائيلية كقضية مركزية في هذه المنطقة ، لا جدال فيها ، لا بين البريطانيين والفرنسيين ولا مع أوروبا الجديدة ، يعني بولونيا وغير بولونيا والألمان والفرنسيين ، فهم متفقون في هذا المجال . كان هناك سجال وانقسام حول مسألة الدخول العسكري إلى العراق ، ولكن بكل صراحة يجب أن أقول : إن علاج الوضع الداخلي في أوروبا هو أهم بالنسبة إلينا من اختلافاتنا على العراق ؛ لأنه بالنسبة إلينا تأتي أوروبا أولاً ، وفيما بعد تأتي المناطق الثانية ، حتى لو كانت قريبة إلينا ، وحتى لو كنا نختلف عن بعض سياسيتها .

والأميركيون سيأتون في حزيران ، ويطرحون موضوع الشرق الأوسط الكبير كمشروع مشترك أوروبي أمريكي . الأوروبيون لن يقولوا لا ، ولكن سيقولون : دعونا نناقش هذا المشروع ، ويمكن أن ندخل إليه أفكاراً ونظرياتنا أوروبياً ، ونعمل منه مشروعاً مقبولاً على أساس المنطلقات الفكرية الأوروبية .

د. منير شفيق

لم ألاحظ في الاستراتيجية الأوروبية أي اهتمام بامتلاك إسرائيل القنبلة النووية ، وهل من حق العرب أن يعتبروا ذلك تهديداً لأمنهم أم لا؟ هذه القضية بالنسبة للمنطقة تشغلنا فعلاً على كل المستويات !

النقطة الثانية ، ألاحظ أن الأميركيين عندما يتحدثون عن الشرق الأوسط الكبير لم يستشيروا دولة عربية واحدة ، وكأننا نحن أحجار شطرنج يقررون هم ما سيفعلون بها ، هل سينجز الأوروبيون إلى مناقشة المشروع بدون الرجوع إلى الجامعة العربية؟ .

ريشار لايفيير

سأجيب بإيجاز ، هذه فكرة قديمة تكلم عنها وزير الخارجية الفرنسي السابق ، ولكنه أطلق مجدداً هذه الفكرة وأعفى كل الشرق الأوسط من اقتناء الأسلحة النووية وذلك للتوصل إلى توقيع بروتوكول . وصحيح أنه ما من نظرة خارجية موحدة في أوروبا توافق فيها على كل المواضيع ، فإذا نظرنا إلى الجدار الإسرائيلي الذي يجب أن يُهدم في يوم الاثنين المقبل ، فكان هناك وثيقة شديدة اللهجة ، نحن قمنا بذلك ، ولكن البلدان الأوروبية الأخرى لم تقم بذلك . فهناك مسألة خطيرة هنا ، ولكنني أذكر أن هذا الموقف مهم جداً وعلينا أن نأخذ دعم الجامعة العربية لكي نتأكد من عدم وجود أي أسلحة نووية في الشرق الأوسط بالإضافة إلى أسلحة الدمار الشامل بالطبع .

أما بالنسبة للشرق الأوسط الكبير ، فهناك مناقشة بين الأميركيين والفرنسيين والألمان ، ونحن لسنا ضد هذه الأمور . ولكن المشكلة هي كيفية القيام بذلك ، فقد قام بعض الخبراء وقالوا : إن شركاءنا العرب هم الذين عليهم أن يقولوا لنا كيف علينا أن نقوم بتطبيق هذه القرارات؟ لذلك ، إن شركاءنا العرب هم الذين قرروا هذه الطرق ، ونحن نذكر دائماً الأوروبيين والأميركيين أنهم يتكلمون دائماً ، وكأن هذا أمراً تقنياً دائماً ، لكي يتوصلوا إلى حل لكل الأزمات وخاصة الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية .

مداخلة أحد الحضور

بالنسبة للعنوان كان : «الحرب على الإرهاب» ومن المحاضرين الذين حضروا في الحرب على الإرهاب ، لم نجد تقريراً أو حتى إشارة خاصة من معهد الشؤون الأمنية في ألمانيا الغربية حول من الذي صنع الإرهاب ، من هم التجار الذين دربوا تنظيم القاعدة وأعطوهم صواريخ «ستينغر» في أفغانستان ، وأيضاً من الذي صنع صدام حسين في السفارة الأميركية في القاهرة وأدخله إلى السلطة؟! .

فولكر بيرتس

بالنسبة لتعريف الإرهاب ، فعلاً لدينا تعريف مبسط من الأمم المتحدة كما قالوا في الجلسة السابقة ، «قتل وتهيب المدنيين لأهداف سياسية» ، هذا تعريف مبدئي . شخصياً ، لا أعتقد أنه تعريف سياسي علمي ؛ لأنه عندما نرى الإرهاب قد نتفق في ٩٥٪ من الحالات أن هذا إرهاب . يعني انفجار في كنيس أراه إرهاباً ، تفجير مرقص في بالي ، أنا أراه إرهاباً . أنا أعتقد أن ٩٥٪ من الحالات لا جدال فيها أنها إرهاب .

هناك جدل حول عمليات أو لنقل صراع على الأرض وعلى الحدود . الأوروبيون لم يعتبروا أن عمليات «حزب الله» ضد الاحتلال الإسرائيلي تعتبر إرهاباً . نحن اختلفنا أكثر من مرة على الأسلوب ، من موقعنا الأخلاقي وموقع «حزب الله» الأخلاقي تختلف الأمور ، يعني ضروري أن تبقوا هكذا ، لكن أبدأ ما قلنا إن هذا إرهاب قلنا إنه مقاومة وشرعي ، ولكن دعونا نناقش الأسلوب إذا كان جيداً أو غير جيد .

صدام حسين ليس موضوع نقاشنا ، وأنت تعرف من درّب طالبان . أنت لا تطرح سؤالاً بل تصريحاً ، لذلك لا داعي لأجيب عليه . من درّب صدام حسين؟ ، أعتقد أن صدام نتاج تاريخ حزب البعث في العراق ، حتى لو أخذ مساعدة من الخارج .

الشيخ د. شفيق جرادي

لدي سؤال : هذا اللقاء الذي يُبنى على أساس وجود حوار ، يجب أن أعتزف بأننا فهمنا أن أوروبا تنظر إلينا كرمز دلالي كما عبّر «يورغا» البارحة ، وأن المشكلة مع العالم الإسلامي - بالنسبة لأوروبا - هي في الإرهاب الديني وفي الدكتاتوريات الحاكمة في المنطقة ، وأن ما قيل بأن مركزية العلاقات مع هذا العالم الإسلامي تُبنى في مداليلها الثلاثة : سواء في سيادة إسرائيل ، أو حق تقرير المصير ، أو حسن الجوار ، إسرائيل حاضرة في النقاط الثلاث ، وبشكل واضح إلى الدرجة التي يمكن تقييم ما قاله الدكتور الألماني أمس ، والذي لا أستحضر اسمه الآن مع ما قيل بأن أي تصرف غير مبرر من أي جهة موجودة في العالم الإسلامي ضد هذا الكيان المركزي الذي هو إسرائيل ، وسيوصم بالإرهاب .

وبالتالي ، فهمنا أن المعيار لصفة أي إرهاب في المنطقة تنطلق من طبيعة العلاقة مع الكيان الإسرائيلي . أتمنى أن يكون فهمي خاطئاً ، لكن أود أن اطرح السؤال بشكل محدد : هل يمكن برأيكم لآفاق الحوار والتفاهم الأوروبي الإسلامي أن يأخذ مدها الطبيعي؟ حتى ولو اختلت العلاقة بشكل كبير جداً بين العالم الإسلامي وبين مركزية ما ترونه في المنطقة وهي إسرائيل ، أم أن أوروبا وتحديداً ألمانيا لا تجرؤ على التماذي في بناء علاقات حسن جوار مع العالم الإسلامي بحكوماته وشعوبه ، إذا أغضب هذا الأمر إسرائيل أو أثار حفيظتها ، ولو بنحو من الأنحاء؟ ! . وأتمنى على الإسلاميين في اللقاءات القادمة أن يُعبّروا بدقة أيضاً كيف ينظرون إلى أوروبا ، وأن يُشرّحوا نظرتهم إلى أوروبا بشكل واضح لتقييم أرضية للحوار أكثر فاعلية .

فولكر بيرتس

شكراً على هذا التعليق الواضح والمهم . نحن مشكلتنا ليست مع الإرهاب الديني ، إن كان دينياً أو غير ديني ، وأنا قلت في مداخلتي : إننا في ألمانيا وفي غيرها من الدول الأوروبية كان عندنا إرهاب من غير منطلق ، كان عندنا إرهاب يساري ، وكان عندنا إرهاب يميني .

الشيخ شفيق جرادي

كنت أتمنى أن تقول لي : ماذا تسمي بالضبط قصف الطائرات الإسرائيلية للأطفال
الآتين من المدارس ؟ .

فولكر بيرتس

إرهاب دولي .

الشيخ شفيق جرادي

لماذا أسميته فقط الآن ؟ ، هذا ما أود أن أسأله ، ممتاز إن شاء الله تبقى هكذا دائماً .

فولكر بيرتس

لهذا السبب قلت : إننا لا نريد تعريفاً . إذا رأينا طائرة تقصف أولاداً لا نريد تعريفاً
كي نرى أن هذا إرهاباً ، وأنا قلت وأعيد أن ٩٥ ٪ من الحالات ستنتفح حولها باعتبارها
نتائج للعمليات الإرهابية ، إن كانت من جماعات أو كانت من دول . فأنا لا أختلف
مع أصدقائنا الذين تكلموا بالأمس بأن هناك إرهاباً من دول وإرهاباً من جماعات .
ونحن ضد كل إرهاب ، إن كان من منطلق يساري أو من منطلق يميني أو إسلامي أو
مسيحي . أنا لا أختلف معك . ربما سؤالك كان أوسع قليلاً ، نحن يمكن أن نبني علاقة
خاصة مع العرب ، حتى لو ظلت المشكلة العربية الإسرائيلية كما هي الآن حالياً ؛
فالجواب الصريح طبعاً هو أن الصراع العربي الإسرائيلي يعيق العلاقات العربية
الأوروبية ، وقد نقول أيضاً من موقع السياسة الواقعية والمصالح الوطنية الأوروبية : إنه
لدينا مصالح خاصة في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي كي لا يقف هذا الصراع
عائقاً أمام علاقاتنا مع كل الدول في المنطقة وكل شعوب المنطقة .

فطبعاً ، إذا حل هذا الصراع سيكون الاتصال بالدول العربية أسهل لنا ، لاشك
رغم ذلك . أنا في جميع كتاباتي - أصدرنا كتاباً في ألمانيا ، وهو موجود على الإنترنت
منذ سنتين - طلبنا أنه حتى في الوقت الحاضر أن نحسن علاقاتنا مع الدول العربية في

كل المجالات ، السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية ، وأن نضع ممثلاً خاصاً لعلاقتنا في الدول العربية . هذا الجانب من اهتمامنا وهذا الاهتمام سيظل للسلام بين العرب وإسرائيل .

مداخلة أحد الحضور

كيف توفق بين هذا الموقف الألماني الطامح إلى إقامة علاقات جيدة مع العالم العربي والإسلامي عموماً من خلال حل الصراع العربي الإسرائيلي ، وبين قيام ألمانيا بإعطاء أسلحة شديدة الفتك لإسرائيل؟! وأكبر مثال على ذلك الغواصات التي حُوّلت إلى غواصات نووية بحيث تستطيع إسرائيل أن تسدد الضربة الأخيرة حتى لو أصيبت بضربة قاصمة عسكرياً .

فولكر بيرتس

سؤالك للأسف محرج قليلاً ، لكنه سؤال في محله . أنا شخصياً أخذت موقفاً ضد مد إسرائيل بالغواصات ، ليس لأنها إسرائيل ، ولكن لأنني أعتقد أنه يوجد سلاح كاف في الشرق الأوسط ، ولا يجب أن نساهم كألمان أو أوروبيين في سباق تسلح في الشرق الأوسط عبر مدى أي جهة بنوع جديد من الأسلحة ، ورفع مستوى التسليح في الشرق الأوسط من خلال مدنا لإسرائيل أو غيرها في المنطقة بالسلاح .

هذا القرار ، اتخذ في ظروف معينة من الحكومة السابقة . أنا كباحث وخبير ومستشار في هذا المجال لحكومتنا كنت ضد هذا القرار وهذه الصفقة ، ولكن بالحقيقة لا أستطيع أن أقول ، إن هذا لن يحدث مرة أخرى .

الباب الثاني

دراسة حالات

الفصل الأول

فلسطين

رئيس الجلسة: سماحة الشيخ نعيم قاسم

المحاضرون:

منير شفيق

هنري دي لورانس

كلمة رئيس الجلسة سماحة الشيخ نعيم قاسم*

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

القضية الفلسطينية وقضية العراق الحديثة من القضايا الحساسة والمهمة والمفصلية في منطقتنا ، ولها آثار مهمة على مستوى العالم ، خاصة أنهما خضعا لمنطقتين مختلفين تماماً ، ولعل القضية الفلسطينية تعتبر الأبرز في هذا المجال .

هناك منطقتان يتحدث عن الحق ، ومنطق آخر يتمسك بالإرادة الدولية المبنية على المصالح . المنطق الأول يعتبر أن الحل باستعادة الأرض والمقدسات والحقوق ، والمنطق الثاني يصرّ على التنازل عن الأرض ، ويلزم بالتوقيع وفق مصالح الدول الكبرى . أما الأسلوب المعتمد ، فهو من ناحية أصحاب منطق الحق مقاومة متهمه بالإرهاب لمخالفتها المصالح الدولية في مقابل عدوان لفرض الحل بتبرير دولي .

السؤال المطروح : هل يمكن التقاطع عند قاسم مشترك بين هذين المنطقتين؟ هل يمكن وضع خطوات تساعد على حل لتذليل العقبات؟ ألا تكفي السنوات الخمسين لإثبات صعوبة ، إذا لم نقل استحالة الحل المقترح تحت عنوان التسوية الذي يلغي الحق بالأرض ويثبت مشروعية القرارات الدولية؟

والسؤال الآخر المطروح ، هل أن آلية اتخاذ القرار الدولي هي آلية منصفة وعادلة؟

* نائب أمين عام حزب الله - لبنان .

هل يعقل أن يتحكم خمسة من الكبار بمصير العالم ، ثم يقررون وفق مصالحهم أن يستخدموا «الفيديو» في المفاصل الحساسة والمهمة؟ هل هذا يحقق العدالة المنشودة على مستوى إدارة العالم؟ ألا تستحق الدول الأخرى الكبرى وغير الكبرى أن يكون لها الصوت الفاعل ، وأن تكون الإرادة معبرة عن الأغلبية الشعبية على مستوى العالم؟ يجب إعادة النظر بآلية قرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، يجب إعادة النظر في المنطلقات والخلفيات والأهداف في الطريقة التي تدار بها الأمور حالياً . ليس فيها عدالة لأنها خاضعة لمصالح الكبار . هذا القرار الدولي غير المنصف في كثير من الحالات يأخذ اتجاهين : إما اتجاه يفرض بالقوة ما يريده على الراضين ، وإما اتجاه يحاول أن يعرقل الحقوق باستخدام «الفيديو» في مقابل شعب فلسطيني أعزل ، اختار الانتفاضة كحل إجماعي في مرحلة مفصلية خطيرة ، لم تكن أبداً متوازية مع ما يُطرح على هذا الشعب بكل المعايير .

كيف يمكن القبول بطرد شعب من أرضه لحساب شعب يجتمع من بلدان الدنيا ليحل محله؟ كيف يمكن القبول بحل سياسي يحاصر أصحاب الأرض في مخيم كبير اصطلاح على تسميته دولة فلسطينية بإشراف المحتل؟!

لا يشكل الإشراف الدولي حلاً لأي قضية ، وهو يستخدم سلطته ضد الضعفاء ويناصر المستكبرين مهما كانت مصالحهم صعبة التبرير ، إذا كان التبرير لاحتلال الأرض لاستعادة حكم منذ ثلاثة آلاف سنة - على فرض صدقه - فهل يعني ذلك فتح الباب لإعادة خريطة العالم إلى سالف عهدا وسقوط ما عليه جغرافية العالم في مرحلتنا الحالية ، أم أنه ادعاء وتبرير لتسلط دولي ترعاه أمريكا وتساندها الدول الكبرى لإعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً انطلاقاً من الكيان الإسرائيلي ، ومروراً باحتلال العراق ، ووصولاً إلى تهديد استقلال دول المنطقة بأسرها والتحكم بمسارها بكل وضوح؟!

المقاومة رد فعل على الاحتلال وحق مشروع شرعاً وقانوناً لاستعادة الأرض ، وهي تعبير عن تضحية المستضعفين بأغلى ما عندهم ، بأرواحهم لزرع الأمل بالتحريير

والاستقلال والإرادة الحرة لأجيالهم الصاعدة ، وهي الخيار المتاح في ظل انسداد كل الخيارات الأخرى ، ولا تسقطه تهمة بالإرهاب طالما أنه خيار شعبي واسع ومن الطبيعي أن يلجأ الخصم ومن معه لكل أساليب الدعاية والاثهام لتشويه صورة الطرف الآخر وإشعاره باليأس .

نحن نعتبر أن العمليات الاستشهادية هي سلاح ضعيف القوة قوي الإيمان بالحق والأرض ، وهو سلاح ضروري لمواجهة القوة المفرطة التي تستخدم بظلم . لا يمكن الاعتماد في هذا الزمن على قوة مفروضة لفرض الخيارات على الشعوب ، وهذا ما يجب أن تدركه الدول الكبرى . فالتجارب والتواصل والمعرفة والإيمان بالحياة عوامل فتحت الأفاق للمعارضة والمواجهة .

فإذا أضفنا ما حققته المقاومة في لبنان وفي أكثر من مكان من انتصارات في ميادين مختلفة على الرغم من اختلاف منطلقاتها الفكرية والثقافية ، فإن ترهيب الشعوب يزيد صلابتها ، وقد يفلت الزمام عند الكثيرين أمام ردات فعل غير محسوبة ومؤلمة ؛ لأن الحشر في الزاوية من أجل التئیس يتحول إلى آثار لا يسلم منها أحد .

لا يمكن إسقاط الحلول مسبقاً على القضية الفلسطينية ، ولا يمكن إسقاط الحلول مسبقاً على القضية العراقية . يجب إعادة النظر بكل ما جرى في هذه المنطقة ، منذ الانتداب البريطاني حتى الآن ، لدراسة الآثار المدمرة للكيان الإسرائيلي ولمصلحة الاستقرار في هذه المنطقة .

إننا ندعو إلى حوار ناقش فيه الأسس والمنطلقات لصياغة سياسة تستطيع الصمود أمام التساؤلات وتقدم حلولاً ناجعة .

وفي رأينا ، إن الحل بعودة كامل التراب المحتل إلى أهله ، فالمقاومة والانتفاضة مشروعة ويجب أن تستمر وتُدعم وهي مقياس العدالة لأي موقف سياسي . في الحوار نحن نفترض أن يبدي كل طرف وجهة نظره ، لا على قاعدة إسقاط الموقف مسبقاً ، ولكن الموقف يمكن أن يكون معلناً كنتيجة لمحصلة فكرية أوصلت إليه ، فالمهم جداً أن

نعالج المقدمات قبل أن نصل إلى الحلول . نؤكد بشكل أكيد أننا شعب وأمة تطمح إلى حل حقيقي يؤدي إلى الاستقرار ، لكن لا يمكن أن نكون مكسر عصا ولا أدوات تنفيذية لمشروع استكباري .

نحن نطالب بالعدالة ، ورأيها تُنتزع انتزاعاً بسواعد المجاهدين ، فاخترنا درب الشهادة من أجل تحقيق العدالة في منطقتنا تمهيداً للعدالة على مستوى العالم .

أترك الحوار وتقديم الكلمات للمحاضرين الكريمين من أجل إضفاء الآراء النيرة على هذه الجلسة لتكون أوراق العمل أوراقاً مساعدة في الوصول إلى النتائج التي نسعى إليها من هذا الحوار إن شاء الله .

أبدأ مع المفكر الفلسطيني الأستاذ منير شفيق ، فليفضل .

القضية الفلسطينية والمشروع الصهيوني

وفشل مشاريع التسوية

منير شفيق*

الموضوعة التي تستهدف هذه الورقة الخروج بها هي وضع المسؤولية كاملة على المشروع الصهيوني ، أهدافاً واستراتيجيات وإدارة سياسية للصراع في بقاء المواجهات مفتوحة على مصاريعها وعدم إمكان التوصل إلى حل ، أو ما عرف في هذه الأيام تحت مسمى «تسوية سلمية» ، وذلك منذ نشوء القضية الفلسطينية التي لم يكن لنشئها من سبب غير «وعد بلفور» بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وما تداعى عنه من موجات هجرة يهودية بإشراف الانتداب البريطاني . هذا هو منشأ المشكلة وليس لها من سبب آخر .

كان الهدف الذي حمله المشروع الصهيوني معلناً وواضحاً ، ولم يكن بحاجة إلى تأويل بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني ، ولا بالنسبة إلى العرب والمسلمين ، ولا بالنسبة إلى كل من تابع المشكلة واطلع على أبعادها المختلفة . الأمر الذي وُلد خوفاً مشروعاً لدى الشعب الفلسطيني من النتائج المترتبة ، إن لم يحاول إيقاف الهجرة المسلحة المتدفقة التي تهدف إلى إقامة وطن قومي يهودي - دولة إسرائيل - على أرض فلسطين ، ولا تحمل من معنى غير الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وبيوتهم وممتلكاتهم ما يقضي تهجيرهم لا محالة . وكانت الطريقة التي حصنت فيها

* مفكر فلسطيني .

المستعمرات عسكرياً ، وتدفع الأسلحة مع تدفق المهجرين ، وفي المقابل إجراءات بريطانية لتجريد الفلسطينيين من السلاح ، وقمع احتجاجاتهم السلمية ، أسباباً أخرى لتعميق الوعي بما يجري ، وتفاقم الخوف من النتائج .

لقد أبدت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، طوال مرحلة العشرينات والثلاثينات حتى عام ١٩٤٧ من القرن الماضي ، استعداداً دائماً لإيجاد حل يقبل بنتائج ماتم من هجرة ، ويدعو إلى دولة ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون العرب واليهود بمساواة في الحقوق والواجبات والمواطنة . وقبلت ، في الآن نفسه ، كل ما تقدم من مشاريع وكان أشهرها الكتاب الأبيض الذي تقدمت به بريطانيا قبيل الحرب العالمية الثانية ، وكان يقضي بوقف الهجرة وبإعطاء سكان فلسطين حق تقرير المصير .

وبكلمة أخرى ، كان التنازل الذي يقدمه الفلسطينيون كل مرة يقضي بقبول ماتم من هجرة بعد كل خمس سنوات أو ما قارب . ولكن كان موقف قيادة الوكالة اليهودية هو الرفض الدائم وعدم الإفصاح عن أي حل للمشكلة يحذونه . وكانت بريطانيا تدعمها في هذا الموقف حتى لو كان ضد مبادرة تقدمت هي نفسها بها . أما تأويل ذلك فبسيط وواضح : تحقيق هدف إقامة دولة إسرائيل يشترط تهجير الفلسطينيين ، والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم وبيوتهم ؛ ولهذا لم يكن من الممكن قبول أي حل مهما كان منحازاً ضد الفلسطينيين ما لم يتضمن تحقيق الهدف المذكور .

يجب أن يضاف هنا أن الدعم الذي كان يتمتع به المشروع الصهيوني ، لا سيما من بريطانيا وأمريكا وفرنسا ، ثم انضم إليه الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٧ عندما وافق على قرار التقسيم الرقم ١٨١ يؤكد أن مواقف قيادة الوكالة اليهودية لم يكن مجرد عناد ، وإنما كان مبنياً على حساب دقيق لموازن القوى . هذا ولم يكن بعيداً من حسابات تلك القيادة ما قام من تجزئة عربية وإسلامية تحت هيمنة غربية لا تسمح للعرب والمسلمين بنصرة شعب فلسطين . وقد سبق وأشير إلى سياسة الانتداب في تجريده من

السلاح وقمع احتجاجاته السلمية ، وضرب ثوراته بعد أن كانت تستهلك أساليب الكفاح السلمي الذي اشتهر به شعب فلسطين ، وكان أبرزه إضراب شعبي عام لمدة ستة أشهر عام ١٩٣٦ .

ومن هنا ، يمكن القول قطعاً : إن كامل المسؤولية تقع على كاهل الوكالة اليهودية في فلسطين والقيادة الصهيونية العالمية في تعطيل أي حل أو تسوية للصراع . ولكن من دون التقليل من مسؤولية بريطانيا بالدرجة الأولى ، ثم سائر الدول الكبرى التي دعمت المشروع الصهيوني في فلسطين .

وقبل مغادرة هذه المرحلة ، يجب أن يشار هنا إلى أن الهجرة إلى فلسطين ما كان مبعثها هروباً من اضطهاد أو هولوكوست أو طلباً للملجأ آمن ، فقد تفررت رسمياً من ١٨٩٨ «مؤتمر بازل» ، ونزلت إلى التطبيق مع «وعد بلفور» وتبنى الانتداب البريطاني له . فلو كان الأمر هروباً أو طلباً للملجأ آمن لما كان أسهل من التفاهم مع الفلسطينيين وتحقيق حل لهذه المشكلة . فالهجرة حتى لو كانت هرباً بسبب اضطهاد النازية لليهود فقد انطوت تحت المشروع الصهيوني : إقامة دولة إسرائيل .

انتشرت دعاية واسعة ، قامت بها الحركة الصهيونية وقادة دولة إسرائيل وتبنتها قوى الغرب ، وما زالت تردد حتى اليوم ، ادّعت أن السبب في عدم تطبيق قرار التقسيم ١٨١ يعود إلى رفض الفلسطينيين والعرب له ، في حينه ، وتوجههم إلى مقاومته بالقوة . ما أسفر عن خسراهم للحرب ومعاقتهم بإقامة دولة إسرائيل على ٧٨٪ من أرض فلسطين بعد تهجير حوالي مليون فلسطيني ، وبزيادة ٢٤٪ عما أعطاهما قرار التقسيم المذكور (٥٤٪) . صحيح أن القيادة الفلسطينية رفضت قرار التقسيم ومعها بعض الدول العربية (بعضها دعا لقبوله) ، ولكنه رفض كلامي غير مدعوم بالقدرة على التنفيذ . والأهم هو رفض إعطاء شرعية لدولة قررت أن تقوم على اغتصاب الأرض والتطهير العرقي الذي سمي التهجير . والبعض سماه هجرة طوعية ، باستخدام تضليل مكشوف في قراءة ما حدث فعلاً .

وبالمناسبة جاءت الوثائق التي نشرها المؤرخون الإسرائيليون الجدد حول أحداث تلك المرحلة لتشهد بحدوث تهجير قسري (تطهير عرقي بكل ما تحمل الكلمة من معنى) .

ومع ذلك ، سرعان ما راحت أغلب الدول العربية منذ ١٩٥١ ، تطالب بتطبيق قرار التقسيم ، وقرار حق العودة ، وجملة من القرارات التي أخذت في تلك المرحلة من قبل الجمعية العمومية ومجلس الأمن ضمن هذا الاتجاه ، بما في ذلك الشرط الذي وضعه لقبول عضوية دولة إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة . فما الذي منع إيجاد حل على أساس تلك القرارات غير حكومات إسرائيل المتعاقبة؟ وبالمناسبة غاب الصوت الفلسطيني ، أو غيب ، في هذه المرحلة .

الذي يريد أن يعرف ، بصدق ونزاهة ، لماذا لم يحدث حل على أساس قرار التقسيم ، والقرارات الدولية اللاحقة ، يجب عليه أن يحيط بدقة بأهداف المشروع الصهيوني وشروط إقامة الدولة العبرية ، ثمّة مؤاتاة موازين القوى على كل المستويات لتحقيق تلك الأهداف بالقوة وتوفير الشروط المطلوبة . وهنا يجب أن يؤخذ في الاعتبار :

١- عدد السكان العرب في المناطق التي أعطيت لدولة إسرائيل في قرار التقسيم يساوي أو ينقص ، أو يزيد قليلاً عن عدد سكانها اليهود . أما على مستوى كل فلسطين فعدد الفلسطينيين الضعف . علماً أن قرار التقسيم يوجب إقامة وحدة اقتصادية بين الدولتين تمهيداً لإعادة توحيدهما .

وبعد ، فإذا كانت القيادات الإسرائيلية اليوم ، وبالرغم من التفوق العددي (خمسة أضعاف) ، وبعد رسوخ الدولة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي ، أي بعد أكثر من خمسة وخمسين عاماً ، قلقاً أشد القلق من الأقلية العربية التي بقيت في مناطق ٤٨ ، فكيف يمكن أن يتصور أحد قبول القيادة الصهيونية لقرار التقسيم في حينه؟ !

وأضف أن ملكية اليهود للأرض في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ لم تزيد على ٦٪ ؛ أي كيف يمكن أن تقبل القيادة الفلسطينية إقامة دولة نصف سكانها من العرب ويملكون أغلبية الأرض؟

٢- يجدر التذكير بأن ما ورد في إعلان دولة إسرائيل أشار إلى صدور قرار عن هيئة الأمم الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ، أعطى الحق بإقامة دولة إسرائيل على أرض إسرائيل ، ولم يتضمن اعترافاً بالقرار . فالقرار لم تعترف به القيادة الصهيونية بكامل أجزائه ، ولا حتى بالحدود التي عينها لدولة إسرائيل . هذا ويصعب على أي متابع أن يأتي بقرار رسمي إسرائيلي يعترف بقرار التقسيم .

ولهذا ، فإن إثارة كل تلك الضجة حول الرفض الفلسطيني - العربي لقرار التقسيم في حينه ، واعتباره السبب في عدم التوصل إلى حل على أساس قرار التقسيم تحمل درجة عالية من الدعاية التي لا تصمد ، إمّا قراءة تاريخ مرحلة ١٩٤٧ وما بعدها حتى ١٩٦٧ .

٣- إذا أخذ بعين الاعتبار مجموعة الأسباب الأساسية المتعلقة بالمشروع الصهيوني ، والتي تشكل الأساس في عدم تحقيق حل وفقاً لقرار التقسيم ، ثم وضعها في إطار ما تمتع به جيش «الهاغانه» من تفوق عسكري بالعدد والتسلح والأعتدة والدعم بتدفق السلاح (الذي انضم إليه الاتحاد السوفياتي) والمتطوعين . وفي المقابل ، حالة الضعف الفلسطيني شبه المجرد من السلاح ، والهيمنة البريطانية على الجيوش العربية ، والتحكم في تسليحها ، وما كان يعانيه الوضع الرسمي العربي من تمزق ومعاهدات استعمارية مقيدة لحركته ، فعلى سبيل المثال كان عديد جيش «الهاغانه» يزيد على ٦٣ ألف جندي تحت السلاح ، فضلاً عن ميليشيات المستعمرات (المستوطنات) فيما كان عديد كل الجيوش العربية التي دخلت فلسطين لا يزيد على ٢٣ ألفاً ، فضلاً عن الهوة الأكبر في السلاح والآليات وحتى الطيران الذي استخدمته الهاغانة .

وبكلمة ، إن موازين القوى العسكرية والسياسية الدولية كما الإقليمية العربية كانت تقول ، للقيادة الصهيونية : «الحل في الحرب والاجتياح والتطهير العرقي» .

هذا هو جوهر الوضع ، ما يسمح بالقطع أنّ حلاً بموجب قرار التقسيم أو القرارات

التالية ما كان ممكناً بسبب استراتيجية المشروع الصهيوني ، وشروط إقامة الدولة العبرية التي تقضي التهجير وإلا «دولة» . والتهجير لا يكون إلا باللجوء إلى المجازر ونشر الرعب .

وبعبارات أخرى ، إذا كان الهدف إقامة دولة إسرائيل ودكّها بالمهاجرين حتى الحد الأقصى ، فلا مندوحة أمام إغلاق كل باب لحل غير حل الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض ، وتهجير سكانها وملاكها . وهذا لا يتحقق بمفاوضات ولا بسلم ولا بقرارات دولية ، فالتطرف هنا نابع من المشروع الصهيوني نفسه ، أهدافاً واستراتيجية وسياسات وتفوqاً في ميزان القوى .

ويا لسذاجة كل من يتصور أنه كان بالإمكان أن تقوم دولة إسرائيل ، ويحتفظ الفلسطينيون بوجودهم تحتها أو إلى جانبها ، حتى لو ركعوا على ركبهم ، ووافقوا على كل ما تريده القيادة الصهيونية قبالتهم ؛ لأن عليهم عندئذ أن يرحلوا ويتخلوا عن كل فلسطين خضوعاً واستسلاماً ، أياً ما كان لطريق الخضوع والاستسلام أن يأتي بنتائج مختلفة غير مغادرة الضفة الغربية كذلك ، وحتى قطاع غزة ، منذ العام ١٩٤٨ . فالإشكال لا تلخصه سياسة ولا مواقف ، بل يمكن القول قبل مغادرة هذه النقطة عن نتائج حرب ١٩٤٨ / ١٩٤٩ كان من الممكن أن تشمل القدس القديمة حتى نهر الأردن ، لولا خوف بريطانيا وأمريكا في حينه من إثارة العرب والمسلمين الذين أثروا بما فيه الكفاية مع إقامة دولة إسرائيل فوق ٧٨٪ من فلسطين وتهجير حوالي مليون فلسطيني وإنزال هزائم عسكرية بالجيش العربي . فلولا الخوف من الغضب الشعبي وما يمكن أن يقع من ردود أفعال ، ومن دون التقليل مما بذل من مقاومة عسكرية في تلك المرحلة ، سواء من الشعب الفلسطيني أو الجندي العربي ، لتوسعت دولة إسرائيل لتشمل كل الضفة الغربية وقطاع غزة .

أما المرحلة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٧ ، فقد اتسمت بالمطالبة العربية الرسمية بتطبيق قرارات هيئة الأمم المتحدة ، فيما لقي ذلك أذنأ صماء من جانب الدولة الإسرائيلية التي تعهدت أمريكا وبريطانيا وفرنسا «البيان الثلاثي» بحماية خطوط الهدنة منذ

١٩٥١ . فبالنسبة لقيادة الدولة الإسرائيلية لم يكن من الممكن القبول بأي حل يتضمن تطبيق قرار التقسيم أو عودة اللاجئين إلى ديارهم تحت سلطة دولة إسرائيل . أما الحجج في إخراج هذا الرفض ، فتراوحت بين المطالبة بمفاوضات ثنائية مباشرة ، أو الظهور بمظهر الدولة الضعيفة المهتدة بالإبادة والتي بحاجة إلى التسلح (منذ أواخر الخمسينات بدأ العمل لامتلاك القنبلة النووية) .

المهم أن تظهر الدولة العبرية بمظهر الحريص على السلام ، والدول العربية بمظهر الذي يريد تدميرها وإلقاء اليهود بالبحر ، فيما تجري عملية تهويد فلسطين التي وقعت تحت سلطة الدولة العبرية ، وإلغاء ما أمكن من معالمها الفلسطينية وتاريخها العربي - الإسلامي ، وعندما جاءت حرب حزيران ١٩٦٧ خرجت كل الحقائق على السطح ، بالرغم من ركام الدعايات الصهيونية والغربية ، وإذا بالقوة العسكرية العربية مجتمعة ليست شيئاً أمام القوة العسكرية الإسرائيلية ؛ فالحرب لم تمتد لأكثر من خمسة أيام ، علماً أنها حسمت منذ الساعات الأولى ، ولكنها اقتضت خمسة أيام من أجل احتلال قطاع غزة وسيناء والجلولان وكل الضفة الغربية حتى نهر الأردن .

وهنا نأتي إلى مرحلة القرار ٢٤٢ ، وقد وافقت عليه مصر فوراً واستعدت لدفع كامل استحقاقاته ، وكذلك كان حال الأردن الذي كانت الضفة الغربية جزءاً منه . ولكن كان من الواضح أن قيادة الدولة العبرية لا تريد حلاً على أساس ذلك القرار ، فهي لم توافق عليه أصلاً . وجاء مشروع «روجرز» في ١٩٧٠ الذي وافقت عليه مصر وقبله الأردن ورفضته الدولة العبرية ، ليكشف أن المعرقل الأساسي الذي يتحمل كامل المسؤولية في عدم التوصل لحل هو المشروع الصهيوني الذي كان يجد في الحل ما هو أدنى من أهدافه دائماً . وكان يجد دعماً عالمياً أميركياً - أوروبياً - أطلسياً من جهة ، وتعهداً سوفياتياً بحق إسرائيل في الوجود ، وإبقاء سقف التسلح العربي دون الوصول حتى إلى شبه توازن استراتيجي ، الأمر الذي جعله يفكر دائماً بالحل الأقصى ويرفض كل الحلول المقترحة مهما تضمنت من تنازلات عربية في حينه .

لقد ورد على أكثر من مصدر رسمي ، أن الرئيس المصري الأسبق جمال عبد

الناصر وافق على أن يبذل الملك حسين كل جهده ، بما في ذلك توقيع صلح منفرد إذا استطاع استعادة القدس الشرقية والضفة الغربية إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ . وبالفعل ، كشف النقاب عن مساعي كثيرة جرت ضمن هذا الإطار ، ومن خلال مفاوضات سرية مباشرة ، ولكنها جميعاً باءت بالفشل لسبب واحد : هو شروط إسرائيلية تعجيزية تجعل أي حل غير ممكن ، ومن ثم تبقى عملية استكمال أهداف المشروع الصهيوني في فلسطين مفتوحة : ضم القدس والاستيطان في الضفة والقطاع ، ومن ثم فرض أمر واقع لا علاقة له بكل ما صدر من قرارات دولية أو طرح من مشاريع حل حتى لو كانت متحازة للمطالب الإسرائيلية ولكنها لم تلبها كلها .

وبكلمة ، كان ما يجري على الأرض من ضم للقدس ، وتوسيع محيطها ومن استيطان يختلف عما يعلن من سياسات تدعي أنها تريد السلام ، أو مستعدة لحل يتضمن قرارات «صعبة» .

بل عندما أصرت الإدارة الأميركية بعد حرب الخليج الثانية على عقد مؤتمر مدريد جراً «شامير» وحكومته جراً للمشاركة ، بالرغم مما حققته من قبول عربي - فلسطيني للتفاوض الثنائي ، وهي الحجة التي استخدمت دائماً للتهرب من استحقاقات أي مشروع حل أو قرار دولي .

لا حاجة إلى الدخول في تفاصيل ما حدث في مؤتمر مدريد ، وفي المفاوضات بعده وفي اتفاق أو سلو وتداعياته (الاتفاقات التالية) ، وصولاً إلى فشل مفاوضات كمب دايفيد ، وأخيراً وليس آخراً خريطة الطريق . ولكن يجب أن يلحظ قبل الدخول في الاستنتاجات من هذه المرحلة ، وهي الأبرز عبر تاريخ القضية في كشف الأوراق على اختلافها . وأين ، على طاولة المفاوضات الثنائية وبالرعاية الأميركية ! .

أما من جهة أخرى ، فيجب أن يلحظ أن المعاهدة المصرية - الإسرائيلية والمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية لا تقومان دليلاً على استعداد الدولة العبرية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية ؛ فالأولى تعلقت بسيناء أساساً ، والثانية بترسيم الحدود من حول نهر

الأردن وبحر الميت وذلك لأن الموضوع المركزي هو القضية الفلسطينية ؛ وهي المعيار لحقيقة الموقف الإسرائيلي ، بل يتوقف عليها وعلى الصراع أو الحل من حولها ، حتى ما تم التوقيع عليه في المعاهدتين ما زال معلقاً بالموضوع الفلسطيني وكذلك بالنسبة إلى حال التطبيع التي حدثت بعد توقيع اتفاق أوسلو مع بعض الدول العربية . أما قصة العلاقات الدبلوماسية مع موريتانيا ، فعلى كف عفريت ، بالرغم من البعد الجغرافي وحكم شعب موريتانيا بالحديد والنار .

تلخص مرحلة المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية والمفاوضات العربية- أساساً السورية واللبنانية ، والمصرية- الإسرائيلية ابتداءً من مرحلة مؤتمر مدريد مروراً بسبع سنوات بعد اتفاق أوسلو إلى الصراع الذي دار خلال الأربعين شهراً الماضية ، وما تخللها من مشاريع حلول مؤقتة (ميتشيل ، تينيت ، خريطة الطريق) ، كامل الإشكالية المشار إليها في ما تقدم ، والتي يراد التركيز عليها في هذه الورقة ؛ أي مسؤولية قيادات المشروع الصهيوني ، مسؤولية كاملة عن تعطيل أي حل بسبب محاولة انتزاع أقصى ما يمكن مع ممارسات أميركية ضاغطة وقهرية في الاتجاه نفسه ، ومن دون الكشف عن الحل الذي يقبل به قادة الدولة الإسرائيلية (أهداف المشروع الصهيوني في هذه المرحلة) الأمر الذي تسبب بفشل ما عرف بمسيرة التسوية ، وكان كثيرون قد تفاعلوا بسرعة الوصول إلى حل يرضى عنه الجميع ، لا سيما وقد بلغت التنازلات الفلسطينية ، والاستعداد العربي «لقبول كل ما يقبل به الفلسطينيون» مستوى لم يكن أحد يمكن أن يتصور أن تصل إليه (م . ت . ف .) أو يقبل به أي طرف عربي .

لقد عبر وزير خارجية فرنسا الأسبق هوبير فيدرين عن هذه الحقيقة ، لإذاعة «الشرق» الباريسية ، قائلاً : إن الفلسطينيين قدموا من التنازلات ما لم يكن لأحد أن يتصوره . فالذي يقرأ اتفاق أوسلو ويتمعن في الأبعاد المختلفة التي حملها ، وأرادها المفاوضات الإسرائيلية (رايين- بيريز) يتأكد من تلك الحقيقة ، حيث قدم المفاوضات الفلسطيني الكثير الكثير ، ومن دون أي مقابل عدا إقامة حكم ذاتي فلسطيني غير محدد وخاضع للتفاوض ، ولم يستبق في جمعته من حقوق فلسطينية غير الحصول

على حصة في القدس ، وأجزاء من الأراضي التي احتلت في الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، وطموح بإقامة دولة ، ومن دون أن يسلم له الطرف الإسرائيلي بحق في أي منها ، وإنما إخضاعها للمفاوضة باعتبارها قضايا متنازعاً عليها .

أما مشكلة اللاجئين ، وهو الاسم المقلوب لـ «حق العودة» ، فقد ترك كذلك للمفاوضات أي لمهب الريح ، بل حتى الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلة للفلسطينيين جاء متجنباً الإشارة إلى الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير ، أو في الأرض التي يفاوض عليها . وهذا مغزى تسمية انسحاب جيش الاحتلال من مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة بـ «إعادة انتشار» ، الأمر الذي لا يعترف حتى بالاحتلال ، والأخطر لا يعترف بحق الفلسطينيين بأرضهم .

أما في المقابل ، فهنالك اعتراف بالدولة الإسرائيلية ، بالرغم من أن «اتفاقية أوسلو» ليست معاهدة دولية ، وبحقها في الوجود ، وبعدم مناقشة الحقوق الفلسطينية على الأرض التي قامت عليها بعد حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، أي ولا حتى إشارة إلى الأراضي التي احتلت فوق ما حدده قرار التقسيم أي ٢٤٪ من فلسطين ما أسقط من الحساب دفعة واحدة ٧٨٪ من أرض فلسطين . وقد قبل المفاوض الفلسطيني أن يفاوض على القدس الشرقية وبقية أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك التسليم بالمفاوضات حول المستوطنات ، وهذا كله تجاوز حتى لقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وتأتي تجربة المفاوضات اللاحقة لاتفاق جنيف بما فيها الاتفاق على عودة أجزاء من (م . ت . ف .) وإقامة السلطة الفلسطينية ، وصولاً إلى اتفاقيات كمب ديفيد ٢ ، وما تلا ذلك خلال الأربعين شهراً الماضية ، لتتكشف أكثر فأكثر (من دون كشف كل الأوراق) حقيقة التسوية التي ينشدها قادة الدولة العبرية من حزبي الليكود والعمل والأحزاب الأخرى المشاركة في القرار والحكومة .

لقد تبين أن المفاوضات الإسرائيلي اعتبر كل ما قدم من تنازلات مجرد بداية لبدء المساومة ، إذ المطلوب تنازلات أخرى كثيرة ومن دون أن يكشف أيضاً عن سطورها الأخيرة .

والتنازلات المطلوبة تتعلق بملكية الأرض التي سيقوم عليها الكيان الفلسطيني ، وملكية المسجد الأقصى وما يقوم عليه من أرض وجدران ، وكيفية الوجود الفلسطيني في القدس ، والتسليم بالمستوطنات الأساسية الكبرى أو الجزء الأكبر والأهم منها ، وكذلك الحدود ، لاسيما ، حدود نهر الأردن والبحر الميت والأغوار .

وبكلمة ، صحيح أن مشروع الجدار الذي يتبناه شارون يبدو متطرفاً ، ولكنه في الحقيقة يمثل خريطة التسوية التي فاوض عليها حزب العمل مع رتوشات قليلة لا تغير من الجوهر شيئاً ، لاسيما في ما يتعلق بالقدس الكبرى ، والمستوطنات ، والحدود وما حولها من أراض ، خصوصاً الأغوار . ويبدو أن الخلاف الأساسي مع شارون الآن لا يدور حول تلك القضايا ، وإنما حول إقدامه على خطوات من جانب واحد أي الانسحاب من قطاع غزة وأربعين في المائة من الضفة الغربية من دون تسوية ، ومن دون مقابل ، يتضمن التنازل عن الحقوق الفلسطينية .

إلى جانب ما تقدم تين ، ومن خلال مشروع «بيريز» لنظام شرق أوسطي جديد ، أن التفكير الاستراتيجي للمشروع الصهيوني تخطى الدور التاريخي الذي رسمته له الاستراتيجية البريطانية ثم الأميركية ، والذي وصفه اليسار بدور «القاعدة العسكرية الإمبريالية المتقدمة في الشرق الأوسط» ، ليتنقل إلى دور القوة المهيمنة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً على البلاد العربية . وهذا معنى تصريح شمعون بيريز وبحضور رايبين ، في «المؤتمر الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط» ، أواخر ١٩٩٤ ، موجهاً كلامه للدول العربية : «لقد جربتم قيادة مصر خمسين عاماً فانظروا أين وصلتكم؟! جربوا قيادة إسرائيل للعشرين سنة القادمة وانظروا ما ستحصلون عليه» . هذا يعني أن تسوية القضية الفلسطينية والتسوية مع سوريا ولبنان ، وقبل ذلك مع الأردن ومصر ، لا تعني مجرد إنهاء عداوة وإجراء صلح وعلاقات طبيعية فحسب ، وإنما أيضاً تعني التسليم بالهيمنة الإسرائيلية على الدول العربية ، أي توسيع «الاحتلال» من فلسطين والجزولان ليمتد من المحيط الأطلسي (المغرب وموريتانيا) إلى الخليج العربي . ولأنحسب أن المحيط الإسلامي سيكون بعيداً من هذا الطموح ،

ولمَ لا ، إذا كان النفوذ الصهيوني - وبلا تعريض لليهود إطلاقاً - بلغ ما بلغ في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وكندا وأستراليا والآن روسيا ، فلماذا يستثنى العالم العربي والإسلامي من هذا الطموح المرتبط مباشرة بالمشروع الصهيوني في فلسطين؟ .

هنالك قضيتان جوهريتان كانتا وراء إفشال مشروع التسوية من جانب القيادات الإسرائيلية والتماهي الأميركي معها ، خارج كل التفصيلات التي تعلقت بالقضية الفلسطينية أو الحدود أو الجولان ، من دون التقليل من أهمية هذه التفصيلات .

هاتان القضيتان هما :

- أولاً : ما أشير من فرض هيمنة إسرائيلية - أميركية على البلاد العربية ، بما يفترض حصر مصر في حدودها ، وكذلك سوريا والسعودية والعراق والحيلولة دون أي تضامن أو تكتل عربي ، بحيث تتحول دولة إسرائيل إلى المحور وتقوم العلاقات العربية بها ثنائياً كل دولة على حدة فيما تبقى الحدود عالية بين الدول العربية . فالسوق الشرق أوسطية في مشروع «بيريز» ليست سوقاً مفتوحة موحدة كما هو حال السوق الأوروبية المشتركة ، وإنما سوق «موحدة» من خلال المرور بالمحور الإسرائيلي ، وهذا معنى قبول الدول العربية بقيادة إسرائيل .

على أن المهم في قراءة مشروع الشرق أوسطية كان سبباً رئيساً وراء الخلافات الإسرائيلية مع كل من مصر وسورية والسعودية . الأمر الذي كان عاملاً أساسياً في تفجير مسار التسوية ، لأنه يمس أساس وجود الدول العربية وعلاقاتها الجيو- استراتيجية الداخلية .

- ثانياً : هدف تحويل الكيان الفلسطيني ، السلطة الفلسطينية ، الدولة الفلسطينية إلى كيان تابع تماماً للمشروع الصهيوني بما يعني قطع ارتباطاته وولاءاته العربية ، ولا سيما المصرية والسورية والسعودية . فالمطلوب أن يلعب الدور الذي لعبه جيش أنطوان لحد في الجنوب .

ولهذا ، عندما تبين أن السلطة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات ذات ارتباطات

سياسية عربية وثيقة ، وأساساً بمصر ، ما جعل المفاوضات مع السلطة الفلسطينية يتطلب مروراً بموافقة مصر ، إن لم يكن رعايتها ومشاركتها المباشرة في رعاية المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية ، الأمر الذي أدى إلى إجهاض ما بنته الاستراتيجية الإسرائيلية (حزب العمل) من وراء اتفاق أوسلو والقبول بإقامة حكم ذاتي فلسطيني - سلطة فلسطينية . ولا يخفى أن السياسة كلها مرتبطة بالولاء (أين ولاؤك؟) كأساس للعلاقات أو للالتقاء والافتراق في الخط السياسي .

هذا العامل هو الذي أوصل حقيقة إلى الموقف الراهن من زعامة ياسر عرفات ومن الإصرار على تشكيل قيادة فلسطينية بديلة . الأمر الذي كان عاملاً مهماً ليس في إجهاض مفاوضات «كمب ديفيد» بغض النظر عن التفاصيل والخلافات حولها فحسب ، وإنما أيضاً التطورات التي شهدتها الأشهر الأربعة الماضية : مواصلة الانتفاضة وتصاعد المقاومة ووحدة الصف الفلسطيني وصدود الشعب الفلسطيني تحت أقصى الظروف . وفي المقابل ، هو الذي يفسر كل الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية المتمثلة في الاجتياحات والاعتقالات وهدم البيوت والعقوبات الجماعية وتهميش السلطة وتحطيم عدد من بناها . وأخيراً وليس آخراً ، إعادة الاحتلال لأغلب مناطق (أ) مناطق السلطة الفلسطينية خصوصاً الضفة الغربية ، كما مضاعفة الاستيطان خلال المفاوضات المنطلقة من اتفاق أوسلو ، وما نشأ من تأزيم في علاقة الرئيس الفلسطيني مع رؤساء وزراء إسرائيل ابتداء من رابين ، بالرغم من إصرار ياسر عرفات على تسميته بـ «شريك» ، وما أبداه من حزن وأسى على قتله . فقد سبق لياسر عرفات أن صرّح لـ «دير شبيغل» ، الألمانية ، في أوج العلاقات «الإيجابية» بين السلطة والحكومة الإسرائيلية إثر اتفاقية أوسلو ، أنه «يتجرع كل يوم كؤوساً من الدّل» ؛ أي من رابين . فقد كان يعاقب على علاقته بمصر وعدم ولائه للدولة الإسرائيلية (فالصداقة والتعاون لا يكفيان) مع كل مرور حاجز ، أو كل مطلب يتقدم به ، ولو كان شخصياً وشكلياً . وبكلمة ، إذا كان الهدف الإسرائيلي من قيام كيان فلسطيني أن يكون عميلاً لحساب دولة إسرائيل وجسراً لها لاختراق الموقف العربي ،

فهذا يعني أن المشروع الصهيوني لا يريد حلاً . وهو الذي يتحمل كامل المسؤولية من زاوية فشل التسوية ، كما من جهة التصعيد خلال الأربعين شهراً ، بما في ذلك نقل المواجهات إلى ساحة المدنيين . فقد كان الهدف الأول في الاستراتيجية الإسرائيلية التي استخدمت الحل العسكري للاغتيالات والاعتقالات والاجتياحات والعقوبات الجماعية والاحتلال والإثخان في قتل المدنيين الفلسطينيين ، هو إخضاع الشعب الفلسطيني وفرض قيادة بديلة له . أما موضوع القضاء على الانتفاضة والمقاومة وما أثير حول تفكيك منظماتها التي تسمى «إرهابية» ، أو المحافظة على أمن المدنيين الإسرائيليين ، إنما هي أهداف لتحقيق الهدف الأول ، وهو إخضاع الشعب الفلسطيني وتحويل أي كيان له إلى عميل يعمل لحساب الدولة الإسرائيلية .

هنا أيضاً يجب أن نحمل كامل المسؤولية بما في ذلك استدامة الانتفاضة حتى الآن ، أكثر من أربعين شهراً ، وما حدث من تصعيد متبادل (ضد المدنيين) إلى الاستراتيجية الإسرائيلية آنفة الذكر ، أي تحقيق الهيمنة الكاملة على الكيان الفلسطيني المقترح الوصول إليه .

هذان التوجهان : الهيمنة على البلاد العربية ، وحصص سياسة كل دولة داخل حدودها وإبقاء الحواجز عالية بين الدول العربية ، وجعل الدولة الإسرائيلية محور الشرق أوسطية ، ثم الهيمنة التامة على الكيان الفلسطيني ، واستتباعه سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، وأساساً وولاءً ، للدولة الإسرائيلية ، كانا في مقدمة الأسباب التي دمرت مسار التسوية ، ربما أكثر من المطالبات الإسرائيلية القصوى بالنسبة إلى الأرض الفلسطينية والحقوق فيها والحدود .

وبالطبع ، يجب أن تفهم هذه الاستراتيجية الإسرائيلية باتجاهها العام كما بتفصيلاتها من خلال جوهر المشروع الصهيوني ، ولا يجوز أن تظل الكرة ترمى في الملعب الفلسطيني والعربي . والقول للفلسطينيين والعرب : هاتوا المزيد من المبادرات لإظهار حسن النية وطمأنة الرأي العام الإسرائيلي من أجل التوصل إلى تسوية وسلام ، بدلاً من أن تكون الكرة في ملعب المشروع الصهيوني واستراتيجية قادة إسرائيل ليقولوا

لنا رسمياً ماذا يريدون ، وهنا يجب أن يتوقف أمثال يوسي بيلين الذين يمثلون هامشاً متواضعاً في الوضع الإسرائيلي عن استدراج الفلسطينيين والعرب لتقديم المزيد من التنازلات المجانية .

وبكلمة ، ما لم تناقش بصدق وصراحة وتوضع النقاط على الحروف ، فإن كل ما يفعل إذا تم ضمن الرؤية الإسرائيلية- الصهيونية للقضية الفلسطينية وللعلاقات العربية- الإسرائيلية ، حتى لو وجد من يقبلون أن يفرض عليهم ، فسيكون سبباً لصراعات أشد ، وتفجير لا يعرف أحد إلى أين يصل . فالمستقبل لا يكون مشرقاً وسلامياً مع الظلم ، ووضع نير العبودية على رقاب الفلسطينيين والعرب والمسلمين وهدر الحقوق بلا حساب .

أوروبا وسيط وجهة ممولة

د. هنري دي لورانس*

بالنسبة للمسألة الفلسطينية ، فنحن نتفق تقريباً جميعاً حول المعايير التي يمكن أن تقارب هذا الموضوع من خلالها ، لا سيما وأننا أيضاً نخوض غمار حوار بين أوروبا والعالم الإسلامي . لقد تبين لي ، منذ أمد بعيد ، بصفتي اختصاصي بشؤون الشرق الأوسط ، بأن أحد المسائل الخطيرة التي لا بد من الانكباب على شرحها بالعربية هي تفسير بعض الأمور المتصلة بأوروبا بالنسبة للعرب ، والتفسير للأوروبيين بعض الأمور عن العرب ، والمسلمين ، لأصل إلى القول : بأن أوروبا تتحمل بدون أدنى شك مسؤولية تاريخية كبيرة حيال الفلسطينيين . ففي أوروبا بُني مفهوم الشعب اليهودي في القرن التاسع عشر للميلاد ، ومبدأ إرساء دولة إسرائيلية ، أو دولة يهودية على أرض فلسطين . إذن ، هذا الشعور - معاداة السامية - هو الذي دفع إلى أن تشهد الحركة الصهيونية ، وفي مرحلة لاحقة القضاء على يهود أوروبا إبّان الحرب العالمية الثانية ، هو الذي أدى من باب المفارقة إلى هذا التعاطف مع اليهود .

إذاً ، المسؤولية الأوروبية موجودة وتتحملها أوروبا بالطبع ، ودوامه العنف هذه التي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر والتي أعقبها كذلك الاستعمار ، إذن كلها سلسلة من النزاعات والأحداث العاصفة ، بحيث إنه يمكن القول : إن أوروبا اختبرت ثقافة فعلية للعنف منذ قرنين وحتى غداة الحرب العالمية الثانية ، وهذه الثقافة ثقافة العنف صُدّرت إلى خارج أوروبا ، ولا سيما إلى العالم العربي وبالتحديد إلى تلك المنطقة بالذات .

* باحث فرنسي / سرموك .

واليوم ، الأوروبيون يدركون تمام الإدراك بأنهم مسؤولون ويتحملون جزءاً كبيراً من المسؤولية ، ويدركون أن ما ينتظرهم هو عمل دؤوب وحثيث للغاية لكي يضعوا حداً لثقافة العنف هذه ، وباتوا يدركون ويقدرّون الحقوق العربية بفعل الصدمة التي أحدثتها فك الاستعمار حيث تستطيع أن تتكلم عن تيار أو حركة فكرية فعلية في العالم الثالث ، رداً على هذه الثقافة الأوروبية ، اليوم تعيش أوروبا ثقافة اللاعنف ، وتُسمى أيضاً بثقافة السلام ، وهذا ما يجعل على الأوروبيين من الصعب فهم العنف الذي يحصل حالياً في هذه المنطقة . وبالنسبة إلى البعض ممن يفكرون بالقضية الفلسطينية منهم من يرى أن العرب مخطئون تماماً ، ومنهم من يرى أنهم مصيبون في شيء ومخطئون في شيء آخر ، ولكي نحاول فهم الموقف الأوروبي ، لابد من أن نعي بأن المسألة الفلسطينية تطرح مشاكل استراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي . فخلافاً للولايات المتحدة ، فإن منطقة الشرق الأوسط قريبة من فرنسا وأوروبا ، وبالتالي ، فالمسافة الجغرافية بين فلسطين وأوروبا لا تنفك تتقلص ، لا سيما مع انضمام قبرص مثلاً وغيرها إلى الاتحاد الأوروبي ، وبين أوروبا والعالم العربي والإسلامي لا يفصل إلا مسافة ١٤ كلم هي مضيق جبل طارق بين المنطقتين . وهذا ما يفسر هذا الاهتمام الأوروبي بالمنطقة ، سيما وأن العنف الذي يعصف بالشرق الأوسط له تداعيات وتتاثر به أوروبا كذلك ، وقد تم تصدير بعض أنواع العنف على شكل اعتداءات ، أو سيارات مفخخة وغيرها من الأمور جراء تفاقم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني .

ونجد أيضاً اليوم موضوع الوجود الإسلامي والعربي في الأراضي الأوروبية . مما لا شك فيه أن هذه الجماعات العربية والإسلامية تتعاطف مع ما يحصل في فلسطين ، علماً بأنه في هذه المجتمعات نفسها نجد من يتعاطف مع إسرائيل . إذاً ، في فرنسا ، على سبيل المثال ، نشهد نوعاً من نقل لما تتخبط فيه منطقة الشرق الأوسط إلى هذا الفضاء وهذه الساحة الأوروبية ، ولا يغيب عن بالنا كذلك وجود أفراد من الشتات الفلسطيني في أنحاء من أوروبا . وتجربتي الشخصية جعلتني أكتشف وجود جمعيات فلسطينية موجودة في مجتمعنا الفرنسي ، وتناضل من أجل القضية الفلسطينية ، وهناك أتحدث عن العرب بل عن فلسطينيين موجودين لدينا .

إدأً ، وأبعد من هذه الآفاق الاستراتيجية التي تحكم نظرة أوروبا إلى القضية ، تُطرح كذلك مسألة العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية ، علماً بأن هذه الأخيرة من حلفاء أوروبا . فيما يتعلق بالملف الفلسطيني ، الأوروبيون والأميركيون الشماليون يتشاطرون بعض الأمور المشتركة ، ولكن يختلفون حول طريقة تنفيذها . إنهم يتفقون حول بعض الأمور المبدئية ، ولكن يختلفون حول كيفية تنفيذها ، وهنا يبرز الكلام على العملية أو المبادرة الأوروبية ، وبعض المتشددين الأميركيين ، من المتشددين الجدد ، يسخرون نوعاً ما من السياسة المرنة والليننة التي تنتهجها أوروبا فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، وفيما يتعلق بالعنف والاستعانة بالسلاح مثلاً ، والواقع أنه من البديهي أن أوروبا اليوم لم تعد أوروبا الأمس ، أي أوروبا لنصف قرن خلت .

وبالتالي ، كما سبق وقلت ، شهدنا قيام ثورة أو ثقافة حوار وثقافة سلام ، ولدينا أمثلة كثيرة كالمصالحة الفرنسية الألمانية إلى ما هنالك للتوكيد على ثقافة الحوار هذه . وفي هذا السياق ، فالיום بات يُنظر إلى الضحايا كذلك لأن الرؤية الأوروبية تتطلع لأن تكون رؤية تراعي أوضاع ضحايا النزاعات المسلحة .

وفي هذا السياق ، فإن أوروبا تسعى إلى إقامة فسحة دولية تقوم على القانون لكي لا تغفلت بعض الجرائم من العقوبة . إدأً ، أوروبا من خلال ثقافتها الحاضرة لا يمكن أن تعتمد فرض القيود أسلوباً . وهذا أمر جوهري ، فمنذ أن شاءت أوروبا أن يكون لها كلمتها في الحلف الفلسطيني في نهاية السبعينات بشكل خاص ، فإن الموقف الأوروبي لطالما استند إلى مقترحات أو تبلور من خلال مقترحات ، مفاده أن أوروبا تستطيع أن تكون فاعلة على الساحة من خلال التقدم بمقترحات للجهات المعنية ، ومن خلال انتهاج نوع من العملية التربوية ، إن جاز التعبير ، كحمل الأطراف المتنازعة على فهم كيفية التوصل إلى بعض نقاط التفاهم . إدأً ، سياسة التسوية والمساومة تقوم على الاعتراف المتبادل بين الأطراف والعودة إلى حدود ما قبل العام ١٩٦٧ فيما يتعلق بتبادل الأراضي .

وهذه المقترحات تتيح قيام نوع من الوساطة بين الأطراف المتنازعة ، ولكن أبعد من

الوساطة الدبلوماسية ، فإن العمل الأوروبي وبشكل أدق وأكثر واقعية ، يستلزم كذلك تمويل عملية السلام ، أو يمر عبر تمويل عملية السلام ، وتمويل السلطة الفلسطينية وإدارتها وكذلك تمويل عملية الانتخابات الفلسطينية في عام ١٩٩٥ . كل هذه المراحل قطعها أوروبا بعلاقتها بالشرق الأوسط .

إذاً ، أوروبا طرحت نفسها كوسيط وكجهة ممولة كذلك ، إلى حد أن عدداً من المسؤولين الأوروبيين وجدوا أن الأميركيين هم من يجنون ثمار ما يقوم به الأوروبيون وبأن الأوروبيين لا يجنون سوى واجب التمويل وتقديم التمويل ليس إلا . أما الحدود التي قد تعلق بعض الشيء هذه العملية ، فإن الثقافة الأوروبية تفرض الإسقاط العسكري خلافاً لوضع الولايات المتحدة عادة ١١ أيلول . ولا يُعزى هذا إلى أن الجهاز العسكري الأوروبي هو أضعف من الجهاز العسكري الأميركي ، علماً بأن الجهازين كانا ذات قوة متساوية لسنوات خلت . أما اليوم ، فقد تغيرت الموازين . إذاً ، ليس لهذا السبب فحسب ، ولكن الفكر الأوروبي يرفض وينبذ فكرة الحلول العسكرية ، ونشهد مثل ذلك أيضاً رفضاً ونبذاً لسياسة الإكراه وسياسة العقوبات ، وبالتالي ، فالموقف الأوروبي هو نوع من سياسة الحفز من خلال الوساطة ومن خلال التمويل ، وبالتالي ، ففي حالات مستعصية مثل الانتفاضة مثلاً ، تجد أوروبا مشلولة القوى ومعطلة ، وقد أسقط في يدها ولا تعرف كيف تتصرف .

يمكن أن نعتقد أن أوروبا تتطلع لأن تكون شريكاً ذات أهمية متزايدة على الساحة الإقليمية يوم تدخل تركيا الاتحاد الأوروبي ، فإن ذلك سوف يجعل من الاتحاد الأوروبي أقرب حتى إلى هذه الفسحة العربية . إذن ، ثقافة السلام الأوروبية لا يجب أن تكون مثلاً يفرض من الخارج ، بل يتعين أن يتحلى هذا النموذج الغربي بالجاذبية وأن يقتنع من يُقترح عليهم بأنه قد يكون حلاً مؤقتاً ، وفيما يتعلق بالتباين والتناقض بين الأميركيين والأوروبيين ، الفرق بينهما هو أنه منذ ١١ أيلول هذان الطرفان في غربة نوعاً ما عن بعضهما البعض ، لأن الأميركيين عادوا إلى منطق القوة في حين أن الأوروبيين أعرضوا عنه إلى الأبد .

في إطار هذا الحوار نلمس رغبة أوروبية في تعزيز هذا الحوار . فأحياناً يُوجه إلينا النقد اللاذع ، وأحياناً يطلب إلينا التدخل في هذا الجانب أو ذاك ، يُطلب إلينا التحرك والتصرف ، فبالنسبة للأوروبيين إن مثل هذا التدخل قد يفضي إلى أنواع جديدة من التدخل في شؤون المنطقة . من هنا ، فالأوروبيون يتوخون الحذر لالافتقارهم للوسائل ، ولكن إدراكاً منهم لتراثهم الحافل بالأخطاء في هذه المنطقة ، وبالتالي ، يريدون أن يتجنبوا الموضوع فيما قد يعود بهم إلى الوراء بدل أن يدفعهم قدماً إلى الأمام كي لا يُتهموا مجدداً بالتدخل في شؤون المنطقة .

حوار مفتوح

د. محمد أبو حمدان

نحن نرحب بالحضور الأوروبي بهذا اللقاء ، وحيث نعت الرئيس الأميركي القارة بأنها قارة قديمة ، نحن نقدّر هذا القدم لأنه يمثل لدينا عراقية في التاريخ وفي صنع الأحداث ، لكن نطلب من الأخوة الأوروبيين أن لا يضغطوا علينا في تطبيق الأنظمة الغربية بشكلياتها وقولها . هم أخذوا خيار العلمنة ، هذه العلمنة التي تفصل الله عن المجتمع ، تفصل رقابة الإله عن حياة الناس ، وهذا جعل للسياسة أفقاً واسعاً يستطيع الإنسان أن يتحرك ضمنه دونما رقابة . فالحرية هي حرية مطلقة ، هذه الحرية التي مارسها الغرب بكافة أشكالها ، بعيداً عن الرقابة الإلهية وعن الدين المسيحي ؛ أدت إلى حربين عالميتين ، وأهلكت حوالي مئة مليون من البشر ، ودمرت ما دمرت ، وأدت إلى أسلوب الاستعمار ، وجعلت العلاقات الإنسانية علاقة صراع ، بينما الدين الإسلامي والمسيحي يجعل العلاقة الإنسانية علاقة أخوة . هنالك سقف للحرية . القتل يبقى حراماً ، والسرقة تبقى حراماً ، والزنى يبقى حراماً ، حرام إلى يوم الدين ، ولا يمكن للتشريعات التي تقوم في البرلمانات الديمقراطية أن تتجاوز هذا السقف . نحن نعود ونشكركم لدعوتنا ومساعدتنا للديمقراطية . الديمقراطية التي نفهمها هي احترام إرادة هذا الشعب وإحلال العدالة وإقامة المؤسسات ، لكننا نريد أن يبقى فوق هذه الديمقراطية الرقابة التي يقول بها الإسلام .

مداخلة أحد الحضور

نحن اليوم تكلمنا عن فلسطين كثيراً كما أننا رجعنا إلى الماضي وإلى التاريخ . فأود أن أطرح على المتحدثين أسئلة متعلقة بالمستقبل : ما هو رأيكم بالفرص ونقاط الضعف فيما يتعلق باتفاقات جنيف التي لم تتطرقا إليها؟

فيما يتعلق بمدخلة «هنري دي لورانس» .

لقد تكلم عن ثقافة عنف مستوردة إلى أوروبا ، كأن أوروبا كانت نظيفة دائماً من عنف داخلي مثلاً . والغريب أن الحربين العالميتين كانتا حربين أوروبيتين ، إضافة إلى بعض التناقضات الداخلية التي لاتزال موجودة في بعض الدول الأوروبية . وربما لم أفهم جيداً ، كأنه تكلم عن عنف مستورد من العالم الإسلامي فقط ، مما يرتبط بقضية النزاع العربي الإسرائيلي . ربما أنا أسأت الفهم عن الدور الأوروبي وتحولاته ما بعد الحرب ، إن أوروبا تسعى إلى دور نظيف على ما يبدو ، تريد أن يكون دورها تعليمي ، أن تكون مبادرة إلى حفز وليس إلى منع ، على طريقة أن لها علاقة جيدة مع كل الأطراف ، هؤلاء على حق وأولئك غير مخطئين . لا أعرف إذا كان دور جمعية خيرية يناسب أوروبا بهذا المعنى ، أن لاتتدخل إذا كانت تلطخ يديها بهذا المعنى .

فؤاد آغا / اتحاد الجمعيات الخيرية في طرابلس - لبنان

في ضوء مداخلتك ، «هنري دي لورانس» ، كل الأوروبيين الذين تحدثوا في هذا المؤتمر يقولون : إن الأوروبيين مقتنعين بالحقوق الفلسطينية . ولكن من هي الدول الحقيقية التي تترجم قولها هذا فعلاً ، وتسعى بشكل جدي لإعادة الحقوق الفلسطينية إلى أصحابها؟ وهل تجدون أن هذا الأمر صعب أو شبه متعذر بسبب الضغوط الأميركية الهائلة ، الأمر الذي من شأنه أن يهدد المصالح الأميركية؟ هل إن هذه الضغوط هي التي تحول دون إقدام أوروبا على المساعدة الحقيقية للعرب والفلسطينيين؟

مداخلة أحد الحضور

تحدث الأستاذ «هنري» عن الخوف الأوروبي من الوقوع في الخطأ . لماذا الخوف الأوروبي من الوقوع في الخطأ يؤدي إلى التماهي مع الموقف الأميركي في الموضوع

الفلسطيني كليا ، بموضوع الإرهاب والمقاومة ووصمها بالإرهاب ، ويخالف أميركا في العراق؟ .

د . الشيخ محمد نمر زغموت*

أرجو من الأخ الشيخ ، رئيس الجلسة ، أن يتسع صدره لي ويأخذني بحلمه .
أوجه كلامي هذا إلى المحاورين الأوروبيين وأقول : الحمد لله ، نحن كفلسطينيين وعرب ومسلمين نعتقد وبشكل جازم أن الكيان الصهيوني ، ومعه النظام الأميركي بشكل عام ، والمسيحية المتصهينة بشكل خاص ، والنظام البريطاني معه . وكما تعلمون أن أساس العلة ، أنهم لن يعطوا أي حق للفلسطينيين في إقامة دولة لهم ، وكل الذي يجري هو مسرحية يريدون إخراجها وتنفيذها بشكل متقن ، وبالتعاون مع أطراف نظامية عربية ومسلمة . وللأسف ، إن ما يخططون له هو السيطرة على كل فلسطين أولاً ، ومن ثم تمديد هذا الكيان ليشمل كل المنطقة الممتدة من النيل إلى الفرات بشكل تدريجي . ومبدئياً سيطرة اقتصادية ، ونحن نعلم أن طموحات الكيان الصهيوني هو السيطرة على الوطن العربي والإسلامي من طنجة إلى المغرب إلى باكستان اقتصادياً ، والخطة المتفق عليها بين الأطراف التي ذكرتموها ، تقتضي أن يفعل الصهاينة بأهل فلسطين كما فعل المستوطنون الأوائل لأميركا الشمالية وقضوا على الهنود الحمر ، أصحاب البلاد الأصليين . الهنود الحمر الآن هم أقلية ، يعيشون في مناطق مقفلة ، كما يفعل الصهاينة الآن في فلسطين ، والجدار العنصري هو خير دليل وشاهد لما أقول ، وهو أول خطواتهم . وأقول للمحاورين الأوروبيين : هل تشاطروننا هذا الرأي؟ ، والوقت وقت حوار وإبداء رأي ، لكن بالنسبة لنا هو اعتقاد راسخ ، والذي أود معرفته هو موقف شعوب أوروبا الحرة وبكل طبقاتها مثقفين وعلماء وعمال وحزبيين علمانيين كانوا أو يساريين أو متدينين ، وأنتم تعلمون أن الحججة لقتل

* نائب رئيس المجلس الشرعي الأعلى الفلسطيني في لبنان والشتات ، ورئيس المركز العالمي للطباعة والتوثيق والإعلام .

الفلسطينيين والمسلمين دائماً جاهزة «إرهاب» مسلمون متطرفون ، تحضير العرب والمسلمين لحضارة العصر وبث الديمقراطية في بلادهم ! .

غالب أبو زينب/ عضو المجلس السياسي في حزب الله

تقدم الدكتور لورنس بمسألة أساسية ، أحسست أن هناك نزعة تجاوزية للموضوع الفلسطيني بحيث يصار إلى تحويله إلى مجرد نزاع بين دولتين ، بين جارين بين أي اثنين ، وبالتالي ، تبدو الأمور أن المطلوب حل من هذا النمط : التراخي ، الجيدة الحسنة مع ما يفترض ذلك من تواطؤ ضمني ؛ لأنك في هذه الحالة أنت عندما تساوي بين الإثنين بهذه الطريقة هذا تواطؤ ضمني لصالح طرف دون آخر . علماً أن هذا ليس في النظرية فقط ، وإنما في التطبيق لأن هناك في السياسة وفي المعاملة دائماً مراعاة أكبر للجانب الإسرائيلي على حساب الجانب الفلسطيني ، وهذا أمر لا يمكن إنكاره أبداً .

المسألة الثانية ، إن الحديث عن حصر الصراع بالمسألة الفلسطينية هذا ليس دقيقاً ، فهذا الطرح له عدة طبقات : أولاً ، هو صراع فلسطيني . ثانياً ، هو صراع فلسطيني - إسرائيلي ، صراع عربي إسرائيلي وصراع إسلامي . إذن ، هو يتضمن هذه المستويات الثلاثة ، وبالتالي ، لا يمكن أن يُختصر لهذه الدرجة . المسألة الثالثة ، إن الحديث عن حالة الشلل أو عدم المقدرة لا يمكن أن تبرر أخذ المواقف التي تصدر عن الاتحاد الأوروبي ، مثلاً أن تُدعى المقاومة الفلسطينية حماس أو غيرها إرهاباً ولا يتم إدانة صريحة للإسرائيلي الذي يمارس إرهاب الدولة .

زهرة بدر الدين

فرصة سانحة لطرح مسألة كون المؤتمر مؤتمر عالمي عن الإسلام وأوروبا من الحوار إلى التفاهم وهي مسألة حظر الحجاب في فرنسا ، أمر مخالف للحريات وحقوق الإنسان ومخالف للديانات السماوية والدين الإسلامي .

عندما خاضت أميركا وبريطانيا الحرب ضد العراق ، رأينا أن فرنسا وألمانيا كانتا الدولتين «العربيتين» اللتين وقفنا في وجه هاتين الدولتين العظميين الباغيتين ، ووجدنا أن معظم الدول العربية لم تكن عربية في موقفها مع العراق . ثم وجدنا لاحقاً أن فرنسا وألمانيا كانتا عربيتين في موقفهما ضد الحرب ، ما لبثتا أن تراجعتا لصالح الهيمنة الأميركية والبريطانية على العراق . مع العلم بأن تلك الحرب قد تكشف عن أنها لم تأت بالديمقراطية إلى العراق ، وإنما جاءت بالحديد والنار لكي تحتل وتستأثر بالموارد ، والذي حصل أن هاتين الدولتين الأوروبيتين - فرنسا وألمانيا - قد تراجعتا عندما شعرتا بالضغط الاقتصادي عليهما .

السؤال ، هل إن فرنسا ، والسؤال للمحاضر الفرنسي ، ستبقى في موقفها ضد الهيمنة الأميركية الاحادية الجانب على العالم بأسره ، من أجل أن تبقى هي أيضاً الدولة الكبرى والتي كانت كبرى ، وإن أصبحت عجوزاً كما يسميها بوش وغيره . هل ستبقى في مواجهة الولايات المتحدة لصالحها ولصالح الحق العربي والحق بالمطلق أم أنها سوف تتراجع أمام الضغوط وترجّح لصالح العام الفرنسي الاقتصادي على لصالح العالم العربي والأوروبي؟

هنري دي لورانس

أعيد ذكر إحدى الجمل التي نطق بها وزير فرنسي : «أن يكون المرء مسؤولاً لا يعني أنه مذنب» . أنا تحدثت عن مسؤولية أوروبا ، إلا أن مسألة الذنب لا تتعلق بالمجال السياسي ، خلت أنني تكلمت بوضوح ، قلت : إن العنف الأوروبي هو الذي تصدر إلى هذه المنطقة من العالم وليس العكس . مع أننا في السنوات الأخيرة ، وصلتنا ولمسنا بعض الآثار على ما يحدث في فلسطين في عقر دارنا وحدثت اعتداءات لدينا . وللأسف نظراً إلى ضيق الوقت لم يتسن لي الإحاطة بشكل كبير بكل جوانب الموضوع .

مرة جديدة أقول : إنه فيما يتعلق بالرأي العالم الأوروبي ، فإن الطرفين قد يكونان محقين في العديد من الأمور ، الأمر الذي يصعب معه اتخاذ موقف واضح المعالم جداً أو دقيق من الشأن الفلسطيني .

والكثير من الأطراف العرب اعترفوا بأنفسهم بالقرارات ، لاسيما القرار ٢٤٢ ، وكذلك فعل الأوروبيون . فيما يتعلق بالحجاب ، فهذا لا يتعلق بموضوع محاضرتي لذلك أستميحك عذراً لأنني لا أستطيع الإجابة على هذا السؤال . مرةً جديدة يبدو لي جوهرياً فيما يتعلق بالموقف الأوروبي ، هو صعوبة التدخل في وقت نراهن فيه على تدخلاتنا السابقة .

بمعنى آخر ، نحن ، وبطلب منكم ، ممكن أن نعود إلى الوقوع في الأخطاء التي ارتكبتها في الماضي ؛ لذلك نتوخى الحذر في تعاملنا ، وفي عدم تدخلنا بشكل عشوائي ، ولا نسعى إلى فرض أي شيء على المنطقة . أنا يبدو لي أننا نحاول حفز العرب على القبول ببعض التسويات ، ولكن هذا لا يعني أننا نحاول أن نفرض عليهم أو نملي عليهم أي شيء . وفيما يتعلق بموقف فرنسا من الموضوع العراقي ، هذا أيضاً خارج بعض الشيء عن موضوع المداخلة التي ألقيتها .

أعتقد بأن الأميركيين قد ارتكبوا هفوات وأخطاء متكررة وعميقة وخطيرة في العراق ، وقد أصبنا بصدمة حيال تلك الأخطاء ، وسعينا إلى أن ننبري ، ونصدى لهم ونوقفهم عند حدهم ، ولكن عن طريق التفاهم ، وهذا لا يعني إذعانا ورضوخاً للولايات المتحدة ، فنحن وإن أبقينا على علاقات جيدة معهم ، فهذا لا يعني أننا انصعنا لهم .

رد د . منير شفيق

فيما يتعلق بموضوع الفرص التي يمكن أن نراها للمنطقة سأقول : مسألة تتعلق بتجربة شخصية . في عام ١٩٦٩ ، أقنعت فتح بأنه يجب أن نتقدم ببرنامج إنساني وديمقراطي حتى تكسب الغرب وتؤثر على الرأي العام الإسرائيلي ، وأنا كنت في

ذلك الوقت أتحمل مسؤولية ما ، وقد دافعت عن هذا المشروع ، الآن أنا نادم على ذلك . منذ العام ١٩٧٣ ندمت عليه ، لماذا؟ لأننا اعترفنا بحق متساو لليهود مع العرب والمسلمين في فلسطين دون أن يعترفوا هم بحقنا في فلسطين . طبعاً ، بعض الأشخاص اليساريين أفتعنونا ، وبعض الناس قالوا : إنكم بذلك تكسبون الغرب . ففعلاً نحن لقينا بعض الترحيب ، لكن سرعان ما وجدنا أن هذا غير كاف .

الآن المبادرة العربية صفقوا لها وقالوا : إنها إيجابية . ولكن الآن «يوسي بيلين» و«ياسر عبد ربه» ومعهم أوروبا يريدون أن يضغطوا على القمة العربية لتتبنى برنامج جنيف . لماذا لا تأتون إلى الإسرائيليين وتسألوهم لم لا يعترفون بالقرار ٢٤٢ ووثيقة «عبد ربه - بيلين» قبل أن تضغطوا على العرب للقبول ببرنامج جنيف؟! .

لم لا تسأل القيادة الإسرائيلية المسؤولة ما هو الحل الذي تريد؟ ما هي الفرص التي تريد أن تقدمها؟ . أما أن يُطلب منا أن نستعجن ، أن نقدم حلاً ثم يقولون غير كافية هاتوا غيرها وهؤلاء لا يُطلب منهم شيء . اعترف العرب بالقرار ٢٤٢ ، لم لم تعترف به إسرائيل؟ لم لم تضغط أوروبا على إسرائيل لتعترف به أو تعترف بمشروع «بيلين» و«عبد ربه»؟ لماذا تذهبون للدول العربية والقمة العربية وتقولون لهم : اعترفوا بهذا القرار؟ لم لا تذهبون لإسرائيل لتعلن اعترافها به؟ لا يوجد شيء من هذا القبيل . إذاً ، لا تضغطوا علينا . إذا شئتم أن نتحاور ونتكلم في الموضوع الفلسطيني نحن لن نرضخ لهم ، هم الذين يحتلون الأرض وهم الذين يستطيعون أن ينفذوا . أنتم قولوا : ما هو الحل؟! .

إما تعالوا أيها الفلسطينيون ، تعالوا أيها العرب وتنازلوا خطوة وراء خطوة ، وأنتم لا تثبتون على موقف . أنا أتحداكم أن أوروبا غداً سوف تطرح ما هو أدنى من مشروع جنيف على الفلسطينيين سوف تُبتلع كما حدث مع المبادرة الأوروبية والمبادرة العربية .

الفصل الثاني

العراق

رئيس الجلسة: سماحة الشيخ نعيم قاسم

المحاضرون:

عبد الأمير الركابي

بيار جان لويزار

جمود أوروبا ومتغيرات العراق الكبرى في عالم ينقلب

عبد الأمير الركابي*

تقوم ورقتنا على محاولة المقابلة بين المفاهيم والمصطلحات ، وبين الوقائع في حالة الاضطراب والتغيير . لا شك أنها ترمي إلى حد الانقلاب التاريخي . إن عناصر هذا الانقلاب ما تزال غير مكتملة ، والطابع الانتقالي هو المعطى الأكثر حضوراً في الأفكار والخيارات على مستوى المعمورة اليوم .

لأعرف إذا كان مثل هذا المناخ هو الأفضل لإجراء الحوارات على مستوى الحضارات . الحقيقة ، إن المنظمين لم يسألوني عن رأيي بالتوقيت ، وقد بادروا بناء على تحسّساتهم هم ، وقرروا ، غير أنني كمشارك ، عراقي وجدت نفسي في قلب المعركة ، ولم يكن لدي من خيار سوى أن أبادر إلى البحث عن مخارج . إن «معاملي» الذي ارتكز إليه أي العراق ، كما تعرفون يقع في قلب اللحظة الانتقالية ، وهو اليوم مختبرها المتقدم ، وخلال ما يقارب العقد ونصف العقد ، كان الشك حافزاً ، وكنا نتساءل ، هل يستمر العراق يحتل موقعه الذي احتله منذ عام ١٩٩٠ في قلب عملية الانقلاب الكوني ويصل إلى نهايتها حاضراً حياً فاعلاً؟ .

لقد تجاوزت الأحداث وفق معتقدي تلك التساؤلات ، ومع الغزو الأميركي وواقعة ترميم الدولة العراقية الحديثة تحت شعار إسقاط النظام الدكتاتوري ، انتهى تماماً

* كاتب ومفكر عراقي - باريس .

أي احتمال آخر ، ولم يعد هنالك ما يشير إلى عودة ممكنة إلى الخلف أو إلى الجمود .
من الممكن افتراض حصول تعثرات ، هذا متوقع ، إلا أنه لو حدث فسيكون من قبيل انعكاس تعثرات أشمل يجب البحث عنها داخل إجمالي عملية الانقلاب الجارية على امتداد الكوكب ، ومن المؤسف أن أكون مضطراً للاختصار ، فما أريد أن أتحدث عنه تحكمه معطيات شاسعة في التاريخ والوقائع والتطورات والتجارب والرموز ، غير أنه محدد ضمن هدف ، وهذا ما يمكن أن ينقذ الموقف ويقلص مدى البحث الذي نحتاجه في مناسبة كهذه .

تبدو أوروبا لي مبعدة في هذه اللحظة حسب الواقعة العراقية ، وهي إلى حد ما «مفوتة» ومقصاة إلى الخلف ، ولأقل بصراحة : إنها متأخرة قياساً لوتيرة ونوعية المعطيات التي تواجهها الآن ، والدليل البسيط على ذلك في حالة العراق هو ما تمكن الغزو الأميركي من تحقيقه ، فأنتم تعرفون بأن الأميركيين جاؤوا يرفعون شعار إسقاط النظام الدكتاتوري ، إلا أنهم دمروا وسحقوا الدولة العراقية الحديثة ، ذلك الجهاز الذي ظل قائماً على مدى ٨٢ عاماً ، وتحول فجأة إلى خربة إلى ركام !

لا شك بأن لهذا الحدث مغزى شاملاً قياساً إلى ما قد كنا نراه ، ورآه العالم أجمع على أنه خيار الإنسانية على مدى عدة قرون . فهذا الذي تهاوى في العراق ، هو نموذج الدولة الأوروبية الحديثة ، الدولة الأمة ، الدولة العصرية التي ما تزال تحكم المنظور الأوروبي ، وتقيدته بتحسسه وبتحصسه غير راهن ومتأخر . فأوروبا اليوم ضائعة ولا تعرف كيف تكون حية وفعالة . إنها تفتقد للمبادرة ، وقد فقدت منذ عقود حيويتها الفكرية .

ولست أتحدث كمراقب أو كمهتم بالنشاط الفكري والنظري ، فأنا منخرط في التجربة العملية ، ولدي من الوقائع ما يجعلني أتجرأ وأحكم على شلل وجمود أوروبا منذ عام ١٩٩٠ حتى اليوم ، والآن حين أقرأ أو أستمع إلى الأحاديث عن «الديمقراطية الإسرائيلية» عن «حق تقرير المصير للأكراد» ؛ فإنني لأجد في ذلك ما يجب أن

يستنفز أحداً ، لأنني أعتقد بقوة أن مثل هذه الآراء ، وأيضاً تلك التي تطلق من دون روية حول كما يسمى «الإرهاب» هي دليل جمود ، وقدر من الخروج من روح العملية التاريخية ، فيإزاء مجازفة الإمبراطورية الأميركية المتوحشة ، ونهوض النموذج المضاد- الممكن - تقع أوروبا اليوم عند نقطة الوسط محطة غير منتجة ، غير مبدعة ، ما بين عالمين وتاريخين وعصرين .

كيف سأوفق إلى شرح الوضع العملي ، والتجسيدات الواقعية لهذه الحالة ، وما مجال تجسدها ضمن حالة العراق؟ أوروبا كما تعلمون كانت تحدث دائماً عن نفسها حين تذهب إلى العراق ، وأي كتاب وأي تخريج أكاديمي أوروبي عن العراق المعاصر سوف يضعكم بداية عند ثنائية «عدم وجود العراق قبل الاستعمار» ، هذا يتحدد عبر القول الشائع عن أن العراق المعروف اليوم هو اختراع إنكليزي ، والطرف الآخر لتلك الثنائية يستخلص عادة من القول بـ«عدم وجود الدولة الحديثة» . وهنا تصبح الطوائف أحياناً العشائر مرات ، تصادم العرقيات والمذاهب ، الاضطراب والتقلب مجالاً لثتم البنية العراقية غير العصرية ، التي لا تكف عن الامتناع عن أن تضع قدميها في القالب المعد لها .

وعلى مدى القرن الماضي ، كان هنالك غائب أكبر ، أو مغيب كبير ، هو هذا العراق ، المختلف أولاً من قبل مستعمريه ، وغير الموجود كحاضر بسبب تشظي بنيته : أين العراق؟ هذا السؤال لن تجدوا عليه جواباً على الإطلاق . وأنا أتحدى كل الأكاديميين والباحثين وأصحاب المقاربات الأوروبية ، أو تلامذتهم الماركسيين والوضعيين العراقيين والعرب أن يعثروا لي على ذلك الشيء الذي يقولون : إنهم موجودون لكي يبحثوا عنه أو يزيلوا عنه الغموض أو الغبار ، غبار التاريخ والزمن .

يبدو لي اليوم أن مقارنة أوروبا للحالة العراقية لا تختلف كثيراً عن حالة وليدها المشكوك فيه . فهي الأخرى قد انهارت وتحولت إلى خربة ، إلى ركام ، نجد مثاله وتجسده في سياسات أوروبا المغيبة أحياناً ، المضحكة أحياناً ، الخائفة ، ولا أقول الخبيثة أحياناً . إنني لا أستطيع أن أنسى ، ولقد كتب ذلك في الصحافة الفرنسية ، طواوير

الشركات الفرنسية والأوروبية الذاهبة إلى العراق من أجل عقود النفط المؤجلة والاتفاقات التفضيلية المحجفة بحق الشعب العراقي ومستقبله باسم رفع الحصار عن الشعب ، بينما لم أقرأ مقالاً واحداً لامعاً نشر عن المسألة العراقية على مدى ثلاثة عشرة سنة أي مشهد بائس هذا؟ أية أوروبا هذه . . . ؟ ! .

الأميركيون الآن يقومون بما هو مستحيل . إنهم يدمرون الدولة العراقية من جهة ، ويحاولون رعاية الخراب من جهة . وعلى حد ما أرى فإنهم متأثرون بنظرة غياب العراق الأولى نفسها . إنهم يراهنون على الفوضى ، وهنا أنا مضطر للاختزال ومجبر عليه ، مع أنني مجبر أيضاً على أن أرفع الغطاء عن ذلك المغيب لأنه هو نفسه بدأ يبنىء عن ذاته .

كانت الدولة في العراق دائماً نتاج قانون نهب الثروة القائمة في الجزء الذي ينتهجها ، أي في السهل الخصب ، في أرض السواد ودلتا النهرين ، حيث الخصب والزراعة . وعلى مر التاريخ قامت الدول إلى الشمال ، أي خارج حدود المجتمع المنتج ، وأكد شمال سومر ، بابل شمال آكد ، أشور شمال بابل . إن الدولة هي حيز عسكري مهمته تنظيم عملية نهب الربيع واستخلاصه من مجتمع متضامن ومحارب ، لا يمكن اختراقه بسبب وحدة شروطه ولحمته ، وظروف تجعله من أكثر مجتمعات العالم تسليحاً . المجتمع العراقي مجتمع محارب بامتياز ، تتزواج لديه مهمة القتال بمهمة إنتاج المعاش وتحصيله .

بغداد أيضاً بنيت لذات الأسباب . العباسيون هربوا من الكوفة بسبب انتفاضاتها المتكررة وولائها للعلويين ، تنقلوا من الرمادي إلى الهاشمية ، وهذه البغداد كان من الممكن أن لا تستباح ؛ لأن بانيها الخليفة المنصور ، وبعد أن جمع عدة البناء التي كلفت ما كلفت ، اضطر للذهاب جنوباً لملاقاة ذي النفس الزكية الذي انتفض وقتها ، وشاعت أخبار تقول : إن الخليفة قتل فما كان من المكلف على تلك العدة إلا أن أحرقها ، وحين عاد الخليفة سالماً سأله عن سبب حرقها فقال : خفت أن تقع بيد الأعداء فعفى عنه واشترى غيرها . . .

القانون نفسه ظل يحكم هذه البلاد ، بين سقوط بغداد على يد هولاءكو ١٢٦٨ م - ١٩٥٨ م . سبعة قرون بالتمام والكمال إلى أن جاء عبد الكريم قاسم الحاكم العراقي الأول خلال سبعة قرون من حكم الدولة البرانية المعسكر ، المستند إلى قلاع موزعة في الجنوب والوسط ، دولة معزولة ستخلص الريع الزراعي بالقوة وتجريد الحملات .

هل هذه الحالة تعني أن العراق غير موجود أم أنه لم يكن موجوداً؟ قطعاً لا ، فالعراق هو هذه البنية المتصارعة . وأريد هنا أن أقف عند ملمح فكري وتاريخي حاسم ، فالذين يدرسون تاريخ حضارات ما يسمى الشرق الأدنى القديم يذكرون على مسألة «التوحيد» باعتبارها قد ظهرت في مصر ، ولم تكن موجودة في حضارة ما بين النهرين ، وثمة «فرعون» يقولون بأنه : هو أول الموحدين ، ولقد سئلت مرة سؤالاً مباشراً عن هذا السر ، فأجبت السائل قائلاً : و«إبراهيم» فصعق ولم يصدق أنني يمكن أن أفكر بأن للإبراهيمية أية صلة بالحضارة العراقية .

هذا ، طبعاً ، واحد من أخطر التزويرات التوراتية اليهودية على مستوى منظور الإنسانية للحضارة . قبائل كانت في حقيقتها «الأصنام» و«تخميم الأصنام» ، الدولة الطاغية ، وتهديم سلطة الإنسان على الإنسان الإمبراطورية ، والإمبراطورية الحضارة ، والرمزية التي أجدها في قلب تاريخ التوحيد كانت وما تزال محكومة لهذه الثنائية «الإمبراطورية الطاغية مقابل «الإمبراطورية المضادة» التي طردت من أرضها التي طبعت تاريخ البشرية برمته يوماً من أور ، وظلت تطرد حتى الآن .

مرّ تاريخ العراق بثلاث حقب :

- ١- حقبة التوحيد الإبراهيمية الأولى (مرحلة العالمية المطرودة) .
- ٢- حقبة اكتمال الشريعة بعد ظهور الإسلام في جزيرة العرب .
- ٣- حقبة الهداية الراهنة .

ولكي أشرح هذه الحقب متجاوزاً التعقيب الرسمي المعتمد من قبل المؤرخين العرب القدماء والمعاصرين ، فإنني سأكون مضطراً مرة أخرى لإطالة لا يسمح بها

المقام ، ولكن انظروا إلى المقابلات الواقعية لتاريخ العراق بضوء التقسيم أعلاه ،
وانتهوا إلى اللحظة الراهنة ، حيث الأميركيون بجهلهم ، بعنجهيتهم ، بغطرستهم ،
قد أسقطوا آخر وأعتى أشكال الدول المنفصلة من المجتمع ، الدولة البرانية ، وفتحوا
بهذا أفق تحقق دولة الإمبراطورية الضد ، الدولة التي ترفع السلطة من الأرض إلى
المطلق الدولة التي تجعل الحكم شورى والحياة شورى ، بلا وراثه ولا خلفاء خلعاء ولا
ملوكاً أو فراغنة .

أظن أن أوروبا ليست موجودة في قلب هذه العملية وهي لا تراها ، ولا تستطيع
خصوصاً أن تدرك مجاهدة بدأت تنمو بزخم الآن مستعيدة قوة وفعالية عاصمة
عالمية ، كانت موجودة قبل عام ١٩٢٠ واختفت بعد قيام الدولة الحديثة وبالذات أيام
حكم صدام حسين الرهيبه ثم عادت بعد عام ١٩٩٠ ، وبالأخص مع انتفاضة آذار
١٩٩١ ثم مع ظاهرة الصدر الثاني ، إن نظام صدام حسين انتهى عملياً وسقط في عام
١٩٩١ .

اليوم ، ومن بين تفاعلات وتشابكات معقدة يعلو صوت السيد علي السيستاني ،
وتستعيد النجف بعض موقعها ، وتذكر العالم بأنها عاصمة فعل وتفاعل عالمية تستند
إلى مجال حيوي لم يعد يقتصر على العراق الأسفل وحسب ، بل يمتد ليشمل العراق
كله بعد سقوط الدولة المنفصلة الطاغية عن المجتمع . هذا بينما العراق يحتل حالياً
موقعاً كوكبياً على مستوى استراتيجيات الإمبراطورية الأميركية . يعطي مركز الفعل
فيه مكانة لا محدودة وغير مسبوقه .

دعونا من الظواهر الطارئة العارضة ، الجزئية والآنية ، ولننظر لمتغيرات العراق
ضمن إطار المعركة العالمية الكبرى وتحولاتها المتوقعة . وأنا أرغب في أن أرى هنا مجالاً
لصراع ما بين تاريخ «والإمبراطورية» ، إمبراطورية الظلم ابتداء من تجسدها الأولى في
أكد وبابل إلى إمبراطوريات رأس المال والاستعمار الأوروبي ، إلى إمبراطورية المحافظين
الجدد ، وبين إمبراطورية الضد المعاصرة حفيدة الإبراهيمية الأولى لبني الإيمان والقلق
لبروميثيوس الاكتشاف الكوني التوحيدى الأكبر .

يسير العراق الآن نحو حقبة الهداية ، ولو كان الوقت والمقام يسمحان لحاولت
تفصيل هذا المسار العظيم المقبل ، الشديد القسوة ، الصعب المؤلم لكثيرين ، المحفز ،
والذي سيطلق شمساً من الأفكار والحماسات والإيمان الكبير . وهنا قد تجد أوروبا
الجامدة المترددة ، التي فقدت المبادرة والإبداع ، دفعاً لها ولجزء من قلبها الحي . ألا
ترون معي العراق يصارع المستحيل ويتدفق صاعداً من قلب الرماد؟ هذا ليس مجرد
ردة فعل هادئة . . .

نحن كلنا في الانتظار . ما زلنا نحاور ، ونصارع بعضنا وأنفسنا ، لأن الشمس لم
تصح تماماً بعد هناك ، لكنها قريبة . .
أستطيع أن أعدكم بلهيبها وخيرها . .

العراق بين الاحتلالين البريطاني والأميركي

د. بيار جان لويزار*

شكراً لكم . سأبدأ بالقول : إنني كنت أخشى أن أكون الوحيد الذي يتحدث اليوم عن العراق لغياب العراقيين لكن أثلج صدري وجود الزميل من العراق معنا .

أبدأ بالقول : إنه ثمة شعور يتشاطره الجميع ، ألا وهو أن سنة ٢٠٠٣ شكّلت نوعاً من الزلزال في العلاقات الدولية ، وأن هذه الهزة إنما بدأت في العراق وأثناء تجوالي وترحالي المكثف منذ انهيار نظام صدام حسين ، وذهابي خلال رحلاتي إلى الولايات المتحدة الأميركية ، وتجوالي على مختلف الولايات ، وحتى بعض المقاطعات الكندية لطالما كنت أسمع المقدمة نفسها في عدد من اللقاءات والمؤتمرات ، حين أقدم للحضور وكان محاورياً يطلبون مني أو يقولون لي : لا تدعن أحداً يدفعنا إلى التساؤل عن المسؤولية . لقد حصل ما حصل وما فات قد مات . الآن علينا أن نتطلع إلى المستقبل ، ولعلمهم كانوا يقولون ذلك لأنهم كانوا يعرفون بأنني مناهض للأميركيين ، إلا أنني حين أواجه بمثل هذا القول كنت أقول لهم : لا ، لا يمكن أن نتغاضى عن بعض الأمور ، لا بد من أن نتوصل إلى فهم شرعية هذه الحرب وما إذا كانت فعلاً تستند إلى أسس شرعية ، إذا تحدثت عن زلزال إن جاز التعبير فماذا حصل فعلاً؟ .

أنا لست بصدد الإجابة على مثل هذا السؤال ؛ لأن هذا الموضوع لا يزال موضع

* بروفيسور في جامعة السوربون - باريس . له أبحاث عن الشيعة في العراق .

نقاش بين الباحثين ؛ لأن حجم الحدث وهول الحدث يدفعنا إلى المضي قدماً في التفكير بما حدث . وأعود إلى ما قلته : إنه في عام ٢٠٠٣ شهدنا حصول احتلال جديد أجنبي لإحدى الدول العربية . وفي إحدى الأمسيات كنت عائداً إلى منزلي قرأت في إحدى الصحف الفرنسية ، صحيفة لوموند ، عنواناً لفت أنظار كل المارة نظراً إلى غرابته وهو التالي : «واشنطن تتدارك إمكانية إدارة عسكرية مباشرة للعراق» . وقد استوقف هذا العنوان كل المارة ، كما قلت ، وتساءل الناس ما إذا كانت هذه الصحيفة المعروفة بجديتها قد استحالت صحيفة ساخرة أو نقدية .

ما حصل عام ٢٠٠٣ يعكس تنكراً لعدد من المفاهيم التي كان يقوم عليها أو كما يبدو كان القانون الدولي يقوم عليها ، وهي الحق في السيادة والاستقلال .

إذن ؛ أطاح هذا الواقع الجديد الذي فرضته الولايات المتحدة من خلال غزوها للعراق كل هذه المفاهيم التي أجمعت الأسرة الدولية عليها منذ الحرب العالمية الثانية ، حدث مذهل خارج عن المؤلف أفضى إلى وضع ما كان أحد يتوقعه لسنوات خلت وهو أن تخضع دولة عربية ، وكأني بالتاريخ يعود بها إلى الوراء . ما كان أحد يتوقع أن تعود دولة عربية للخضوع إلى الاحتلال من جانب قوة أجنبية ، وكان هذا الحدث والخطب الجلل عاد إلى الظهور مرة جديدة ما يوحي بالعودة إلى حقبة ظنناها قد ولت إلى غير رجعة . ويعكس ذلك الواقع أننا اليوم أمام ظاهرة تعود بنا إلى العهد الاستعماري نظراً إلى ما قام به الأميركيون في العراق ، علماً بأن العراق خضع فيما مضى لاحتلال من جانب القوات الأجنبية ، ولا سيما الجيش البريطاني مثلاً ، وبالتالي ، فهذا ما أعاد إلى ذاكرة المؤرخين إلى إبان الحرب . إذ عادت الذكريات لتطفو على السطح . وفي عام ١٩١٤ فإن القوات البريطانية كانت قد أبحرت ونزلت عند شاطئ «الفاو» ، وانتقلت إلى بغداد التي احتلت في آذار عام ١٩١٧ .

ولعل هذه المقارنة بين حقبتين ، بين فترتين تاريخيتين هي التي ستمحور حولها مداخلتني والتي ستيح لي بطريقة وبأخرى إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الاحتلال الأجنبي الأول للعراق عام ١٩١٤ وحتى عام ١٩٢٠ ومن ثم الاحتلال الثاني

للعراق في أيامنا هذه ، أي الاحتلال الراهن ، فماذا عن البريطانيين والأميركيين وكيف كانا ينظران إلى إعادة بناء نظام سياسي في ضوء ممارستهما لعملية الاحتلال ماضياً وحاضراً؟ .

وما يلفت الانتباه هو أن الاحتلالين تّما مع بعض الفوارق ، ولكن خارج إطار أي شرعية دولية . كلا الاحتلالين افتقر إلى الشرعية الدولية . بالطبع ، آنذاك لم تكن الأسرة الدولية قد تبلورت على النحو الراهن . آنذاك كانت الهيئة الدولية هي عصبه الأمم ، وفي العام ١٩٢٠ كانت هناك دول كبرى تخوض الحرب العالمية ، وكنا أمام نوع من النواة للأسرة الدولية . إذاً ، الظروف لم تكن متشابهة فيما مضى واليوم ، وبالتالي ، فإن احتلال البريطانيين للعراق بين العامين ١٩١٤ و ١٩١٧ وفرض الانتداب البريطاني ، من ثم على يد عصبه الأمم في ظل ما يعرف بوابه الأسرة الدولية ، وما أعقب ذلك من وعود أغدقت على العرب وبقيت حبراً على ورق ووعود أخرى جردتهم من الكثير من الحقوق . أما مع الاحتلال الثاني كما تعرفون الحرب التي أطلقت الولايات المتحدة شرارتها ضد العراق ، افتقرت أيما إفتقار إلى الشرعية الدولية ؛ إذ ضربت أميركا بعرض الحائط بمواقف مجلس الأمن ، وخارجاً عن إطار القانون الدولي ؛ فإن كلا الاحتلالين حظيا بنوع من المشروعية من جانب الأسرة الدولي .

كانت تلك الحال في عام ١٩٢٠ ، بالنسبة للاحتلال الأول حين فرضت عصبه الأمم انتداباً بريطانياً على العراق . وهذا ما حصل تكراراً في العام ٢٠٠٣ من خلال ما شهدناه من خلال صدور قرارين خوّلوا الولايات المتحدة وبريطانيا إدارة شؤون العراق ، وهذا ما لا يبعث على التفاؤل إطلاقاً . بعد نحو قرن من التباعد بين الاحتلالين يمكن القول : إن الأسرة الدولية لم تنعق ، حتى اليوم ، من مبدأ موازين القوى ، للأسف ، ولا تزال تخضع لهذه السياسة ، سياسة استقواء القوي على الضعيف . ونحن في مستهل القرن الحادي والعشرين ، سيما وأن دولاً كفرنسا وألمانيا اللتين كانتا معارضتان للحرب صوتتا على القرار الذي حولت بموجبه بريطانيا وأمريكا إدارة العراق .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ، كيف يمكن أن نعتبر أن مثل هذه السلطة هي سلطة مشروعة؟ خاصة إذا ما فهمنا بأي ظروف تم الاحتلال ، وبالتالي ، فهذا يعكس تهميشاً لدور الأسرة الدولية ، وبالتالي ، فلا بد من أن يُطلب صك الغفران من الشعب العراقي على كل هذه الأمور ! .

من القواسم المشتركة كذلك التي تجمع بين الاحتلالين الأجنبيين للعراق هي الحجج التي قدمت ؛ فقد استوقفني خلال الخطاب المتلفز لكل من الرئيس بوش وطوني بليير في عام ٢٠٠٣ ، وجرى بثه في العراق ، إلا أن العراقيين لم يتسن لهم الاستماع إليه في ظل انقطاع التيار الكهربائي . في هذين الخطابين توجه بوش وبليير إلى الشعب العراقي ليقولاه : إننا جئنا لنحرركم وليس لنحتل ، نحن هنا لمساعدتكم أيها العراقيون ، إلى ما هنالك . . . وكان هذا الخطاب عبارة عن نسخة طبق الأصل عن خطاب كان قد وجهه أحد الجنرالات البريطانيين إلى العراقيين إبان الاحتلال الأول حيث قال فيما قال : نحن لم نأت كمحتلين ، نحن جئنا محررين ، نحن سننقل إليكم الأنوار ونخرجكم من الدياجير ومن غياهب الجهل التي أغرقكم فيها الحكم العثماني .

ومن الأسئلة المثيرة للقلق ، برأيي وليس بالنسبة إليّ فحسب بل بالنسبة إلى الكثيرين ، هو أن النزاعات الاستعمارية لم تكن بفعل وجود بعض الأنظمة الاستبدادية ، بل إنها تعزى إلى أطماع بعض الدول في الأراضي التي كانت تعتزم غزوها ، وكانوا يدعون دائماً بأنهم لم يأتوا كغزاة ولم يأتوا ليضعوا أيديهم على خيرات تلك البلاد ، ولكن أتوا محررين . إذاً ، الحجج الواهية هي نفسها ما تزال تقدم بين الأمس واليوم . والجنرال ويلسون تحدث بنقاط ١٤ هما كان يعتزم القيام به تحت إشراف عصابة الأمم في العراق .

إذاً ، أفكار التحرير نفسها كان يُحتج بها عام ١٩١٤ حين احتل العراق للمرة الأولى . واليوم ، نحن نشهد الأفكار والأعدار الواهية نفسها التي تقدم وهي تطلق تحت عنوان إحلال الديمقراطية ، وكلها من الشعارات الزائفة التي تخفي الكثير من

النوايا السيئة المبينة . إن البعثات الاستعمارية شكلت نوعاً من الصدام بين الحداثة الأوروبية وأنتم تعرفون أنه للحداثة وجه غاز ، وهو استثمار على مساحات لا تتمتع بمستوى الحداثة نفسها . وما يحصل اليوم يعود بنا إلى الكثير من النواحي الاستعمارية التي تأتي من بلدان أو فئات تدعي الديمقراطية وبأنها تحمل لواء الديمقراطية . إذن ، عام ١٩٢٠ فُرض الانتداب واليوم قامت الأمم المتحدة بإملاء ما يمكن تسميته بنوع من الانتداب الثاني للأميركيين والبريطانيين على العراق .

أود أن أكون قد نجحت في إبراز نقاط التشابه والاختلاف بين الاحتلالين الأجنبيين للعراق . والآن سأركز على الفوارق . تحدثت عن نقاط التشابه ، ومما لا شك فيه أنه ثمة فوارق أيضاً سأسعى إلى إبرازها في الجزء الثاني من مداخلتني . وإحدى أوجه الاختلاف الكبرى بين الاحتلالين هو أنه بين العامين ١٩١٤ و ١٩١٧ حين نزل البريطانيون إلى العراق قاموا بحرب حامية الوطيس ، وكانت تلك من أشد الحروب ضراوة بين الحروب التي خاضها البريطانيون ، وبالتالي ، فقد اصطدموا بعملية الجهاد التي انبرى لها السكان الشيعة ، والذين كانوا يخضعون لقيادة دينية ، وتلك القيادة أصدرت فتاوى طلبت الحؤول دون غزو العراق أو التصدي لغزو العراق بواسطة الجهاد والدعوة إلى إحلال الدولة الإسلامية . ولكن عام ٢٠٠٣ إذا ما استطاع الأميركيون احتلال العراق بهذه السهولة والبساطة ، فذلك لأنه للمرة الأولى في تاريخ العراق وبتاريخ القيادة الدينية الشيعية لم تعارض هذه القيادة غزو العراق . وقد حصل التباس ، وشاب الكثير من الغموض المواقف الدينية من المراجع الدينية الشيعية في العراق ، ولا سيما آية الله السيستاني خلال احتلال العراق منذ بضعة أشهر ، الأمر الذي سهل على الأميركيين مهمة هذا الاحتلال . وأعرف بأن ما أقوله قد لا يعجب الكثير ، ولكن جزءاً كبيراً من العراقيين وفي خضم المأساة التي يحيونها في ظل حكم صدام الأكثرية الساحقة من العراقيين كانوا قد خلصوا إلى أن التدخل الأجنبي وحده كفيلاً باعتاقهم من نير وجحيم حكم صدام ، وبالتالي ، فقد بدا لهم أن أميركا هي المنتقد .

والمفارقة أن الدولة التي بدت لهم قادرة على إنقاذهم من صدام هي نفسها تلك الدولة التي كانت قد أسهمت في صنع صدام حسين ونظامه ، تلك إذن هي المفارقة الكبرى ، وقد رافق ذلك انقلاب الأكراد على الحكم ، وبالتالي ، شهدنا أمراً لم يسبق له نظير في تاريخ المرجع القيادي الشيعي ، حيث إنه لم يرفض فكرة الاحتلال . في اللحظة التي احتل فيها الأميريون العراق لم تأت ردة الفعل الشيعية ، ولم تكن كما كانت عليه في عام ١٩١٤ و ١٩١٧ ، بل تم القبول بهذا الاحتلال ، وأضاف في أحد بياناته ، وفي أحد فتاواه ، أن الوحيدين المخولين حمل السلاح هم أعضاء أجهزة الاستخبارات ، وبالتالي ، في فتاوى السيستاني لم يظهر ما يدعو إلى مكافحة الاحتلال الأميركي والبريطاني للعراق ، في حين أنه في إبان الاحتلال الأول واجه البريطانيون الكثير من المصاعب نظراً إلى الفتاوى التي نادى بالجهاد ضدهم .

هنا نجد أن المهمشين والمستثنين من النظام الذي أرسته بريطانيا في تلك الآونة هم أنفسهم الذين دعوا إلى التعاون مع تلك القوات لماذا؟ لأن الأميركيين يحاولون إعادة إعمار العراق ، لا إستناداً إلى خطة وطنية تُشرك فيها كل فئات الشعب العراقي وتُراعي فيها مصالح الشعب العراقي ، مع أن الشعب العراقي كان يتطلع إلى التخلص من صدام حسين ، إلا أن الأميركيين أعادوا إلى الواجهة سياسة التمييز الديني والطائفي والتي درجت عليها بريطانيا ، وبالتالي ، فإن النخبة المنبثقة من السنة هي المستبعدة حالياً من إعادة إعمار العراق وتُعطى الأولوية للشيعية والأكراد . والسلطة المحتلة لا تستطيع أن ترضي الجميع فإذا ما أعطت للأكراد ، سوف يتأفف العرب أو يثير ذلك حفيظة العرب ، وبالتالي ، من الصعب إرضاء جميع الأطراف . ومن هنا ، فإن هذا الوضع يشكل مطباً وفخاً كبيراً وشركاً ، قد يقع فيه الشعب العراقي في خضم لعبة المزايدات السياسية التي تهدف أول ما تهدف . وتهدف أولاً وأخيراً إلى تغليب المصالح الأميركية والتغاضي عن مصالح كل فئات الشعب العراقي .

حوار مفتوح

عبير بسام/ الكفاح العربي

بالنسبة للأستاذ الركابي ، أتمنى أن أفهم ماذا تريد من مداخلتك ، يعني الكلام الأدبي جميل ولكن ليس ذو نتيجة فعالة . أنت لم تعرض أسباب أو نتائج . لم تعرض ماذا تريد بالضبط من هذا الكلام؟! أنا فهمت أنك تعاني ، نحن متعاطفون مع العراقيين جداً بهذا الموضوع .

أما بالنسبة للأستاذ «بيار جان لوزار» لدي أسئلة سأقولها باختصار :

-أولاً ، هناك بعض الأوروبيين يقولون بأننا يجب أن نعطي فرصة للأميركيين لأن أميركا يمكن أن تستطيع أن تعمل شيئاً في العراق على غرار ما فعلته في ألمانيا ، ما رأيك بإيجابية هذا الكلام أو سلبيته؟

ثانياً ، ضعف القيادات الشيعية بالعراق ، هل يمكن أن نعزو ذلك إلى وجود القيادات الشيعية طوال الوقت خارج العراق بما فيها قيادة المجلس الأعلى للثورة العراقية ، أياد علاوي وأحمد الجلبي كلهم تربية أميركا بالنهاية؟

ثالثاً ، ما مدى تأثير الصمت الإيراني في هذا المجال . يعني المجلس الأعلى للثورة العراقية كان محتضناً من قبل الجمهورية الإسلامية في إيران ، لكن الإيرانيين طلبوا منهم أن يصمتوا ، وبالتالي ، دخلت أميركا من خلال صمت شيعي تام؟

حسن البناء

أحب أن أذكر السيد «لوزار» حول فارق لم يذكره ، ولا بد أن يأخذه بالحسبان في المرات القادمة - إن شاء الله - وهو أن بريطانيا اختلفت في احتلالها لشعوب المنطقة بأنها ركزت على المؤسسات القائمة التقليدية منها ، واستبدلتها بمؤسسات غربية على النمط البريطاني . أما فرنسا ، فقد اهتمت بالتركيز على ثقافات الأمم والشعوب من

خلال دراسات انثروبولوجية . أما الولايات المتحدة الأميركية فقد ركزت وتركز إلى الآن على نقطتين اثنتين : النقطة الأولى ، صنع حکام جدد ، وقد علمنا أن صدام حسين بعد أن خرج من العراق وعاش فترة من الزمن في سوريا معربداً ثم ذهب إلى مصر ، احتضنته السفارة الأميركية هو وحردان التكريتي . وتم استبعاد حردان التكريتي ، وتم تكريس وتربية صدام في السفارة الأميركية بالقاهرة وأوصلته إلى السلطة . صنع حکام جدد متواجدين الآن في المنطقة ، وصنع منظمات إرهابية موجودة أيضاً في المنطقة بتدريب من المخابرات الأميركية هذه نقطة لم تشر حضرتك إليها .

وأحب أن أؤكد ، أن خلق الأحداث داخل هذه الدول لكي تتحول إلى مطلب جماهيري يتم وفق خمسة مخططات : أولاً ، استبدال الحكام العرب العسكريين التقليديين الموجودين في المنطقة بحكام جدد ، إنشاء مراكز دراسات سياسية جديدة لإعداد قيادات جدد ، الوقوف مع المرأة ضد استبداد الرجل الشرقي ، والتلاعب بالبرامج والمناهج التربوية القائمة ، والتقليص من حدة الصراع الإسلامي اليهودي في المنطقة وفق ما يزعّم بوش .

مداخلة أحد الحضور

بالنسبة للأستاذ الركابي ، حضرتك قلت : إن الوقت غير مناسب ، لإقامة هذا المؤتمر أو الحوار ، لم تذكر السبب ، ومتى تعتقد أن الوقت يكون مناسباً ؟ !

بالنسبة للسيد لوزير أنت قلت : إن معظم الشيعة لم يقاوموا هذه المرة الاحتلال الذي قام في العام ٢٠٠٣ ، أما فيما يتعلق باحتلال عام ١٩١٤ فقد قاموا ، لكنك لم تذكر الأسباب ، ما هي الأسباب برأيك ، كما قلت : إن الأكراد يساعدون الولايات المتحدة والعكس صحيح ، فما هو رأيك فيما يتعلق بالسنة ؟ .

مداخلة أحد الحضور

أشار الأستاذ لوزير بكلمته ، إلى أن الشيعة في العراق لم يقاوموا الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣ . الواقع إن دخول البريطانيين إلى جنوب العراق جرت مقاومته على مدى

أسابيع ، قاوموا البريطانيون عندما دخلوا ؛ لأن التواجد العسكري الأجنبي كان بريطانيا وليس أميركياً . المقاومة العراقية الشيعية بدأت من الجنوب ، إذا كان يذكر الأستاذ لويزار أن المقاومة الكبرى كانت في الجنوب ومن الشيعة تحديداً ، في حين أن بغداد سقطت في يوم واحد ولم يكن هناك مقاومة . أما لماذا لم يُدع إلى الجهاد عند الأئمة الشيعة في هذه المعركة فأظن ، والله أعلم ، أن الشيعة قد نُكل بهم من قبل صدام حسين ، واعتبروا أنهم إذا ما قاوموا الغزو الأميركي البريطاني ربما يكون هذا لصالح النظام ، ولصالح صدام الذي يعتبرونه مجرماً بحقهم ، وبحق شعبه كل شعبه في كل المناطق ؛ لذا لم يكن الشيعة في يوم من الأيام دعاة تهاون لامع الاستعمار ولا مع غيره ، وتاريخهم حافل بالبطولة والإباء ، وهناك عمليات في المناطق الشيعية . ولكن الإعلام يغطي على معظم ما يجري في العراق ، هناك عمليات بطولية في مناطق مختلفة من الأراضي العراقية ومن الشعب العراقي بكل طوائفه ومواقفه الدينية !

فيصل عبد الساتر/ تلفزيون العالم

أود توجيه سؤال للأستاذ الركابي . هذه المداخلة العنيفة على الأوروبيين والتي تسجل انتقاماً من الأميركيين على حساب الأوروبيين . أريد أن أسأله : هل كان المطلوب من الأوروبيين أن يكونوا هم أصحاب الحل الأساسي في الموضوع العراقي في الوقت الذي غاب العرب وما زالوا غائبين عن كل الحلول الممكنة؟ وأكثر ما يضحك في الأمر أن تجتمع مجموعة من الدول العربية ويسموا أنفسهم دول الجوار على قاعدة دول الطوق . حتى الآن لم يتفق العرب على الموضوع ، موضوع الغزو أو الاحتلال للعراق .

أما بالنسبة للأستاذ لويزار ، أعتقد أنه كان أيضاً متحاملاً أو حاول أن يقرأ الموضوع من خلال صورة محددة سلفاً . وأعتقد أنه نسي أن الانتفاضة الشعبانية التي قام بها الشعب العراقي سنة ١٩٩١ قد كلفت العراقيين مئات الآلاف من الشهداء . وأنا ممن كنت سنة ١٩٩٢ في العراق ، وشاهدت بأم عيني الدماء والخراب والدمار والتهجير

والجثث . لم يرتفع أي صوت في العالم ، لافي العالم العربي ولا في أوروبا ولا في غيرها . عندما دُفِع بالشعب العراقي إلى هذه التضحيات الكبيرة لكي يتخلصوا من نظام صدام المجرم جاءت أميركا وخلصتهم من هذا النظام .

هل المطلوب من العراقيين أن يجعلوا من أنفسهم الآن كبش فداء ، يعني المطلوب أن يُقضي على الشعب العراقي حتى تتغنى أنهم قاوموا أم لم يقاوموا؟ أعتقد أن في الأمر شيء من الجفاء لواقع الأمور في العراق ! .

مداخلة أحد الحضور

مسألة تتعلق بثنائية النظام الاستبدادي والاحتلال ، وهي ثنائية تشبه العلاقة بين العلة والمعلول . وقد تكون العلة والمعلول من سنخية واحدة ، لذلك لا يستقيم الموقف من الاحتلال الأميركي للعراق دون إدانة واضحة أو محاكمة سياسية ومحاكمة معرفية للنظام الاستبدادي . وهذا الأمر لم يدركه كثير من المفكرين العرب في كافة الكتابات التي تناولت الشأن العراقي ، بل أدركه العراقيون بحدسهم وعقلهم وقلوبهم والتجربة والمعاناة ، فلم يركنوا إلى «مقاومة» للاحتلال تنسيهم العلاقة مع النظام الاستبدادي كي لا يعاد إنتاج نظام استبدادي جديد يوقعهم في علاقة أخرى مع الاحتلال وبذلك أكثرية الشعب العراقي اختارت نوعاً من أنواع المقاومة تأخذ بعين الاعتبار الموقف المبدئي من الاحتلال من خلال الممانعة الشعبية والمطالبة برحيل الاحتلال بأقرب فرصة ممكنة ، وتسليم السلطة إلى العراقيين والعمل على إقامة إجماع وطني عراقي يدين النظام الاستبدادي .

لذلك ، كل تناول للوضع في العراق لا يأخذ بعين الاعتبار هذه العلاقة بين النظام الاستبدادي وبين الاحتلال ، ويركز على الاحتلال ، وينسى النظام أو يركز على النظام ، وينسى الاحتلال يقع في إشكالية مفهومية ومنطقية لا تسمح له برؤية حقيقة ما يشعر به الشعب العراقي .

الحقيقة ، إن ما يجري في العراق اليوم هو من جهة مواجهة مع واقع جديد فرضه المحتل ، ومن جهة أخرى هو انتفاضة داخلية ضد الثابت السياسي والاجتماعي في الواقع العراقي على مستوى الدولة والسلطة والمجتمع السياسي ، وهذه الانتفاضة برأيي هي الأهم على الإطلاق ؛ يعني هي أهم من الموضوع الأول ، موضوع التعامل أو التعاطي مع المحتل ، هذه الانتفاضة هي في غاية العمق ، وهي شديدة الجذرية . ومن هنا ، فالحديث عن مقاومة أو تعاطي مع المحتل أو التعاطي مع الواقع الجديد في العراق لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الانتفاضة الشديدة الجذرية التي يقوم بها ما يقرب من ٨٢٪ من الشعب العراقي .

يتحدث الأخ عن دولة عراقية حديثة . في الواقع ، لا يوجد شيء اسمه دولة عراقية حديثة . هذا المصطلح هو مصطلح من وجهة نظر العلم الاجتماعي السياسي أو حتى من وجهة نظر القانون الدستوري مصطلح غير صحيح ، هو مصطلح مصطنع ومختلف . هناك بلد اسمه العراق . نعم ، ولكن دولة عراقية حديثة لم تكن موجودة ، هناك دولة اسمها دولة المركّب الطائفي القومي ، وهذه الدولة هي العامل الأساسي لعدم الاستقرار في العراق أو أحد أهم عوامل عدم الاستقرار في العراق ، وهذه الدولة ، كما ذكر الأخ الركابي ، ليست اختراعاً بريطانياً . نعم ، هي ليست اختراعاً بريطانياً ، هي اكتشاف بريطاني ، هي في الحقيقة اختراع أموي عثماني عباسي ، ولكن عندما جاء البريطانيون اكتشفوا طبيعة وقواعد اللعبة فحولوها إلى عرف دستوري منذ عام ١٩٢١ على هذا الأساس بقيت حالة عدم الاستقرار في العراق .

ومن هنا ، فمشكلة الشعب العراقي ومشكلة الأكثرية الساحقة من العراقيين يعني مشكلة الـ ٦٥٪ مضافاً إلى ١٨٪ ، هي ليست مشكلة مع النظام ، ولا مشكلة مع الدكتاتورية ، وليس مشكلة مع السلطة ، وليس مع صدام حسين . صدام كان جزءاً من السلطة . جزء من المشكلة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف ونوري السعيد كانوا جزءاً من المشكلة .

المشكلة الأساسية هي مشكلة المجتمع السياسي ، ومشكلة السلطة ، ومشكلة الدولة العراقية الحديثة أو ما يسمى بالدولة العراقية الحديثة .

أنا أعتقد أن مراكز القرار في بريطانيا ، وأمريكا تفهم الوضع في العراق أكثر مما يفهمه الكثير من أبناء المنطقة ، لماذا ؟ لأن الدولة العراقية الحديثة التي أشير إليها هي في الواقع اكتشاف بريطاني هي في الواقع صناعة بريطانية . ومن هنا ، فصناع الأمر وصناع الوضع يفهمونه أكثر من أبناء المنطقة . على هذا الأساس ، أنا أتمنى أن يكون هناك حوار عربي عراقي أكثر من حوار أوروبي عراقي .

أنا أدعو العرب لأن يفهموا الوضع في العراق ويتفهموا الوضع في العراق ، يتفهموا طبيعة الانتفاضة الكبرى التي تجري حالياً في العراق ، هذه الانتفاضة الجذرية . وأنا أعتقد أن السنين القادمة ستخرج العراق من الشرنقة ، ولكن عراقاً جديداً ، هذا العراق الذي يشعر فيه المواطن بالانتماء إلى الدولة .

عبد الأمير الركابي

حول سؤال الأستاذ فيصل عبد الساتر . المؤتمر هنا هو حول الحوار الإسلامي الأوروبي يعني النقطة الأساسية ، نحن نتحدث مع الأوروبيين ، فلا داع للخروج عن هذا الموضوع الذي هو موقف أوروبا من المسألة العراقية من الناحية الواقعية وكيف تابعناه على المستويين النظري والعملي .

الأخت التي سألت . لماذا قلت : إن الوقت غير مناسب للحوار ! أنا قلت : إن العالم اليوم في لحظة انتقالية على المستوى التاريخي وعلى مستوى المعطيات والأفكار . أعتقد أنها حالة من التحول العالمية ، نحن مقبلون عليها بناء على الصراع الجاري اليوم في العراق ، وأظن أنه يمثل هكذا انتقالات الحوار يكون أصعب من أحوال أخرى . لا أعرف . قد أكون مخطئاً ، ولكن هذه وجهة نظري . هناك سؤال عن ما الذي أردت أن أقدمه ، وأن موضوع هل هناك اليوم آليات وطنية عراقية تفعل اليوم فعلها ، ويمكن اليوم أن نتظر منها ما سماه الأخ خروج العراق من الشرنقة أم لا؟

باعترادي ، هذه النقطة الأساسية التي كانت الورقة تريد أن تتحدث عنها . أنا أعتقد أن تحطيم الدولة الحالية ، ويبدو أن الأخ لم ينتبه لما أقول . أنا أنقل ما تقوله ، أوروبا عن هذه الدولة ولست ممن يقول ذلك ، ثم يقول إنها اكتشاف بريطاني ، حتى في الوقائع التاريخية ، بريطانيا لم تكتشف الدولة الحديثة من حيث الوقائع التاريخية لأن البريطانيين لم يكن عندهم أي مشروع للعراق ، في ثورة العشرين وفي آخر اجتماع لوزارة المستعمرات طُرح اقتراح من قبل شخص واحد قال : لنحكم من وراء ستار ، وكان البريطانيون ما بين احتمالين ؛ الاحتمال الأرجح هو الانسحاب بعد ثورة العشرين كانوا يريدون أن ينسحبوا من العراق ، ولكن كان هناك اقتراح من وزارة المستعمرات من شخص قدمه ، وقال : لنحكم من وراء ستار ، ويُعتبر ما تشكل من دولة في العراق هو سنة العشرين هو أول شكل من أشكال الاستعمار الجديد أو ما سمي فيما بعد بالاستعمار الجديد الذي هو الحكم غير المباشر .

وفعالاً ، أقاموا دولة من أهل البلاد ، ولهذا لم يكن هناك نظرية بريطانية حول الحكم في العراق ولا حول الدولة ، وكانت مسألة آنية وحصلت في لحظتها .

هذا هو الموضوع الذي كنا نريد أن نركز عليه ، هل هناك آليات وطنية اليوم عراقية في حالة تفاعل سوف تؤدي إلى أن العراق يتحول اليوم مجدداً إلى صبغة لنظام جديد توافقي ، تحرري يطرد المحتل ، ويقيم نظام كان العراقيون ينتظرونه منذ سبعة آلاف سنة أو لا ؟ .

بيار جان لويزار

سأقصر أجوبتي على سؤالين : أولهما ، يتمحور حول إمكانية تصوير الديمقراطية بوساطة الحرب ومن خلال الطريقة التي يتحدث عنها الأمير كيون ، والتي تذكر بالعسكرة اليابانية وبالنازية ويشبهون تلك السوابق بحالة العراق ، وهي تشبيه نظام صدام البعثي بالنظام العسكري الياباني أو النظام النازي . لا أعتقد أن ثمة إجابة شاملة على هذا الموضوع ؛ لأنني لا أعتقد بأن الحرب جاءت بالديمقراطية بالنسبة للشعبين الياباني والألماني ، ولكن يمكن مقارنة وضع ألمانيا ووضع اليابان خلال الحرب العالمية بوضع العراق الآن ، اليابان وألمانيا كانتا دولتان كبيرتان تملكان مفتاح سيادتهما .

وبالنسبة لألمانيا ، كانت قد عاشت تجربة ديمقراطية ، في حين أنه بالنسبة للعراق خلال السياق الاستعماري . ونظراً إلى غناه النفطي ، فإن العراق لا يملك مفتاح ديمقراطيته . والديمقراطية لا يمكن أن تُفرض من الخارج ، ولا يمكن أن تُستورد بواسطة الحرب إلا إذا كانت جذورها ضاربة في تاريخ البلد .

فيما يتعلق بالسؤال الذي يزعج البعض : الصورة التي لدينا عن الشيعة . تذكرنا أن الشيعة كانوا في مقدمة من تصدى للاحتلال الأجنبي في المنطقة ، ولكن لا ينبغي أن أطلق أحكاماً معنوية . أنا هنا لست بصدد إطلاق الأحكام ، ولا يمكن أن أكون عراقياً أكثر من العراقيين أنفسهم ، وأنا أعرف معاناة الشيعة العراقيين في عهد صدام حسين ، وأنا بالطبع أعرف الكثير مما جرى في العراق والقمع الذي لاقته القوات التي كانت مناوئة لصدام حسين في العراق .

ولكن الأميركيين بدوا للحظة كأنهم المنقذ من حكم صدام حسين الاستبدادي والدكتاتوري ، وبالطبع ، الشعب العراقي لم ينس معاناته ، وأنا على يقين بأن الشيعة بذلوا التضحيات الجسام في سبيل العراق وقدموا عدداً كبيراً من الشهداء ، وأعرف ما يحصل في الناصرية وغيرها من المناطق .

ولم أتطرق إلى كل هذه المواضع ، ولكن يمكن القول : إن الشيعة وحتى اللحظة الأخيرة لم يكونوا متأكدين أن الأميركيين لن يكرروا الخيانة التي حصلت عام ١٩٩١ . وإن التلفزيون العراقي وكل أجهزة الإكراه كانت لا تزال تعمل إلى اليوم الذي وقعت فيه الأقدام الأميركية على الأرض العراقية ، وبالتالي ، الأفواه محكومة بعض الشيء ، ونحن نعرف بأنه في المناطق الشيعية حصلت مقاومة ولكنها نسبت إلى فلول الحرس الجمهوري الذي استمر في المقاومة لفترة صغيرة ، وكذلك ما حصل في أحياء البصرة حيث أقدم فدائيو صدام على أخذ بعض الرهائن واستعملوهم كدروع بشرية .

إذاً ، أنا أؤكد ما قلته في كلامي ، شاءت الأكثرية الشيعية بأن لا تختار بين شرين ، حيث قال أحد الأئمة الشيعة : إنه بين شرين . نحن لا نقوم بأي اختيار . لا يمكن أن نختار شراً وإن كان أهون من الآخر ، وبالتالي ، فلا حاجة بنا إلى معرفة مقاومة الشيعة .

الباب الثالث

نمو لغة مشتركة

رؤساء الجلسات:

د. كارين كنيسل

د. رضوان السيد

كلمة كارين كنيسل

سنبدأ بالجلسة الأخيرة ، شكراً على وجودكم ، والنظام سيكون كالتالي :
كل واحد منا سيقدم بخمس دقائق نموذجاً عن الأفكار الرئيسية التي قدمها في
الجلسات الفائتة وبعد ذلك سيكون باب النقاش مفتوحاً للجميع .

أثناء الجلسات كنا نصرخ في بعضنا البعض ، ولكن في الأوقات الأخرى كنا
نبتسم لبعضنا البعض أيضاً . إذاً ، علينا أن نتذكر أننا نود أن نتقل إلى مكان ما ، نود أن
نكمل مسيرتنا ، لذلك أود أن أضيف نقطتين أو ثلاث إلى مناقشتنا : أعتقد أننا أصبحنا
نعني أنه من ناحية لدينا العالم الإسلامي ، والإسلام هو دين يعطي الأولوية للمساواة
بين المرأة والرجل ، مساواة كل الأعراق وكل الأجناس . ومن ناحية أخرى ، لدينا
العالم الأوروبي أو الغرب ، ولقد تأسس هذا الغرب من بلدان مختلفة ، وكل هذه
البلدان طورت فكرة اختلاف الدولة عن الدين ، ولكن بالطبع ثمة تفاوت في هذه
الأمور ، هناك بلدان أكثر علمانية ، وهناك بلدان أكثر تديناً . فمن المثير للاهتمام أن
نحاول في هذه المناقشة أن نعرف ما هو دور الدين ، وما هي علاقته بالدولة والسياسة .

إذاً ، يمكننا أن نراقب كل المجتمعات لربما تكون مجتمعات سياسية إسلامية غربية
لكن لا بد أن نعرف أن هنالك نقص ما أو هناك فجوة ، ونرى أنه في العشرين سنة
الماضية ملأنا هذه الفجوة بالدين ، وبتنا نلاحظ أن معظم الأشخاص يقولون : إن الله
هو الذي يسيطر على كل شيء . ولكن إلى أي مدى يمكن لحرية الفرد أن تقرر كيف
يود هذا الشخص أن يملأ هذه الفجوة؟ إذن هذه نقطة فصل أولى .

أما النقطة الثانية ، التي واجهناها خلال جلساتنا هي : محاولة تحديد مسألة
الإرهاب والعمليات الاستشهادية : من هو الشهيد؟ وكيف ينظر الغرب إلى الأعمال
الإرهابية أو إلى الأعمال الأخرى؟

النقطة الثالثة ، هي المسألة الفلسطينية والتي هي هامة جداً ، ليس فقط لهذه المنطقة

أي الشرق الأوسط ، بل لديها ميزة خاصة للعالم الإسلامي بأجمعه ، وهذا ما استمعنا إليه خلال فقرات مختلفة من الجلسات والحوارات حول هذه النقطة . أعتقد أنه الحوار الأكثر منطقية ، وذلك لأن ما يمكننا أن نحاول أن نبحث عنه هو تسوية سلمية ، ولطالما بحثنا عنها لمدة ستين سنة . أعتقد أن هذه هي النقاط الثلاث التي يمكننا ربما أن نظورها خلال حوارنا وخلال مناقشتنا .

كلمة الطيب تيزيني

الآراء التي سمعناها خلال المؤتمر إلى تفعيل الحوار كانت كثيرة بهذا الاتجاه ، ما يدعو إلى ضرورة التأكيد على أن تنظم أيضاً حوارات في الحوار الذاتي ، هنا نجد أنفسنا أمام الثالوث الكبير المتمثل بالمونولوج والديالوج والإفساندينج . الأول غاب ؛ ولذلك نشأت إشكالات كبيرة في الفريق العربي الإسلامي خصوصاً ثم تبين أن الحوار مشروط بمجموعة من المبادئ . أولاً ، الاحترام المتبادل ؛ ثانياً ، الإقرار بالاختلاف ؛ ثالثاً الإقرار بالنديية . هناك أنداد يناورون وليس هناك من يسمع ومن يملئ ، وبالتالي ، هذا الحوار قد يؤسس لوحدة ما بين المتحاورين دون الإطاحة بخصوصية كل منهما ، وبالتالي ، تبين مما حدث في الندوة أن المقولة الشهيرة وهي : «الغرب غرب والشرق شرق ولا يلتقيان» إن هي إلا مقولة استعمارية زائفة بالمعنى المعرفي والمنطقي والتاريخي ، ثم جرى التعرض للعولمة والمقاومة والمقولة الشهيرة : «إن العالم أصبح قرية كونية» . إن هذه المقولة مقولة استعمارية جديدة ، تتأسس على مبدأ مغاير شكلاً ، متفق مضموناً مع المبدأ الاستعماري السابق الذي كان ينطلق من القول بضرورة فرق تسد . «الآن وحدّ تسد» تحت هيمنة النظام الأميركي الإمبريالي ، كان هناك تأكيد على إمكانية الارتباط بين النظام العولمي التكفيري الذي يقول : إما نحن وإما الآخر ، إما نحن الحق وإما الباطل ، التقاء هذا النظام العولمي مع القراءة التكفيرية للإسلام التي تحصر قراءتها بكونها المطلقة .

أخيراً ، أشير إلى ضرورة إدراك أن مثل هذه اللقاءات ينبغي أن تكون مؤسسة على وضوح أكثر ، وتدقيق أعمق ، وعلى مقدمات معرفية يتاح لها أن تكون مادة للحوار ، ثم أقدم هنا دعوة لإقامة ندوة أخرى تقرأ ما حدث في هذا المؤتمر وتعيد إنتاجه بصيغ معرفية يمكن تعميمها .

وأخيراً ، لابد من تأسيس لقاءات أخرى تقوم على مجموعة من المبادئ :
أولاً ، الإنتاج المعرفي الحقيقي عبر متخصصين . طبعاً ، متخصصين لا يعملون بين
الجدران ، وإنما متخصصون يلامسون الواقع معرفياً أو يتجون المعرفة واقعياً . ثانياً ،
الاتجاه نحو مسألة جديدة قد تجيب كثيراً عن مسائل ملتبسة في الحوار النظري ، أعني
التأسيس لمقاومة جديدة تاريخية للهيمنة التي تريد أن تبتلع العالم برمته ، الهيمنة
العولمية الإمبريالية ، وبهذا نكون قد اقتربنا أكثر فأكثر عبر النظر والعمل ، ومن ثم نحن
هنا نؤسس للعمل نظراً وللنظر عملاً .

كلمة رضوان السيد

الجلسة التي أدرتها ذات ثلاث مراحل : في الساعتين الأوليين كان هناك عنوان
الاحتلال والمقاومة ، ثم جاءت الحركات الإسلامية ومساراتها ، ثم استعمار جديد أم
سيطرة حميدة . غلب على المحاضرات التي أُلقيت في الجلسة بأجزائها الثلاثة طابع
الرأي الذي يتراوح بين الوصية الأكاديمية والاستخلاصات الخاصة ، فيما عدا ما يتعلق
بموضوع الاحتلال والمقاومة ، فقد كان هناك رأيان متناقضان .

فيما يتصل بالاحتلال والمقاومة كانت جلسة في منتهى الحدة ؛ لأن الباحث الأول
لجأ لمسألة الاحتلال والإرهاب ومقاومة الاحتلال في القانون الدولي ، ثم قارن بين هذه
المسألة وما تطورت إليه الوثيقة الأوروبية حول الإرهاب ، وتشكيل إسرائيل دائماً
استثناءً على القانون الدولي ، واستثناء حتى على الوثيقة الأوروبية . بينما كانت وجهة
نظر الباحث الآخر ، أن مسائل التحرير والمقاومة وما شابه ذلك ، مسائل معطلة للتقدم
العربي ومعطلة لانفتاح الأفق العربي ، وأنه ينبغي الانصراف عنها إلى المسائل التنموية
التي يمكن أن يساعدنا فيها الأوروبيون والأميركيون . وكان هناك في النقاشات نوع من
الحدة في مناقشة هذين الموضوعين على أساس الرأي العربي المسلم به حول أن
الاحتلال يقتضي حسب العقل والإنسانية والقانون الدولي مقاومة ، وأنه لا يمكن
للناس أن يتقدموا إلا بالحرية ، ولا حرية مع الاحتلال ، ولا تقدم .

ثم في مسائل الحركات الإسلامية جرى التركيز على وصف الظهور . الشيخ
إبراهيم المصري وصف الأمر على أن الحركات الإسلامية تشكل يقظة ونوعاً من

النهوض ، وقص قصتها بشكل موجز في سائر أنحاء العالم الإسلامي مع التركيز على الإخوان المسلمين في الوطن العربي . بينما انصرف «فرانسوا بورني» لمجادلة المفهوم مفهوم الشرق شرق والغرب غرب ، والقول إنه : ينبغي التركيز على المفاهيم المشتركة ، فما يبدو مختلفاً تحت العناوين الكبرى ، هو في الحقيقة يمكن أن يشكّل آفاقاً واسعة للتفاهم ، وكذلك ما يبدو مختلفاً في العناوين الكبرى ، هو فقط اختلاف في المرجعيات ، لكنه يمكن أن يؤدي لإنفاق في المضامين . الأمر نفسه فعله «يورغن نلسن» بالنسبة للاتجاهات الإسلامية ، الاتجاهات الجديدة ، والتنظيمات الجديدة والأعمال الجديدة ، في الجاليات الإسلامية في القارة الأوروبية ، وبالذات في فرنسا وإنكلترا . وهو ، بحكم خبرته وعمله الطويل في مراقبتها من الناحية الأكاديمية ، قص علينا قصة جيدة ووصف حالات لجمعيات ، قال إنها تنفي الانطباع السائد أن المسلمين لم يتغيروا ، كما إنها تنفي الانطباع الآخر أن المسلمين في أوروبا هم كائنات جديدة لا علاقة لهم بالمواطنين الأصليين .

ثم علت الحدة في النقاش الأخير في الجلسة حول الاستعمار الجديد والسيطرة الحميدة . لسوء الحظ غاب الأستاذ علوي شهاب . وألقى الكلمة نيابة عنه الدكتور محسن صالح . لخصها بالتركيز على المسألة الأخلاقية فيما يتعلق بمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالاستعمار وقضايا السيطرة ، وأنه لا يجوز من الناحية الأخلاقية بالذات اعتبار أن هناك استعماراً تحريراً ، وأن هناك سيطرة حميدة ، وأن الاستعمار استعمار ، وأن الحكم الصالح هو الحكم الحر والمستقل . بينما درس الأستاذ «ألان جوكس» في أطروحة واسعة الأفق للسياسات الأميركية في التسعينات ، وما يسمى بمسائل الاستعمار الجديد ، ومسائل الإمبراطورية من الناحية العسكرية والاقتصادية ، وبالتالي ، من الناحية السياسية .

الأجزاء الثلاثة للجلسة يبدو ظاهراً كأنه لا علاقة لها ببعضها البعض ، ولكنها في الحقيقة تدرس حالات ، وتركز على مفاهيم تتعلق بمسائل الإسلام والغرب من خلال حركة البشر ومن خلال السياسات ، وأرى أنها في مجموعها شكلت حوارية جيدة ومسعى هادفاً لتحقيق نوع من التفاهم .

حوار مفتوح

يورغن نيلسن

قال ونستون تشرشل: إن الولايات المتحدة وبريطانيا شعبان يقسمهما أو يفرق بينهما لغة مشتركة. وحين تكلمنا البارحة عن مبدأ الديمقراطية رأيت أننا أقرب إلى هذه المقولة، نحن لدينا العبارات نفسها، لكن نتكلم عن أمور مختلفة، إن سمعنا أحدهم يقول: إننا نتكلم عن الأمور نفسها، لكن هذا ليس واقعاً. لذلك، قد يكون من المجدي أن لا نستعمل كلمة ديمقراطية، ربما لأن العبارة، عبارة ديمقراطية، أصبحت ضحية التسييس وضحية المؤسساتية.

كنا في السابق: نقول القوى العظمى، اليوم نقول: القوة العظمى. نحن بالطبع مع عناوين ومع تعريفات. نحن نتكلم عن الحاكمة الحميدة وعن الحكم الرشيد، نتكلم عن المشاركة، وعن حكم القانون، وعن احترام الفرد والكرامة الجماعية. وما أدهشني هو، أنه يجب أن نتفق على هذه التعريفات قبل أن ندخل في الحوارات. هذا أيضاً يرشدنا إلى كيفية العمل لوضع برامج مشتركة، وفي الوقت نفسه، يسمح لنا بتكييف المبادئ بحسب الأطارات الاجتماعية واللغوية والدينية. في الفيليبين وفي أوروبا وفي العالم الإسلامي، يمكننا أن نتكلم عن الحكم الرشيد كمبدأ متفق عليه عالمياً. لكن الحكم الرشيد المطبق في لبنان يعني أمراً مختلفاً. وقد يختلف عن الحكم الرشيد المطبق في بريطانيا بحسب اختلاف الظروف في بريطانيا، والأمريسيان للعبارات والتعاريف الأخرى.

مداخلة أحد الحضور

أنا أحب أن أتكلم بموضوع كان هو حجر الزاوية في الكثير من النقاش، والكثير من النزاع بين الإسلاميين وبين الأوروبيين، وهو فصل الدين عن الدولة. قد نستطيع

أن نصل في النهاية إلى شيء متفق عليه ، أو نؤسس لشيء نتفق عليه في هذا الموضوع ، ولا يشكل إخراجاً لأي طرف من الأطراف أو مشكلة عقيدية . في الذهنية الأوروبية ما زال هناك هاجس الفتوحات الإسلامية طبعاً بما تعنيه أيضاً في الذهنية الإسلامية ، في بلادنا هاجس الحروب الصليبية .

أنا أريد أن أقول الآن : إننا يمكننا أن نتكلم عن المعادلة أننا تعادلنا ، فلنبدأ الآن بالتفكير جدياً في فهم أحدنا للآخر بترك هاتين المسألتين التاريخيتين : الدين ، ما هو الدين ؟ طبعاً ما هي العلمانية ؟

الدين هو مفاهيم وقيم ، المفاهيم طبعاً نحن نقسمها إلى قسمين : العقيدة والشريعة ، وهي نظام بمعنى الانتظام بمعنى الأيديولوجيا أو الفكر والعقيدة والقيم : القيم هنا نفترق فيها عن موضوع العلمانية ، لأن العلمانية هي نظام ولكن لا يوجد فيه قيم . القيم هي نتيجة لعمل ، العلمانية هي تصور قيم معنية ، سواء قيم الاستهلاك أو قيم الإنتاج أو غيرها .

بهذا الموضوع ، أستطيع أن أقول : تعالوا إلى شيء ما ، بما أن العلمانية أصبحت كدين يدين به الأوروبيون والإسلام هو دين يدين به المسلمون ، فتعالوا إلى أن نساوي بين هذين الدينين ، فسيكون هذا سقفه العلمانية ، وهو شكل طبيعي ، يعني أنتم سقف حواركم ، سقف نقاشكم ، سقف تشكياتكم التنظيمية ، والإدارية ، والقانونية هو العلمانية . العلمانية هي التي تحكم كل شيء . وأيضاً نحن سقف كل علاقاتنا وكل حواراتنا هو الدين . طبعاً ، هنا لا بد من دخول كل واحد إلى داخل نفسه ، وأن نعود إلى النفق الذاتي . نعم ، في ديننا بعض المسائل التي شكلت إشكالية كبيرة على بعض اعتقاداتنا وعلى بعض أفكارنا ، منها : الموضوعات التكفيرية والتي أساءت إلى ديننا . طبعاً ، لا بد أن نفكر وأن ننقد ذاتنا . بالمقابل ، لا بد أن تنقد العلمانية ذاتها لأنها أصبحت تمارس الإكراه في كثير من الأحيان ، تمارس الضغط في كثير من الأحيان باسم العلمانية ، فيمكننا أن نصل إلى شيء ما بهذا الموضوع .

مداخلة أحد الحضور

أود أن أقول في هذه المداخلة على سبيل الاستشكال والتساؤل والتقرير ، وإلا فإنني أو من بالحوار . سؤالي الأول : هل الغرب الرسمي يعاني من سوء فهم لنا ، وقلة معرفة بنا وبدولنا وبمجتمعاتنا حتى يحتاج لأن نحاوره لنشرح له قضايانا ومشاكلنا ، أم أن المجتمعات والشعوب الغربية هي التي تعاني سوء الفهم هذا؟ .

السؤال الثاني ، كيف يمكن إجراء حوار بين المستبد العادل وبين المظلوم المهزوم ، وما هي نتائج هكذا حوار؟ ألن يخلص ويفضي إلى صالح الأقوى والمسيطر؟ وهل يمكننا إجراء حوار بمعزل عن حملة القوى التي يستند إليها كل طرف؟ ، وكما قال (يورغن) في أحد لقاءاته : «الغرب يضع حذاءه على جبهة العالم الإسلامي؛ فليرفعها أولاً ، وليبدأ الحوار»؟ .

فولكر بيرتس

لقد طلبت الكلام لأرد على «يورغن نلسون» . وأعتقد أن نتوقف عن الكلام وعن الديمقراطية ، لأن أحداً آخر يستخدمها هي فكرة سيئة ذلك لأنني ديمقراطي قلبياً ، لذلك علينا أن لا نتوقف عن الكلام عن الديمقراطية ، لأن الأميركيين سيئون استخدام هذه الكلمة في سياساتهم الجيوسياسية في هذه المنطقة . فإذا أساء الأميركيون استخدامها ، علينا أن نستخدمها بطريقة صحيحة ، وعلينا أن نقول للأشخاص في هذه المنطقة ، في أوروبا ، وفي الولايات المتحدة : إنه لربما ليس لدينا تحديداً واحداً فقط للديمقراطية لأن لها أشكال مختلفة . ولكن يجب أن يكون هناك إرادة قوية في كل أنحاء العالم لاستخدام الديمقراطية بطريقة جيدة ، فإذا نظرت إلى العراق اليوم أنظر إلى (بول بريمر) الذي وعد بإدخال الديمقراطية إلى العراق ؛ فعندها نرى أن هناك انتقادات كثيرة يوجهها إليه الشعب العراقي ، فربما الشعب العراقي لا يعرف كثيراً ما هي الديمقراطية وليس لديه فهم كبير لها . لربما يمكننا أن نفسرها للأشخاص ، فإذا كان بول بريمر سينتقي الرئيس المقبل للعراق ، وعندها علينا أن لا نترك هذا المفهوم

للأميركيين فقط ، وإنما علينا أن نعلمهم كيفية استخدام هذا المبدأ لأن الأميركيين سيئون استخدامه . وأود أن أتكلم أيضاً عن الاختلافات في هذا الحوار . فعندما بدأنا هذا المؤتمر سمعنا الكثير عن القرآن ، ولكن لم نسمع عن الإنجيل . فبالنسبة إلينا نحن نعمل مع الأشخاص في هذه المنطقة ، فلربما ما استمعنا إليه هذا ليس جديداً بالنسبة إلينا .

نحن أردنا الاستماع إلى الاستراتيجيات ، إلى المشاريع إلى بعض المشاريع التي ناقشناها ، ولربما كنا سنتعلم أكثر ما هي الاستراتيجيات الإسلامية؟ وما يريد المسلمون من أوروبا؟ كيف يود المسلمون أن يتعاطوا مع الأوروبيين؟ لربما نحن لم نتكلم كثيراً عن هذا الموضوع كأوروبيين ، ولكن كنت أود أن استمع إلى وجهة نظر المسلمين بحيث يقولون لنا ما يريدون من الأوروبيين ، وما هي مسؤولياتنا بالنسبة إليهم؟ .

أما الأمر غير المتماثل الثاني ، فلدينا مثلاً المبدأ الجيو سياسي ، وهو الإسلام ، وهذا يمثل مشكلة صغيرة بالنسبة إلينا ، لأنه أين نضع المسلمين مثلاً في تركيا وفي البوسنة؟ كيف نصنفهم؟ كيف نصنف المسلمين في برلين؟ هل هم أوروبيون أكثر منهم في أوروبا أو هم في العالم الإسلامي؟ !

المسألة الثالثة ، هي إذا ما استخدمنا مثلاً ، مفهوم العالم الإسلامي علينا أن نعرف أن العالم الإسلامي يعني أكثر بكثير من الإسلام فقط . فالعالم الإسلامي يضم أشخاصاً غير مسلمين ، ولكن بالطبع إن المسلمين قسم كبير من العالم الإسلامي ، والمسلمون لا يمثلون فقط العالم الإسلامي ، كما بالتالي ، نحن الأوروبيين لا نمثل فقط أوروبا . فإذا أردنا أن نكمل هذا النقاش سوف نستفيد كثيراً ، ولكن علينا أن نعترف أن العالم الإسلامي هو أكبر بقليل وهو يضم أكثر من المسلمين فقط .

أنا أسف جداً لأننا نقوم بهذا الحوار الآن بين العالم الإسلامي وأوروبا ، وليس بيننا أحد من تركيا مثلاً ، فلربما كان من المفيد جداً بالنسبة إلينا أن نستمع إلى خبرة مسلمين في بلد سوف يصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي .

منير شفيق

أحب أن أعلّق قليلاً على ما توصلنا إليه في هذا المؤتمر .

النقطة الأولى ، لاشك أن هذا المؤتمر يكتسب أهمية كبرى في هذه المرحلة بالذات . وأهمية هذا المؤتمر تكمن في انعقاده . عقد هذا المؤتمر بحد ذاته يعتبر خطوة هامة جداً .

ولهذا ، يجب أن نمسك هذه اللحظة وأن نحاول تطويرها ، وهذا تعقيباً على ما تفضل به د . علي أنه ماذا بعد؟ .

يجب أن يتابع هذا الحوار ، وأن نتوصل إلى صيغة يمكن من خلالها أن يتم توسيع دائرة الحوار التي يجب أن لا تقتصر على ما تم الآن أو ما استطعتم جمعه من فعاليات على المستويين .

الأمر الآخر الذي خرجت به ، أن الحاجة بدت واضحة لأن يتم التفاهم والفهم المشترك من كلا الجانبين ، ولكن أيضاً في كل طرف لا بد أن يكون هناك قواسم مشتركة . أنا لا أطلب أن يكون التطابق الكامل في كل المعطيات ، أنا أطلب أن يكون هناك تفاهم أولي لدى كل طرف على المسائل الأساسية . لقد بدا واضحاً أن الأوروبيين ليسوا موحدين تجاه قضاياها ، كما بدا واضحاً أننا نحن أيضاً نحتاج إلى أن نتفاهم فيما بيننا على المسائل الأساسية .

المطلوب في الحقيقة أن يكون هناك فهم أكثر . لقد تساءل د . «فولكر بريتنس» عما هو المطلوب من قبل الإسلاميين للأوروبيين؟ الحقيقة ، المطلوب بكل بساطة فهم أكثر لمشاكلنا ، فهم أكثر لهمومنا ، فهم أكثر لواقعنا ، لتطلعات شعوبنا هذا هو المطلوب ، وهو مطلب بسيط وواضح ، ولكن أيضاً المطلوب إلى جانب هذا أن تقوم أوروبا بجهود حقيقي في مساعدة هذه المنطقة على تنمية حقيقية تستطيع من خلالها النهوض بمجتمعاتها .

مداخلة أحد الحضور

لكي يأخذ الحوار مساره الصحيح يجب أن يدخل من الباب الرئيسي ، يعني على الأوروبيين والمسلمين أن يدخلوا من الباب الرئيسي وليس الباب الخلفي . الباب الرئيسي هو القضية الفلسطينية وليس من الباب الخلفي ، لماذا؟ لأن الاحتلال يشكل أساس التحطيم للمنطقة عبر السنوات الخمسين الأخيرة ، يجب على الأوروبيين كحسم للحوار أن يعلنوا عن استغنائهم عن الخدمات الاستعمارية التي يمكن أن تقدمها إسرائيل . على كل حال ، إسرائيل أصلاً ولاؤها شبه كامل للأميركا . هناك مصلحة كبيرة بيننا وبين الأوروبيين للحوار ، نحن بحاجة إلى أوروبا القوية ، أوروبا التي ترسم لنفسها صورة أخلاقية بالتنمية ، بالتسامح باللاعنف .

فيصل عبد الساتر

يجب أن لا يكون الحوار محكوماً بسقف النخب فقط ومسيطر عليه من قبل مجموعات ، سواء مؤسسات أو جمعيات أو أحزاب . فلينتقل هذا الحوار وليصبح شعبياً أكثر حتى ندرك تماماً أين مكان الخلل الحقيقي في هذا الشرح القائم . لنعترف صراحة أن هناك شرحاً قائماً بين العالم العربي والإسلامي من جهة ، وبين العالم الغربي والأوروبي من جهة أخرى .

أعتقد أن هذه الأشكال من الحوارات قد تفضي بنا إلى مكان الخلل ، لأن هذه الناشئة سوف تصبح بعد سنوات أيضاً ، سوف نعيد الكرة تماماً ونبتدع أشكالاً جديدة من الحوار ونصبح مكانك راوح . الآن ، الفرصة قد تكون مؤاتية في نظري إلى اختراع هذه الأشكال من الحوارات ، ودون أن تكون محكومة بأي أسقف معينة ، حتى نرى تماماً إن كان هناك لغة إنسانية سوف تسود هذا العالم ، وإلا سنبقى في آتون الحروب والاختلافات التي يمكن أن تؤدي إلى احتلالات جديدة ، وحتى لا يخرج علينا من ينادون بالغزو الثقافي وغيره المقولات ، وحتى نفهم بعضنا أكثر أعتقد أن هذا أجدى .

تُطلب إليّ أن أكون عملياً، ووددت أن يتابع «علي فياض» ما يقولونه، وأود أن أتابع ما بدأ بقوله. أنا أيضاً كنت مسروراً جداً بالخطاب الختامي لهذا المؤتمر وبجلسة الافتتاح، وأود أن أشكره لكلمته الختامية أيضاً. جزء مما قاله كان هيكلياً تطرق فيه إلى مواضيع ساخنة كثيرة، وبدا هذا المؤتمر كمجال لإطلاق العنان لمشاعرنا والتعبير عما نشعر به، ومن ثم تمكنا خطوة بخطوة أن نتوصل إلى هذه المرحلة الآن، وقد وصف هذه الجلسة بأنها هادئة. وأنا أرحب بما قاله «الطيب تيزيني» ود. «نيلسن» فيما يتعلق بالديمقراطية، أود أن أقول: إن الديمقراطية مهمة جداً، ولكن لم لا نقوم مستقبلياً بمحادثات تركز على الشورى والديمقراطية، ليس فقط من الوجهة الأكاديمية، ولكن من وجهة نظر الناس وعامة الشعب؟

وأخيراً، أود أن استغل هذه الفرصة لشكر كل المساهمين في هذا المؤتمر والقول لهم بأننا بحاجة إلى الحوار، ويجب أن نضع القواعد المشتركة واللغة المشتركة بيننا، وهناك نقاط كثيرة لمراجعة الذات ومن ثم دراسة الآخر وفهم الآخر، كل من يدخل في مجال الحوار يجب أن يدرس نفسه وأن يعلم من يكلم من.

مداخلة أحد الحضور

هنالك سوء فهم كبير بين أوروبا والإسلام، فالإسلام اليوم ملاحق، خلعت عليه صفة الإرهاب، فليس الإسلام هو بن لادن، وليس الإسلام أي شكل من أشكال الظاهر.

هناك عقدة في أوروبا من الصراع مع المسيحية، وكيف تحررت أوروبا من المسيحية ودخلت العلمنة، ووصلت إلى ما وصلت إليه من الرقي والعلو. هناك سؤال لا بد وأن يطرح في ذهن الأوروبي، كيف لا يتخلص هؤلاء الشرقيون من الدين ويدخلوا عصر العلمنة، وهذا حل لمشاكلهم ونحن النموذج؟!!

ما أقوله هو: إن المسيحية غير الإسلام، المسيحية دين عبادة، ومشكلة أوروبا مع

المسيحية مشكلتها مع الإكليروس وليس مع الدين . عندما تخلصت من المسيحية تخلصت من النفوذ الديني المسيحي الذي كان مسيطراً ، والذي كان يتحالف مع الإقطاع ومع الملكية الظالمة ضد الشعب المسكين . أما الإسلام فشيء آخر . الإسلام نظام حياة . هذا الإسلام غاب كثيراً عن الوجود . مرت على الأمة الإسلامية عهود طويلة من التخلف حتى دخلنا إلى القرن العشرين بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية ومجيء الاستعمار ، وكانت الأمة مسيطرة مئة في المئة .

المشكلة هنا ، الإسلام يجب أن يفهم على حقيقته ، هناك الإنسان المسلم الموجود في أوروبا ، الإسلام في إيران ، الإسلام في أفغانستان . هناك أشكال من الإسلام ، لم تتوضح صورة الإسلام . حتى المسلمين أنفسهم ما زالوا يدرسون ما هي الصيغة التي يجب أن يطبق فيها الإسلام . الإسلام فيه مبادئ عامة ، العدل مثلاً يتغير ، الصدق لا يتغير ، لكن نظام الحكم هذا اجتهد بشري يمكن أن يتغير ، فلا يمكن أن نطبق الديمقراطية مع المفاهيم الإسلامية .

أوروبا اليوم تقف وتتوجه نحو هذا الشرق العربي ، الشرق الإسلامي .

مداخلة أحد الحضور

اسمحي لي بإعطاء اقتراح صغير ، الاقتراح هو ما تعلمناه من الحوار ، هو أننا بحاجة إلى كتب مترجمة من العربية إلى اللغات الأوروبية والعكس صحيح أيضاً .

كنت في مؤتمر في تشرين الثاني الماضي ، ولا حظت أنه في كل عام هناك مئة كتاب يترجم إلى العربية ، وهذا أقل ما يتم ترجمته من لغة أوروبية إلى لغة أخرى أوروبية . فأنا أقترح نشر الكتب بلغات متعددة ، فالكتب هي أساس في الحوارات وفي فهم بعضها البعض . وتعليقاً على ما حصل اليوم ، في بعض الأحيان كان لدينا من بعض الاقتراحات ، ومن بعض النقاشات المهمة لم تتوصل إلى النتائج المرجوة أيضاً . برأيي ، إنه من الضروري أن نتعلم مما يحصل في هذه الفترة ، وقد تعلمنا أن أوروبا ليس لها صوت واحد ، وأن الإسلام ليس لديه صوت واحد .

جملة أخيرة ، لا أوّمن بصراع الحضارات والثقافات ، ولكن أوّمن بالصراع والنزاع بين المتشددين والمتزمتين . أعتقد أن القيم المشتركة التي لدينا هي واحدة ، وأهمها التسامح . وإضافة إلى التسامح أود أن أضيف التسامح تجاه النفس وتجاه الغير .

هيلغا باومغارتن

أود أن أضيف أنه خلال هذا المؤتمر ، سمعنا من عدة أطراف تعليقات وتفسيرات كثيرة لما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، رأينا تفسيرات مشتركة ، ومفاهيم مشتركة أيضاً وكانت كلها في الوقت نفسه مختلفة ، عوضاً عن كونها متنازعة أو مضادة . ومن جهة أخرى . أعتقد أننا توصلنا اليوم إلى نقطة مهمة جداً في قاعدة حوارنا وهي التوصل إلى البعد البشري .

أود أن أفسّر ذلك باقتراح ملموس : إن القضية الفلسطينية لا تمثل فقط النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين . في لبنان ، لدينا مخيمات فلسطينية ومجتمع فلسطيني ، وأعتقد أن هذا المجتمع الفلسطيني ، إن أردنا أن نتوجه إلى أصدقائنا اللبنانيين ، هم بحاجة إلى دعم أكبر وأكثر للعيش بطريقة أفضل وأكثر إنسانية ؛ لذلك يجب أن نوفر الشروط الأساسية لحياتهم ، ويجب أن نحترم كرامتهم قبل أن نفكر في الأمد البعيد .

مداخلة أحد الحضور

من خلال المناقشات والجلسات التي عقدت ، تبين أن هناك فارقاً واضحاً بالنسبة لرؤية المفاهيم وكيفية التعاطي معها ، أكان من الناحية الاجتماعية أم من الناحية السياسية ، والفرق واضح تماماً بين شعوب تقدمت بمجالات ومؤسسات بالنظر إلى حقوق الإنسان . الإنسان الأوروبي قطع منذ الامتيازات الأجنبية في أثناء السلطنة العثمانية حتى بداية القرن العشرين والثورة الفرنسية وغيرها ، قطع شوطاً بعيداً في مؤسسات متعددة لم تكن متوفرة في العالم الإسلامي الذي ناقشه اليوم ، الهموم مختلفة تماماً .

الفرنسي أو البريطاني أو الألماني ليس لديه مشكلة في حريته ، ليس لديه مشكلة في الاستعمار ، ليس لديه مشكلة في حقوق الإنسان ، هناك مؤسسات ضامنة لهذه القضايا .

الآن ، لغة الحوار يجب أن تتركز على شأن مشترك . الشأن المشترك هو أن أوروبا وهذا العالم الإسلامي ، وخاصة المحيط به ، لديه قضايا عالقة ، من هذه القضايا ما له علاقة بالسياسة ، وما له علاقة بالاجتماع ، وما له علاقة بالاقتصاد ، يجمع هؤلاء الوقوف في وجه الهيمنة الأميركية على جميع هذه المرافق ، أكانت سياسية ، أو اجتماعية ، أو ثقافية . أفهم أن أوروبا لها تقاليد وثقافة .

أمريكا لاتعنيها هذه الثقافة . أفهم أن العالم الإسلامي لديه الشيء نفسه . في الخلاصة هناك مصالح مشتركة ، هذا الحوار هو باتجاه مصالح مشتركة يجب أن نفتش عن هذه المصالح المشتركة كي نحفظ الأمن في هذه المناطق ، وبالتالي ، يمكن أن يكون هناك تفاهم حقيقي .

د . محمد نور الدين / أستاذ جامعي وكاتب في الشؤون التركية

سأتكلم في المستقبل ، وأتجاوز التقدير الأكيد لمنظمي المؤتمر ، وأتناول بعض المفاهيم التي طرحها المؤتمر وعنوانه تحديداً . أولاً : من الظلم أن نحمل المؤتمر هذا العنوان الذي يحمله . مفهوم العالم الإسلامي مفهوم واسع جداً ، من غير المقبول ، ربما وخصوصاً على الإخوة الألمان ، أن ينسوا الحضور التركي في المؤتمر ومليوناً تركي يقطنون بين ظهرانيتهم في ألمانيا ، وخصوصاً أن تركيا عضو مرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هذه ثغرة كبيرة .

أيضاً غياب إيران هو ثغرة كبيرة ؛ فعندما نقول العالم الإسلامي أو الأصوليات والحركات الإسلامية ، نقول : إيران ثورة أين هي إيران الآن من هذا الحوار؟ هناك كتلتان متبقيتان في العالم الإسلامي جنوب شرق آسيا ونتجاوزها ؛ لأنها بعيدة نسبياً عن الاحتكاك مع الغرب وأوروبا ، لكن أيضاً في العالم العربي الكتلة الرابعة

الإسلامية ، أين هو التمثيل المغربي ، الجزائر وتونس والمغرب ، وهم على تماس مباشر ، وعندهم حساسية مباشرة مع الأوروبيين؟ .

د . كارين كنيسل

لا يمكننا استيعاب الجميع . لسنا الأمم المتحدة . لدينا ممثلون من الهند واليمن ولا يمكننا أن ندعو الجميع ، ولكن من هو حاضر هو خير ممثل .

د . نور الدين

أعتقد أن الأوروبيين المشاركين في هذا المؤتمر هم أقرب إلينا من أي فئات أخرى في أوروبا وفي الغرب . وأعتقد أن الحوار المطلوب ليس مع هؤلاء المشاركين الذين نعتبرهم إلى حد كبير من المطلوب حوار مع الآخر . الآخر يعني الولايات المتحدة وأمريكي أوروبا يعني بريطانيا إسبانيا بولونيا الخ . .

أخيراً ، إذا كان من خدمة يسديها الأوروبيون المشاركون في هذا المؤتمر هو أن يكونوا جسر حوار بيننا وبين الآخر .

د . سمير سليمان / أستاذ جامعي - لبنان

أود أن أشير إلى مسألة أساسية تتعلق بالاستراتيجيات السياسية ، لكن هذه المسألة تتعلق بواقع قائم في المجتمعات الأوروبية ، وأنا أستغرب كثيراً كيف أن الأوراق التي سمعناها ، والتي تحدثت عن استراتيجيات لم تشر إلى قضية الرأي العام الأوروبي . وهذه المسألة تشكل مخزوناً استراتيجياً مهماً ، إذ إن الخامس عشر من شباط للعام ٢٠٠٣ يشكل ظاهرة ينبغي أن نتوقف عندها في نهضة ملايين الأوروبيين للوقوف إلى جانب قضايا عادلة ، وفي طليعتها إدانة الحرب على العراق ، هذا المخزون الاستراتيجي في ظني لم نجد - من موقع النقد الذاتي - لم نجد تواصلًا معه ولم نلاقه في وسط الطريق .

في رأيي ، هذا المخزون مهم جداً ، وينبغي أن نراهن عليه وعلى الدماء والنشاط في

حركته مستقبلاً من أجل تأييد قضايانا . والوسيط بيننا وبين هذا الرأي العام العالمي الموجود هو مجموعة وسائل في طليعتها المثقفون الأوروبيون ، والحاضرون بيننا هم جزء من هذه النخبة المستنيرة ، والتي يمكنها أن تعين على تصحيح الصورة القائمة الشوهاء التي رسمتها ، تارة السياسات الرسمية الظالمة ، أو رسمها الإعلام الموجه ، أو بعض النخب الأوروبية الانتقائية .

لا ننسى أيضاً أن هذه النخب الأوروبية إذا ما استطعنا أن نصل إليها وإلى هيئات المجتمع المدني في أوروبا ، وما وراءها من مؤيدين ، هم ناخبون في الانتخابات ، وقادرون على المحاسبة ، وهذه من الإيجابيات الهامة في العملية الديمقراطية ؛ إذ إن هذه الهيئات وهؤلاء الناخبون قادرون على محاسبة من لا يقفون إلى جانب العدل والحرية وقضايا العدل والحرية في العالم .

د . الطيب تيزيني

أيها الزملاء والزميلات ، لدي ملاحظة واحدة أقدمها في ضوء ما أشرت إليه في مداخلتني في البدء . حين قلت بداية الموقف الذي يجمعنا هنا أن نكون مؤسسين ذاتياً حوارياً كي نستطيع التأسيس لحوار مع الآخر ، لاحظتم أن هناك مراحل للعملية ، مرحلة الحوار الذاتي ، أي أن نصفي القضايا المعلقة والعالقة بيننا مسلمين عرب وأوروبيين ثم نتقل إلى الشق الثاني ، وهو الحوار مع الآخر لنصل إلى مرحلة التفاهم العميق . من أجل هذا أقول : ما نعنيه بالإسلام هنا ، هو القادر على الحوار وهو ذلك المنطلق من قراءة جديدة له ، تتمتع بمجموعة من السمات أولها أن تكون قراءة قادرة على الإقرار بالتعددية ، وقراءة ديمقراطية ، وقراءة عقلانية ، وقراءة أخيرة تؤكد على الحوار . هل نجد مثل هذه القراءة في النص الإسلامي؟

نعم ، وبالتالي ، نقول : إن النص الإسلامي قابل لقراءات متعددة لأنه نص يقوم على المجاز وهو يطالب بأن يُقرأ هكذا ، وقد قال المفسر الكبير الرازي : هذا نمط من أنماط الرحمة الربانية كي لا يعيش الناس ضمن حقل واحد .

الآن أقول : إذا كانت كل القراءات محتملة ، نكون أمام قراءات تمتلك شرعيتها النصية الإسلامية من بن لادن إلى أكثر القراءات استنارة . ضمن هذه التعددية القرائية نتساءل ، أي قراءة تستطيع أن تستجيب للاحتياجات الحوارية التي نطالب بها؟
أقول : مثل هذه القراءة لا بد أن تتأسس على تلك المبادئ الكبرى ، خصوصاً حينما نعلم أن كل القراءات تمتلك شرعية نصية ، ولكن ليس كل القراءات تمتلك مصداقيتها المعرفية . هنا بالمعنى المعرفي الإستمولوجي أُميّز بين الشعري النصي وبين المعرفي الإستمولوجي .

كل القراءات تمتلك شرعيتها النصية من إلى ، لكن ليست هذه القراءات كلها تمتلك مصداقية معرفية . هنا علينا أن نبحث عن مثل هذه القراءات التي تستجيب لاحتياجات التقدم التاريخي بما في ذلك احتياجات مفهوم الحوار . ولذلك حينما نتحدث عن حوار بين الإسلام وأوروبا ، أرى أن هذا الأمر محتمل فقط في نطاق أن تصوغ رؤيتها الحوارية ، خصوصاً بعد أن اتفقنا صباحاً على أن أوروبا ليست بنية واحدة بالمعنى الجيوسياسي والثقافي ، وإنما أوروبا أكثر من أن تكون نسقاً واحداً ، وهذا يقال بالرغم مما قاله إدوارد سعيد من : أن الغرب غرب والشرق شرق . حينما أكد على أن الغرب حين يتعاطف مع الشرق فهو يتعاطف معه فقط عاطفياً وليس عقلياً الغرب غربان أو أكثر والشرق شرقان وأكثر وكذلك الإسلام .

من هنا نستطيع أن نؤسس واقعياً ، فعلاً واقعياً لاحتتمال يؤدي ويفضي إلى حوار قابل للتطبيق بين الإسلام وأوروبا .

د . ليسلي ترامونتينى

أود أن أهنئكم بعض الشيء في نهاية المؤتمر ، ولن أقف هنا كأحد المنظمين لهذا المؤتمر من دون أن أنتقد نفسي ، النقاط التي تكلمتم عنها جميعاً هي مبررة ، ونحن نعرف ذلك ، لأنه كانت لدينا مواضيع كثيرة ولم يكن لدينا الوقت الكافي . وكما قلت لكم في الجلسة الافتتاحية كانت لدينا مناقشات طويلة جداً وكان لدينا الحوار مع

الحركات الإسلامية ، ولكن لربما كنا استطعنا أن نوضح هذه الأمور ، لكن في النهاية وافقنا جميعاً على هذا العنوان ، لذلك ، كانت هذه تجربة لكل المؤسسات التي تُعنى بهذا الأمر .

لقد وقعنا بالكثير من الأخطاء ، وكان هناك بعض الأخطاء التي كان من الممكن أن نصححها . لقد قمنا بما نستطيع القيام به ، سوف نحسن الأمر في المرة المقبلة . خلال الجلسات والمناقشات ، كانت هناك مواقف مختلفة ، وعلينا أن نتخطى هذه الفروقات ، علينا أن نتقبل بعضنا البعض ، لكن على الأقل لقد اجتمعنا . لقد تعارفنا وتكلمنا مع بعضنا البعض ، وأعتقد أنه بات من الواضح جداً أن المحور الأساسي للزملاء المسلمين هنا هو مسألة العدل . أمّا بالنسبة للأوروبيين ، فقد أرادوا أن يناقشوا بعض المواضيع البراغمية . أعتقد بأن هذه إحدى الاختلافات الأبرز التي توضحت لنا .

ماذا بعد؟ أنا دائماً أتساءل وعندي رؤية للمستقبل ، أتساءل ما يمكن أن تكون النتائج لهذا المؤتمر؟ لست متأكدة كيف يمكن لهذه النتائج أن تظهر . أعتقد أن أفضل النتائج كانت أننا اجتمعنا وتعرّف بعضنا على الآخر ، ويمكننا أن نبدأ بالحوار على هذا المستوى . ولكن قبل أن ننهي هذا اليوم الطويل نحن متعبون . أود أن أشكر الدكتور علي فياض ورؤساء الجلسات الأربع وكل الأخوة في المركز الاستشاري ، فقد عملوا وتعبوا معنا ، وأود أن أشكر مجيئكم أيضاً .

وشكراً لكم وللمترجمات اللواتي قمن بعمل رائع وشكراً جزيلاً .

ملاحقہ

الشروط الموضوعية لحوار جدي بين

العالم الإسلامي والغرب الأوروبي

د. منير الحمش*

أتوجه في البداية إلى تقديم الشكر والامتنان للداعين والمنظمين لهذا المؤتمر على دعوتي لحضوره . وأثمن بوجه خاص الجهد المميز الذي قام به الأخ الدكتور علي فياض ؛ رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق ، الذي كان سباقاً إلى طرح فكرة انعقاد المؤتمر ، وقام بجهود حثيثة من أجل انعقاده ونجاحه .

ما هي الفكرة الأساسية لانعقاد المؤتمر؟ ولماذا نحن هنا ، ومن أجل ماذا؟

بالعودة إلى صاحب الفكرة ، نجد ينطلق من فكرة بسيطة وعميقة في آن واحد .

بسيطة لأنها تعبر عن حقيقة ملموسة مفادها أن العالم تتنازعه بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ؛ لاعقلانية الهيمنة ولا عقلانية التعصب أو ما دعاه جنون العظمة و جنون الاضطهاد . وهي جدليات تنتج بعضها وتتغذى من بعضها بعضاً . وأجواء المداخلات في المؤتمر تفضي إلى التساؤل الذي طرحه الدكتور علي فياض ؛ وهو هل بالإمكان وسط هذا الذي يحدث على الساحة الدولية أن ننتج كتلة حوار عالمي بين مفكرين ، وإعلاميين ، ومؤسسات أكاديمية ، ومراكز دراسات تتولى كسر الصورة النمطية السائدة ، وعمليات التشويه المتعمدة ، والتصدي لتعميم سياسة الخوف ، وقلب الحقائق وتحميد الهيمنة والإحتلال ، ورفض الدعوة لعالم ثنائي القسمة والصراع ؟ .

فإذا كانت الدعوة إلى عقد المؤتمر والمشاركة فيه ، جاؤوا إليه في محاولة الإجابة على هذا السؤال ، فإن مجرد انعقاد المؤتمر يعني أنهم قد تلقوا الجواب بالإيجاب .

* أستاذ جامعي - سوريا .

بالحوار يمكن التوصل إلى التفاهم حول تقديم الإجابة المفصلة على هذا السؤال المحوري . لكن للحوار شروطه ، فهل ياترى قد تحققت شروط الحوار المطلوب؟

أعتقد أن ثمة أموراً لا بد من التذكير بها من أجل التوصل إلى النتائج المرجوة ، فإذا كان الشرط الأساسي للبدء بالحوار قد تحقق في هذا اللقاء ، وهذا الشرط هو الإرادة من الجانبين .

فماذا تبقى من شروط أخرى؟

في الإجابة على ذلك أرى :

- أولاً : إن الحوار الإيجابي يحتاج إلى فهم مشترك للقضايا المطروحة ، وهذا يدخلنا في الجانب الآخر من فكرة انعقاد المؤتمر ، وهو ولوج القضايا الشائكة ، أي الدخول في عمق الموضوعات المطروحة .

- ثانياً : إن الحوار الناجح ، يجب أن ينطلق من قاعدة التكافؤ والمساواة ، وهذا يعني أن ينزع الجانب الأقوى ، فكرة الهيمنة أو السيطرة ، والشعور بالقوة ، والتعرف على هذا الأساس ، وأن يقتنع أن من يحاوره في الجانب الآخر يتكافأ معه في الجانب الفكري والإنساني ، وأنه مستعد أن ينظر إليه على المستوى ذاته .

- ثالثاً : يأتي السؤال المهم وهو ، لماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟ لماذا هذا الحاجز الذي يفصل العالم الإسلامي عن الغرب الأوروبي؟ .

الإجابة على هذا السؤال ، بشفافية مطلقة ، سوف تؤدي إلى إزالة هذا الحاجز ، أو على الأقل تفتح الطريق إلى جعل الحوار يسير في الطريق الصحيح .

في السبعينات ، بعد ارتفاع أسعار النفط في أعقاب الحرب العربية-الإسرائيلية عام ١٩٧٣ ، وبعد تفاقم أزمة الطاقة ، طرحت مسألة الحوار بين العرب وأوروبا . وبعد سنوات من الحوار . . . فشل وعاد الطرفان إلى التمرس خلف تراكمات كثيفة من الضباب ، لماذا فشل الحوار العربي الأوروبي؟ أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال بصدقية سوف تزيل الصعوبات التي قد تنشأ بين الغرب والعرب ، والمسلمين ، كما أنه يضع إمكانات الحوار ثم التفاهم في الطريق الصحيح .

أعتقد أن ذلك الحوار فشل لأسباب ثلاثة :

- أولاً : كان يجري بين حكومات ، وكانت الشعوب غائبة عنه .

- ثانياً : كانت تحكمه المصالح ، مصالح النفط والأسواق .

- ثالثاً: فتش دائماً عن إسرائيل والصهيونية والولايات المتحدة، فإن لهؤلاء مصلحة حقيقية، لمنع أي حوار إيجابي بين العرب والمسلمين والغرب الأوروبي .

إن العلاقة بين الغرب الأوروبي والعالم الإسلامي قديمة بل موعلة في القدم . ولعل من أهم شروط الحوار التي أراها ، هي العودة إلى إجراء مراجعة نقدية تاريخية ، قد يقول البعض ولماذا العودة إلى الماضي؟ ، ولماذا لا نبدأ من الحاضر ومكوناته؟ . وأنا أقول : إذا لم نعد إلى الماضي ، ونجري مثل هذه المراجعة النقدية ، فلن نستطيع أن نبدأ بداية سليمة ، وسيظل الماضي يلقي بثقله على الحاضر وعلى المستقبل .

فالحاضر الذي نعيشه في العالم الإسلامي والعربي ، ليس إلا وليد ممارسات جرت في الماضي ، وشكلت كل هذا التخلف والظلم . . .

يطالبنا الغرب الأوروبي بنذ العنف ، دون أن يتساءل عن أسباب هذا العنف ، كما لا يتوقف الأوروبي عند الدور الذي لعبته أوروبا في تمزيق العالم الإسلامي والعربي وفي إضعافه نتيجة لأعوام طويلة من الاستعمار ، وما خلفه ذلك من تمزيق أواصر المجتمع الواحد . وأخيراً ، لا يتوقف عند أهم حدث في القرن العشرين ، وهو خلق دولة إسرائيل ، وما سببه ذلك من مظالم وعنف وإرهاب . . .

لقد أراد الغرب أن يتخلص من مشكلة اليهود في أوروبا ، فأعطى وعداً بإقامة وطن لهم في فلسطين ، دون أي اعتبار لشعب فلسطين ، فجاء الصهيوني إلى أرض فلسطين ؛ قتل وشرذ واستولى على الأرض برعاية أوروبية وحماية أميركية ، فأوجد بذلك خللاً وعدم استقرار في المنطقة .

ثم يقال : إن العرب والفلسطينيين يمارسون الإرهاب ؛ الفلسطينيون الذي يدافع عن أرضه وشرفه ووجوده ، إرهابي !!

بينما الإسرائيلي القاتل الذي يمارس أفظع الجرائم ضد الإنسانية والذي يخالف الشرعية الدولية ، ديمقراطي إنساني ، هنا المفارقة يجب التوقف عندها

وهذا ما قصدت إليه من أن يتوفر لدى المتحاورين الفهم المشترك للقضايا التي تقف حائلاً دون إقامة علاقات موضوعية محكومة بالشفافية ، وهادفة إلى التوصل إلى قاعدة متينة من الرغبة في العيش المشترك وسط هذا العالم المضطرب والمهدد : بلا عقلانية الهيمنة ولا عقلانية التعصب .

أعتقد أن العالم يمر بمنعطف خطير ، وأن الحوار ثم التفاهم الذي يمكن أن يقوم بين العالم الإسلامي وأوروبا ، يمكن أن يسهم في خلق ظروف لعالم أفضل ، ويمكن أن يوظف توظيفاً فاعلاً في تخفيف حالة التوتر وعدم الاستقرار التي أوجدتها ممارسات السياسة الأميركية غير المتوازنة ، والقائمة

على الرغبة المتوحشة في السيطرة على العالم من خلال سياستها الأحادية القطب ، والقائمة على العنف والقوة العسكرية والتي ستقود العالم إلى كارثة حقيقية .

الغرب الأوروبي بحاجة إلى الجنوب العربي المسلم من أجل الأمن والاستقرار في العالم .
والعالم العربي والإسلامي بحاجة إلى الغرب الأوروبي من أجل التنمية والنهوض ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال الحوار . ولعل هذا المؤتمر يكون بداية سليمة للحوار المطلوب .

اقترح مقدّم من المحامي علي إبراهيم القاق

قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم : ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير﴾ صدق الله العظيم ، [الآية ١٣ / -سورة الحجرات / ٤٩] .

السادة الحضور ، قصدت أن أبدأ كلامي ، بتلاوة هذه الآية الكريمة ، لأن الله سبحانه وتعالى هو قائلها ، وأنا كمسلم إن كنت مسلماً حقاً فواجب عليّ أن أعمل بها .

إن هذه الآية الكريمة هي رسالة لجميع البشر ذكوراً وإناثاً ، وأوروبيين كانوا أم عرباً ، صينيين أم روساً مسلمين أم مسيحيين أم يهوداً ، سوداً أم حمراً ، صفراً أم بيضاً ، بينت أن أكرم إنسان عند الله من بين هؤلاء وغيرهم هو أتقاهم . ومن بين مفاهيم التقوى ، أن تخشى الله في عباده ، وأن تحب لأخيك الإنسان ما تحب لنفسك ، وأن تمنع الظالم من ظلمه ، وتنصر المظلوم .

أيها السادة ، لقد استمعنا بتبصّر لمحاضرات ومداحلات من مفكري ومثقفي أوروبا والعالم الإسلامي ، فلاحظنا أن اختلاف اللغة والبشرة والدين والجنسية لم يغير شيئاً من فطرة الإنسان التي فطرها الله عليها ، وهي إنسانيته وحقه في الحرية والمساواة والعدل والرحمة ، وكأن الجميع هنا هم إنسان واحد .

إن المتأمل للمشهد الإنساني في العالم ، يلاحظ أن الغالبية العظمى من البشر بدأت تقترب من تشكيل حالة إنسانية جامعة لشعوب الأرض في وجه طغيان بعض حكام الدول التي يقودها فراعنة جدد ، نصّبوا أنفسهم قادة للبشرية ويزعمون أنهم هم ، وهم فقط ، منقذي الإنسان في عالمنا المعاصر .

إن الشواهد على هذا التشخيص ماثلة أمامنا ، فهي هي الفجوة بدأت تتسع بين بعض الحكام وشعوبهم بالذات بسبب انكشاف أهداف هؤلاء الحكام الذين لا يعينهم إلا غرستهم وطغيانهم ومصالحهم حتى لو اقتضى الأمر تدمير شعوب بكاملها .

وأمام هذا الواقع الإنساني العالمي ، تأتي الحاجة الملحة إلى عمل ما ، يوحد طاقات المفكرين والمثقفين في إطار إنساني وحضاري للقيام بدورهم وواجبهم تجاه البشرية جمعاء ، لبلورة خطة مشتركة ، يكون فيها الإنسان هو البعد الإلهي في الأرض بصرف النظر عن عرقه أو لونه أو دينه أو مذهبه أو معتقده ، منطلقة بعملها من روحية الأديان والشرائع الإنسانية كافة في الأرض لعمل الخير ونبذ الشر وإقامة الحق ونبذ الباطل .

إنني آمل وأتطلع أن يكون السبق لهذه النخبة الممتازة من مفكري ومثقفي أوروبا والعالم الإسلامي ، بتأسيس حركة أو تجمع أو على الأقل بلورة مشروع ثقافي حضاري عالمي يكون له دور فعال في قضايا الحرية والسلام لشعوب العالم ، ويشكل في الوقت نفسه محوراً واعياً يتصدى لهيمنة وطغيان بعض الحكام ، فيعريهم أمام شعوبهم وشعوب العالم كله .

أرجو أن ينال هذا الاقتراح النقاش المأمول من الحاضرين ، واتخاذ القرار المناسب بشأنه . والله أسأل أن يهبنا من لدنه رحمة ويهيئ لنا من أمرنا رشداً .

Azzam Tamimi

Did his PhD in political theory at the University of Westminster, London. Until 1992 he headed the Jordanian Islamic Movement's Parliamentary Office. In 1992 he became director of the human rights and pro-democratization pressure group Liberty for the Muslim World in London where since 1998, he heads the Institute of Islamic Political Thought (IIPT). Since 2000 he is also senior lecturer at the Markfield Institute of Higher Education, Leicester.

Al-Tayyib Tizini

Is professor of philosophy at Damascus University. He studied philosophy in Germany from where he got his PhD. He publishes on Arab Islamic thought and philosophy.

Leslie Tramontini

Research fellow at the OIB since 1999. She studied Islamic/ Arabic studies and Philosophy at Münster and did research on Iraqi Literature, the Sunna- shia Conflicts in Iraq. Now she is an executive director at the center for Near and Middle Eastern studies at Marburg.

Michael Young

Is opinion editor of the Daily Star newspaper in Beirut and contributing editor at Reason Magazine in the US. He has written for a variety of papers and periodicals in the Middle East, Europe and the US including, The New York Times, Al-Nahar and the Los Angeles Times.

Christoph Zöpel

Is a member of the German parliament since 1990 and a member of the board of the social-democratic party (SPD). He is the speaker of the work group Near and Middle East within the social-democratic block. Between 1978 and 1990 he was minister of different portfolios in the federal state government of North-Rhine-Westphalia, The minister of state in the ministry of foreign affairs. He got his PhD in economics from the University of Bochum and deals with politics since 1964.

Rifaat Sayed Ahmad

Has a PhD of political sciences from the University of Cairo in 1987. He has several publications on the issues of the contemporary Arabic and Islamic thought. He is a member in the syndicate of Egyptian journalists. He writes weekly articles in several Arabic newspapers and periodicals.

Shaykh Naeem Qasem

Is the vice general secretary of Hizballah since 1991 and has been one of its founding members in the year 1982. He studied chemistry at the Lebanese University while at the same time pursuing his religious studies. Later on he worked with Imam Musa Sadr at the founding of the "movement of the deprived" (harakat al-mahrumin). He published several books on religious topics and is an active member of the political life in Lebanon.

Muhammad Raad

Is member of the Lebanese parliament since 1992 and president of the Resistance Block since 2000. He studied philosophy at the Lebanese University and participated in Imam Musa Sadr's movement. He edited the political weekly al-Ahd for 10 years and published many articles and research on Islamic and political topics.

Abd Al-Amir Al-Rikabi

Is an Iraqi writer, living in exile in Paris. He is the official speaker of the Iraqi National Democratic Movement and has several publications on Iraq.

Ridwan Al-Sayyid

Studied at the kulliyat usul al-din in Azhar-University, Cairo and received his PhD in Islamic studies from Tübingen University. For a long time he has been the director of the Institute of Islamic Studies in the Maqasid-Foundation. He teaches the same subject at the Lebanese University. He is the editor of al-Ijihad review. He published several books on Islamic political thought, Islamic jurisprudence and theology.

Munir Shafiq

Is an Islamist writer, born in Jerusalem and living in Amman. He wrote numerous books on the Palestinian Revolution and struggle, on Arab unity and fragmentation as well as Islamic issues.

Alwi Shihab

Studied at Azhar-University in Cairo and got his PhD from Ayn Shams University in philosophy in 1990. In 1995 he obtained a second PhD in religion and philosophy from Tomball University, USA, In 1999 he was appointed foreign minister of Indonesia and has since been member of the Indonesian parliament. He has several publications on Islam, Christian-Muslim relations and Islamic education in the West.

Michael Lüders

Studied Islamic sciences, politics and journalism in Berlin. He wrote his PhD on the Egyptian cinema. He produced several documentary films for the German television and was for many years editor for Near and Middle Eastern Affairs for the German weekly Die Zeit. He works for the Friedrich-Ebert-Stiftung and lives as political advisor, Journalist and author in Berlin. Now he is Lancer in Berlin.

Pierre-Jean Luizard

Is professor in Paris and a specialist on Iraq. He works at the Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS) and focuses his research on contemporary history of Islam in the Arab Middle Eastern countries. He published numerous books and articles on these topics, his latest on the Iraq war.

Ibrahim al-Masri

Is vice president of al-Jama'a al-Islamiyya in Lebanon, He was head of its politburo and is editor of the political and cultural magazine al-Awan in Beirut.

Muhammad Abd al-Malik al-Mutawakkil

Studied journalism and got his PhD from Cairo University. He is assistant professor in political science at Sanna University and publishes on political development, democracy in the Arab world, human rights and Islam. He is a political activist and member in several groupings and unions like the Arab-Islamic Conference, the Arab Organization for Human Rights and the International Conference for Democratization.

Jorgen S. Nielsen

Received his PhD from the American University of Beirut in Arab history. In 1978 he became lecturer in Islam at the Centre for the Studies of Islam and Christian-Muslim Relations (CSIC) at Sally Oak Colleges, Birmingham, Later on he became its director (1988-2001). He was appointed professor of Islamic studies in 1999 and is the director of the Graduate Institute for Theology and Relations. He published numerous articles in various journals on subjects relating to Muslims in Europe, Middle Eastern affairs, Arab history and Christian-Muslim relations.

Volker Perthes

Received his PhD from the University of Duisburg. He taught at the AUB and the University of Duisburg, Münster and Munich. Since 1992 he has been with the policy advising Stiftung für Wissenschaft und Politik (SWP), the German Institute for International and Security Affairs in Berlin where he currently heads the Middle East and Africa Research Group. He teaches part time as university professor at Humboldt University in Berlin. He is author of numerous books and articles for German and international journals and newspapers.

Andr  Garber

Is head of the Middle Eastern department of Friedrich-Ebert-Stiftung, in Berlin.

Alain Joxe

Is professor of social sciences. He did his PhD in sociology and worked at different research centers before teaching at the University of Chile. Today he is Directeur d'Etudes at the EHESS. He is president of the Centre Interdisciplinaire de Recherches sur la Paix et d'Etudes Strat giques (CIRPES) and publishes the bi-monthly *Le D bat Strat gique* and *Les Cahiers d'Etudes Strat giques*.

Manfred Kropp

Is professor of Semitic Languages and Islamic Sciences at Mainz university Germany, He Currently holds the directorate of the German Institute for oriental studies, Beirut. Now he is in Paris doing research at the Coll ge de France.

Zafarul Islam Khan

Studied at Azhar-University in Cairo and obtained his PhD in Islamic studies from Manchester University in the UK in 1987. From 1979-1993 he was a research fellow at the Islamic Institute in London and taught for one year at the Imam-University in Riyadh, Saudi-Arabia. He edits the magazines *Muslim* and *Arab Perspectives* and *Milli Gazette* in New Delhi and published on Islamic thought.

Karin Kneissl

Did her PhD in international law on concept of borders in the Middle East. From 1990 to 1998 she worked in the department of international law at the Austrian Federal Ministry of Foreign Affairs. Since 1998 she is an adjunct professor of international relations at Vienna Diplomatic Academy and Vienna University and writes as an independent correspondent for German and Austrian dailies and monthlies on Middle Eastern and South East European affairs.

Richard Lab vi re

Is the head of the international news department at the French International Radio. He works as advisor to several French and European institutions on questions of security and international relations. He published many books on terrorism and international politics.

Henry Laurens

Received his PhD from L'Institut National de Langues et Civilisation Orientales (INALCO), Paris, in 1989. In 1991 he became professor and headed the Centre de Documentation, de Recherches et d'Etudes Arabes (1992-1997). From 2001-2003 he was the scientific director of the Centre d'Etudes et de Recherches sur le Moyen-Orient Contemporain (CERMOC) in Beirut (now Institut Fran ais du Proche-Orient), Now he is professor at the Coll ge de France. He is author of numerous books and articles.

Jamal Al-Banna

Is the younger brother of Shaykh Hassan Al-Banna, the founder of the Muslim Brotherhood. He is politically active and member of the International Islamic Workers Union in Cairo. He has several publications on economy and religion.

Helga Baumgarten

Received her PhD from the Free University of Berlin with a thesis on the Palestinian National Movement. She taught in Beirut (AUB), Göttingen and Berlin (FU). Since 2001 she is a research fellow at the University of Tübingen. Her publications include books on Palestinian nationalism and numerous articles in academic journals on the Middle East conflict, labor migration, political systems in the Arab world, as well as Islam and democratization.

Francois Burgat

Did his PhD in public law. His research focuses on the dynamics and ideologies in the contemporary Arab World, and their perception and impacts in France and the EU. He has worked at the Faculté de droit de Constantine, Algeria (1973-80), then at the Centre d'Etudes et de Documentation Economique, Juridique et Sociale in Cairo (1989-93). From 1997-2003 he directed the Centre Français d'Etudes Yéménites, Sanaa. Now he is professor at the Institut de Recherches sur le Monde Arabe et Musulman, Aix-en-Provence.

Friedemann Büttner

Is professor of political sciences and has been the director of the Center for Middle Eastern Politics at the Free University of Berlin until 2003. His PhD thesis dealt with Muslim reactions to Western political ideas. His main works include studies on authoritarianism and social change as well as fundamentalist movements in monotheistic religions.

Jean-Paul Chagnollaud

Is university professor and dean of the faculty of law at the University of Cergy-Pontoise. He is editor of the periodical *Confluences- Méditerranée* and edits a series at the publishing house L'Harmattan.

Heba Raouf Ezzat

Is assistant professor for political science in Cairo University. She actively participates in political life through regular contributions to the Egyptian press and is calling for more women's participation in political and daily life.

Ali Fayyad

Is the director of the Consultative Center for studies and Documentation in Beirut since 1995. He got his PhD in sociology in 2003 and is now associated professor at the Lebanese University. He supervised developmental and political research and wrote numerous articles on political and Islamic issues.

He has several publications such as:

- Authority Theories in the Contemporary Shiite Political Thought.
- An English book entitled "Fragile States: Dilemmas of Political Stability in Lebanon and the Arab World".

International Conference The Islamic World and Europe from Dialogue towards Understanding

Organized by the Consultative Center for Studies and Documentation, Beirut, Orient-Institut Beirut, Friedrich-Ebert-Stiftung, Beirut, and the Centre for the study of Islam and Christian-Muslim Relations, University of Birmingham, in cooperation with la Revue Confluences et les éditions L'Harmattan, Paris, majallat al-ijtihad, the Austrian Embassy in Beirut.

Recent global development after 9/11- especially the war on Iraq, its results and its different perceptions- have had a deep impact on the Middle East and on the relation between East and West. Reciprocal fears are omnipresent and expressed either directly like in the "clash of civilizations" to explain the dominant atmosphere of war and violence or indirectly through endless debates that do not seem to be heading towards a better understanding. The mutual fears span a wide range of questions and issues, constantly re-appearing in different contexts: in the discussion of "forced democratization" with all its vocabulary, in the different evaluation of extremist actions, in the "cultural invasion" of Arab societies by the West, in the identification of Islam with fundamentalism, irrationalism and terrorism or in the image of the West as an aggressive modernizer, invader and neo-colonizer.

Even a common language is missing, a language that refers to a field of shared values and concepts. Such a common language could provide a starting-point to approach and discuss the mutual prejudices and different perceptions concerning the social and international challenges.

The main aim of such a dialogue is to identify basic values and concepts and to fill them with commonly shared contents in order to develop an approach to a mutual understanding. From this basis, a further discussion of politically problematic issues concerning the relationship between Arab-Islamic and European societies should be fruitful.

No exchange of official points of view is intended but an exchange of academicians and intellectuals from different cultural backgrounds to discuss what they think to be European or Islamic, or what they hold to be hybrid or universal.

The conference has dealt with the clarification of terminology (the discussion of values and concepts) as the main point of the first day, followed by a discussion of international issues like the ongoing militarizations of politics and research of two case-studies as the issue of the second day. The final discussion attempts at bridging the gap between the diverging perceptions to reach a common language to start from. So, finding a common expression of equally shared concerns prevents building up an "axis of evil" of what ever kind.

While a fruitful dialogue would be a success in itself, the conference aimed at more than just providing the possibilities for first contacts between scholars of different provenience: the organizers hoped to set the preconditions for the establishment of a "permanent committee for dialogue" open for everyone, thus enabling continuing exchanges on the same level in the future. The results of the conference have been published afterward in order to be available to a wider audience serving as a starting-point for dialogue in the future.

The Islamic World & Europe
From Dialogue towards
Understanding

Papers & Debates
of the International Conference

The Islamic World & Europe
From Dialogue towards Understanding



المركز الاستشاري
للدراستات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies & Documentation

مركز الدراسات والتوثيق في الشرق الأوسط
ORIENT - INSTITUT



The Islamic World & Europe From Dialogue towards Understanding



In cooperation with

The Austrian Embassy
Beirut

Les éditions l'Harmattan
Paris

La Revue Confluences-Méditerranée
Paris

Majallat Al-Ijtihad
Beirut